المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ببرلين في ألمانيا

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية

دورية محكمة
في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية

العدد 21؛ المجلد 8؛ آذار 2026
Issue 21; Vol. 8; March 2026
ISSN 2701-9233

Democratic Arabic Center for Strategic,
Political and Economic Studies
in Berlin, Germany

Journal Index of Exploratory Studies

A peer-reviewed journal in the fields
of the humanities and social sciences

Journal Index
of Exploratory Studies

DEMOCRATIC ARABIC CENTER GmbH
Berlin, Germany
https://democraticac.de

مجلة مؤشر
للدراسات الاستطلاعية

Journal Index of Exploratory Studies

دورية دولية محكمة
تعنى بنشر الدراسات والأبحاث الأكاديمية الرصينة في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتركز انشغالها بشكل خاص على نشر البحوث الميدانية ذات الصلة بالظواهر الاجتماعية وما جاورها

تصدر عن
المركز الديمقراطي العربي بألمانيا

رئيس المركز الديمقراطي العربي
أ. عمار شرعان

رئيس تحرير المجلة
د. حمزة الأندلوسي

نائبة رئيس التحرير
د. حسناء لوشيني

المجلد
8
العدد
21
السنة
مارس – آذار 2026

ISSN: 2701-9233

Germany: Berlin 10315 https://jiesjournal.de/

Journal Index of Exploratory Studies

An international peer-reviewed journal concerned with publishing rigorous academic studies and research in the fields of social sciences and humanities, with a particular focus on publishing field research related to social phenomena and adjacent areas of inquiry.

published by

the Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies

President of the Democratic Arabic Center

Ammar Sharaan

Editor-in-chief

Hamza Andaloussi

Deputy Editor-in-Chief

Hasnaa Louchini

Volume

8

Issue

21

Year

March 2026

ISSN: 2701-9233

Germany: Berlin 10315 **https://jiesjournal.de/**

الطاقم التحريري

المحررون المسؤولون

د. أمينة خربوع (المغرب)	د. منال خليف (سوريا)

الجودة والأخلاقيات

د. شيماء عبد الغفار (مصر)	د. ماجدة لغزال (سوريا)

التحرير اللغوي والفني

د. نواري بنحنيش (الجزائر)	د. محمد صوضان (المغرب)

التواصل والترويج

ذ. عمار شرعان (ألمانيا)

هيئة التحرير

د. الحسن حراك (المغرب)	د. محمد شعير (تركيا)
د. محمد بن شريف (الجزائر)	د. نور الدين محقق (المغرب)
د. عبد الرحيم حزل (المغرب)	د. فاطمة الأسعدي (الولايات المتحدة الأمريكية)
د. شيماء ابليلط (المغرب)	د. محمد أوسكورت (الجزائر)
د. منير صايفي (إسبانيا)	د. مراد الخطيبي (المغرب)
د. شفيق الإسلام (الهند)	د. هدى الوافي (المغرب)
د. حسين حمد احسين الفقيه (ليبيا)	د. مجاهد أبو الفضل (السعودية)
د. محمد الغرافي (المغرب)	د. محمد أسلم (الهند)
د. محمد الشوى (المغرب)	د. هالة الوسلاتي (تونس)
د. نايف العنزي (السعودية)	د. أحمد سالم ولد اباه (موريتانيا)
د. إدريس ولد الحاج (المغرب)	د. لؤي بدران (الإمارات العربية المتحدة)
د. بثينة الحامي (تونس)	د. عبد الصمد خويا (المغرب)
د. عزام أحمد المجمعي (العراق)	

المستشارون الدوليون

د. حنان صالح حسين (إسبانيا)	د. لينغ لينغ لاو (الصين)
د. حسين أبو رياش (الولايات المتحدة الأمريكية)	

Editorial Team

Handling Editors

Amina Kharboua (Morocco)	Manal Khalif (Syria)

Quality & Ethics

Shaimaa Abdelghafar (Egypt)	Majida Loghzel (Morocco)

Language & Technical Editing

Nouari Benhanniche (Algeria)	Mohamed Saoudane (Morocco)

Outreach & Promotion

Ammar Sharaan

Editorial Board

El Hassane Herrag (Morocco)	Muhammed Shoeir (Turkey)
Hichem Bencherif (Algeria)	Noureddine Mhakkak (Morocco)
Abderrahim Hozal (Morocco)	Fatimah Al-Asadi (USA)
Chaimae Blilete (Morocco)	Mohammed Ouskourt (Algeria)
Mounir Saifi (Spain)	Mourad El Khatibi (Morocco)
Shafiqul Islam (India)	Houda El Ouafi (Morocco)
Ahsein H. A. Mahmoud (Libya)	Mogahed Abu Al-Fadl (Saudi Arabia)
Mohamed Elgharrafi (Morocco)	Muhammed Aslam EK (India)
Younes Choua (Morocco)	Héla Oueslati (Tunisia)
Naif Alanazi (Saudi Arabia)	Ahmed Salem Ould Bah (Mauritania)
Driss Ouldelhaj (Morocco)	Loay Badran (UAE)
Bouthayna Hammi (Tunisia)	Abdessamad Khouya (Morocco)
Azzam Ahmed Al Mugammai (Iraq)	

International Advisory

Hanan Saleh Hussein (Spain)	Ling Ling Lao (China)
Hussein Abu-Rayyash (USA)	

محددات النشر

- يجب أن تندرج المقالات العلمية ضمن واحدة من المجالات التالية: علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، علوم التربية، علم النفس، اللسانيات، العلوم السياسية، الجغرافيا البشرية، الدراسات القانونية، علوم الاعلام والتواصل، الاقتصاد والمجتمع، الدراسات الثقافية، الدين والمجتمع.
- تنشر المجلة المقالات باللغات الآتية: العربية والانجليزية والفرنسية.
- لا تقبل المجلة البحوث المنشورة سابقا، أو التي هي قيد الدراسة للنشر في مجلة أخرى.
- يجب تحميل قالب المجلة المناسب ثم صب مقالك فيه مع احترام الضوابط الشكلية الموضحة داخل القالب.
  - القالب العربي
  - القالب الإنجليزي
  - القالب الفرنسي
- تحث المجلة الباحثين على اتباع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاص بالجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA).
- يُقَدَّمُ العمل في ملف وورد فقط، ويُرْسَلُ إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة: j.index@democraticac.de
- في حالة المقالات المنشورة باللغتين العربية والفرنسية، لابد أن تتضمن المقالة ملخصا باللغة الانجليزية في أعلى المقالة، وذلك حسب التنسيق الموضح في قالب المجلة.
- لا تفرض المجلة قيودا صارمة على العدد الأقصى من الصفحات الذي لا يجب أن تتجاوزه المقالة، لكننا مع ذلك نوصي بشدة بكتابة المقالة بإيجاز دون إطناب وحشو.
- يجب أن يأتي هيكل المقالة البحثية على الشكل الآتي: العنوان + قائمة الباحثين المؤلفين وانتماءاتهم وعناوين إيميلاتهم + الكلمات المفتاحية + الملخص + مقدمة + إشكالية البحث (أو أسئلة البحث) + المنهجية (أو خطة البحث) + الاستنتاجات + خلاصة عامة + الملاحق (في حال وجودها) + قائمة البيبليوغرافيا (مع ضرورة رومنة المراجع العربية في حال وجودها).
- يجب على المؤلفين أن يقدموا مقالات تتوافق مع الأنواع التي تنشرها المجلة، وفيما يلي إشارة إلى هذه الأنواع :
  - مقالة بحثية: بحث أو دراسة محددان بإشكالية أو أسئلة انطلاق، مع ضرورة الاعتماد على منهجية علمية رصينة في التحليل والمعالجة والتفسير.
  - مراجعات لكتب أو لمقالات علمية *(Riview)*
  - نصوص مترجمَة: مقاطع من كتب أو مقالات علمية أجنبية مُتَرْجَمَة إلى اللغة العربية.
- بالنسبة للنصوص المترجَمَة: عند إرسال مقالة مترجَمة لمقتطف من كتاب أو دراسة أجنبية، لابد من إرسال النصين الأصلي والمترجَم معا، وذلك حتى يُتاح للمُحَكِّمِين تقييم مدى أمانة الترجمة وسلامتها وجودتها.

INSTRUCTIONS FOR AUTHORS

- Scientific articles must fall under one of the following areas: Sociology, Anthropology, Educational Sciences, Psychology, Linguistics, Political Science, Human Geography, Legal Studies, Media and Communication Studies, Economy and Society, Cultural Studies, Religion and Society.
- The journal publishes articles in the following languages: Arabic, English, and French.
- The journal does not accept previously published research or research that is under consideration for publication in another journal.

- You must download the appropriate journal template and pour your article into it, while respecting the formatting guidelines provided within the template:
  - The Arabic template for research studies
  - The English template for research studies
  - The French template for research studies
- The journal encourages researchers to follow the conditions and standards listed in the American Psychological Association (APA) publishing guide.
- The work must be presented in a Word file only and sent to the journal's email: j.index@democraticac.de
- For articles published in both Arabic and French, the article must include an abstract in English at the top of the article, according to the format outlined in the journal template.
- The journal does not impose strict restrictions on the maximum number of pages that the article should not exceed, but we strongly recommend writing the article concisely without padding.
- For research articles, the structure of the article should be as follows: Title + List of Authors and their Affiliations and Emails + Keywords + Abstract + Introduction + Research Problem (or Research Questions) + Methodology + Conclusions + Appendices (if any) + Bibliography (with the Arabic Romanization).
- Authors must submit articles that correspond to the types of works published by the journal. These types are as follows:
  - **Research article:** Research or a study framed by a specific problem statement or guiding research questions, with the requirement of relying on a rigorous scientific methodology in analysis, treatment, and interpretation.
  - **Reviews of books or scientific articles.**
  - **Translated texts:** Excerpts from books or foreign scientific articles translated into Arabic.
- **Regarding translated texts:** When submitting a translated article based on an excerpt from a foreign book or study, both the original and translated texts must be submitted together, so that reviewers can assess the faithfulness, accuracy, and quality of the translation.

تفاصيل ومعلومات | Details and Information

البريد الإلكتروني | E-mail :	j.index@democraticac.de
الهاتف | Phone :	+212613934313
العنوان | Address :	Germany: Berlin 10315
الموقع الإلكتروني | Web Site :	- الموقع الخاص بالمجلة - الصفحة الرسمية على المركز الديمقراطي العربي

مواقع التواصل الاجتماعي:
Facebook Accounts

رابط صفحة المجلة

رابط مجموعة المجلة

فهرسة المجلة:
Indexing

المجلة مفهرسة في قاعدة بيانات DOAJ

The journal is indexed in DOAJ

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية

Journal Index of Exploratory Studies

المجلد 8 العدد 21 آذار 2026

VOL 8 Issue 21 March 2026

قائمة المحتويات | Contents

	مؤلف/مؤلفو المقال Author(s)	عنوان المقال Title	الصفحات Page Range
01	جلال مبسوط	الفهم القرائي وأهميته في التربية والتعليم: التحديات والاستراتيجيات	10-23
02	لبنى فوازشقير	مقومات التوافق الزواجي وعلاقته بالاستقرار الأسري: دراسة ميدانية على عينة من الأُسر في منطقة بيروت	24-50
03	Violla Talal Makhzoum & Intakhab Alam Khan	Educational Leadership as a Lever for Modernizing Media Training Programs: A Field Study at Media Faculties of Lebanese Private Universities	51-65
04	حمزة الأندلوسي	الذكاء الاصطناعي في المدرسة المغربية: مقاربة سوسيو-أنثروبولوجية لتفاعلات التلاميذ والأساتذة مع الموارد الرقمية الذكية	66-104
05	لورنس غروسبورغ (المؤلف)؛ عبد الباسط منادي إدريسي وربيع الكرعي (المترجمان)	هل للدراسات الثقافية مُستقبَلات؟ وهل ينبغي لها ذلك؟ (أم ما الخطب في نيويورك؟)	105-137
06	زينب حسن سليم وصلاح مهدي ضاحي ومرتضى عبد الزهرة عبد الكريم الساعدي	مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف وعلاقته بالإبداع الوظيفي: دراسة ميدانية على عيّنة من العاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية	138-166

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center Gmbh

Journal Index of Exploratory Studies | ISSN 2701-9233
Vol. 8, N°. 21, 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.1

RESEARCH ARTICLE

OPEN ACCESS

Reading comprehension and its importance in education: Challenges and strategies

Jalal Mabsoute

Regional Academy of Education and Training, Fez-Meknes, Morocco

ABSTRACT

This topic seeks to raise an important educational issue faced by many learners within the educational system, namely learning to read and achieving reading comprehension, beginning at the primary level, which is considered one of the fundamental stages of education in society. As a supportive and foundational phase, it contributes, on the one hand, to preparing a learner capable of reading texts and understanding them, and on the other hand, to the overall success of the teaching–learning process. Accordingly, the aim of this article is to examine the extent to which learners possess reading comprehension skills, given their strong connection to prevailing conceptions of reading, since a large portion of school learning depends on the ability to read and comprehend texts. Reading comprehension thus represents the pathway through which learners grasp the content and meanings of written texts. To achieve this objective, the topic has been approached through a scientific methodology aimed at highlighting its importance within the educational system by addressing a set of pedagogical issues and didactic considerations that lie at the core of the subject and that may contribute to overcoming this problem and reducing its severity. In light of the work conducted, the study concludes with the necessity of giving sustained attention to the development of reading comprehension skills among learners at all levels of education, as these skills constitute the essence of many challenges within the teaching–learning process and a fundamental factor influencing all educational stages. This requires the combined efforts of teachers, families, and educational institutions to provide a supportive and encouraging environment for reading and comprehension, as an indispensable component in the fields of language and education.

ARTICLE HISTORY

Received 13 October 2025
Accepted 2 March 2026
Published 12 March 2026

KEYWORDS

Reading Comprehension, Reading, Strategies, Levels of Reading Comprehension, Challenges, Teaching-learning Process

FIELDS OF STUDY

Education Sciences, Language Didactics, Pedagogy

CONTACT Jalal Mabsoute jalalmabsoute1985@gmail.com Education Sciences, Regional Academy of Education and Training, Fez-Meknes, Morocco.

Cite this article as : Mabsoute, J. (2026). Reading comprehension and its importance in education: Challenges and strategies. *Journal Index of Exploratory Studies, 8*(21), 10-23.

© 2026 The Author(s). Published by the Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, provided appropriate credit is given to the original author(s) and the source, a link to the licence is provided, and any changes made are indicated.

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية | ISSN 2701-9233
المجلد 8، العدد 21، 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.1

مقالة علمية

مصدر مفتوح

الفهم القرائي وأهميته في التربية والتعليم: التحديات والاستراتيجيات

جلال مبسوط

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين فاس-مكناس، المغرب

الملخص

يحاول هذا الموضوع إثارة قضية تربوية مهمة يواجهها عدد من المتعلمين داخل المنظومة التربوية، تتمثل في تعلم القراءة وتحقيق الفهم المقروء، وذلك منذ المرحلة الابتدائية التي تعد من المراحل التعليمية الأساسية في المجتمع، باعتبارها المرحلة الداعمة والحجر الأساس الذي يسهم، من جهة، في إعداد متعلم قادر على قراءة النصوص وفهمها، ومن جهة أخرى في إنجاح العملية التعليمية – التعلمية في شموليتها؛ لذلك يتمثل الهدف من هذه المقالة النظرية التركيبية في تحليل المفاهيم والمستويات والاستراتيجيات والتحديات المرتبطة بالفهم القرائي، وذلك نظرا لأهمية ارتباطه القوي بطبيعة النظرة إلى القراءة، إذ يعتمد جزء كبير من التعلم المدرسي على التمكن من القراءة وفهم المقروء، بحيث إن هذا الأخير يعد ذلك السبيل الذي ينطلق منه المتعلم لاستيعاب مضامين النصوص القرائية؛ ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعينا من خلال هذا الموضوع إلى إبراز أهمية الفهم القرائي داخل المنظومة التربوية، وذلك عبر طرح مجموعة من القضايا التي تصب بشكل مباشر في متن الموضوع، والتي من شأنها الإسهام في تجاوز هذه المشكلة والحد من حدتها؛ وفي ضوء ما تم إنجازه يتضح أنه من الضروري الاهتمام والعناية بمهارة الفهم القرائي وتنميتها لدى المتعلمين في مختلف التعليم، باعتباره جوهرا لكثير من إشكالات العملية التعليمية – التعلمية، وعاملا أساسيا يؤثر في جميع هذه المراحل، وذلك بواسطة تضافر جهود كل من المدرسين، والأسر، والمؤسسات التعليمية من أجل توفير بيئة داعمة ومشجعة للقراءة وفهم المقروء، بوصفه عنصرا لا غنى عنه في مجال اللغة والتربية.

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 13 أكتوبر 2025

تاريخ القبول: 2 مارس 2026

تاريخ النشر: 12 مارس 2026

الكلمات المفتاحية

الفهم القرائي، القراءة، الاستراتيجيات، مستويات الفهم القرائي، التحديات، العملية التعليمية-التعلمية

مباحث المقالة

علوم التربية، ديداكتيك اللغات، البيداغوجيا

المؤلف المراسل: جلال مبسوط jalalmabsoute1985@gmail.com الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين فاس-مكناس، المغرب.

لاقتباس المقالة: مبسوط، جلال. (2026). الفهم القرائي وأهميته في التربية والتعليم: التحديات والاستراتيجيات. *مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية*، *8* (21)، 10-23.

© 2026 المؤلف(ون). منشورٌ مِن قِبَل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

تَخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف – غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتِيح الاستعمال غير التجاري، والمشارَكة، والتكييف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسِبة إلى المَؤَلَّف الأصلي/المؤلِّفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

مقدمة

انطلاقا من الاختيارات البيداغوجية والديداكتيكية العامة التي تم تسطيرها في جل الأطر المرجعية للتربية والتكوين المرتبطة بالكفايات التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها، نجد في مقدمتها الاهتمام بالمتعلم وجعله محور العملية التعليمية – التعلمية حيث يكون قادرا على التعبير السليم باللغة العربية التي تمثل أولوية تعليمية داخل المنظومة التربوية، الأمر الذي جعل من المتخصصين التربويين تكثيف الجهود بخصوص تجويد وتنويع طرق تدريسها بهدف "تقوية وضعها وتنميتها، وتحديثها وتبسيطها، وتحسين تدريسها وتعلمها، وتجديد المقاربات والطرائق البيداغوجية ذات الصلة بها" (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015، ص.37).

ومن أجل الوصول إلى هذا المبتغى يستدعي الأمر التركيز والاهتمام، بطبيعة الحال، على عملية القراءة من حيث تدريسها في جميع المستويات باعتبارها وسيلة فعالة تشكل الحجر الأساس لكل الأنشطة التربوية، وذلك لأنها تسهم في تمهير المتعلمين وتحسين مستواهم في مختلف المستويات، وتساعدهم على تنمية قدراتهم الكتابية والشفوية، الشيء الذي تم تأكيده في منهاج اللغة العربية (2021)، حيث اعتبر أن "تعليم القراءة وتعلمها يكتسي أهمية كبرى في حياة الإنسان وذلك من منطلق أنها تشكل آلية لتنمية الخبرة الأدبية، ومفتاحا للتعليم وتحصيل مختلف العلوم والمعارف التي يتطلبها مجتمع المعرفة" (المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي ،2021، ص. 6)، من هنا يتضح بشكل جلي أن القراءة من بين العمليات التي تستدعي استحضار إجراءات ومهارات مختلفة، وامتلاك معرفة معينة لتحقيق قراءة فعالة وهادفة، ويبقى الوصول إلى هذا الأمر مرتبطا كذلك بموضوع ذي أهمية كبرى داخل المنظومة التربوية وهو الفهم القرائي الذي يعد من بين القضايا الشائكة والمعقدة، مما جعله يحظى بدوره بدراسات متعددة نظرا لأهمية ارتباطه بطبيعة النظرة إلى القراءة، لأن قدرا كبيرا من التعلم المدرسي يعتمد على قدرة القراءة وفهم المقروء.

هدف البحث

يهدف البحث إلى إبراز أهمية الفهم القرائي في العملية التعليمية – التعلمية وكيف يسهم في تطوير وتنمية المهارات القرائية لدى المتعلمين والمتعلمات، كما يهدف إلى توضيح الدور الذي يلعبه المحيط الأسري والمدرسي والتكنلوجي في تحسين الفهم القرائي.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يسهم الفهم القرائي في تنمية وتطوير مكتسبات المتعلمين ومهاراتهم القرائية، وما هي السبل والطرق التي من شأنها تجاوز مختلف العوائق والتحديات التي يمكنها عرقلة سير اكتساب هذه المهارة واستثمارها؟

ويتفرع عن هذا التساؤل أسئلة فرعية يسعى البحث للإجابة عنها:

- ما هي مستويات الفهم القرائي الأساس التي من الواجب التعرف عليها؟
- كيف يمكن تجاوز تلك التحديات والصعوبات التي تحول دون تطوير الفهم القرائي؟

- ما مدى فعالية استراتيجيات الفصل، والمدرس، والأسرة والتكنولوجيا في تنمية مهارة الفهم القرائي؟

منهجية البحث

وللإجابة عن هذه التساؤلات لا بد من تحديد منهج ومنهجية تؤطر مضامين هذه البحث، لذلك اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استعمال الجانب الوصفي للتعريف بموضوع البحث وتحديد مستوياته والتحديات التي يمكن أن تواجهه، واستخدام الجانب التحليلي في تجاوز هذه التحديات بطرح مجموعة من الاستراتيجيات، كل هذا حاولنا مقاربته وفق منهجية علمية تتمثل في خمس محاور أساسية، وهي على الشكل الآتي:

1. القراءة والفهم القرائي
2. أهمية الفهم القرائي
3. مستويات الفهم القرائي
4. تحديات الفهم القرائي
5. استراتيجيات تعزيز الفهم القرائي.

1. القراءة والفهم القرائي

إن التزايد المستمر للمعرفة وما يفرزه الواقع التربوي من تحديات ومشاكل، يُظهر الدور الفعال للقراءة وأهميتها في تطوير وتنمية مهارات المتعلمين، وكذا تكوين شخصيتهم وجعلهم وثيقي الصلة بالعالم المحيط بهم، لأن القراءة "عملية تفاعل ذهنية نفسية وتصورية بين القارئ وما يقرأ تستهدف بناء المعنى، وما يفهم من عملية القراءة" (بازي وآخرون، 2019 ص. 104)، بمعنى أنها عملية عقلية تحتاج إلى عملية أخرى تعمل على تفسير المعاني التي يتضمنها النص المقروء، حيث تتطلب هذه الأخيرة الخبرة التفاعلية بين القارئ والنص من أجل ربط المقروء بمعنى السياق، من ذلك يظل "فهم المقروء نشاطا تعلميا يروم تمكين المتعلم من الإجابة عن أسئلة تستلزم استخراج معلومات صريحة موجودة في النص، وأسئلة تتطلب التوصل إلى معلومات ومعان ضمنية، مؤشراتها مستوحاة من منطوق النص ومن العلاقات القائمة بين أفكاره" (المفيد في اللغة العربية السنة الرابعة من التعليم الابتدائي، 2020،ص. 27)؛ وبمعنى أدق فهو الجزء الأساسي المكمل للقراءة الذي يعتمده المتعلم لاستيعاب موضوعات تساعده على معالجة المعلومات.

من هنا، لا يمكن اعتبار الفهم القرائي مجرد قراءة النصوص بشكل جهري أو صامت، بل تجاوز ذلك إلى عملية استحضار القدرة على استخلاص معاني الكلمات والجمل وعلاقتها بالسياق العام للنص، والتعرف على الأفكار الرئيسية والتفاصيل الداعمة التي تساعد على تحليل النص والحكم عليه من حيث المحتوى، لهذا فهو "يتجاوز التعرف فقط على كل كلمة موجودة في النص، وأن الكلمات المنفردة لا تنقل أي معلومة جديدة، بينما تشير إلى رسالة عندما ترتبط فيما بينها" (Cuetos-Vega, 2010, p. 61)، بمعنى أن التمكن من فهم المقروء من شأنه تعزيز قدرة المتعلم بصفة عامة على استيعاب النصوص المقروءة، وتحليلها، والتفاعل معها على مستويات متعددة من الفهم، بدءا بالفهم الحرفي وصولا إلى الفهم العميق والنقدي.

على ضوء ما سبق يمكن الإشارة إلى أن الفهم القرائي "يعد عاملا أساسيا في السيطرة على فنون اللغة؛ لأنه ذروة مهارات القراءة، وأساس جميع العمليات القرائية" (حنا والناصر، 1993، ص. 174)، لذلك يظل من المحاور الموضوعية والمقلقة للعملية التعليمية - التعلمية التي تسعى أي منظومة تربوية إلى إكسابها للمتعلمين انطلاقا من المرحلة الابتدائية، وذلك عبر مجموعة من النصوص القرائية المتنوعة والمعتمدة في المقررات الدراسية، لأن التركيز على هذا الموضوع في هذه المرحلة بالذات يُشكل القاعدة الأساس التي تعتمد عليها جميع العمليات التعلمية - التعلمية المقبلة، لذا من المفروض أن يُركز المدرسون اهتمامهم على تحسين هذه المهارة من خلال تنويع استراتيجيات تعليمية مبتكرة وفعّالة "وينبغي عليهم أثناء ممارساتهم البيداغوجية أن يستهدفوا بشكل صريح تطوير مهارات فهم المقروء وتعزيز استقلالية القارئ" (Martel, et al, 2012, p. 92)، بغية تحفيز الإدراك العقلي والفكري لدى المتعلم حتى يصل إلى تلك المرحلة التي تساعده على الدخول في تفاعل مثمر بينه وبين النص المقروء يؤدي به إلى فهم معانيه، وتحليل أفكاره، وتطبيقها في سياقات مختلفة.

2. أهمية الفهم القرائي

إن اعتبار الفهم القرائي من الركائز الأساسية في المنظومة التربوية ليس من باب الصدف، وإنما راجع لمكانته وأهميته الكبيرتين، ولما يتوفر عليه من قدرات ومهارات ضرورية لعملية القراءة تجعل المتعلم يتفاعل مع النص ويطور من قدرته وتفكيره، ومن هذا المنطلق جاء تعريف الفهم في المنهاج الدراسي على أنه "القدرة على إدراك مضمون النص المقروء واستخراج معانيه الصريحة والضمنية، وذلك باستخدام استراتيجيات ما قبل القراءة، واستراتيجيات ما بعد القراءة" (المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي، 2021، ص. 79)، مما يدل على أنه لا يقتصر على قراءة النصوص فحسب، بل تعدى الأمر إلى استخلاص المعنى من النص المكتوب، وهو الغاية الأساسية من القراءة التي يحدث أثناءها تفاعل بين القارئ وكاتب النص.

يمثل الفهم القرائي ذلك السبيل الذي ينطلق منه المتعلم لاستيعاب موضوعات النصوص القرائية، والمواد الدراسية الأخرى، لذلك أصبحت تنمية مهاراته من بين الأسس التي يسعى المدرسون إلى تحقيقها داخل الفصول الدراسية؛ من هنا تتضح أهمية الفهم القرائي بالنسبة إلى المتعلم باعتباره "الهدف الأساسي للقراءة بما يتضمنه من عمليات عقلية كالتحليل والاستنتاج، والنقد، والحكم، وهذا يتطلب قدرة القارئ على استثمار المادة المقروءة وفق خطوات ومراحل معينة" (القحطاني، 2018، ص. 581)، وهذه الأهمية تتجلى في قدرته على تطوير كفايات المتعلمين الأساسية التي تساعدهم على تنمية مهاراتهم اللغوية، والقرائية، والكتابية والتواصلية، وتعزيز التعلم الذاتي لديهم عبر الاعتماد على مكتسباتهم الشخصية في استكشاف مصادر التعلم وموارد المعرفة، كالكتب، والمقالات، والمواقع الإلكترونية، والمجلات الصحفية وغيرها من المصادر المعرفية التي من شأنها مساعدتهم على بناء تعلم مدى الحياة، وتعزيز اندماجهم الاجتماعي من خلال فهم القوانين، والإعلانات، والنصوص الإعلامية التي تجعلهم قادرين على المشاركة الفعالة في الحياة المدرسية والمدنية؛ بالإضافة إلى ذلك يبقى الفهم القرائي من الوسائل الفعالة التي تحارب الفشل المدرسي بحيث إن ضعفه يُعد أحد الأسباب الرئيسية التي تؤثر على مستوى المتعلمين في بناء التعلمات الصفية مما يجعلهم منفعلين نفسيا ومتأخرين في اكتساب

المعرفة والتحصيل الدراسي، وفي هذا المنحى يجب تجويد مكانة الفهم القرائي داخل منظومة التربية، والاهتمام به عبر تكثيف التدرب على مهارته الأساسية لتقليص نسب هذا الفشل المدرسي وتحسين مستوى التحصيل العلمي.

انطلاقا مما سبق، تظل تنمية مهارات الفهم القرائي لدى المتعلمين عاملا أساسيا يساعدهم على إدراك السبب والنتيجة، واستخدام الأدلة والبراهين، وحل المشكلات، وتصنيف الأفكار وترتيبها، ويسهم في زيادة التحصيل اللغوي والتواصل الشفهي، ويحفز ملكة التفكير والبحث في المعاجم عن الكلمات كما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره من مفاتيح النجاح التعليمي والاجتماعي.

3. مستويات الفهم القرائي

ترتبط عملية الفهم القرائي بمستويات تشير في مجملها إلى مختلف أنواع المهارات التي يتطلب من القارئ تطويرها لفهم وإدراك النصوص بشكل صريح وضمني، من هنا، "يمكن تحقيق مطلب بناء معنى النص المقروء من خلال مستويين هما: الفهم الصريح الذي يروم اتخاذ منطوق النص أساسا للإجابة عن الأسئلة المباشرة، والفهم الضمني الذي يقوم على عملية تحليل المقروء واستنباط الأجوبة بالربط بين المعلومات الواردة في النص" (دليل الأستاذة والأستاذ: المنير في اللغة العربية، السنة الخامسة من التعليم الابتدائي، 2020، ص. 15)، من خلال هذا الأساس يستعمل القارئ مبدأ التدرج للحصول على الاستيعاب، حيث تبدأ هذه العملية في ذهنه بفك رموز الكلمات المكتوبة ثم تفاعل مكتسباته المعرفية وأفكار النص، ذلك من أجل فهم الرسالة التي يريد الكاتب إيصالها؛ لهذا وذاك حظيت هذه العملية باهتمام الباحثين والمختصين في القراءة ومهاراتها، وأصبحت ميدانا للبحث والدراسة ما جعل هؤلاء الباحثين يختلفون في تصنيفها وتقسيمها كل حسب وجهة نظره ، وفيما يلي يمكن أن نقتصر على أهم هذه المستويات وهي كالآتي:

1.3. مستوى الفهم الحرفي

يمكن تقسيم هذا المستوى إلى "مستويين فرعيين هما: الحرفية النصية والحرفية التفسيرية، إذ يركز الأول على الأفكار والمعلومات المعروضة بشكل صريح في النص من خلال التعرف على الحقائق أو استحضارها، ويدل الثاني على أنه شرح النص أو تأويله بهدف تحقيق فهم أعمق له" (Morales, 2023, p. 98-99)، أي أن هذا المستوى يتميز بالقدرة على استيعاب المعلومات الصريحة والواضحة في النص التي تتيح للقارئ تحديد أفكاره الرئيسية، أي فهم السطور، وبالتالي يمكن اعتباره الخطوة الأولى والأساسية لأنه يُمكّن القارئ من فهم المعلومات الأساسية التي يقدمها النص، فهو ضروري لأنه يشكل ذلك الجسر الذي يعبره القارئ للانتقال إلى باقي المستويات، فإذا لم يتمكن القارئ من استخلاص المعلومات المباشرة، والتعرف على التفاصيل والأفكار الرئيسة وتسلسل الأحداث، سيكون من الصعب عليه الانتقال إلى مستويات الفهم الأعمق.

2.3. مستوى الفهم التفسيري

يعتمد هذا المستوى على فهم ما بين السطور واستنتاج المعاني الضمنية التي لا تظهر بشكل مباشر في النص عن طريق فهم معاني الكلمات أو العبارات في سياقها النصي، وتحديد العلاقات السببية بين الأحداث وتفسيرها، "يعني ذلك أن القراءة في هذا المستوى تعادل البحث عن العلاقات التي تتجاوز ما هو مقروء، وتفسير النص بشكل أكثر توسعا، وإضافة

معلومات وتجارب، وربط ما تمت قراءته بالمعارف السابقة، وصياغة أفكار جديدة" (Morales, 2023, p. 121)، بمعنى أن هذا المستوى يتطلب استحضار مجموعة من المهارات التي تسهم في تحقيق الهدف منه، من قبيل التنبؤ بالنتائج انطلاقا من المؤشرات النصية، وتحديد التضاد أو المقارنات لما هو مقروء وكذا التفسير الرمزي والمجازي للغة.

3.3. مستوى الفهم النقدي

يتضمن هذا المستوى إمكانات القارئ في تقييم النص من حيث المحتوى والجودة والدقة عبر إصدار حكم حول صحة المعلومات، وتحليل وجهة نظر الكاتب والرسالة التي يريد إيصالها عبر نصه، حيث "يمكنه الولوج في هذا المستوى بشكل عميق إلى ثنايا النص بغرض استكشاف المعاني الخفية بين خيوط النسيج الأدبي المتشابك ... ويعتمد بشكل واعٍ على الحجج التي تساعد القارئ في تبني موقف نقدي تجاه النص" (Morales, 2023, p. 159-160) الذي يتيح له إمكانية مقارنته مع نصوص أخرى حول نفس الموضوع وإبداء وجهة نظره حول ما جاء في النص المقروء والنصوص الأخرى.

4.3. مستوى الفهم الإبداعي

يتميز هذا المستوى بالقدرة على توسيع النص وربطه بخبرات جديدة أو استلهام أفكار مبتكرة بناء عليه، و"يتضمن ابتكار نهاية جديدة للقصة أو النص، وإعادة كتابة النص باستخدام الأسلوب اللغوي ذاته، والتعبير بطريقة تمثيلية عن مشهد من مشاهد النص، وابتكار تمثيل سمعي بصري للقصة وتطوير خريطة دلالية للألفاظ" (البصيص، 2011، ص. 64)؛ كما يعتمد على تخيل مواقف أو حلول غير موجودة في النص، أو إعادة صياغته بطريقة جديدة تضيف إليه معنى أو تصورا مختلفا، بمعنى أن الفهم الإبداعي يعتمد بشكل دقيق على قراءة ما بعد السطور.

وعليه، تبقى مستويات الفهم القرائي أساسية في تطوير مهارات المتعلمين، بحيث تساعدهم على استيعاب النصوص بعمق بدءا بالفهم الحرفي الذي يمكّنهم من استخراج المعلومات المباشرة، مرورا بالفهم التفسيري الذي يتيح استنتاج المعاني الضمنية، وصولا إلى الفهم النقدي الذي يُنمّي قدراتهم على تحليل النصوص وتقييمها، وأخيرا الفهم الإبداعي الذي يعزز ملكة الابتكار والخيال، ومن هذا تسهم هذه المستويات مجتمعة في تمكين المتعلم من التفكير التحليلي والإبداعي، وتحسين أداءه الأكاديمي وتواصله كتابيا وشفويا عبر النصوص المقروءة وضبطه لهذه المستويات.

4. تحديات الفهم القرائي

مرَّ القول على أن الفهم القرائي أحد أهم المهارات التي تعمل على تطوير التعلم وبناء المعرفة، لكنه في المقابل يواجه العديد من التحديات والصعوبات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف بشكل فعّال، لأن هذه الصعوبات "من أعقد المشكلات التي تؤثر على مستقبل المتعلم إذ لم تكتشف في وقت مبكر من المرحلة الابتدائية، فيتم تشخيص الصعوبة التي يعاني منها التلميذ، ومن ثم وضع برنامج علاجي مناسب للتغلب على هذه المشكلة، وإن تجاهلها يعني أن هذا العجز في القدرة على القراءة قد يستمر مستقبلا فيحرم التلميذ من استكمال دراسته" (إبراهيم وآخرون، 2025، ص. 3)، لذلك ينبغي العمل على معالجة هذه الصعوبات باستحضار أن الكثير من المتعلمين يعانون صعوبة فهم النصوص وتحليلها، ما يؤثر على قدرتهم في استخلاص الأفكار وتوظيفها.

تتنوع هذه التحديات بتنوع العوامل المتدخلة منها ما يرتبط بالقارئ والنص، ومنها ما يتعلق بطرق التعليم المستخدمة مما يجعل معالجتها ضرورة ملحة بحيث "يجب أن يتجاوز الفهم العقبات التي تفرضها الصياغة والبنية والأفكار أو يعمل على تسويتها أو الحد منها من أجل تحقيق تعلم أعمق وأكثر كفاءة" (Falardeau, 2003, p. 678).

لذلك، تبقى صعوبات وتحديات الفهم القرائي من أبرز المشكلات والعوائق التي تواجه المتعلمين في مختلف المراحل الدراسية، حيث ترتبط بعدة عوامل، كما سبق القول، تؤثر على عملية استيعاب وفهم النصوص المقروءة، من أبرزها صعوبة اللغة التي تتمثل في افتقار المتعلمين والمتعلمات لمفردات كافية تجعل النصوص صعبة الفهم بالنسبة لهم وتحول دون فهم وتحليل التراكيب النحوية والصرفية، فكلما قلت حصيلة القارئ اللغوية، واجه صعوبة في فهم النصوص بصفة عامة والمركبة بصفة خاصة؛ وكذلك قلة التركيز وضعف الانتباه في تشتيت القارئ، الأمر الذي يعيق تتبع الأفكار وتسلسل الأحداث داخل النص؛ ثم عوامل أخرى مرتبطة ببيئة التعليم والتعلم تؤدي إلى عدم تمكن القارئ من فهم المقروء، والتي تُلحظ في قلة التشجيع على القراءة من قبل الأسرة، وكذا غياب أسلوب الابتكار والتنويع في طرق التدريس من قبل المنظومة التربوية التي تبقى حبيسة الاعتماد على تلك الطرق التقليدية التي لا تساير ركب قدرات المتعلمين من شأنها الإسهام في ضعف القدرة على الاستنتاج والتحليل، حيث يجد بعض القراء صعوبة في الربط بين المعلومات أو فهم الأفكار الضمنية، ومن بين العوامل أيضا التي تحول دون التمكن من فهم المقروء تتمثل في صعوبات التعلم - نذكر على سبيل المثال لا الحصر - عسر القراءة التي تؤثر على التمكن من فهم النصوص، ونقص الدعم الفردي في الفصول الدراسية فضلا عن الاستعداد القبلي خارج الفصل بالنسبة إلى المتعلمين.

5. استراتيجيات تعزيز الفهم القرائي

من خلال ما تم ذكره بخصوص صعوبات الفهم القرائي التي تحول دون الوصول إلى الهدف المنشود من خلال النصوص القرائية، يمكن تجاوزها عن طريق إرساء خطة إجرائية فعالة تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات التي من شأنها تسهيل ومساعدة المتعلمين على ولوج معالم النصوص القرائية وفهمها والتفاعل معها بشكل إيجابي، حيث يمكن تقسيم "استراتيجيات إدراك الفهم القرائي إلى: استراتيجيات تسبق القراءة وتهيئ لها، واستراتيجيات تستخدم أثناء القراءة فتوجه انتباه القارئ وتحافظ عليه، واستراتيجيات توظف بعد القراءة" (السيد، 2009، ص. 14)، وعليه، تظل استراتيجيات الفهم القرائي من الأدوات التي تساعد المتعلم على تحسين فهمه للنصوص القرائية وتطوير مهارته على سبر أغوارها تحليلا ونقدا، إن هذه الاستراتيجيات تشمل تحديد الهدف من القراءة، وتوقع محتوى النص بناء على عتبتي العنوان والصور أولا، ثم تفعيل المعرفة السابقة لربطها بالمعلومات الجديدة، بالإضافة إلى ذلك، يعزز المتعلم فهمه للنصوص من خلال تقييمها ومقارنتها بنصوص أخرى، الشيء الذي ينمي لديه مهارة التفكير النقدي والاستقلالية في التعلم، ومن ثم يمكن الحديث عن أهم هذه الاستراتيجيات التي من شأنها الإسهام، بشكل مباشر، في تنمية ملكة الفهم القرائي لدى المتعلمين، وهي على الشكل الآتي:

1.5. استراتيجية الفصل الدراسي

تعد الفصول الدراسية من بين الفضاءات الخصبة التي تلعب دورا أساسيا في بناء التعلمات بصفة عامة، وتنمية مهارة الفهم القرائي على وجه الخصوص، لذلك من الواجب العانية بها وتجهيزها بما يليق ويساعد في تطوير مكتسبات المتعلمين "فالمتعلمون والمتعلمات يُقبلون على المدرسة، إن وجدوا فيها حاجاتهم المعرفية والمهارية والوجدانية...، ووجدوا فضاء يقدم لهم المعرفة والعلم بطرق تتأسس على المتعة والفائدة، ومناهج ومقررات تجيب عن أسئلتهم وتلبي أفق انتظارهم، وتحتضن أحلامهم وطموحاتهم" (ضباغ، 2017، ص. 26). يعني ذلك أنه واجب توفير جو وبيئة تعليمية قادرة على استثارة المتعلمين وتحفيزهم على تعلم وتعليم كل المكونات بما فيها القراءة والتفاعل مع النصوص، لذلك تُتيح هذه الفصول فرصا للمتعلمين من أجل المشاركة في أنشطة قرائية متنوعة مثل المناقشات الجماعية، وتحليل النصوص وإنشاء ملخصات تُساعدهم على استيعاب الأفكار الرئيسية، بالإضافة إلى ذلك، تُعزز أجواء المنافسة والتعاون والتعلم التفاعلي والتشاركي، الذي يسهم في تنمية التفكير النقدي وتعميق فهم النصوص بشكل متواصل وسلس.

2.5. استراتيجية المدرس

إن العديد من المدرسين "يشعرون بالقلق بشأن العثور على أسباب هذا الوضع والعمل على معالجته، لذلك، هم يبحثون عن استراتيجيات يمكن أن تساعد بشكل فعال المتعلمين في اكتساب مهارات فهم النصوص" (Giasson, 1991, p. 125)، وهذا بدوره يشير إلى الدور المحوري الذي يلعبه المدرس، باعتباره المسؤول الأول داخل الفصل، في تعزيز مهارة الفهم القرائي لدى المتعلم من خلال توظيف استراتيجيات تعليمية مبتكرة ومتنوعة، بحيث إن "اقتراح استراتيجيات جديدة في تعليم القراءة أثبتت فاعليتها في زيادة الفهم والاستيعاب وتنمية قدرات التفكير" (عطية، 2014، ص. 50)؛ وفي توجيه المتعلمين نحو تحديد أهداف القراءة، وتطوير قدراتهم على فهم المقروء، عن طريق طرح أسئلة تحفز التفكير النقدي وتثير حس الاستنتاج، وتشجيع المدرس للمتعلمين وحثهم على الاشتغال على التلخيص، وتمييز الأفكار الرئيسية وربط النصوص بالمعرفة السابقة للمتعلمين وتحضير دروس قرائية متدرجة الصعوبة تُراعي خصوصياتهم واحتياجاتهم؛ بالإضافة إلى ذلك، من الضروري خلق بيئة تعليمية داعمة تحفّز النقاش وتبادل الأفكار، واستخدام استراتيجيات فعالة كالتوقع، والتساؤل، وتقديم التغذية الراجعة البنّاءة لتعزيز الثقة والمهارات القرائية لدى المتعلمين بواسطة تنويع طرق التدريس واستخدام وسائل ديداكتيكية متنوعة كقصص مصورة، وألعاب تعليمية، ومواد سمعية بصرية، بهدف تمكين المتعلمين من كيفية التحكم في فهم النصوص أثناء القراءة.

3.5. استراتيجية الأسرة

كان المحيط الأسري للمتعلمين ومازال من العوامل التي تتدخل وتسهم في الرفع من مردودية التعليم والتعلم، فالأسرة تمثل ركيزة أساسية وجوهرية في تطوير ملكة الفهم القرائي لدى المتعلمين وتوفير بيئة مشجعة وداعمة على القراءة والتعلم منذ الصغر، لأن تنمية مهارات القراءة والتمكن من الفهم القرائي لا يقتصر على العملية التعليمية داخل الفصل، بل يمتد إلى أبعد من ذلك من حياة المتعلمين اليومية للسعي وراء تطوير وإثراء أفكارهم، ذلك من خلال تجهيز مكتبات منزلية تضم مصادرا متنوعة مثل الكتب والمجلات، والقصص تناسب أعمار المتعلمين، ثم تخصيص وقت يومي للقراءة بصوت عال

وشرح مضامين المقروء ومناقشتها معهم عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة تهدف إلى تعزيز الفهم، لأن مثل هكذا سلوكات من شأنها مساعدة المتعلمين على تنمية التفاعل مع النصوص وفهم المعاني الصريحة والضمنية، والتحفيز على التفكير والتحليل النقدي وكذا الدخول في مناقشات، وبالتالي يكون المحيط الأسري بهذه الطريقة قد حبب الأطفال على القراءة وشجعهم على البحث والاستكشاف من أجل تحسين قدراتهم القرائية وتعزيز ثقتهم بنفسهم كقراء مستقلين وزيادة الفهم والاستيعاب.

4.5. استراتيجية الانفتاح على التكنولوجيا

جاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين "أن التكنولوجيا التربوية تقوم بدور حاسم ومتنام في أنظمة التعليم ومناهجه" (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 1999، ص. 41)، وذلك من أجل صناعة متعلم قادر على الانتفاع من الثورة التكنولوجية وتسخيرها لحاجاته الضرورية، وبالتالي تعود عليه بمنافع ترفع من أدائه وتساعده على التعلم مدى الحياة، لذلك "فإن دمج التكنولوجيا والأساليب الإبداعية في تعليم القراءة يوفر نهجا تحويليا لدعم الطلاب الذين يعانون من صعوبات في القراءة من خلال الاستفادة من القصص الرقمية والتطبيقات التعليمية والألعاب وتجارب التعلم الشخصية" (باكر، 2024، ص. 10). يمكن من خلال هذا الدور المحوري والفعال التي تؤديه التكنولوجيا أن يتم تطوير مجموعة من المهارات التعليمية - التعلمية بشكل عام، وتطوير مهارة الفهم القرائي بشكل خاص، إذ توفر التكنولوجيا ها هنا أدوات وتقنيات مبتكرة تجعل عملية القراءة أكثر تفاعلية وجاذبية بحيث تتيح التطبيقات والمنصات التعليمية الإلكترونية الوصول إلى مصادر قرائية متنوعة ومتكاملة، مثل الكتب الإلكترونية والمقالات التفاعلية وتقنيات القراءة الآلية، والاختبارات التفاعلية، كل هذا يسهم في تحسين وتجويد قدرة المتعلمين على تعزيز استيعاب النصوص وتحليلها والمساعدة على تقييم فهمهم وتطويره مما يُعزز استقلاليتهم وإتقانهم لمهارات الفهم القرائي ودعم التعلم الفردي.

خاتمة

بشكل عام يبقى موضوع الفهم القرائي وأهميته داخل المنظومة التربوية من بين المكونات والاستراتيجيات الأساسية التي يجب تنميته لدى المتعلمين في جميع المرحل الدراسية لما له من أهمية في حياتهم بخصوص تمكينهم من استخراج المعنى الكلي للمقروء والاستفادة منه، وذلك بإتباع الاستراتيجيات اللازمة سواء المعرفية أو الميتا- معرفية التي تساعد على تنشيط مكتسبات المتعلمين القبلية من أجل الوصول إلى الأفكار الرئيسية والثانوية التي تحملها هذه النصوص، والتي يمكنها أن تسهم في تطوير وإعداد جيل من المتعلمين قادرين على التفكير، والتحليل النقدي، والمساهمة الفعالة في المجتمع، ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي تضافر جهود المدرسين، والأسر، والمؤسسات التعليمية لتوفير بيئة داعمة ومشجعة للقراءة وفهم المقروء الذي يعد أمرا لا غنى عنه في مجال اللغة والتربية، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه بأي شكل من الأشكال بسبب دوره الفعال في مساعدة المتعلمين على اكتساب تعلمات جديدة تعمل على تطوير مستواه الأكاديمي والشخصي.

الشكر والتقدير

يتقدم الباحث بالشكر إلى جميع الفاعلين التربويين المعنيين بتنمية الفهم القرائي، وخاصة المدرسين والأسر والمؤسسات التعليمية، لما تضطلع به هذه الأطراف من أدوار أساسية في دعم التعلم والقراءة؛ كما يُثَمِّن الباحث ما وَفَّرَتْه الأدبيات والدراسات والمراجع البيداغوجية المعتمدة من أساس علمي أسهم في بناء هذه المقالة.

المو افَقَة الأخلاقية

لا تتطلب هذه الدراسة مُوافَقَة أخلاقية، لأنها مقالة نظرية تحليلية قائمة على الأدبيات المنشورة والمراجع التربوية، ولم تتضمن أي تجارب أو مقابلات أو مُشارَكَة بشرية مباشرة أو جمعًا لبيانات شخصية.

مُساهمات المُؤَلِّف

أُنجزت هذه الدراسة من طرف مُؤَلِّف واحد، وقد تولى جلال مبسوط صياغة فكرة البحث، وتحديد الإشكالية، ومراجعة الأدبيات، وبناء الإطار المنهجي، وتحليل الموضوع، وكتابة المخطوط في صيغته النهائية.

بيان الإفصاح

يُصَرِّح المُؤَلِّف بعدم وجود أي تعارض مصالح يتعلق بنشر هذه المقالة.

التمويل

لم يتلقَّ هذا البحث أي تمويل خاص من أي جهة عامة أو تجارية أو غير ربحية.

نبذة عن المؤلف

جلال مبسوط أستاذ بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين فاس-مكناس، المغرب؛ وحاصل على الدكتوراه في الدراسات العربية وآدابها (تخصص الترجمة). تتركز اهتماماته البحثية في مجالات علوم التربية، وديداكتيك اللغات، والبيداغوجيا، والقضايا المرتبطة بالفهم القرائي والعملية التعليمية-التعلمية.

الأوركيد ORCID

JALAL MABSOUTE https://orcid.org/0009-0005-4277-2855

بيان إتاحة البيانات

لا تنطبق إتاحة البيانات على هذه الدراسة، لأنها مقالة نظرية تحليلية اعتمدت على مصادر منشورة سابقًا ومُدْرَجَة في قائمة المراجع، ولم تنتج عنها مجموعة بيانات أصلية جديدة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

إبراهيم، أ؛ سيد، ع؛ ومحمود، أ. (2015). صعوبة فهم المقروء لدي تلاميذ بطيئي التعلم بالمرحلة الابتدائية. *مجلة جامعة اسيوط العلمية لكلية التربية، 31*(2)، 2-30.

بازي، م. (محرر). (2019). *النص القرائي وإشكالية الفهم والإفهام: مقترحات نظرية وتطبيقية لتحسين الأدب بالتعليم الثانوي*. دار العرفان.

باكر، ع. (2024). فاعلية دمج التكنولوجيا والأساليب الإبداعية في تنمية مهارات القراءة للطلبة ذوي صعوبات تعلم القراءة في الصف الثاني الأساسي. *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، 19* (4)،1-32.

البصيص، ح. (2011). *تنمية مهارات القراءة والكتابة: استراتيجيات متعددة للتدريس والتقويم*. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

حنا، س؛ والناصر، ح. (1993). *كيف أعلم القراءة للمبتدئين؟* دار الحكمة.

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب، مديرية المناهج. (2020). *دليل الأستاذة والأستاذ: المنير في اللغة العربية، السنة الخامسة من التعليم الابتدائي*.

السيد، أ. (2009). أثر استخدام بعض استراتيجيات التدريس العلاجية في تحسين مستوى الفهم القرائي لدى ذوي صعوبات تعلم القراءة من الصف الرابع الابتدائي. *مجلة جامعة المنصورة لبحوث التربية النوعية*، (13)، 1-42.

ضباغ، ع. (2017). مداخل لبناء نموذج بيداغوجي متكامل. *مجلة دفاتر للتربية والتكوين*، (12)، 28-25.

عطية، م. (2014). *استراتيجيات ما وراء المعرفة في فهم المقروء*. دار المناهج.

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب، مديرية المناهج. (2020). *المفيد في اللغة العربية السنة الرابعة من التعليم الابتدائي*.

القحطاني، س. (2018). تقويم مستوى الفهم القرائي لدى طلاب اللغة العربية لمرحلة البكالوريوس في جامعة الملك خالد. *مجلة كلية التربية جامعة الأزهر،37*(177)، 580-621.

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب. (2015). الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين بالمغرب. (1999). الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وزارة التربية الوطنية بالمغرب، مديرية المناهج. (2021). *المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي*.

المراجع الأجنبية

Falardeau, É. (2003). Compréhension et interprétation : deux composantes complémentaires de la lecture littéraire. Revue des sciences de l'éducation, 29(3), 673-694.

Cuetos-Vega, F. (2010). *Psicología de la lectura* (8.ª Ed.). Wolters Kluwer España.

Cordier, F. (1991). [Compte rendu de *La compréhension en lecture*, de J. Giasson]. *Revue française de pédagogie, 97*, 125-127.

Martel, V., Lévesque, J.-Y., & Aubin-Horth, S. (2012). Compréhension en lecture au primaire: actualisation des pratiques enseignantes. *Nouveaux cahiers de la recherche en éducation, 15*(1), 87-106. https://doi.org/10.7202/1013381ar

Herrera Morales, É. (2023). *Manual de comprensión lectora: Una forma sucinta de acercamiento a esa complejidad*. Fondo Editorial RED Descartes.

Romanization of Arabic Bibliography

brahim, A., Sayyid, A., & Mahmoud, A. (2015). Su'ubat Fahm Al-Maqru' lada Talamidh Buta'i Al-Ta'allum bil-Marhala Al-Ibtida'iyya [Difficulty in reading comprehension among slow-learning pupils in the primary stage]. *Assiut University Scientific Journal of the Faculty of Education, 31*(2), 2-30.

Bazi, M. (Ed.). (2019). *Al-Nass Al-Qira'i wa Ishkaliyyat Al-Fahm wa Al-Ifham: Muqtarahat Nadhariyya wa Tatbiqiyya li Tahsin Al-Adab bil-Ta'lim Al-Thanawi [The reading text and the problematics of understanding and communicating: Theoretical and applied proposals for improving literature in secondary education]*. Dar Al-Irfan.

Bakir, A. (2024). Fa'iliyyat Damj Al-Tiknolojia wa Al-Asalib Al-Ibda'iyya fi Tanmiyat Maharat Al-Qira'a lil-Talaba Dhawi Su'ubat Ta'allum Al-Qira'a fi Al-Saff Al-Thani Al-Asasi [The effectiveness of integrating technology and creative methods in developing reading skills for students with reading learning difficulties in the second basic grade]. *Future of Social Sciences Journal, 19*(4), 1-32.

Al-Basis, H. (2011). *Tanmiyat Maharat Al-Qira'a wa Al-Kitaba: Istratijiyyat Muta'addida lil-Tadris wa Al-Taqwim [Developing reading and writing skills: Multiple strategies for teaching and assessment].* Syrian General Organization for Book Publications.

Hanna, S., & Al-Nasir, H. (1993). *Kayfa U'allim Al-Qira'a lil-Mubtadi'in? [How do I teach reading to beginners?].* Dar Al-Hikma.

Ministry of National Education, Vocational Training, Higher Education and Scientific Research (Morocco), Directorate of Curricula. (2020). *Teacher's guide: Al-Munir in Arabic language, fifth year of primary education*.

Al-Sayyid, A. (2009). Athar Istikhdam Ba'd Istratijiyyat Al-Tadris Al-'Ilajiyya fi Tahsin Mustawa Al-Fahm Al-Qira'i lada Dhawi Su'ubat Ta'allum Al-Qira'a min Al-Saff Al-Rabi' Al-Ibtida'i [The effect of using remedial teaching strategies on improving reading

comprehension among students with reading learning difficulties in the fourth primary grade]. *Mansoura University Journal for Research in Specific Education*, (13), 1-42.

Dabbagh, A. (2017). Madakhil li Bina' Namoudhaj Bidaghujiy Mutakamil [Approaches to building an integrated pedagogical model]. *Daftair Journal for Education and Training*, (12), 25-28.

Atiyya, M. (2014). *Istratijiyyat Ma Wara' Al-Ma'rifa fi Fahm Al-Maqru' [Metacognitive strategies in reading comprehension].* Dar Al-Manahij.

Ministry of National Education, Vocational Training, Higher Education and Scientific Research (Morocco), Directorate of Curricula. (2020). *Al-Mufid in Arabic language: Fourth year of primary education.*

Al-Qahtani, S. (2018). Taqwim Mustawa Al-Fahm Al-Qira'i lada Tullab Al-Lugha Al-'Arabiyya li Marhalat Al-Bakaluryus fi Jami'at Al-Malik Khalid [Assessing the level of reading comprehension among Arabic-language undergraduate students at King Khalid University]. *Journal of the Faculty of Education, Al-Azhar University, 37*(177), 580-621.

Higher Council for Education, Training and Scientific Research (Morocco). (2015). *Strategic vision for reform 2015–2030: Toward a school of equity, quality, and advancement.*

Special Commission for Education and Training (Morocco). (1999). *National Charter for Education and Training.*

Ministry of National Education (Morocco), Directorate of Curricula. (2021). *Primary education curriculum.*

Journal Index of Exploratory Studies | ISSN 2701-9233
Vol. 8, N°. 21, 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.2

RESEARCH ARTICLE

OPEN ACCESS

The Components of Marital Adjustment and Their Relationship to Family Stability : A Field Study on a Sample of Families in the Beirut Area

Lobna Fawaz Choukeir

Saint Joseph University of Beirut, Beirut, Lebanon

ABSTRACT

The aim of this study is to identify the main psychological, social, economic, and religious factors that contribute to marital adjustment and the continuity of the relationship between spouses, in light of the challenges facing the contemporary family. The researcher adopted the descriptive analytical approach and applied a questionnaire to a random sample of (350) married individuals (husbands and wives) from Lebanese society, with participants varying in terms of educational level, economic status, and duration of marriage.

The results revealed a strong positive relationship between the level of marital adjustment and the availability of communication skills, value congruence, and social and economic stability. The study also showed that family interference and financial pressures are among the most significant obstacles to marital harmony.

The study recommended the importance of strengthening family counseling programs and increasing awareness of the importance of dialogue and mutual understanding skills between spouses.

ARTICLE HISTORY

Received 7 October 2025
Accepted 12 March 2026
Published 21 March 2026

KEYWORDS

Marital Adjustment, Family Stability, Marital Relationship, Communication Skills, Family Counseling, Social and Economic Factors

FIELDS OF STUDY

Sociology, Family Studies, Social Work

CONTACT Lobna Fawaz Choukeir lobna.choukeir@net.usj.edu.lb Saint Joseph University, Faculty of Arts and Human Sciences, Department of Sociology and Anthropology, Beirut, Lebanon.

Cite this article as : Choukeir, L. (2026). The Components of Marital Adjustment and Their Relationship to Family Stability : A Field Study on a Sample of Families in the Beirut Area. *Journal Index of Exploratory Studies, 8*(21), 10-23.

© 2026 The Author(s). Published by the Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, provided appropriate credit is given to the original author(s) and

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية | ISSN 2701-9233
المجلد 8، العدد 21، 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.2

مقومات التوافق الزواجي وعلاقته بالاستقرار الأسري: دراسة ميدانية على عينة من الأُسر في منطقة بيروت

لبنى فواز شقير

جامعة القديس يوسف في بيروت، بيروت، لبنان

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أبرز المقومات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تسهم في تحقيق التوافق الزواجي واستمرارية العلاقة بين الأزواج، وذلك في ضوء التحديات التي تواجه الأسرة المعاصرة. اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وطبّقت استبيانًا مكونًا من (350) عينة عشوائية من الأزواج والزوجات في المجتمع اللبناني، تنوعت من حيث المستوى التعليمي والاقتصادي ومدة الزواج. توصلت النتائج إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين مستوى التوافق الزواجي وبين توفر المهارات التواصلية، والتقارب القيمي، والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما أظهرت الدراسة أن تدخل الأهل والضغوط المالية من أبرز معوقات الانسجام الزواجي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز برامج الإرشاد الأسري، وتكثيف الوعي بأهمية مهارات الحوار والتفاهم بين الزوجين.

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 7 أكتوبر 2025

تاريخ القبول: 12 مارس 2026

تاريخ النشر: 21 مارس 2026

الكلمات المفتاحية

التوافق الزواجي، الاستقرار الأسري، العلاقة الزوجية، مهارات التواصل، الإرشاد الأسري، العوامل الاجتماعية والاقتصادية

مباحث المقالة

السوسيولوجيا، الدراسات الأسرية، الخدمة الاجتماعية

المؤلف المراسل: لبنى فواز شقير lobna.choukeir@net.usj.edu.lb جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، بيروت، لبنان.

لاقتباس المقالة: شقير، لبنى. (2026). مقومات التوافق الزواجي وعلاقته بالاستقرار الأسري: دراسة ميدانية على عينة من الأُسر في منطقة بيروت. *مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية، 8*(21)، 10-23.

© 2026 المؤلف(ون). منشورٌ مِن قِبَل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
تَخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف – غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتِيح الاستعمال غير التجاري، والمشارَكة، والتكييف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسِبة إلى المُؤَلِّف الأصلي/المؤلِّفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

1. مقدمة

يمثل الزواج أهمّ النظم الاجتماعيّة وأساس تكوين أسرة، التي هي النواة الأساسيّة في بناء المجتمع من خلال إمداده بالأفراد وتنشئتهم، وعلى الزوج والزوجة الامتثال للمعايير الاجتماعيّة والدينيّة التي تحدّد العلاقة بينهما في إطار قانوني وشرعي. كما يفرض عليهما مجموعة من الالتزامات المتبادلة بين الرجل والمرأة (الخولي، 1979، ص. 56).

ويُعَدُّ الزواج الناجح من أهم ركائز الصحة النفسية والاجتماعية للمتزوجين، ويساعد الزواج الناجح الزوجين في تحقيق العديد من الاهداف والنجاحات في مجالات الحياة الاجتماعية والعملية.

فالتوافق الزواجي لا يعني مجرد البقاء في إطار علاقة زوجية رسمية، بل يشير إلى حالة من الانسجام والرضا المتبادل بين الزوجين، تتجلى في القدرة على التفاعل الإيجابي، والتفاهم، والتعاون، وإدارة الخلافات، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات. كما يعتمد التوافق على مجموعة من المقومات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تشكّل في مجموعها عوامل داعمة لاستمرار الحياة الزوجية بنجاح. ومع التحولات المتسارعة في بنية المجتمعات، وما تفرضه الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والنفسية من تحديات وضغوط، أصبحت مسألة التوافق الزواجي من المواضيع الحيوية التي تستحق الوقوف عندها بالدراسة والتحليل، نظرًا لتأثيرها العميق في استقرار الأسرة ودوام العلاقة بين الزوجين، بل وفي مستقبل الأبناء وسلامة البناء المجتمعي برمّته.

فيكفينا أن نطلع على حجم المشكلات والخلافات الزوجية، ومعدلات الطلاق المرتفعة من خلال الإحصائيات الرسمية في المجتمع اللبناني، فقد سجلت معدلات الطلاق نسبة مرتفعة في المحاكم الشرعية والروحية لندرك أهمية دراسة موضوع التوافق الزواجي وأهم مقوماته.

2. الاشكالية

يُعدُّ التوافق الزواجي من أبرز المؤشرات التي تعكس مدى استقرار الحياة الزوجية ونجاحها، إلا أنّ هذا التوافق لا يتحقّق بصورة تلقائية، بل يتأثر بمجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتواصلية. ومع تزايد التحديات الحياتية وضغوط العصر الحديث، برزت الحاجة إلى فهم أعمق لمقومات هذا التوافق وكيفية تحقيقه بين الزوجين. وتُطرح هنا الإشكالية التالية: **ما هي المقومات الأساسية التي تساعد على تحقيق التو افق الزواجي واستمرار الزواج؟**

3. فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على عدد من الفرضيات.

1. توجد علاقة إرتباطية بين التوافق الزواجي ومتغير المستوى الاقتصادي لجهة استقرار الزواج .
2. يؤدي ارتفاع مستوى التوافق الزواجي إلى استمرار العلاقة الزوجية وتقليل احتمالات الانفصال أو الطلاق.

3. تختلف مستويات التوافق الزواجي باختلاف بعض المتغيرات الديموغرافية لدى أفراد العيّنة (مدة الزواج، عدد الأبناء، المستوى التعليمي).
4. تلعب المهارات التواصلية، كالإصغاء والحوار، دورًا حاسمًا في تحقيق التوافق بين الزوجين.

4. أهداف الدراسة

1. تحديد أبرز المقومات الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في التوافق الزواجي.
2. الكشف عن مدى تأثير تلك المقومات على استقرار العلاقة الزوجية.
3. التعرف على مدى اختلاف مستويات التوافق الزواجي باختلاف متغيرات مثل: المستوى التعليمي، الوضع الاقتصادي، مدة الزواج، تقارب العمر.
4. تقديم توصيات عملية تسهم في دعم العلاقات الزوجية وتحسين جودة الحياة الأسرية.

5. أهمية الدراسة

- لأن التوافق الزواجي من أهم المفاهيم التي تم استخدامها من قبل الباحثين والمستشارين والمعالجين الأسريين في تقييم السعادة والرضا والاستقرار الزواجي: وهو مفهوم متعدد الأبعاد يتأثر بعدة عوامل . وكونه يتعلق بالأسرة، التي تُعدّ نواة المجتمع وأساس استقراره ونموه.
- التزايد الملحوظ في حالات الطلاق في بعض المجتمعات العربية عموماً واللبنانية خاصةً.
- قلة الدراسات المحلية المتخصصة التي تتناول مقومات التوافق الزواجي من منظور شامل يجمع بين عدة أبعاد.
- إمكانية الاستفادة من النتائج في الإرشاد الزواجي والتخطيط الأسري من خلال توجيه الأزواج والمقبلين على الزواج نحو سبل تعزيز التفاهم والانسجام.

6. المصطلحات

- **مفهوم الزواج**

الزواج هو نظام اجتماعي تجمع من خلاله علاقة بين رجل وامرأة، يقام على أسس دينية واجتماعية وقانونية، يهدف إلى تأسيس الأسرة وتنظيم العلاقات والواجبات المتبادلة، ويُسهم في استمرارية المجتمع (علي، 2016، ص. 12).

- **مفهوم التو افق الزواجي**

التوافق الزواجي هو حالة من الانسجام والتفاهم والتكامل بين الزوجين، بحيث يتمكنان من إشباع حاجاتهما النفسية والاجتماعية والعاطفية، والتعامل مع المشكلات بطريقة إيجابية، وهذا التوافق يشير إلى كيفية تكيف الزوجين للحياة المشتركة والاستجابة لاحتياجات بعضهما، والتعامل مع المشكلات بطريقة إيجابية مما يؤثر بشكل مباشر على جودة واستمرارية واستقرارية العلاقة الزوجية (Alizadeh et al., 2024).

- **الاستقرار الاسري**

يُعرف الاستقرار الاسري بانه العلاقة الناجحة التي تقوم على التفاعل الدائم بين افراد الاسرة، والتي تهيء للأبناء الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية اللازمة لإشباع احتياجاتهم في مراحل النمو المختلفة، وتتسم هذه العلاقة بسيادة المحبة والديمقراطية و التعاون بين أفراد الاسرة في إدارة شؤنهم الاسرية، مما يدعم العلاقات الإنسانية بينهم، ويحقق أكبر قدر من التماسك والتقارب داخل الأسرة (حقي وأبو سكينة، 2009، ص. 98).

7. دراسات سابقة

- توصلت الدراسة التي أجرتها منى السويدي (2017) بعنوان: العوامل المؤثرة في التوافق الزواجي لدى عينة من الأزواج في المجتمع الإماراتي، والتي هدفت إلى التعرف على أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على التوافق الزواجي. من خلال استبيان على عينة من 200 زوج وزوجة، حيث كشفت الدراسة أن التوافق يرتبط إيجابياً بالمستوى التعليمي والدخل. وأن وجود تدخل الأهل السلبي من أبرز معوقات التفاهم الزوجي.

- استخلصت دراسة التي قامت بها منال حسين (2019) بعنوان: دور مهارات الاتصال في التوافق الزواجي لدى الأزواج بمدينة الرياض. والت هدفت لدراسة العلاقة بين مهارات الحوار والإنصات وبين جودة العلاقة الزوجية.من خلال استبيان على 150 زوجاً وزوجة، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية قوية بين تعلم مهارة الإصغاء وارتفاع التوافق. والأزواج الذين يلجؤون للحوار يتمتعون بزواج أكثر استقرارًا.

- بدوره قام عبد الحمن القرشي (2021) بدراسة بعنوان: التحديات الاقتصادية وأثرها في استقرار العلاقة الزوجية في السعودية.التي هدفت إلى تحليل أثر الضغوط المادية على الزواج. وأستخلصت النتائج أن ارتفاع الأسعار وزيادة أعباء المعيشة تؤثر سلبًا على الرضا الزواجي، والضغوط الاقتصادية سبب شائع للمشاحنات الزوجية.

- أشارت دراسة Blum, J. S & Mehrabian. A (1999)، بعنوان: السمات الشخصية والمزاجية المرتبطة بالرضا الزواجي، وجدت الدراسة ان العوامل الشخصية المرتبطة بالرضا الزواجي عند الازواج (الدفء العاطفي، الاستقرار الانفعالي، التسامح والانفتاح) كانوا أكثر رضا في زواجهم من غيرهم الذين يماكون السمات السلبية (العدوانية، التقلب المزاجي، التحكم)، ولم تكن هناك فروقات جوهرية كبيرة بين الازواج والزوجات في متوسط الرضا. ولكن الزوجات أكثر حساسية وعاطفاً.

- أظهرت نتائج دراسة Fincham, D & Beach, R (2010) بعنوان: الزواج في الالفية الجديدة، والهدف منها هو مراجعة اتجاهات الرضا الزواجي والعوامل المؤثرة فيه. والتي أشارت ان مهارات التواصل والتنظيم العاطفي عوامل اساسية في الاستقرار الزواج، وأيضاً يؤتبط الضغط الاقتصادي بانحفاض الرضا الزواجي.

- أظهرت نتائج دراسة Karney, R & Bradbury, N (2005) بعنوان: التأثيرات السياقية على الزواج: دلالات للسياسات والتدخلات، والهدف هو استكشاف أثر التغيرات السياقية مثل (الضغوط، والخلفية الاسرية) على نتائج الحياة الزوجية على عينة من الاسر، فتوصلت الدراسة ان الضغوط الخارجية مثل البطالة، والسكن) تنبىء بانخفاض الرضا الزواجي، وأن التواصل القوي يخفف من آثار هذه الضغوط.

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع التوافق الزواجي وعلاقته بالاستقرار الاسري والعوامل المؤثرة فيهما، خاصة العوامل الاقتصادية والاجتماعية، كما تشترك معها في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبيان أداةً لجمع البيانات. إلا أنها تختلف عنها من حيث البيئة جغرافية، الأمر الذي يمنحها خصوصية ثقافية واجتماعية قد تسهم في إنتاج نتائج مختلفة. وأيضاً ومن حيث تبنيها مقاربة أكثر شمولًا تجمع بين عدة أبعاد مترابطة نفسية تواصلية ودينية بدل التركيز على بعد واحد ضمن إطار تحليلي موحد.

8. متغيرات الدراسة

المتغير المستقل هو المتغير الذي يفترض الباحث أنه يؤثر في متغير آخر، ويُعد السبب أو العامل المفسِّر للتغير الذي يحدث في الظاهرة المدروسة (عبيدات وآخرون، 2014، ص.43)، أما المتغير التابع هو المتغير الذي يتأثر بالمتغير المستقل، ويُعد النتيجة أو الأثر الذي يسعى الباحث إلى تفسيره أو قياسه (ملحم، 2016، ص. 65). حيث يتمثّل المتغيّر المستقل في التوافق الزواجي بإعتباره العامل الذي يؤثر في طبيعة الحياة الاسرية، بينما يمثل الاستقرار الاسري المتغير التابع لانه النتيجة أو الأثر المتوقع بين الزوجين. ومن خلال تحليل هذه العلاقة، تهدف الدراسة إلى تحديد مدى تأثير الأبعاد بين الزوجين على استمرارية واستقرار الأسرة.

9. منهج الدراسة وأدواتها

بناءً على طبيعة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، فإن المنهج الأنسب للدراسة الحالية هو **المنهج الوصفي**؛ إذ يُعنى بدراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، ويسعى إلى وصفها وصفًا دقيقًا من خلال عرض خصائصها وأبعادها. ويعتمد هذا المنهج على تقديم وصف **كيفي** يوضح طبيعة الظاهرة وسماتها، ووصف **كمي** يمنحها بعدًا رقميًا يحدد مقدارها أو درجة انتشارها. ولا يقتصر المنهج الوصفي على جمع البيانات وتنظيمها وتبويبها، بل يتجاوز ذلك إلى تحليلها وتفسيرها بما يساعد على فهم الظاهرة وتوضيح دلالاتها.

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي **SPSS**، وذلك من خلال توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة المتغيرات وأهداف الدراسة، على النحو الآتي:

- **التكرارات والنسب المئوية** لتحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة.
- **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية** لقياس مستوى استجابات أفراد العينة على فقرات المقياس.
- **معامل الثبات (Cronbach's Alpha)** للتحقق من درجة الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- **اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)** للكشف عن الفروق في مستوى التوافق الزواجي تبعًا للمتغيرات.

- **معامل ارتباط بيرسون (Pearson)** لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتوافق الزواجي

9. أدوات البحث

1.9. الاستمارة

اعتمدت الدراسة على أداة الاستمارة المعدّة من قبل الباحثة، والتي صُمّمت بناءً على أهداف الدراسة. وقد اشتمل الاستبيان على البيانات الديموغرافية و خمسة محاور يتضمن كل محمر عدداً من الاسئلة: اولاً: المحور النفسي والتواصلي، ثانياً: المحور الاجتماعي، ثالثاً: المحور الاقتصادي، رابعاً: المحور القيمي والديني، وحامساً: محور التوافق الزواجي والاستمرارية. ولمقياس الإجابة :استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة الموافقة (أوافق بشدة – أوافق – محايد – لا أوافق – لا أوافق بشدة).

قبل الشروع في تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة الأساسية، تم التحقق من **صدق الأداة وثباتها** من خلال تطبيقها على **عينة استطلاعية** مكوّنة من **50 فردًا من المتزوجين** من المجتمع اللبناني، وذلك بهدف التأكد من وضوح فقرات الأداة وملاءمتها لموضوع الدراسة، إضافة إلى حساب معاملات الصدق والثبات قبل تطبيقها على العينة الأساسية. كما تم التأكيد لأفراد العينة أن **البيانات التي سيتم الحصول عليها ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، مع ضمان المحافظة على سرية المعلومات وعدم الكشف عن هوية المشاركين.**

2.9. المجال المكاني والبشري والزمني في الدراسة

- المجال المكاني: تمثل في المجتمع اللبناني الذي شمل العديد من المناطق اللبنانية
- المجال الزماني: امتدت من فترة 1-5-2025 لغاية 1-9-2025
- المجال البشري: تم اختيار عينة عشوائية مؤلفة من (350) من الأزواج والزوجات في المجتمع اللبناني، ممن تتراوح مدة زواجهم بين (أقل من سنة واحدة إلى 10 سنوات وأكثر)، ينتمون إلى خلفيات اجتماعية واقتصادية وتعليمية متنوعة. وتمت مراعاة التنوع في الجنس، المستوى التعليمي، الحالة الاقتصادية، ومدة الزواج، لضمان تمثيل متوازن وواقعي. وقد تم اختيار هذا المجتمع نظرًا لخصوصية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها لبنان، والتي قد تؤثر على استقرار الحياة الزوجية.

10. الإطار النظري للدراسة

1.10. مفهوم التو افق الزواجي

يقوم التوافق الزواجي على مجموعة من المقومات والعوامل التي تسهم في تحقيق الانسجام والاستقرار بين الزوجين، ومن أهم هذه المقومات ما يأتي:

- التفاهم والتواصل الجيد
- التوافق العاطفي

- التوافق الاجتماعي والثقافي
- التوافق الاقتصادي
- التوافق الفكري والقيمي (علي، 2016، ص. 26).

2.10. مقومات التو افق الزواجي

1.2.10. الجانب المادي (الاقتصادي)

يُعد الجانب المادي أو الاقتصادي من العوامل المهمة التي تؤثر في مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين، إذ إن الاستقرار الاقتصادي للأسرة يسهم في توفير متطلبات الحياة الأساسية ويحدّ من الضغوط التي قد تنشأ نتيجة الأعباء المالية. كما أن التفاهم بين الزوجين حول إدارة الموارد المالية للأسرة، مثل تنظيم المصروفات وتحديد الأولويات الاقتصادية، يعزز من روح التعاون بينهما ويقلل من فرص حدوث النزاعات الزوجية.

2.2.10. الجانب الجنسي

يقتضي التوافق الجنسي فهماً ومعرفةً وإدراكاً لمعنى الجنس ودوافعه وأهدافه وغاياته دون زيادة أو نقصان في تقدير أهميته، وعادةً ما يتطلب تحقيق التوافق تعدياً في السلوك إذا لزم، ولا بد أن يسعى من الزوجين للتعرف على ما يرضي شريكه وعدم إهماله وأن يكونا معاء مفهوماً مشتركاً وأسلوباً متناسباء أت يقدر كل منهما وضع الطرف الآخر حتى يكونا بصحة نفسية جيدة، وبذلك يستطيع كل واحد منهما إشباع رغبات الطرف الآخر.

3.2.10. الجانب العاطفي

يُعد الجانب العاطفي من أهم المقومات التي تقوم عليها العلاقة الزوجية، إذ يسهم في تعزيز مشاعر المودة والرحمة والتفاهم بين الزوجين. ويتمثل التوافق العاطفي في قدرة كل من الزوجين على التعبير عن مشاعرهما الإيجابية، وتبادل الحب والاحترام والتقدير، إضافة إلى تقديم الدعم النفسي والمعنوي للطرف الآخر. كما أن إشباع الحاجات العاطفية يسهم في تعزيز الشعور بالأمان والاستقرار داخل الأسرة.

4.2.10. الجانب الثقافي والاجتماعي

يُعد الجانب الثقافي والاجتماعي من العوامل المهمة التي تؤثر في مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين، إذ إن التقارب في الخلفية الثقافية والاجتماعية يسهم في تعزيز التفاهم والانسجام داخل الحياة الزوجية. ويشمل هذا الجانب مجموعة من العناصر مثل العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية ومستوى التعليم وطبيعة البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها كل من الزوجين (Fincham & Beach, 2010).

3.10. خصائص ومظاهر الاستقرار الأسري

هناك عدة خصائص ومظاهر للاستقرار الأسري منها ما يلي:

- اتفاق الزوجين على الادوار المختلفة التي تؤديها كل منهما للآخر بالإضافة إلى التوفيق بين هذه الادوار وتوقعات الآخرين.
- اتفاق الزوجين على سياسة الأسرة وعلى تسيير أمورها بغض النظر عن الخلافات التي توجد بينهما .
- ديمقراطية العلاقة في الأسرة حتى يكون لجميع أفرادها الحق في التعبير عن رأيهم في كل ما يجري في الأسرة، أما اتخاذ القرارات فتكون للرأي الجماعي ولرب الأسرة.
- التكيف بين الزوجين فيما يتعلق بعدة أمور من أهمها: االعلاقات بين الأهل والأقارب، قضاء وقت الفراغ، واختيار الأصدقاء.
- الصمود أمام الأزمات التي تتعرض لها الأسرة سواء كانت أزمات داخلية أو خارجية.
- الميل إلى التضحية من أجل الأسرة بمعنى أن يتفانى الزوجين من أجل دوام واستقرار الحياة الأسرية وعدم تعرضها للتفكك والانهيار.

4.10. نظريات الدراسة

1.4.10. النظريّات الاجتماعيّة والثقافيّة في الاختيار للزواج

تركّز هذه النظريّات على الجوانب الاجتماعيّة والثقافيّة في ممارسة الاختيار الزواجي، والتي تتباين بصورة جليّة من مجتمع إلى آخر وحتى داخل الثقافات الفرعيّة للمجتمع الواحد. وتضمّ ثلاث نظريّات: نظريّة التجانس، نظريّة التجاور المكاني ونظريّة القيمة.

أ. نظريّة التجانس

تذهب هذه النظريّة إلى أن الاختيار في الزواج يرتكز في المحلّ الأوّل على أساسٍ من التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعيّة العامّة، وأيضًا في الخصائص أو السمات الجسمية (الخولي، 1979، ص.145). يقصد بذلك أننا عندما نقدم على عمليّة الاختيار للزواج، فإنّنا نفضّل اختيار من يتشابه معنا أكثر ممّا يختلف عنّا، لأنّنا نشعر بالراحة مع من يتقاسم معنا الأفكار أو الصفات نفسها، ظنًّا منّا بأنهم سوف ينظرون إلى الأشياء بنفس نظرتنا إليها ولهم نفس مفاهيمنا عن الحياة وطريقة العيش (Girard, 2013, p. 327).

ب. نظريّة القرب (التجاور المكاني)

كانت هذه النظريّة تهتمّ بهؤلاء الذين يقطنون في جيرة واحدة، ثمّ تطوّرت بعد ذلك لتشمل هؤلاء الذين يذهبون إلى المدرسة أو الجامعة والذين يعملون معًا. أي أن أصحاب هذه النظريّة يرون أن عمليّة الاختيار تتمّ في نطاق جغرافي محدّد، يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه (الساعاتي، 1999، ص. 156).

ج. النظريّة القيميّة في الاختيار للزواج

تقوم هذه النظريّة على فكرة القيم الشخصيّة وتبيان أهمّية القيم في الاختيار (بيومي، 2002، ص. 105). وترجع هذه النظريّة إلى "كوفر وشالزج". فنظريّة القيم في اختيار القرين ترى أنّ الارتباط والانجذاب بين الأفراد يكون أكثر سهولةً عندما يشترك هؤلاء الأفراد أو يعتقدون أنهم يشتركون في اتّجاهات قيميّة واحدة.

تظهر أهمّية النظريّات الاجتماعيّة والثقافيّة لجهة تفسيرها للمظاهر المتعلّقة بالزواج. وتتضمّن هذه النظريّات مبادئ وأسس ساعدت على فهْم وتفسير الظاهرة في ميدانها وتتلخّص هذه المبادئ فيما يلي:

- اعتبار أنماط التشابه نتيجةً لمفضّلات شخصيّة نابعة من الشخص ذاته، الذي يفضّل الاتّصال بأشخاص يتشابهون معه، وفق قاعدة "الشبيه يتزوّج الشبيه". أيّ أنه يوجد نسق شامل من المعايير يرتكز على عامل الجنس أو العقيدة أو الطبقة الاجتماعيّة.
- الأشخاص الذين يشتركون في الخلفيّات الاجتماعيّة نفسها يتعلّمون ويحافظون على القيم نفسها.
- إنّ الأفراد ذوي القيم المتشابهة يتمّ بينهم اتّصال وتفاعل اجتماعي فعّال، وينشأ بينهم القليل من الاختلاف والتصادم.
- إنّ هذا التفاعل الفعّال الخالي من المشاكل يجعل كلّ فرد يشعر بالرضا عن نتائج علاقته بالفرد الآخر، وبالتالي الرغبة في الاستمرار في هذه العلاقة وتوطيدها، والتي قد تكون علاقة صداقة، قد ينجم عنها اختيار للزواج.

يتّضح لنا من خلال هذا العرض تقارب كلّ النظريّات الاجتماعيّة الثقافيّة في تحليل العوامل المؤثّرة على عمليّة الاختيار الزواجي، وذلك من خلال إبراز أثر العوامل الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة على بلورة شخصيّة الفرد، فالرواسب الثقافيّة التي ترسب في فكر الفرد و وسلوكه منذ الصغر تصبح موجّهات للسلوك، بما في ذلك الاختيار الزواجي (الساعاتي، 1999، ص. 175).

2.4.10. نظرية التبادل الاجتماعي

تقوم نظرية التبادل الاجتماعي على أن العلاقات الإنسانية، ومنها العلاقة الزوجية، تقوم على مبدأ تحقيق التوازن بين **المكاسب (المكافآت) والتكاليف**، حيث يسعى كل طرف إلى زيادة الفوائد وتقليل الخسائر.

في إطار العلاقة الزوجية، تتمثل المكافآت في الحب، والدعم، والتفاهم، والاستقرار، بينما تشمل التكاليف الخلافات، والضغوط، والتدخلات الخارجية. ويزداد التوافق الزواجي عندما يشعر الزوجان بأن ما يحصلان عليه من العلاقة يفوق ما يقدمانه من تضحيات.

ترتبط هذه النظرية بموضوع التوافق الزواجي من خلال: تحقيق التوازن في العطاء والأخذ بين الزوجين وأهمية المهارات التواصلية في تعزيز المكافآت دور التقارب القيمي والاستقرار الاقتصادي في تقليل التكاليفتأثير الضغوط المالية وتدخل الأهل كعوامل سلبية تقلل من الرضا والتالي، كلما زادت المكافآت وقلت التكاليف، ارتفع مستوى التوافق الزواجي واستمراية العلاقة الزوجية (الحسن، 2010، ص. 112).

11. عرض وتحليل النتائج

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان، ويعرض النتائج وفق المحاور المحددة، مع تفسيرها وربطها بفرضيات الدراسة.

1.11. الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول رقم(1) بيّن جنس العينة

الجنس	التّكرار	النسب المئويّة
ذكر	172	%49.1
إنثى	178	%50.9
المجموع	350	%100.0

يتبيّن معنا من الجدول أعلاه، أن أفراد العينة قد توزعوا بحسب الجنس، إذ بلغت نسبة 50.9% للإناث (الزوجات)، مقابل نسبة الذكور (الأزواج) 49.1%، أي أن توزع النسبة بين الجنسين (زوج وزوجة) متقاربة فيما بينها وذلك للكشف عن مقوّمات التوافق الزواجي وعلاقته بالاستقرار الاسر بشكل يجمع تنوع الإجابات.

جدول رقم (2) العمر عند الزوجين

العمر عند الزوجين	الزوج	النسبة	الزوجة	النسبة
30-21	6	%1.7	31	%8.9
40-31	76	%21.7	144	%41.1
50-41	158	%45.1	146	%41.7
60-51	98	%28.0	20	%5.7
60 سنة وما فوق	12	%3.4	9	%2.6
المجموع	350	%100.0	350	%100.0

من خلال الاطّلاع على النِّسب الموضوعة في الجدول أعلاه، يتّضح أنّ نصف أفراد عيّنة الأزواج تقريباً بنسبة 45.1%، هم ضمن الفئة العمريّة (41-50)، ومن ثم نسبة 28.0% للفئة العمريّة (51-60)، تليها الفئة العمريّة (31-40) بنسبة 21.7%، ومن ثم الفسة العمرية (60 سنة وما فوق) بنسبة 3.4%، ولنصل إلى النسبة الأدنى1.7% للفئة العمريّة (21-30).

أما عند الزوجات فهناك تساوي في الفئتين العمريتين (41-50) نسبة 41.7.% و الفئة العمريّة (31-40) بنسبة 41.1%.،تليهما نسبة 8.9% للفئة العمريّة (21-30)، ومن ثم للفسة العمرية (51-60) بنسبة 5.7% وأخيراً نسبة 2.6% للفئة العمريّة (60سنة وما فوق).

ما يمكن ملاحظته هو تمركز عمر أفراد العينة عند الازواج بنسبة (73.1%) ضمن الفئتين العمريتين (41-50) و(51-60)، وتمركز عمر أفراد العينة عند الزوجات بنسبة (83.1%) ضمن الفئتين العمريتين (31-40) و(41-50). الذين هم ضمن الفئة المتوسط من العمر. ما يدل أن الفروقات العمرية بين الزوجين يشكل في حده الاقصى عشرة سنوات. وهذا ما أكدته نسب الفرق في العمر بين الزوجين عند افراد العينة بإحتلال الفرق (ما بين 5-10 سنوات) النسبة الاعلى 48.0%

ومن ثم نسبة 42.0% للفرق (اقل من 5 سنوات)، ليكون متوسط الفرق في العمر بين الزوجين 6.7 ما يدل على تقارب في الفئة العمرية بين الزوجين.

يمكن تفسير هذه النتائج في ضوء النظريات الاجتماعية والثقافية في الاختيار للزواج، التي ترى أن اختيار شريك الحياة يتأثر بالمعايير والقيم السائدة في المجتمع. إذ تشير هذه النظريات إلى أن الأفراد يميلون إلى اختيار شركاء قريبين منهم في الخصائص الاجتماعية والثقافية، ومن بينها العمر، وذلك لتحقيق قدر أكبر من التفاهم والاستقرار الأسري.

رسم بياني رقم (1) يبيّن مدّة الزواج

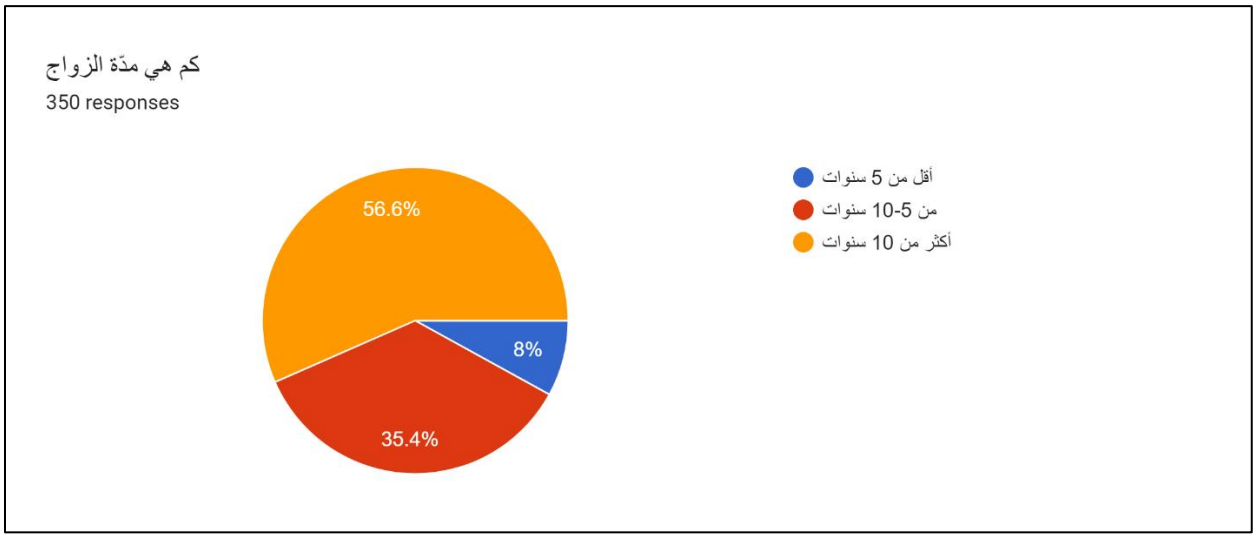

يبيّن لنا هذا الرسم البياني مدّة سنوات الزواج عند أفراد العينة، ما يتعارف عليه أن العلاقة بين سنوات الزواج واستمراريته هي علاقة طردية أي كلما زادت سنوات الزواج، ارتفعت احتمالية الاستمرار والتوافق ، ولكن ليس دائمًا بشكل مباشر.فشكلت النسبة الادنى 8.0% لمدّة الزواج أقل من 5 سنوات، فعادة السنوات الأولى تكون فيها صعوبات في التكيف، والتوافق يكون اقل نسبياً، ثم تليها نسبة 35.4% لمدّة الزواج التي تتراوح ما بين 5-10 سنوات لنصل إلى النسبة الاعلى 56.6% أي نصف العينة، في هذه المرحلة الوسطى تستقر الادوار ما بين الزوجين ويتكون نمط التفاهم وتصبح مهارات التواصل أكثر وضوحاً تنامي الروابط المشتركة وتتراكم خبرات حلّ النزاع.

ظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بتوزيع عدد الأبناء أن النسبة الأكبر من الأسر 44% لديها ثلاثة أبناء، تليها الأسر التي لديها طفلان بنسبة 33.4%، ما يشير إلى أ جام10.6ن النموذج الأسري الأكثر شيوعًا بين أفراد العينة هو الأسرة متوسطة الحجم. كما بلغت نسبة الأسر التي لديها أربعة أبناء 10.9%، في حين شكّلت الأسر ذات الطفل الواحد نسبة 8%، والأسر التي لديها أكثر من أربعة أبناء نسبة محدودة بلغت 3.1%. أما الأسر التي لا يوجد لديها أبناء فقد شكّلت نسبة منخفضة جدًا بلغت 0.6%، مما يعكس انتشار الأسر التي لديها أبناء ضمن عينة الدراسة.

جدول رقم (3) المستوى التعليمي عند الزوجي

المستوى التعليمي	الذكور	النسبة	الإناث	النسبة
متوسّط	54	%15.5	37	%10.6
ثانوي أو مهني	153	%43.7	124	%35.4
جامعي وما فوق	143	%40.8	189	%54.0
المجموع	350	%100	350	%100

يظهر الجدول على تنوّع المستويات التعليميّة عند الأزواج والزوجات، في حين أن المستوى التعليمي لدى الزوجين يلعب دوراً محورياً في تشكيل درجة التوافق الزواجي نسبياً. إذ تبيّن النسبة الاعلى من الازواج تقع ضمن فئتي الثانوي/ المهني بنسبة 43.7% والجامعي وما فوق بنسبة 40.8%، ما يشير إلى إرتفاع الوعي التعليمي، ويلاحظ ان الإناث يشكلن نسبة أعلى في المستوى الجامعي بنسبة 54.0% مقارنة بالذكور ، ما يعكس تغيراً إجماعياً معاصراً نحو تعزيز تعليم المرأة ، هذا الإرتفاع يساهم في تعزيز التوافق الزواجي ، إذ يعكس مهارات التواصل وفهم الادوار وحلّ الخلافات بطريقة ناضجة ولو نسبياً. في حين سجلت نسبة 35.4% للمستوى الثانوي / المهني. أما عن المستوى المتوسّط فكانت النسبة الادنى عند الزوجين، 15.5% للذكور (الازواج) و 10.6% للإناث (الزوجات). ما يمكن قوله أن هناك تناسبًا طرديًّا أي تقاربًا كبيرًا بين المستوى التعليمي عند الأزواج والزوجات. ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء **النظريات الاجتماعية والثقافية في الاختيار للزواج**، والتي تؤكد أن الأفراد يميلون إلى اختيار شركاء يشبهونهم في الخصائص الاجتماعية والثقافية، ومن بينها المستوى التعليمي، وهو ما يعرف بمبدأ **التجانس الاجتماعي** .ويظهر ذلك من خلال التقارب الواضح في المستويات التعليمية بين الأزواج والزوجات في عيّنة الدراسة، الأمر الذي يعكس وجود تناسب أو تقارب تعليمي بين الطرفين. ويسهم هذا التقارب في تعزيز التفاهم والتواصل بين الزوجين، مما ينعكس إيجابًا على درجة التوافق الزواجي واستقرار العلاقة الأسرية.

رسم بياني رقم (2) يصّف الوضع المادي لعيّنة الدراسة

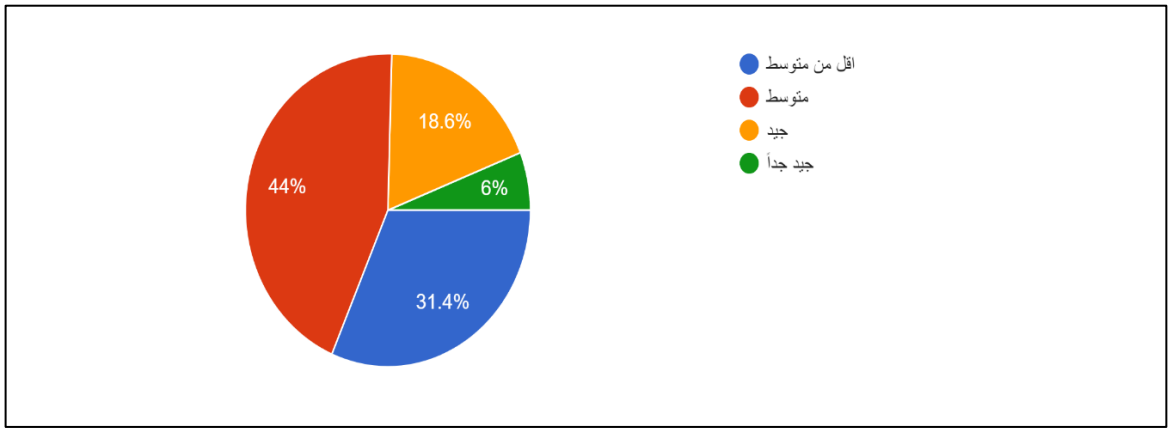

أظهرت نتائج الدراسة أن 44% من عينة الدراسة هم من "الطبقة المتوسطة" وهي النسبة الاعلى، في حين شكّلت نسبة **31.4%** من أفراد العينة ينتمون إلى الطبقة "أقل من المتوسط"، أما الطبقة "الجيدة" فقد بلغت **18.6%**، بينما جاءت فئة "الجيد جداً في المرتبة الأخيرة بنسبة **6%** ويشير هذا التوزيع إلى أنّ معظم الأسر المشاركة تقع ضمن المستويين الاقتصاديين

المتوسط والأقل من المتوسط، مما يعكس طبيعة البنية الاقتصادية العامة للمجتمع الدراسة. وكما يمكن ربط المستوى الاقتصادي مع عمل المراة حارج المنزل، حيث أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بعمل المرأة خارج المنزل أنّ نسبة **55.1%** من النساء في العيّنة يعملن خارج المنزل، مقابل 44.9% لا يعملن، ما يشير إلى أن غالبية النساء المشاركات منخرطات في سوق العمل، وهو ما قد يعكس اتساع مشاركة المرأة الاقتصادية في عينة الدراسة وتأثير ذلك المحتمل على أدوارها الأسرية ومستوى التوافق الزواجي.

وهذا ايضاً ما عكسه سؤال هل الوضع المادي يساهم في تعزيز العلاقة بين الزوجين؟ فظهرت نتائج الدراسة أنّ الغالبية العظمى من أفراد العيّنة يرون أنّ الوضع المادي الجيد يساهم في تعزيز العلاقة بين الزوجين، حيث أجاب 84.9% بـ"نعم"، مقابل **15.1%** أجابوا بـ"كلا". وتشير هذه النتيجة إلى إدراك واضح لدى معظم المشاركين لأهمية الاستقرار المالي في دعم التفاهم الزوجي وتقليل الضغوط اليومية التي قد تؤثر سلبًا في التوافق الزواجي.

رسم بياني رقم (3) يبيّن معايير اختيار الزوج /الزوجة

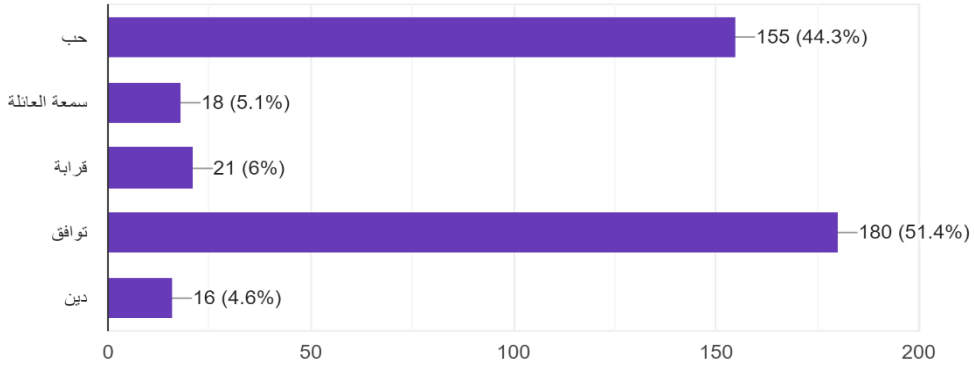

أظهرت نتائج الدراسة أنّ معيار **التوافق** جاء في المرتبة الأولى بنسبة **51.4%**، ما يدل على أنّ أكثر من نصف أفراد العيّنة يضعون الانسجام الفكري والشخصي في مقدمة أولوياتهم عند اختيار الشريك. وجاء **الحب** في المرتبة الثانية بنسبة **44.3%** مما يعكس أهمية الجانب العاطفي في قرار الزواج. أما **القرابة** فقد شكّلت نسبة **6%**، تلتها **سمعة العائلة** بنسبة **5.1%**، في حين جاء **الدين** في المرتبة الأخيرة بنسبة **4.6%** ويُظهر هذا التوزيع أنّ المعايير الحديثة المرتبطة بالتفاهم والعاطفة تتقدّم على المعايير التقليدية في عملية اختيار الشريك بين أفراد العيّنة. وكما أنّ غالبية أفراد العيّنة قد مرّوا بفترة خطوبة قبل الزواج، حيث بلغت نسبتهم **80.9%**، مقابل 19.1% لم تكن لديهم فترة خطوبة. وتشير هذه النتيجة إلى انتشار ممارسة الخطوبة كمرحلة تمهيدية شائعة للتعرّف والتواصل بين الشريكين قبل الزواج، وهو ما قد يسهم في تعزيز فهم كل طرف للآخر وبناء أسس أفضل للتوافق الزواجي لاحقًا.

12. تحليل المحاور وربطها بالمتغيرات

العلاقة الزوجية هي علاقة متعددة الأبعاد، بمعنى أنها علاقة جسدية، عاطفية، عقلية، :اجتماعية، وروحية. ومن هنا وجب النظر إلى كل تلك الأبعاد حين التفكير في الزواج.

جدول رقم (4) حساب المتوسطات والانحراف المعياري للمحور النفسي-التواصلي

السؤال	المتوسط الحسابي	االانحراف المعياري
أحرص على الانصات لشريك عندما يتحدث اليَّ	4.04	0.49
لأتمكن من التعبير عن مشاعري لزوجي-زوجتي بوضوح	3.85	0.74
اتحاور مع شؤيكي لحل الخلافات بهدوء	3.76	0.88
نتحكم في عضبنا ولا نسمح له بإفساد العلاقة	3.87	0.67
اشعر بالتقدير من قبل شريكي	3.66	0.58

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للمحور النفسي-التواصلي (المكوّن من أربعة أسئلة) أن مستوى التوافق النفسي والتواصلي بين الأزواج كان **مرتفعًا نسبيًا**، حيث بلغ **المتوسط العام 3.88** على مقياس ليكرت من 1 إلى 5، مع **انحراف معياري 0.71**، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في الإجابات بين أفراد العينة.

بالنسبة للأسئلة الفردية، لوحظ أن **السؤال الأول: "أحرص على الإنصات لشريكي عند التحدث "**سجل أعلى متوسط حسابي (4.04) مع أقل انحراف معياري (0.49)، مما يشير إلى وعي كبير بين المشاركين بأهمية الإصغاء المتبادل، واستقرار هذه المهارة بين معظم أفراد العينة." **و أتحاور مع شريكي لحل الخلافات بهدوء "**فقد سجل أقل متوسط (3.76) مع انحراف معياري أعلى (0.88)، مما يعكس تفاوتًا أكبر بين المشاركين في مهارات التعبير الهادئ وحل الخلافات. كما أظهرت الأسئلة الأخرى مستويات متوسطة إلى مرتفعة، مثل: **التعبير عن المشاعر بوضوح (3.85) والسيطرة على السلوكيات التي قد تضر العلاقة (3.87)** ، ما يدل على وجود قدرة جيدة نسبيًا لدى الأزواج على التواصل النفسي والتواصلي والحفاظ على العلاقة الزوجية.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن **المستوى العام للمحور النفسي-التواصلي يميل إلى الارتفاع**، مع نقاط قوة واضحة في الإنصات وضبط السلوكيات السلبية، ونقاط تحتاج إلى تعزيز في مجال التعبير الهادئ وحل الخلافات بشكل فعال.

جدول رقم (5) حساب المتوسطات والانحراف المعياري للمحور الاجتماعي-الأسري

السؤال	المتوسط الحسابي	االانحراف المعياري
تقاسم الادوار والمسؤوليات	3.97	0.52
الاتفاق على اساليب تربية الاولاد	4.23	0.70
المشاركة في الانشطة والمناسبات	4.12	0.60
احترام عائلة كل طرف	4.25	0.64
منع التدخل السلبي للاهل	4.33	0.67

أظهرت نتائج المحور الاجتماعي–الأسري مستوى مرتفعًا من التوافق بين أفراد العينة، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لجميع البنود ضمن المدى المرتفع، ما يشير إلى وجود علاقات اجتماعية وأسرية صحية داخل الأسر المدروسة. فقد بلغ متوسط بند **تقاسم الأدوار والمسؤوليات** 3.97 بانحراف معياري منخفض 0.52، مما يدل على اتفاق واضح بين المشاركين حول أهمية التعاون وتقاسم المهام الأسرية. كما سجل بند **الاتفاق على أساليب تربية الأولاد** متوسطًا مرتفعًا

4.23 مع انحراف معياري 0.70، وهو أعلى درجات التشتت بين البنود، ما يشير إلى وجود بعض الاختلافات في وجهات النظر حول أساليب التربية، رغم اتفاق غالبية الأزواج عليها.

أما بند **المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والمناسبات العائلية** فقد حقق متوسطًا قدره 4.12 بانحراف معياري 0.60، ما يعكس توافقًا جيدًا بين الأزواج في الانخراط في الأنشطة الاجتماعية المشتركة. وسجّل بند **احترام عائلة كل طرف** متوسطًا مرتفعًا 4.25 مع انحراف معياري 0.64، وهو مؤشر على انتشار ثقافة الاحترام المتبادل للعائلات بين الأزواج. كما جاء بند **عدم السماح بتدخل الأهل السلبي في الحياة الزوجية** بأعلى متوسط ضمن المحور 4.33 وبانحراف معياري 0.67، مما يعكس حرص الأزواج على حماية العلاقة الزوجية من العوامل الخارجية.

وبشكل عام، تشير متوسطات هذا المحور إلى **مستوى مرتفع من التو افق الاجتماعي–الأسري**، فيما تُظهر الانحرافات المعيارية المنخفضة إلى المتوسطة أن **آراء العينة متجانسة** إلى حد كبير، مع وجود تباين محدود في بعض الجوانب مثل أساليب تربية الأبناء. وتدل هذه النتائج على قوة الروابط الاجتماعية والأسرية، مما يعزز استقرار العلاقة الزوجية واستمرارها.

جدول رقم (6) حساب المتوسطات والانحراف المعياري محور الاقتصادي

السؤال	المتوسط الحسابي	االانحراف المعياري
نناقش أوضاعنا المالية بشكل دوري	3.97	0.52
نخطط معاً لتوزيع الدخل	4.23	0.70
الدخل الحالي كاف لتلبية حاجاتنا الاساسية	4.12	0.60
نواجه الازمات المالية بشكل مشترك دون تحميل اللوم	4.25	0.64
لا تؤدي المشكلات الاقتصادية إلى نزاعات بيننا بشكل دام	4.33	0.67

أظهرت نتائج الدراسة أن محور الوضع الاقتصادي للأسر يتمتع بمستوى إيجابي نسبيًا، حيث بلغ **المتوسط الحسابي العام 3.96** على مقياس (1–5)، ما يعكس اتجاه أغلب الأسر نحو الإجابات الإيجابية (أوافق / أوافق بشدة) فيما يتعلق بإدارة الشؤون المالية. حيث بلغ المتوسط الحسابي **3.98** والانحراف المعياري **0.83**، للتشاور الدوري في الشؤون المالية، ما يشير إلى أن غالبية الأسر تناقش أوضاعها المالية بشكل دوري، وهو مؤشر على وعي مالي وقدرة على التخطيط المشترك. وكذلك سجل المتوسط الحسابي **3.80** والانحراف المعياري **0.90**، مما يوضح مشاركة معظم الأسر في التخطيط المالي، وإن بدرجة أقل مقارنة بالنقاش الدوري، ما يعكس بعض التحديات في التطبيق العملي للخطط المالية المشتركة. وبلغ المتوسط **3.89** والانحراف المعياري **1.03**، ما يشير إلى أن غالبية الأسر ترى أن الدخل يكفي لتغطية احتياجاتها الأساسية، مع وجود نسبة من الأسر تواجه قيودًا اقتصادية تؤثر على التوافق الأسري. **أما عن مواجهة الأزمات المالية بشكل مشترك دون لوم أحد الطرفين**، سجل المتوسط **3.91** والانحراف المعياري **1.08**، ما يدل على قدرة الأسر على التعامل مع الضغوط المالية بروح التعاون، وهو مؤشر مهم على المرونة الزوجية والتوافق الأسري. لنصل إلى سؤال **عدم تأثير المشكلات الاقتصادية على النزاعات الدائمة** كان الأعلى بين الأسئلة بمتوسط **4.22** والانحراف المعياري **1.00**، ما يعكس قدرة الأسر على ضبط النزاعات وعدم السماح للضغوط المالية بتحويلها إلى صراعات مستمرة.

ما يمكن قوله، تُظهر النتائج أن معظم الأسر تميل إلى الإجابات الإيجابية في كل عناصر المحور، ما يعكس وضعًا اقتصاديًا متوسطًا إلى جيد نسبيًا على مستوى التخطيط المالي والتعامل مع الأزمات. وتدل الانحرافات المعيارية (0.83–1.08) على تفاوت نسبي في التجربة الاقتصادية بين الأسر. كما يشير التركيز الأكبر للأجوبة الإيجابية في السؤال الأخير إلى وعي الأسرة بأهمية عدم تحويل الضغوط المالية إلى نزاعات دائمة، وهو عامل يدعم **التو افق الزواجي واستمرارية الزواج.**

جدول رقم (7) حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور القيمي والديني

السؤال	المتوسط الحسابي	االانحراف المعياري
الاتفاق على المبادئ الأخلاقية التي تحكم سلوكنا	4.06	0.42
الالتزام بالقيم الدينية	4.03	0.55
احترام خصوصية الشريك	4.01	0.53
اعتبار الزواج رابطًا مقدّسًا	3.98	0.68

أظهرت نتائج المحور القيمي والديني مستوىً مرتفعًا من التوافق بين الأزواج، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لجميع البنود فوق 3.98، وهو ما يشير إلى اتفاق كبير بين أفراد العينة حول أهمية القيم الأخلاقية والدينية في الحياة الزوجية. فقد سجّل بند **الاتفاق على المبادئ الأخلاقية** متوسطًا مقداره 4.06 وانحرافًا معياريًا منخفضًا 0.42، مما يدل على تجانس واضح في آراء المشاركين ووعيهم المشترك بأهمية السلوك الأخلاقي في تعزيز التفاهم بين الزوجين.

كما بلغ متوسط بند **الالتزام بالقيم الدينية في التعامل** 4.03 مصحوبًا بانحراف معياري 0.55، وهو ما يعكس مستوى التزام ديني مرتفع، مع وجود قدر محدود من التباين بين الأزواج. أما بند **احترام خصوصية الشريك** فقد حقق أعلى متوسط في هذا المحور 4.01 وبانحراف معياري 0.53 ما يشير إلى إدراك عالٍ لدى الأزواج لأهمية الخصوصية كأساس لاحترام العلاقة الزوجية. وفي المقابل، سجّل بند **اعتبار الزواج رابطًا مقدّسًا وليس علاقة وقتية** متوسطًا 3.98 مع أعلى انحراف معياري في هذا المحور 0.68، وهو ما يكشف عن تباين أكبر بين المشاركين في مدى فهمهم لطبيعة الزواج كعلاقة دائمة ومقدسة. وبشكل عام، تُظهر النتائج أن المحور القيمي والديني يتمتع بدرجة عالية من التوافق بين الأزواج، مع تباين محدود، ما يعكس دور القيم الأخلاقية والدينية في تعزيز استقرار العلاقة الزوجية واستمرارها.

وتفسير هذه النتائج في ضوء **النظريات الاجتماعية والثقافية في الاختيار للزواج**، حيث أن **التقارب القيمي والديني بين الزوجين** يساهم في تقليل فرص الصراع ويزيد من مستوى التوافق الزواجي، لأن تشارك القيم والمعايير الأخلاقية يخلق أساسًا مشتركًا لتنظيم الحياة الأسرية واتخاذ القرارات. وعليه، فإن ارتفاع المتوسطات الحسابية في هذا المحور يعكس وجود **تجانس قيمي وديني** بين الأزواج في عيّنة الدراسة، الأمر الذي يفسّر المستوى المرتفع من التوافق بينهم ويؤكد الدور المحوري للقيم الدينية والأخلاقية في دعم استقرار العلاقة الزوجية واستمراريتها.

جدول رقم (8) حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور التوافق الزواجي واستقراره

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أشعر بالرضا العام عن الزواج	3.96	0.62
لا أفكر بالانفصال عن شريكي	4.09	0.68
العلاقة الجنسية بيننا مرضية للطرفين	3.79	0.72
أرى زواجي ناجحًا كما تمنّيت	3.69	0.85
أشعر بحب وود بيننا رغم التحديات	3.88	0.78

تشير نتائج محور التوافق الزواجي والاستمرارية إلى مستوى مرتفع من الرضا والاستقرار بين الأزواج المشاركين في الدراسة. فقد جاءت المتوسطات الحسابية لجميع البنود ضمن الفئة المرتفعة، مما يعكس وجود تقييم إيجابي عام للعلاقة الزوجية. إذ سجّل بند *"لا أفكر بالانفصال عن شريكي"* أعلى متوسط حسابي 4.09، بما يدل على درجة قوية من الالتزام بالعلاقة ورغبة واضحة في الاستمرار. كما أظهر بند *"أشعر بالرضا العام عن الزواج"* متوسطاً مرتفعاً 3.96، ما يعكس شعورًا عامًا بالإشباع والزواج الناجح. وفيما يتعلق بالبعد العاطفي والجسدي، بيّنت النتائج أنّ بند *"العلاقة الجنسية بيننا مرضية للطرفين"* حقق متوسطًا جيدًا 3.79، مما يشير إلى وجود رضا جنسي مقبول يسهم في استقرار العلاقة.

إلى جانب ذلك، سجّل بند *"أرى زواجي ناجحاً مقارنة بما تمنّيت"* متوسطًا قدره 3.69 وهو أقل البنود لكنه ما يزال ضمن المستوى الجيد، ما يشير إلى وجود بعض الفجوات بين التوقعات والواقع لدى بعض الأزواج، لكنها لا تؤثر بشكل كبير على استمرارية العلاقة. كما أظهر بند *"أشعر بحب وود بيننا رغم التحديات"* متوسطًا 3.88، مما يؤكد قدرة الأزواج على مواجهة الضغوط مع الحفاظ على مشاعر الود والمحبّة.

أما الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (0.62 – 0.85) فقد جاءت منخفضة نسبيًا، مما يدل على تجانس آراء أفراد العينة وتقارب تقييماتهم حول معظم جوانب التوافق الزواجي. وبشكل عام، تُظهر النتائج مستوى جيدًا إلى مرتفع من التوافق والاستقرار الزواجي، وتؤكد قدرة الأزواج على إدارة اختلافاتهم والحفاظ على استمرارية العلاقة رغم التحديات.و **ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء نظرية التبادل الاجتماعي**، التي ترى أن استمرارية العلاقات الإنسانية تعتمد على التوازن بين المكافآت والتكاليف داخل العلاقة. فارتفاع مستويات الرضا العاطفي والالتزام والاستقرار التي أظهرتها النتائج يشير إلى أن الأزواج يشعرون بأن المكافآت التي يحصلون عليها من العلاقة الزوجية.مثل الحب والدعم والتفاهم والاستقرار .تفوق التكاليف أو الضغوط التي قد تواجههم. وبالتالي، كلما زادت المكافآت وقلت التكاليف داخل العلاقة الزوجية، ارتفع مستوى التوافق الزواجي وتعززت استمرارية العلاقة، وهو ما يتوافق مع ما أظهرته نتائج هذه الدراسة.

جدول رقم (9) يبيّن المتوسطات العامة للمحاور

المحاور	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري
الاجتماعي	4.29	0.58
الاقتصادي	4.18	0.48
القيمي الديني	4.02	0.50
النفسي – التواصلي	3.84	0.65
التو افق الزواجي	3.88	0.67

أظهرت نتائج الدراسة أنّ **المتوسطات العامة لمستويات التو افق الأسري والزواجي** جاءت مرتفعة نسبيًا في مختلف المحاور. وقد تراوح المتوسط العام بين *(4.18 – 3.84)* مما يشير إلى وجود **مستوى جيّد من التو افق بين الأزواج في العيّنة المدروسة**.

فقد سجّل **المحور الاجتماعي–الأسري والمحور الاقتصادي أعلى متوسط (4.18)**، الأمر الذي يعكس قدرة الأزواج على **تقاسم الأدوار وتنظيم المسؤوليات، والاتفاق على تربية الأبناء، والتعامل المشترك مع الشؤون المالية** بطريقة إيجابية تدعم استقرار الحياة الزوجية.

أما **المحور القيمي–الديني** فجاء متوسطه العام **مرتفعًا (4.02)** ، ما يدلّ على أنّ **القيم الدينية والأخلاقية المشتركة تمثل عنصر دعم مهم لاستمرار العلاقة الزوجية** وتعزيز الاحترام المتبادل بين الزوجين.

وفيما يخص **محور التو افق النفسي–التواصلي** فقد سجّل متوسطًا عامًا **متوسط–مرتفع (3.84)** ، وهو مؤشر على وجود تواصل جيّد، وإن كان بدرجة أقل من المحاور الاجتماعية والاقتصادية، مما قد يشير إلى الحاجة إلى **تعزيز مهارات الحوار والتعبير الانفعالي بين الزوجين** مقارنة ببقية الجوانب.

أما **محور التو افق الزواجي والاستمرارية** فقد بلغ متوسطه العام **3.88**، وهو متوسط جيّد يعكس شعور معظم المبحوثين بالرضا العام عن الزواج وبالاستمرارية، رغم بعض التحديات التي قد تواجههم.

وبشكل عام تُظهر النتائج أن **التو افق الزواجي لدى أفراد العيّنة يميل إلى الارتفاع**، وأن عوامل مثل **الدعم الاجتماعي داخل الأسرة، والاستقرار الاقتصادي، والقيم الدينية المشتركة** تُسهم بشكل واضح في رفع مستويات الاستقرار والتفاهم بين الأزواج.

جدول رقم (10) متوسطات التو افق الزواجي حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي M	الانحراف المعياري SD
الدراسات العليا	4.26	0.38
الجامعي	4.10	0.43
الثانوي	3.84	0.49
المتوسط	3.62	0.60

يلاحظ وجود اختلافات بسيطة بين المتوسطات الحسابية لدرجات التوافق الزواجي لدى عينة الدراسة حسب متغير الدراسة المستوى التعليمي، تراوح من 3.62 إلى 4.26 وتراوح الإنحراف المعياري من 0.38 إلى 0.60

جدول رقم (11) متوسطات التو افق الزواجي حسب مدة الزواج

مدة الزواج	المتوسط الحسابي M	الانحراف المعياريSD
1–5سنوات	4.18	0.41
6 - 10 سنوات	3.82	0.52
10سنوات وما فوق	3.47	0.58

يلاحظ وجود اختلافات بسيطة بين المتوسطات الحسابية لدرجات التوافق الزواجي لدى عينة الدراسة حسب متغير مدة الزواج، تراوح من 3.62 إلى 4.26 وتراوح الإنحراف المعياري من 0.38 إلى 0.60.

جدول رقم (12) متوسطات التو افق الزواجي حسب عدد الابناء

عدد الأبناء	المتوسط الحسابي M	الانحراف المعياريSD
بدون اولاد	4.22	0.39
1–2أبناء	3.95	0.47
3أبناء وأكثر	3.51	0.56

يلاحظ وجود اختلافات بسيطة بين المتوسطات الحسابية لدرجات التوافق الزواجي لدى عينة الدراسة حسب متغير مدة الزواج، تراوح من 3.51 إلى 4.22 وتراوح الإنحراف المعياري من 0.39 إلى 0.56.

جدول رقم (13) نتائج اختبارقيمة F للمقارنة بين متوسطات درجة التو افق الزواجي حسب متغيرات الديمغر افية (مدة الزواج، عدد الابناء والمستوى التعليمي)

المتغير	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	Fقيمة	مستوى الدلالة (Sig)
مدة الزواج	بين المجموعات	1.63	4	0.15	3.47	0.001
	داخل المجموعات	32.32	346	0.07		
	الكلي	34.58	350			
عدد الابناء	بين المجموعات	2.80	6	0.05	3.51	0.001
	داخل المجموعات.	31.22	344	0.11		
	الكلي	34.02	350			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	2.65	6	0.12	5.54	0.003
	داخل المجموعات	34.11	344	0.10		
	الكلي	36.76	350			

تشير نتائج الجدول رقم (13) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق الزواجي تبعًا للمتغيرات الديموغرافية لدى أفراد العينة بالنسبة لعدد الابناء ، حيث بلغت قيمةF 3.47 عند مستوى الدلالة الإحصائية (**Sig = 0.001**) وهي أقل من **0.05**، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات. وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق الزواجي عند متغير عدد الابناء حيث بلغت قيمة F 3.51 عند مستوى الدلالة الإحصائية (**Sig = 0.003**) وهي أقل من**0.05** ، وايضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق الزواجي تبعًا لمتغير المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة F 3.54 عند مستوى الدلالة الإحصائية (**Sig = 0.001**) . ما يتضح من هذه النتائج أن قيمة **F** تراوحت من (3.47 إلى 5.54) وجميع هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى(0.05)، وتشير إلى وجود فروقات ذات دالة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة.

13. نتائج الدراسة

الفرضية الأولى: توجد علاقة إرتباطية بين التوافق الزواجي ومتغير المستوى الاقتصادي.

يُظهر البيانات وجود **علاقة طردية واضحة** بين المحور الاقتصادي ومحور التوافق الزواجي، حيث يشير متوسط المحور الاقتصادي 3.65 إلى مستوى اقتصادي متوسط إلى جيد لدى أفراد العيّنة، يرافقه متوسط مرتفع نسبيًا للتوافق الزواجي 3.78 . حيث أن الأزواج الذين يتمتعون بدرجات أعلى من التنظيم المالي، والتخطيط المشترك للإنفاق، وإدارة الأزمات الاقتصادية يتميزون بمستويات أعلى من التوافق الزواجي كما يعزّز سؤال الوضع المادي هذا الترابط، إذ أفاد **84.9% من المبحوثين** بأنّ الوضع المادي الجيد يسهم في تحسين العلاقة الزوجية، مقابل **15.1%** نفوا وجود هذا الأثر. وتدلّ هذه النسبة الكبيرة على أنّ الجانب الاقتصادي يُعدّ مكوّنًا أساسيًا في استقرار العلاقة ورضا الطرفين عنها.

يمكن تفسير ذلك بأنّ التحسّن في الوضع المادي يخفّف من الضغوط اليومية التي قد تولّد توترًا أو خلافات بين الزوجين، ويتيح مناخًا أكثر تعاونًا في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة. كما يعزّز القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على المناخ العاطفي، ويزيد من فرص التواصل الفعّال والانسجام داخل العلاقة الزوجية. ومن ثمّ، تدعم هذه النتائج الفرضية القائلة بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة بين المستوى الاقتصادي والتوافق الزواجي لدى أفراد العيّنة

الفرضية الثانية : يؤدي ارتفاع مستوى التوافق الزواجي إلى استمرار العلاقة الزوجية وتقليل احتمالات الانفصال أو الطلاق.

أظهرت نتائج الدراسة أنّ ارتفاع مستوى التوافق الزواجي يُعدّ من أهم العوامل التي تسهم في تعزيز استمرارية العلاقة الزوجية وتقليل احتمالات الانفصال أو الطلاق. فقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور التوافق الزواجي **3.88**، وهو متوسط مرتفع يشير إلى وجود درجة عالية من الرضا، والتفاهم، والتفاعل الإيجابي بين الأزواج في العيّنة المدروسة. ويدلّ الانحراف المعياري المتراوح بين **(0.62 - 0.85)** على تقارب واضح في إجابات المبحوثين، مما يعكس استقرارًا في البنية العاطفية والتواصلية للعلاقات الزوجية لديهم.

وتُعدّ العبارة" :**لا أفكر بالانفصال عن شريكي في الظروف الحالية** "من أكثر البنود ارتباطًا بالفرضية. إذ سجّل المتوسط الحسابي **4.0** وانحرافًا معياريًا قدره **0.68**، وهو ما يعكس ميلًا قويًا لدى غالبية أفراد العيّنة نحو استمرار العلاقة الزوجية وعدم التفكير في إنهائها. وقد جاءت النسب الداعمة لذلك مرتفعة جدًا، حيث أفاد **84.3%** من المستجيبين بأنهم لا يفكرون بالانفصال، مقابل **3% فقط** عبّروا عن وجود ميل نحو الانفصال. بينما حافظت نسبة **5.6 %** على موقف محايد، ما يعزّز الاستنتاج بأن النزوع نحو الحفاظ على العلاقة هو الاتجاه السائد داخل العينة.

وتتوافق هذه النتيجة مع متوسطات بقية عناصر محور التوافق الزواجي؛ إذ سجّل بند **الرضا العام عن الزواج** متوسطًا قدره **3.96**، فيما بلغ متوسط **الشعوربالحب والود رغم التحديات 3.88**، وبلغ متوسط **الرؤية الإيجابية لنجاح الزواج 3.69** كما أظهر بند **رضا العلاقة الجنسية** متوسطًا قدره **3.79**، وكلها مؤشرات داعمة للتماسك الزوجي. توضح هذه النتائج أن ارتفاع مستويات الرضا، والتقدير المتبادل، والتواصل، والانسجام العاطفي يشكل بناءً متكاملاً يدعم استمرارية الزواج، ويقلل احتمال الوصول إلى التفكك أو الطلاق.

وبناءً على ذلك، تؤكد البيانات الإحصائية بوضوح صحة الفرضية القائلة بأن **ارتفاع مستوى التو افق الزواجي يسهم بشكل مباشر في تعزيز الاستقرار الزوجي، ويخفض احتمالات الانفصال أو الطلاق إلى أدنى مستوياتها داخل العيّنة المدروسة** .وتُبرز هذه النتيجة أهمية الاستثمار في تعزيز مقومات التوافق بين الزوجين بوصفها ركيزة أساسية لاستمرار العلاقة على المدى الطويل.

الفرصية الثالثة: تختلف مستويات التوافق الزواجي باختلاف بعض المتغيرات الديموغرافية لدى أفراد العيّنة (مدة الزواج، عدد الأبناء، المستوى التعليمي).

أظهرت نتائج تحليل الفرضية، التي تفترض *وجود فروق في مستوى التوافق الزواجي تبعاً لبعض المتغيرات الديموغرافية (مدة الزواج، عدد الأبناء، المستوى التعليمي)*، أنّ هذه المتغيرات تلعب دوراً مؤثراً في درجة التوافق بين الأزواج. فعلى مستوى **مدة الزواج**، بينت النتائج في جدول رقم (11) أن الأزواج الذين تتراوح مدة زواجهم بين **5–1سنوات** سجّلوا أعلى متوسط توافق بلغ **4.18**، و **انحراف معياري** 0.41 ويمثلون نسبة **37%** من العيّنة، يليهم الأزواج الذين تتراوح مدة زواجهم بين **6 - 10 سنوات** بلغ المتوسط الحسابي **3.82** ، و **انحراف معياري 0.52** وبنسبة 33% من افراد العينة، في حين سجّل الأزواج الذين تجاوزت مدة زواجهم **10سنوات** أدنى متوسط للتوافق بلغ 3.47، وبإنحراف معياري **0.58** وبنسبة **30%** وقد أظهر اختبار **التباين الاحادي** وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه الفئات.**(Sig = 0.001)**، بحسب ما ورد في جدول رقم(13)

أما بالنسبة إلى **عدد الأبناء**، فقد أظهرت النتائج في جدول رقم (12) أن الأزواج *بدون أبناء* كانوا الأكثر توافقاً بمتوسط حسابي **4.22** ، و **إنحراف معياري 0.39** ويمثلون **28%** من أفراد العينة، يليهم الأزواج الذين لديهم **2–1أبناء** بمتوسط حسابي **3.95** و **إنحراف معياري 0.47** وبنسبة **46%**، بينما سجّل الأزواج الذين لديهم **3أبناء فأكثر** أدنى مستوى للتوافق بمتوسط حسابي **3.51**، و **إنحراف معياري 0.56** ويمثلون **26%**من أفراد العيّنة. وقد دعمت نتائج **التباين الاحادي** هذه الفروق بشكل معنوي، **(Sig = 0.001)**. بحسب ما ورد في جدول رقم (13).

وفيما يتعلق بـ **المستوى التعليمي**، فقد لوحظ في جدول رقم (10)، ارتفاع مستوى التوافق الزواجي مع ارتفاع المستوى التعليمي؛ إذ سجّل المستوى **الدراسات العليا** أعلى متوسط توافق بلغ **4.26**،S **و إنحراف معياري** 0.38 ويمثلون **15%** من العيّنة، يليهم من يحملون **تعليماً جامعياً** بمتوسط **4.10**، **و إنحراف معياري 0.43** ونسبة **41%**، ثم المستوى **الثانوي** بمتوسط **3.84**، **و إنحراف معياري 0.49** ونسبة **28%**، بينما سجّل المستوى التعليم **المتوسط** أدنى توافق بمتوسط **3.62**، **و إنحراف معياري 0.62** ونسبة **16%** وقد أكد **اختبار التباين الاحادي** وجود فروق معنوية بين هذه الفئات قيمة **F =5.4 5** ، وقد أظهر اختبار **التباين الاحادي** وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه الفئات.**(Sig = 0.003)** بحسب ما ورد في جدول رقم (13).

وبصورة عامة، تبيّن أن مستوى التوافق الزواجي يختلف تبعاً للمتغيرات الديموغرافية، حيث يميل إلى الارتفاع لدى الأزواج ذوي **مدة الزواج الأقصر**، **وعدد الأبناء الأقل**، **والمستوى التعليمي الأعلى**، مما يؤكد صحة الفرضية الخامسة ويبرز التأثير المباشر لهذه المتغيرات في استقرار العلاقة الزوجي

الفرضية الر ابعة : تلعب المهارات التواصلية، كالإصغاء والحوار، دورًا حاسمًا في تحقيق التوافق بين الزوجين.

أظهرت نتائج تحليل الفرضية الثامنة، التي تنصّ على أن *المهارات التواصلية كالإصغاء والحوار تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق التوافق بين الزوجين*، أن محور التواصل يتمتع بتأثير جوهري ومباشر في مستوى التوافق الزواجي لدى أفراد العيّنة. فقد بلغ **المتوسط الحسابي العام لمحور التواصل 3.84** بانحراف معياري معتدل، وهو ما يشير إلى مستوى مرتفع نسبيًا من ممارسة الأزواج لمهارات التواصل الإيجابي. وسجّلت فقرة *الإنصات للشريك عند الحديث* أعلى متوسط حسابي بلغ **4.04**، **و إنحراف معياري 0.49**، ما يعكس إدراكًا كبيرًا لأهمية الإصغاء في العلاقة الزوجية، تلتها فقرة *التحكم في الغضب وعدم السماح له بإفساد العلاقة* بمتوسط **3.87**، **و إنحراف معياري 0.67**، ثم *القدرة على التعبير عن المشاعر بوضوح* بمتوسط **3.85**، **و إنحراف معياري 0.74**، في حين سجّلت فقرة *التحاور لحل الخلافات بهدوء* متوسطًا أقل نسبيًا **3.76 و انحراف معياري 0.88**، وجاءت *فقرة الشعور بالتقدير من قبل الشريك* في المرتبة الأخيرة بمتوسط **3.66**،**و و انحراف معياري 0.58** ، ما يشير إلى وجود بعض القصور في الجانب الوجداني للتواصل. وفي المقابل، بلغ **المتوسط الحسابي العام لمحورالتو افق الزواجي 3.88** ، وهو متوسط مرتفع يعكس مستوى جيدًا من الرضا والاستقرار العاطفي بين الأزواج، حيث سجّلت فقرة *عدم التفكير بالانفصال عن الشريك* متوسطًا مرتفعًا بلغ **4.09 و انحراف معياري 0.68**، في حين بلغ متوسط *الرضا العام عن الزواج* **3.96**، **و و انحراف معياري 0.62**، *والشعور بالحب والود رغم التحديات* **3.88**، **و انحراف معياري 0.78** وللتحقق من الفروق الإحصائية في مستوى التوافق الزواجي تبعًا لاختلاف مستويات المهارات التواصلية، تم تطبيق **اختبار التباين الاحادي**، حيث أظهرت النتائج وجود **فروق ذات دلالة إحصائية** بين متوسطات التوافق الزواجي تعزى لاختلاف مستوى التواصل بين الأزواج، إذ بلغت قيمة **F = 10.27** عند مستوى دلالة **Sig = 0.001**، مما يدل على أن هذه الفروق حقيقية وليست عشوائية. كما بينت المقارنات أن الأزواج ذوي **المستوى المرتفع من المهارات التواصلية** حققوا أعلى متوسطات في التوافق الزواجي مقارنة بذوي المستوى المتوسط والمنخفض، وهو ما يؤكد وجود **علاقة طردية واضحة** بين جودة التواصل ومستوى التوافق الزواجي. إضافة إلى محور التوافق الزواجي والاستمرارية. وقد أظهرت النتائج أن

التوافق الزواجي يُعدّ ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها عوامل نفسية، واقتصادية، واجتماعية، وقيمية، بحيث يسهم توازن هذه العوامل في تعزيز الاستقرار الأسري وتقليل احتمالات النزاع والانفصال، بحسب ما ورد في جدول رقم (8).

الخاتمة

بيّنت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التوافق الزواجي وكلٍّ من المهارات التواصلية بين الزوجين، ولا سيما الإصغاء المتبادل والحوار الهادئ والتعبير الواضح عن المشاعر، حيث حقق الأزواج الذين يتمتعون بمستوى مرتفع من التواصل الإيجابي متوسطات أعلى في الرضا الزواجي والشعور بالاستقرار العاطفي. كما أظهرت النتائج أن التوافق الزواجي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمستوى الاقتصادي، إذ يسهم التخطيط المالي المشترك ومواجهة الأزمات الاقتصادية بروح تعاونية في الحد من النزاعات وتعزيز الشعور بالأمان الأسري.

كما كشفت الدراسة عن دور مهم للعوامل القيمية والدينية في ترسيخ استمرارية الزواج، حيث ساعد الاتفاق على المبادئ الأخلاقية، والالتزام بالقيم الدينية، والنظر إلى الزواج بوصفه رابطًا مقدسًا، في تعزيز الاحترام المتبادل والالتزام طويل الأمد بين الزوجين. وأظهرت النتائج كذلك أن بعض المتغيرات الديموغرافية، مثل عدد الأبناء والمستوى التعليمي، تسهم بدرجات متفاوتة في تشكيل مستوى التوافق الزواجي، الأمر الذي يعكس اختلاف الخبرات الحياتية وأنماط التفاعل الأسري بين الأزواج.

وفي ضوء النتائج المتعلقة بمحور الاستمرارية، تبيّن أن ارتفاع مستوى التوافق الزواجي ينعكس بشكل مباشر على انخفاض التفكير بالانفصال أو الطلاق، ويعزز الشعور بالرضا العام عن الزواج، والحب والود بين الزوجين رغم التحديات الحياتية. ويؤكد ذلك أن التوافق الزواجي يشكل حجر الأساس في بناء أسرة مستقرة وقادرة على مواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الختام، توصي الدراسة بأهمية تعزيز برامج الإرشاد الزواجي وتوعوية تعزز استقرار الأسرة ، لما لذلك من أثر بالغ في تحقيق التوافق الزواجي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى المزيد من الدراسات التي تتناول مقومات التوافق الزواجي من زوايا مختلفة، **وفي هذا السياق يبرز التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن تعزيز مقومات التوافق الزواجي في المجتمع اللبناني لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة والحفاظ على استقرار الأسرة؟**

الشكر والتقدير

تتقدم الباحثة بالشكر والتقدير إلى جميع الأزواج والزوجات الذين شاركوا في هذه الدراسة، وأسهموا بتعبئة الاستبانة وتقديم البيانات اللازمة لإنجاز البحث. كما تتوجه بالشكر إلى كل من قدم الدعم العلمي والمنهجي في إعداد أداة الدراسة ومراجعتها، بما أسهم في إخراج هذا العمل بالصورة العلمية المطلوبة.

الموافقة الأخلاقية

رُوعِيَت الاعتبارات الأخلاقية في جميع مراحل الدراسة؛ وقد تم إبلاغ المشاركين بأن البيانات التي سيقدمونها ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، مع ضمان سرية المعلومات وعدم الكشف عن هوياتهم؛ كما جاءت المشاركة في الاستبانة في إطار طوعي، بما ينسجم مع المبادئ الأخلاقية المتبعة في البحوث الاجتماعية الميدانية.

مُساهمات المُؤَلِّف(ة)

تَوَلَّت الباحثة لبنى فواز شقير جميع مراحل إعداد الدراسة، بما في ذلك: صياغة فكرة البحث ومشكلته وأهدافه، وبناء الإطار النظري، وتصميم أداة الدراسة، وجمع البيانات، وتحليلها إحصائيًا، وتفسير النتائج، وكتابة المخطوط النهائي ومراجعته. وبما أن الدراسة ذات مُؤَلِّف واحد، فإن جميع المساهمات العلمية تعود إلى الباحثة نفسها.

بيان الإفصاح

تُصرِّح الباحثة بعدم وجود أي تعارض مصالح من شأنه أن يؤثر في نتائج هذه الدراسة أو تفسيرها؛ كما تؤكد أن هذا البحث أُنجز لأغراض علمية وأكاديمية.

التمويل

لم تتلقَّ هذه الدراسة أي تمويل خارجي من جهات عامة أو تجارية أو غير ربحية.

نبذة عن المؤلف

لبنى فواز شقير دكتورة باحثة في مجال علم الاجتماع، ترتبط أعمالها العلمية بقضايا الأسرة والتحولات الاجتماعية في المجتمع اللبناني؛ وهي أستاذة بقسم السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، التابعة لجامعة القديس يوسف في بيروت، لبنان. تُرَكِّز أعمالها على موضوعاتٍ من قبيل التوافق الزواجي، الاستقرار الأسري، والانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية على بنية الأسرة وعلاقاتها الداخلية.

الأوركيد ORCID

Lobna Choukeir https://orcid.org/0009-0009-3304-2403

بيان إتاحة البيانات

جُمِعَت البيانات التي استندت إليها هذه الدراسة من خلال استبانة ميدانية، وقد تم التعامل معها بسرية تامة مع عدم الكشف عن هوية المشاركين؛ ولذلك فإن إتاحة البيانات تكون في حدود ما تسمح به الاعتبارات الأخلاقية وحماية الخصوصية، ويمكن توفير البيانات الميدانية من قِبَل الباحثة عند طلبها لأغراض علمية فقط، وبما لا يُخِلُّ بسرية المشاركين.

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية | ISSN 2701-9233
المجلد 8، العدد 21، 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.2

قائمة المراجع

المراجع العربية

بيومي، أحمد. (2002). *علم الاجتماع القيمي*. دار المعرفة الجامعية.

الحسن، إحسان محمد. (2010). *النظريات الاجتماعية المتقدمة*. دار وائل للنشر.

الخولي، سناء. (1979). *الزواج والعلاقات الأسرية*. دار المعرفة الجامعية.

الساعاتي، سامية. (1999). *الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي*. دار الفكر العربي.

علي، عبد الكريم. (2016). *علم اجتماع الزواج والأسرة*. دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

عبيدات، ذوقان؛ وآخرون. (2014). *البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه*. دار الفكر.

ملحم، سامي محمد. (2016). *مناهج البحث في التربية وعلم النفس*. دار المسيرة.

حقي، زينب؛ وأبو سكينة، ن. (2009). *العلاقات الأسرية بين النظرية والتطبيق*. دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية

Alizadeh, Z., Dokaneifard, F., & Fattahi Andabil, A. (2024). Predicting marital adjustment by self-compassion and marital self-regulation. *Applied Family Therapy Journal, 5*(4), 194-200.

Fincham, F. D., & Beach, S. R. H. (2010). Marriage in the new millennium: A decade in review. *Journal of Marriage and Family, 72*(3), 630-649.

Girard, A. (2013). *Choix du conjoint: une enquête psychosociologique en France*. Bibliothèque des Classiques.

Romanization of Arabic Bibliography

Bayoumi, A. (2002). *'Ilm Al-Ijtima' Al-Qiyami* [Value sociology]. University Knowledge House.

Al-Hasan, I. M. (2010). *Al-Nadhariyyat Al-Ijtima'iyya Al-Mutaqaddima* [Advanced social theories]. Dar Wael Publishing.

Al-Khouli, S. (1979). *Al-Zawaj wa Al-'Alaqat Al-Usariyya* [Marriage and family relationships]. University Knowledge House.

Al-Saati, S. (1999). *Al-Ikhtiyar lil-Zawaj wa Al-Taghayyur Al-Ijtima'i* [Mate selection and social change]. Arab Thought Publishing House.

Ali, A. A.-K. (2016). *'Ilm Ijtima' Al-Zawaj wa Al-Usra* [Sociology of marriage and the family]. Yafa Scientific Publishing and Distribution House.

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية | ISSN 2701-9233
المجلد 8، العدد 21، 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.2

Ubaydat, D, et al. (2014). *Al-Bahth Al-'Ilmi: Mafhumuhu wa Adawatuhu wa Asalibuhu* [Scientific research: Its concept, tools, and methods]. Dar Al-Fikr.

Melhem, S. M. (2016). *Manahij Al-Bahth fi Al-Tarbiyya wa 'Ilm Al-Nafs* [Research methods in education and psychology]. Dar Al-Masira.

Hakki, Z., & Abu-Sukayna, N. (2009). *Al-'Alaqat Al-Usariyya bayn Al-Nadhariyya wa Al-Tatbiq* [Family relationships between theory and practice]. Khawarizmi Scientific Publishing and Distribution House.

Journal Index of Exploratory Studies | ISSN 2701-9233
Vol. 8, N°. 21, 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.3

RESEARCH ARTICLE

OPEN ACCESS

Educational Leadership as a Lever for Modernizing Media Training Programs : A Field Study at Media Faculties of Lebanese Private Universities

Violla Talal Makhzoum[a] & Intakhab Alam Khan[b]

[a] Islamic University of Lebanon, Khaldah, Lebanon
[b] King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT

This study aims to explore crucial role of educational leadership as a lever for updating media training programs at the faculties of media at private Lebanese universities, in light of rapid technological and cultural transformations. The research is based on the central hypothesis that strategic planning, supporting teachers, effective organisation, driving innovation, ensuring equity, and honest assessment and evaluation (roles of smart leaders) are positively associated with the improvement of media programs, ensuring their alignment with digital advancements and current labor market requirements. The study employs a descriptive-analytical methodology, using field data collection tools that included student questionnaires and faculty members interviews in addition to curriculum analysis and observation. The focus was on media faculties in Beirut, with a sample comprising 187 students and 26 faculty members. The reliability test (Cronbach's alpha) indicated a high degree of internal consistency (0.88). Results showed that both students and faculty value the importance of educational planning, effective organization, continuous academic guidance, as well as ongoing evaluation and follow-up, in updating media programs. Participants expressed satisfaction with digital policies, educational tools and platforms, and training workshops, with mean scores ranging from 4.19 to 4.27 on a 5-point scale, reflecting a clear positive trend toward the effectiveness of educational leadership at faculty level or even higher leadership levels. The study also highlighted several challenges, including bureaucratic constraints, resource shortages, and the misalignment of some programs with labor market demands, emphasizing the need for integrated administrative and educational strategies.

Based on these findings, the study proposes mechanisms to strengthen the role of educational administration (leadership), including curriculum updates, integration of modern digital media, capacity-building or required professional development for the faculty (academic staff), and the activation of continuous evaluation to ensure program quality and alignment with digital and professional developments. The study concludes that educational administration represents a genuine lever for developing media training, contributing to the preparation of graduates capable of competing and making meaningful contributions to modern media work environments.

ARTICLE HISTORY

Received 5 October 2025
Accepted 10 March 2026
Published 29 March 2026

KEYWORDS

Artificial Intelligence, Social Representations, School Education, Digital Divide, Scholastic Cheating, Digital Technology

FIELDS OF STUDY

Sociology, Education Sciences, Media and Communication Sciences,

CONTACT Violla Talal Makhzoum viola.makhzoum@iul.edu.lb Economics & Business Administration, Faculty of Economics & Business Administration, Islamic University of Lebanon, Khaldah, Lebanon.

Cite this article as : Makhzoum, V,. & Khan, I. A. (2026). Educational Leadership as a Lever for Modernizing Media Training Programs : A Field Study at Media Faculties of Lebanese Private Universities. *Journal Index of Exploratory Studies, 8*(21), 51-65.

© 2026 The Author(s). Published by the Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, provided appropriate credit is given to the original author(s) and the source, a link to the licence is provided, and any changes made are indicated.

Introduction

In light of the rapid technological and cultural transformations shaping the contemporary world, there is an increasing need for educational institutions capable of keeping pace with these changes through the continuous renewal of their training programs, particularly in the fields of media and communication (Budiarto et al., 2024). With the expansion of the digital environment, the proliferation of new media platforms, the integration of multimedia tools, and the growing influence of digitalisation especially Artificial intelligence (AI), the skill sets required of media professionals are undergoing significant transformation. Consequently, the importance of sound educational and administrative foundations especially leadership that promote innovation in training content, innovative and research-based pedagogic content and approaches, and learning objectives has become more pronounced.

Educational leadership can be roughly defined as the process of guiding and influencing people (teachers, students, staff, etc.) within educational settings to achieve shared academic goals. Leadership is the process of creating and enhancing a positive teaching- learning environment and accomplishing an appropriate improvement with the help of visionary thoughts vision, preparing sub-ordinates, making democratic and participative decisions for maximum learning outcomes.

Educational Administration (leadership) plays a pivotal role in this context, as it represents the institutional framework responsible for planning, organizing, resources, providing support, guiding and evaluating educational and training programs. Its function extends beyond bureaucratic or technical dimensions to encompass a comprehensive educational vision that responds to societal needs, contemporary challenges, and emerging opportunities (Kumar & Limbachiya, 2023). Digital media is affecting leadership in many ways. (Uzorka et al., 2025). On the other hand, leadership is contributing a lot to the maximum utilisation of digital media. (Al-Azzam & Al-Khasawneh, 2024). There is technical scaffolding between leadership and media roles in education, hence it is interesting to see who/which does what and in which manner. Further, Richardson & Khawaja (2025) explored school leadership competencies to support learner-centered, personalized education that can be connected even to higher education perspective while talking about qualities, competencies and roles of an effective leader towards realisation of commonly agreed objectives. Similarly, Almakaty (2025) identified certain emerging trends in communication and media education in the digital age.

The modernization of media training programs requires more than superficial curricular adjustments; it necessitates an integrated educational–administrative and leadership architecture capable of anticipating future developments, mobilizing qualified human resources, providing modern infrastructure, and adopting strategies for continuous performance evaluation and adaptive improvement (Balser & Tafuro, 2025).

In contexts where this issue has been the subject of sustained academic and professional debate, recurring recommendations have emphasized updating media training content to align with digital transformations, strengthening ethical standards in media practice, expanding opportunities for continuous professional development, and integrating emerging technical and cognitive skills. (Küng, 2015)

In Lebanon, private universities constitute a particularly fertile context for examining this issue, given the diversity of their institutional capacities, their relative autonomy in certain cases, and the multiplicity of challenges they face, including bureaucratic constraints, funding limitations, academic accreditation requirements, labor market demands, and the expectations of students and society at large (Nauffal, 2019). Against this backdrop, the present study seeks to explore how educational administration in general and leadership in particular, in media faculties at Lebanese private universities can function as a lever for modernizing media training programs through the following objectives:

- Identifying the current state of media training programs in these faculties in terms of content, pedagogical approaches, and the technologies employed.
- Examining the challenges and obstacles that hinder the modernization of these programs, whether administrative, pedagogical, technological, or relational (between the university and the media profession).
- Proposing mechanisms and strategies that educational administration may adopt to enhance its role as a driving force for qualitative modernization and to ensure the alignment of media training outcomes with contemporary requirements.

Methodologically, this research is based on a field study conducted on a sample of media faculties at Lebanese private universities. It employs a range of research tools, including interviews, questionnaires, curriculum analysis, and observation, to analyze data and generate evidence-based recommendations.

1. Research Objectives

This study aims to explore the role that educational administration can play in modernizing media training programs in a manner that ensures the alignment of media education outcomes with rapid professional and technological changes. This overarching aim is pursued through the following specific objectives:

- Exploring the current state of media training programs in media faculties at Lebanese private universities in terms of objectives, content, teaching methods, and the technological tools employed.

- Analyzing the role of educational leadership in planning, organizing, directing, and evaluating media training programs, and assessing its effectiveness in leading processes of modernization and development.
- Identifying the challenges and constraints facing the modernization of media training programs at the administrative, academic, and professional levels, with particular emphasis on the relationship between faculty administration and the requirements of the media labor market.
- Surveying the perspectives of faculty members and students regarding the effectiveness of existing programs and identifying the gap between educational outcomes and the actual needs of the media labor market.
- Proposing a comprehensive developmental strategy grounded in the principles of contemporary educational leadership, aimed at transforming media faculties into dynamic learning environments capable of adapting to future changes in media and communication.
- Providing practical recommendations to private universities and educational policymakers to enhance the quality of media education and improve graduate competencies in line with digital and technological transformations and the ethical standards of the media profession.

2. Research Problem

The contemporary world is experiencing unprecedented transformations, especially the field of media and communication, driven by digitalization, artificial intelligence, and the proliferation of new media platforms. These developments have generated fundamental challenges related to the competence of media professionals and their ability to adapt to evolving professional and technological environments (Karnouskos, 2020). Under such conditions, it is no longer sufficient for media training programs for media faculties to remain static or confined to traditional curricular models and teaching methods. Instead, they must undergo continuous development to keep pace with these changes and to meet labor market needs, while maintaining the ethical and human dimensions of media practice (Awada, 2023).

In the Lebanese context, media faculties within private universities exhibit distinctive characteristics stemming from disparities in resources, differences in educational philosophies, and the impact of ongoing economic, political, and social crises. Despite this diversity, multiple indicators point to a growing gap between media education outcomes and the needs of contemporary media institutions, resulting in limited employability of graduates or their reduced ability to contribute effectively within dynamic professional environments.

Within this context, educational leadership within administrative set up emerges as a strategic instrument capable of leading change within educational institutions (Agwoje

& Okeleke, 2023), as it is fundamentally concerned with planning, organization, and evaluation, in addition to fostering a supportive environment for continuous development. The central question thus becomes: to what extent does educational leadership in Lebanese media faculties play an effective role in modernizing training programs and aligning them with contemporary demands? Accordingly, the research problem lies in examining the relationship between educational leadership/administration and the quality of media training programs, identifying the constraints that limit the effectiveness of this role, and proposing practical approaches that enable educational leadership (along with administration) to function as a genuine lever for advancing media education in Lebanese private universities.

3. Research Questions

- What is the current state of media training programs at media faculties of Lebanese private universities in terms of objectives, content, teaching methods, and their alignment with the requirements of the digital age and the labor market?
- What role do educational leaders play in planning, organizing, and evaluating the development of media training programs among the faculties?
- What are the main challenges and obstacles facing media faculties at Lebanese private universities in their efforts to modernize training programs?
- What strategies and proposals can enhance the role of an educational leader as an effective lever for developing media training programs in a manner that ensures the quality and global relevance of media education?

4. Research Hypotheses

H1: There is a statistically significant relationship between educational planning and the modernization of media training programs.

H2: There is a statistically significant relationship between educational organization and the modernization of media training programs.

H3: There is a statistically significant relationship between educational guidance and the modernization of media training programs.

H4: There is a statistically significant relationship between the evaluation and monitoring of academic programs and the modernization of media training programs.

5. Research Methodology

The descriptive–analytical approach is one of the most widely used methodologies in educational and social research. It aims to describe phenomena in a systematic and accurate manner, followed by their analysis and interpretation in order to understand

their dimensions and the relationships among their components, ultimately leading to scientific conclusions that may contribute to the development of solutions or future policies (Obeidat et al., 2010, p. 149). This method has been supported recently by Inayat &Younas (2025) which is based on collecting data from reality as it exists, then classifying, organizing, and analyzing the data to identify strengths and weaknesses and to determine patterns and relationships among the variables under investigation.

Given that this study seeks to diagnose the current state of media training programs and to analyze the role of educational leaders in their modernization, the descriptive–analytical approach is deemed the most appropriate. It allows for an empirical description of the phenomenon and the collection of both quantitative and qualitative data, which are subsequently analyzed to examine the nature of the relationship between educational leadership (the independent variable) and the modernization of media programs (the dependent variable).

6. Research Instruments

This study employed a closed-ended questionnaire as a primary research instrument administered to students of media faculties. The questionnaire is among the most commonly quantitative data collection tools in scientific research, as it enables the systematic collection of data through predefined questions with fixed response options selected by respondents. This type of questionnaire provides precise quantitative data suitable for statistical analysis, thereby facilitating the corresponding analysis of data and interpretation of results based on comparison of results (Al-Khatib, 2003, p. 88). In addition, semi-structured interviews were conducted with faculty members in media faculties to obtain in-depth qualitative insights into the phenomena and trends associated with the study, complementing the data derived from the questionnaire.

7. Research Population and Sample

The study population comprises students and faculty members of media faculties at private universities located in the Beirut Governorate. To ensure effective data collection, a purposive sample was selected, consisting of students and faculty members who demonstrated both the capacity and willingness to participate in the study. This sample is considered representative of the target population and enables the researcher to obtain reliable insights into the phenomena and trends relevant to the research.

8. Limitations

- **Thematic limitations:** This study is limited to examining the role of educational administration as a key factor in the modernization of media training programs, with a particular focus on analyzing the relationship between educational administrative practices (planning, organization,

guidance, and evaluation) and the quality and development of media training programs in media faculties at Lebanese private universities.

- **Spatial limitations:** The field study is confined to a sample of media faculties at private universities located in the Beirut Governorate. Accordingly, the findings and conclusions are context-specific and do not extend to private universities in other Lebanese regions.
- **Human limitations:** The study includes students and faculty members of media faculties at private universities in the Beirut Governorate, who constitute the target sample for understanding the research-related phenomena and trends.
- **Temporal limitations:** The research was conducted during the spring semester of the 2025 academic year.

9. Validity and Reliability Testing

The reliability of the closed-ended questionnaire used in this study was verified using **Cronbach's Alpha**, which assesses the internal consistency of the instrument and the extent to which the questions coherently measure the intended variables. Table 1 presents the calculated Cronbach's Alpha for all items included in the questionnaire. As shown, the results for the student-directed questionnaire are as follows:

Table 1: Cronbach's Alpha for the Study

Number of Items	Cronbach's Alpha
32	0.88

Source: Prepared by the researchers based on SPSS statistical analysis

9.1. Demographic Results

Demographic results represent a set of data and information relating to the personal and socio-economic characteristics of individuals or communities participating in a study or survey. These results typically include factors that allow the classification and analysis of the population based on personal attributes such as age, gender, ethnicity, education, income, and other relevant characteristics. The demographic results of this study are presented as follows:

9.2. Distribution of University Students by Gender

Table 2 indicates that the number of female participants was 103, while male participants numbered 84. This outcome suggests that females constitute a higher proportion of the sample compared to males, which may reflect the general demographic composition of students in media faculties or indicate a higher willingness among female students to participate in the survey.

Figure 2: Distribution of Students by Gender
(Males:103, and females:84)

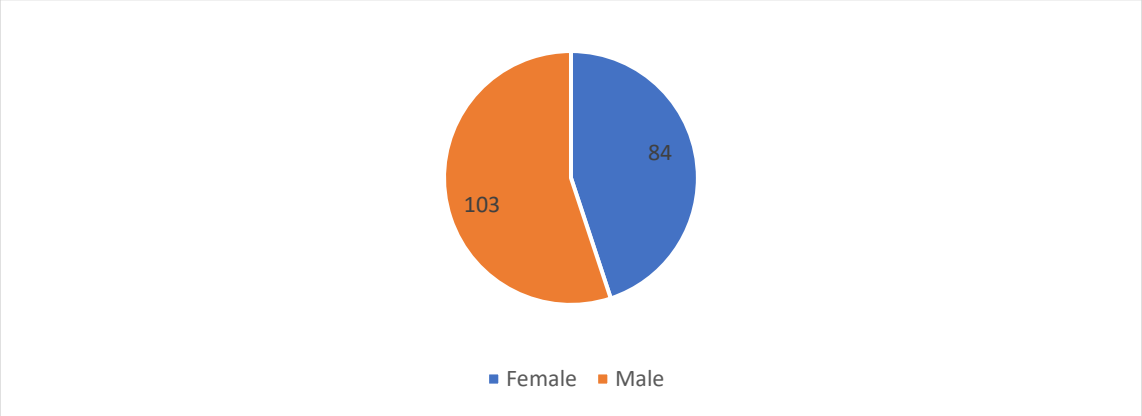

Source: Prepared by the researchers based on SPSS statistical analysis

2.9.2. Distribution of Students by Academic Year (First Year vs. Final Year)

The analysis indicates that 38.49% of the participating students were enrolled in their first year, while 61.51% were final-year students. This distribution is illustrated in **Figure 3**, highlighting the representation of students according to their academic year.

Figure 3: Distribution of Students by Academic Year
(First year: 38.49%; final year:61.51%)

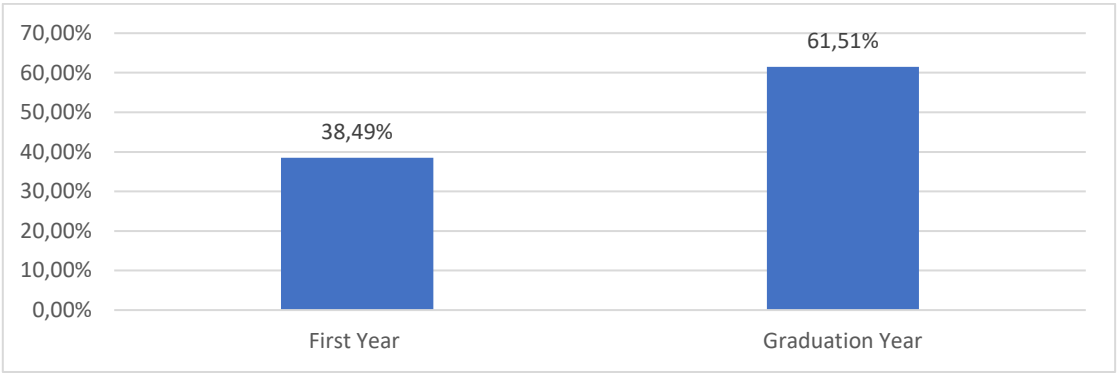

Source: Prepared by the researchers based on SPSS statistical analysis

3.2.9. Results of Statistical Tests for the Study Axes

Axis 1: The Relationship between Educational Planning and Updating Media Training Programs

This axis investigates the relationship between educational planning and the updating of media training programs. Educational planning is a fundamental step to ensure the effectiveness of training programs and their alignment with contemporary requirements. Programs grounded in structured and systematic planning enable students to acquire media skills effectively, develop analytical and communication abilities, and foster creativity in media production. Integrating modern teaching methods and innovative technologies further enhances students' capacity to adapt to new media developments and apply acquired skills practically.

Table 2 presents students' evaluations of this relationship (N = 187):

Table 2: Students' Opinions on the Relationship between Educational Planning and Updating Media Training Programs

Statement	N	Strongly Agree	Agree	Neutral	Disagree	Strongly Disagree	Mean	SD
The university provides clear digital policies guiding students to use technology effectively	187	48.39%	35.48%	10.48%	4.03%	1.62%	4.23	0.98
The digital tools provided by the university enhance the learning experience	187	50.00%	33.87%	9.68%	4.03%	2.42%	4.27	0.94
Integration of digital skills training into curricula is effective	187	46.77%	37.10%	10.48%	3.23%	2.42%	4.23	0.90
Faculty support for students to acquire digital skills	187	44.35%	39.52%	10.48%	3.23%	2.42%	4.21	0.92
Sufficient digital resources and platforms are available for students	187	49.19%	35.48%	9.68%	3.23%	2.42%	4.24	0.95
Encouragement of students to apply digital skills in practical projects	187	47.58%	37.10%	9.68%	4.03%	1.61%	4.23	0.91
Workshops and training sessions help develop sustainable digital skills	187	46.77%	38.71%	9.68%	3.23%	2.42%	4.22	0.93
Digital policies contribute to fostering innovation and creativity among students	187	48.39%	36.29%	8.87%	3.23%	3.22%	4.27	0.92

Source: Prepared by the researchers based on SPSS analysis

The results indicate a clearly positive trend in students' perceptions of the relationship between educational planning and the updating of media training programs. Percentages of "Strongly Agree" and "Agree" responses range from 81.87% to 83.87%, reflecting students' recognition of university efforts in establishing clear digital policies, providing digital tools, and encouraging practical application of digital skills. Mean scores ranged between 4.21 and 4.27 (on a 1–5 scale), and standard deviations were low (0.90–0.98), indicating high consistency in responses. These findings suggest that educational planning positively impacts the quality and relevance of media training programs.

Axis 2: The Relationship between Educational Organization and Updating Media Training Programs

This axis examines how educational organizational mechanisms affect the effectiveness of media program updates. Organizational structure provides essential policies and procedures that enhance teaching quality, faculty efficiency, and students' digital skills.

Table 3 shows students' perceptions of the role of organizational mechanisms (N = 187):

Table 3: Students' Opinions on the Relationship between Educational Organization and Updating Media Training Programs

Statement	N	Strongly Agree	Agree	Neutral	Disagree	Strongly Disagree	Mean	SD
The university organizes education to ensure integration of digital and media skills	187	47.06%	36.36%	10.70%	4.28%	1.60%	4.21	0.96
The administrative structure facilitates updating media programs	187	49.20%	34.76%	9.63%	4.28%	2.13%	4.25	0.93
Distribution of responsibilities among faculty contributes to digital program development	187	46.52%	38.50%	10.16%	3.21%	1.61%	4.22	0.91
Organizational procedures encourage active student participation in practical projects	187	45.99%	37.97%	10.70%	3.21%	2.13%	4.20	0.92
The university provides continuous mechanisms to support media skill acquisition	187	44.39%	39.04%	10.16%	3.74%	2.67%	4.19	0.94
Digital resources and software are organized for easy student access	187	48.13%	35.82%	9.09%	3.21%	3.75%	4.24	0.95
Workshops and training sessions enhance digital innovation	187	46.52%	38.50%	9.09%	3.74%	2.15%	4.21	0.92
Organizational policies contribute to fostering creative thinking	187	47.06%	36.36%	9.63%	3.21%	3.74%	4.23	0.94

Source: Prepared by the researchers based on SPSS analysis

Students generally perceive the organizational framework as effective, with agreement percentages ranging from 81.43% to 83.96%. Mean scores (4.19–4.25) and low standard deviations (0.91–0.96) indicate high consensus, highlighting that structured procedures and distribution of responsibilities facilitate media program development and encourage innovation.

Axis 3: The Relationship between Educational Guidance and Updating Media Training Programs

Educational guidance is pivotal, encompassing academic advising and program alignment with evolving knowledge and technology requirements. In media education, guidance supports students' adaptation to rapid sectoral changes.

Table 4 : summarizes students' perceptions of guidance effectiveness (N = 187)

Statement	Mean	SD
Guidance provides a clear vision for program development aligned with contemporary needs	4.25	0.91
Guidance contributes to identifying student needs and designing relevant programs	4.22	0.93
Academic guidance links programs with labor market requirements	4.26	0.94
Advisors continuously monitor program effectiveness	4.20	0.96
Guidance encourages student participation in program improvement	4.19	0.95
Guidance offers individual and group support facilitating media training	4.24	0.92
Advisors direct faculty toward modern teaching methods	4.22	0.97
Guidance ensures program goals align with national and international standards	4.23	0.94

Source: Prepared by the researchers based on SPSS analysis

Agreement percentages ranged from 81.4% to 85.6%, confirming strong student recognition of guidance as a key factor in aligning programs with professional and digital demands.

Axis 4: The Relationship between Program Evaluation and Updating Media Training Programs

Program evaluation ensures continuous improvement and alignment with technological and market developments.

Table 5 : presents students' perceptions of evaluation and follow-up (N = 187)

Statement	Mean	SD
Continuous evaluation identifies program strengths and weaknesses	4.25	0.93
Monitoring ensures alignment with labor market requirements	4.26	0.92
Clear mechanisms exist for assessing program quality	4.23	0.94
Evaluation results contribute to actual improvements	4.21	0.95
Program monitoring enhances students' acquisition of advanced digital skills	4.20	0.94
Evaluation reports help faculty improve teaching methods	4.24	0.93
Periodic follow-up ensures compliance with standards	4.22	0.94
Student participation in evaluation improves program quality	4.23	0.95

Source: Prepared by the researchers based on SPSS analysis

Agreement percentages ranged from 79.7% to 83.9%, highlighting students' recognition of evaluation and follow-up as crucial for improving program quality and skill acquisition.

Faculty (Academic staff) Interviews (N = 26)

- **Educational Planning:** 69.2% consider current planning appropriate, 23.1% suggest partial improvement, 7.7% deem it ineffective.
- **Educational Organization:** 65.4% view organization as effective, 26.9% see a need for support, 7.7% consider it weak.
- **Educational Guidance:** 73.1% see guidance as effective, 19.2% require enhancement, 7.7% report absence in some universities.

- **Evaluation and Follow-Up:** 61.5% consider the system effective, 26.9% need development, 11.6% report absence in some programs.

Comparison of Student and Faculty Perceptions

Axis	Student Agreement	Faculty Agreement	Notes
Educational Planning	83.87%	69.2%	Students more positive; faculty note gaps with labor market.
Educational Organization	83.96%	65.4%	Students perceive effective organization; faculty highlight administrative challenges.
Educational Guidance	85.6%	73.1%	Consensus on importance; faculty see need for stronger implementation.
Evaluation & Follow-Up	83.9%	61.5%	Students perceive higher effectiveness than faculty.

Source: Prepared by the researchers based on SPSS analysis

Hypothesis Testing

Hypothesis	χ^2	Sig	Decision	Interpretation
H1: Relationship between planning and program update	0.67	0.000	Accepted	Strong positive relationship.
H2: Relationship between organization and program update	0.59	0.003	Accepted	Effective organization enhances program development.
H3: Relationship between guidance and program update	0.71	0.000	Accepted	Guidance is a pivotal factor in updating programs.
H4: Relationship between evaluation and program update	0.63	0.001	Accepted	Continuous evaluation contributes to program quality.

Source: Prepared by the researchers based on SPSS analysis

Key Research Findings

- **Educational Planning:** Positive correlation with program updates; digital policies and skill integration significantly enhance student capabilities.
- **Educational Organization:** Administrative structure facilitates program updating, encourages innovation, and supports practical skills application.
- **Educational Guidance:** Crucial in aligning curricula with labor market needs and providing support for students.
- **Evaluation and Follow-Up:** Essential for identifying strengths and weaknesses, ensuring compliance with standards, and enhancing digital/media skills.
- **Overall:** Educational Administration (leadership) in private Lebanese media faculties acts as a key driver for program modernization; planning, organization, guidance, and evaluation complement each other to improve program efficiency and output.

Recommendations

1. Strengthen administrative digital policies and integrate digital skills into curricula.
2. Develop flexible organizational structures allowing continuous faculty and student participation in program updates.
3. Implement sustainable guidance programs linking education to labor market needs with individual/group support.
4. Intensify continuous evaluation and follow-up to ensure program relevance and alignment with international standards.
5. Promote digital innovation through workshops and applied training to link educational outcomes with practical media industry needs.

Acknowledgements

The authors would like to thank the students and faculty members of the media faculties at Lebanese private universities who participated in this study. The authors also express their appreciation to the academic institutions that facilitated the fieldwork and supported access to the research setting.

Ethical approval

This study was conducted in accordance with generally accepted ethical standards for educational and social science research. Participation was voluntary, and the information collected from students and faculty members was treated confidentially and used solely for academic research purposes. If required by the journal, the authors may add the name of the approving institution or committee and the approval reference number, where applicable.

Author contributions

Violla Talal Makhzoum contributed to the conceptualization of the study, data collection, data analysis, interpretation of findings, and preparation of the original manuscript draft.

Intakhab Alam Khan contributed to the methodological refinement, academic supervision, critical revision of the manuscript, and final review and approval of the submitted version.

Both authors read and approved the final manuscript.

Disclosure statement

The authors report no conflict of interest.

Funding

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

About the authors

Violla Talal Makhzoum is a Full Assistant Professor at the Islamic University of Lebanon and a researcher in educational sciences and digital transformation. She is also affiliated with Saint Joseph University of Beirut, where she is listed as an instructor in the Faculty of Educational Sciences. She holds a PhD in Educational Sciences from Saint Joseph University in Beirut. Her research interests include higher education, digital transformation, and artificial intelligence in education.

Intakhab Alam Khan is Full Professor of Education/Pedagogy at King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia. He is an educational researcher, trainer, and author with nearly 27 years of academic experience. His interests include education, pedagogy, educational leadership, applied linguistics, and ESP.

ORCID

Violla Talal Makhzoum https://orcid.org/0000-0002-0462-5484
Intakhab Alam Khan https://orcid.org/0000-0001-7058-2200

Data Availability Statement

The data supporting the findings of this study are available from the corresponding author upon reasonable request, subject to ethical and institutional considerations.

References

Agwoje, S. E., & Okeleke, M. C. (2023). Institutional leadership and the management of change in the 21st century university education. *International Journal of Institutional Leadership, Policy and Management, 5*(4), 393-417.

Al-Azzam, M. F., & Al-Khasawneh, S. M. F. (2024). *Digital leadership and its role in improving the quality of higher education outcomes at the University of Hail*. *Jordan Journal of Educational Sciences, 20*(4), 809-821.

Awada, S. (2023). The nature of labor market and its main characteristics. In *Universitas Europaea: spre o societate a cunoașterii prin europenizare și globalizare* (pp. 91-95).

Balser, W. F., & Tafuro, V. (2025). Shifting Schools From Strategy to Foresight: Infusing Educational Leadership With Futurist Thinking, Planning, and Action. In *Reimagining the P-20 Landscape for School Leadership Learning* (pp. 77-114). IGI Global Scientific Publishing.

Budiarto, M. K., Rahman, A., & Efendi, A. (2024). Proposing information and communication Technology (ICT)-Based Learning transformation to create competitive human resources: A theoretical review. *Multidisciplinary Reviews, 7*(4), 2024076-2024076.

Uzorka, A., Odebiyi, O. A., & Kalabuki, K. (2025). Educational Leadership in the Digital Age: Navigating Challenges and Embracing Opportunities. *International Journal of Technology in Education and Science*, *9*(1), 128-141. https://doi.org/10.46328/ijtes.605

Inayat, S., & Younas, A. (2025). Choosing an analytical approach in qualitative descriptive studies. *Creative Nursing, 31*(4), 438-439. https://doi.org/10.1891/CRNR-D-25-00040

Karnouskos, S. (2020). Artificial intelligence in digital media: The era of deepfakes. *IEEE Transactions on Technology and Society, 1*(3), 138-147.

Kumar, D., & Limbachiya, H. (2023). Role of Administrative Department in Education with reference to Schools and Universities. *Revista Review Index Journal of Multidisciplinary, 3*(3), 18-22.

Küng, L. (2015). *Innovators in digital news*. I.B. Tauris / Bloomsbury Publishing

Nauffal, D. I. (2019). Measuring the economic impact of universities operating in unstable environments: The case of a private institution in Lebanon. *Higher Education Quarterly, 73*(3), 343-358.

Richardson, J. W., & Khawaja, S. (2025, February). Meta-synthesis of school leadership competencies to support learner-centered, personalized education. In *Frontiers in Education* (Vol. 10, p. 1537055). Frontiers Media SA.

Almakaty, S. S. (2025, December 22). *Emerging trends in communication and media education in the digital age: A global analysis and comparative study*. Preprints.org. https://doi.org/10.20944/preprints202410.1022.v2

Obeidat, T., Adas, A., & Abdel-Haq, K. (2010). *Al-Baḥth al-ʿIlmī: Mafhūmuhu, Adawātuhu, wa-Asālībuhu* [Scientific Research: Its Concept, Tools, and Methods]. Dar Al-Fikr.

Al-Khatib, A. (2003). *Al-Baḥth al-ʿIlmī wa-al-Taʿlīm al-ʿĀlī* [Scientific Research and Higher Education]. Amman: Dar Al-Masirah.

Journal Index of Exploratory Studies | ISSN 2701-9233
Vol. 12, N°. 1, 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.4

RESEARCH ARTICLE

OPEN ACCESS

Artificial Intelligence in Moroccan Schools: A Socio-Anthropological Approach to Student and Teacher Interactions with Intelligent Digital Resources

Hamza Andaloussi

Regional Academy of Education and Training Professions, Casablanca, Morocco

ABSTRACT

This socio-anthropological study investigates how both students and teachers in Moroccan secondary schools perceive artificial intelligence (AI) and its modes of use, while disentangling the cultural and social determinants that legitimize its acceptance or rejection among educational actors and families. Adopting a qualitative approach based on participant observation and semi-structured interviews in five urban high schools—including fifty students and fifty teachers—the analysis focused on four axes: (1) AI between dependency leading to cheating and its potential role in developing competencies; (2) The digital gap between generations within the teaching staff; (3) Gender disparities in leveraging smart resources; (4) The limits of institutional training and the difficulties of operationalizing digital tools.

Findings reveal a prevailing negative, pragmatic representation among most students: AI is used chiefly as a means of cheating and evading effort, whereas a minority view it as a channel for creativity and skill-building. A clear divergence also emerges between two generations of teachers: older educators tend to resist modern digital practices, while younger ones show greater openness—yet insufficient continuing training cements a negative image of these technologies for both groups. On the gender level, female students favor employing smart tools in collaborative, participatory contexts, whereas males concentrate on individual technical skills linked more to gaming and e-commerce than to academic achievement.

The study concludes that the limited integration of AI in schools is tied to weak professional-development programs and the absence of practical digital spaces that hone learners' abilities. It recommends intensifying pedagogical training in AI, creating collaborative digital clubs to foster creativity in both genders, instilling ethical awareness for responsible use, and engaging families in awareness campaigns that redirect traditional perceptions toward a positive integration of smart technologies in the learning process.

ARTICLE HISTORY

Received 15 October 2025
Accepted 2 March 2026
Published 30 March 2026

KEYWORDS

Artificial Intelligence, Social Representations, School Education, Digital Divide, Scholastic Cheating, Digital Technology

FIELDS OF STUDY

Sociology, Anthropology, Education Sciences, Digital Learning Studies

CONTACT Hamza Andaloussi hamza.andaloussi@taalim.ma Philosophy & Sociology, Regional Academy of Education and Training Professions, Casablanca, Morocco.

Cite this article as : Andaloussi, H. (2026). Artificial Intelligence in Moroccan Schools: A Socio-Anthropological Approach to Student and Teacher Interactions with Intelligent Digital Resources. *Journal Index of Exploratory Studies, 8*(21), 66-104.

© 2026 The Author(s). Published by Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/) which permits use, sharing, distribution, and reproduction in any medium or format for non-commercial purposes only, provided the original work is properly cited. The terms on which this article has been published allow the posting of the Accepted Manuscript in a repository by the author(s) or with their consent, for non-commercial use and in accordance with the license terms.

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية | ISSN 2701-9233
المجلد 8، العدد 21، 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.4

مقالة علمية

مصدر مفتوح

الذكاء الاصطناعي في المدرسة المغربية: مقاربة سوسيو-أنثروبولوجية لتفاعلات التلاميذ والأساتذة مع الموارد الرقمية الذكية

حمزة الأندلوسي

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء، المغرب

الملخص

تستقصي هذه الدراسة السوسيو-أنثروبولوجية تمثلاتِ كلٍ من التلاميذ والأساتذة في المدرسة المغربية حول الذكاءِ الاصطناعي وأنماط توظيفه، وتُفكك المحددات الثقافية والاجتماعية التي تُشَرْعِنُ قبوله أو رفضه لدى الفاعلين التربويين والأسَر. اعْتَمَدَ البحث مقاربةً كيفية قِوامها الملاحظة بالمشاركة والمقابلات شبه المُوجَّهة في خمس ثانويات حَضَرية، شَمِلَت خمسين تلميذاً وخمسين أستاذاً، وتَرَكَّزَ التحليل على أربعة محاور: (1) الذكاء الاصطناعي بين الاتكالية المُفْضِيَة إلى الغش وبين دوره المُمْكِن في تنمية الكفايات؛ (2) الفجوة الرقمية بين الأجيال داخل هيئة التدريس؛ (3) التفاوت الجندري في استثمار الموارد الذكية؛ (4) محدودية التكوين المؤسسي وصعوبات أجرأة الأدوات الرقمية.

أظهرت النتائج تمثُّلًا براغماتياً سلبياً سائداً لدى أغلب التلاميذ، إذ يُستعمل الذكاء الاصطناعي غالباً كوسيلة للغش والتملص من الجهد، في حين ترى أقلية أنَّهُ قناةٌ للإبداع وبناء المهارات؛ كما بَرَزَ تباينٌ جليٌّ بين أساتذة الجيلَيْن: الأكبر سناً يميلون إلى مقاومة الممارسات الرقمية الحديثة، بينما يُبدي الأصغر انفتاحاً أكبر، لكنَّ ضُعْفَ التكوين المستمر يُرسِّخ لدى الفريقَيْن صورةً سلبية عن هذه التقنيات. أما على المستوى الجندري، تُفَضِّلُ التلميذات توظيف الأدوات الذكية في سياقاتٍ تعاونية تشاركية، بَيْنَمَا يُركِّز الذكور على مهاراتٍ تقنية فردية مرتبطة بالألعاب والتجارة الإلكترونية أكثر من التحصيل الدراسي.

خَلصت الدراسة إلى أنَّ قصور توظيف الذكاء الاصطناعي داخل المدرسة يرتبط بضعف برامج التأهيل المهني وغياب فضاءات رقمية تطبيقية تَصْقُلُ قدرات المتعلمين؛ وتوصي الدراسة في هذا الباب إلى تكثيف التكوين البيداغوجي في مجالات الذكاء الاصطناعي، وإحداث نوادٍ رقمية تشاركية تُنمّي الإبداع لدى الجنسَيْن، مع ترسيخ وعيٍ أخلاقي بالاستخدام المسؤول، وإشراك الأسر في حملات توعوية تُعيد توجيه تمثلاتها التقليدية نحو إدماج إيجابي للتقنيات الذكية في مسار التعلم.

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 15 أكتوبر 2025

تاريخ القبول: 2 مارس 2026

تاريخ النشر: 30 مارس 2026

الكلمات المفتاحية

الذكاء الاصطناعي، التمثلات الاجتماعية، التعليم المدرسي، الفجوة الرقمية، الغش المدرسي، التكنولوجيا الرقمية

مباحث المقالة

السوسيولوجيا، الأنثروبولوجيا، علوم التربية، دراسات التعلم الرقمي

المؤلف(ة) المراسل: حمزة الأندلوسي hamza.andaloussi@taalim.ma الفلسفة والسوسيولوجيا، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء، المغرب.

لاقتباس المقالة: الأندلوسي، حمزة. (2026). الذكاء الاصطناعي في المدرسة المغربية: مقاربة سوسيو-أنثروبولوجية لتفاعلات التلاميذ والأساتذة مع الموارد الرقمية الذكية. *مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية، 8*(21)، 66-104.

© 2026 المؤلف(ون). منشورٌ مِن قِبَل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
تَخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف – غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتِيح الاستعمال غير التجاري، والمشارَكة، والتكييف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسِبة إلى المؤَلِّف الأصلي/المؤلِّفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

مقدمة

يَشْهَدُ العالَم المُعاصِر ثورةً متسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، فقد انتشر استعماله لِيَشْمَلَ أغلبَ المجالات وأضحى في فترةٍ قصيرة أداةً مُصاحِبَة لشرائح عديدة من البشر في مختلف أنشطتهم، وَلَمْ يَكُن حَقلُ التعليم في ظل هذا الوضع بِمَعْزِلٍ عن الذكاء الاصطناعي وتأثيره. في هذا السياق، لم تَعُد المدرسة في زمن الذكاء الاصطناعي هي المدرسة الكلاسيكية كما نتصورها في المخيال النمطي، وأقصِدُ بالكلاسيكية تلك التي يَقُومُ عِمَادُ الدرس فيها على السبورة والكتاب والدفتر أساسا. على نحوٍ مُغَايِر، باتت المدرسة اليوم تواجه تحديا يَدْخُل في باب التعاطي مع التقنية والعوالم الرقمية التي فرضت نفسها وجَدَّرَت وجودها؛ هَا هُنَا نَكُونُ إزاء مسألة استعمال التقنية الذكية وتوظيفها في الممارسات التعليمية-التعلمية، وبالتَّبَعِيَّة إزاء رهانٍ أخلاقي يتعلق بتوجيه هذا الاستعمال نحو الحَكَامَةِ الرشيدة والمسؤولة. إنه موضوع راهني يُشَكِّلُ واحدا من القضايا الأساسية التي يهتم بها الباحثون في تحولات المجتمع المدرسي اليوم، وهي التحولات التي تُحَرِّكُهَا ثمار الثورة التكنولوجية والرقمية الحالية، والذكاءُ الاصطناعي في هذا الصددِ هو أبرز ثمار هذه الثورة، وهو أكثرُ أدواتِ التكنولوجيا حضورا في ممارسات كلٍ مِنَ التلاميذ والأساتذة، سواء في الدروس النظرية داخل الحجرات أو في أنشطة الحياة المدرسية الموازية.

يَتَّسِمُ هذا التحول الرقمي بطابعه المُعَقَّد، إذ تتداخل فيه الأبعاد التقنية واللوجستية مَعَ الأبعاد الاجتماعية والثقافية، فإذا كان استدماج التكنولوجيا الرقمية داخل المدارس مَطْلَباً مرهوناً بتوفير البنية التحتية اللازمة، وبتأهيل الفاعلين التربويين تقنياً، فهذا البعد المادي والاستثماري لا يعطي ثماره إلا إذا تحققت الشروط الاجتماعية والثقافية اللازمة له، فالتمثلات والمخيال والرصيد الثقافي الموروثُ عواملٌ حاسمة إمَّا في إنجاح ورش الانتقال الرقمي أو عرقلته وتثبيطه. في هذا السياق تحديدا، تأتي هذه الدراسة السوسيو-أنثروبولوجية كآلية تفكيكية للفهم، بحيث نصبو من خلالها إلى تجاوز التفسيرات الإحصائية والاقتصادية نحو كشف النقاب عما يتوارى خلف لغة الأرقام وحسابات المال والبُنَى التحتية، ونقصد هنا التسلل نحو البنى الذهنية والمقولات الثقافية العميقة، تلك التي تُحَدِّدُ وتَحْكُمُ ممارسات الفاعلين داخل الحقل التربوي التعليمي، سواء تعلق الأمر بالتلاميذ أو أولياء أمورهم أو الأساتذة أيضا.

1. مشكلات الدراسة وأسئلتها

1.1. المشكلات

رغم تزايد استعمال الأدوات الرقمية الذكية في المدرسة المغربية، إلا أن هناك قُصوراً في فهم أبعاد هذا الاستخدام مِن منظورٍ سوسيولوجي وأنثروبولوجي، فأيُّ ممارسةٍ أو ظاهرة لا يُمْكِن الإمساك بِمَعَانِيهَا دُونَ النظر في الخلفيات الثقافية التي تتوارى خلف أفعال الأفراد واستعمالاتهم. مِن هذا المنطلق، سَنُوَظف المقاربة السوسيو-أنثروبولوجية لأجل الإحاطة بمشكلاتٍ من قبيل الغش المدرسي و*الرُّهَاب* من التقنية، فالأولى ظاهرةٌ ترتبط بالتلاميذ، والثانية عبارةٌ عن تمثلات سلبية ووصوم قَلِقَة يحملها الأساتذة حول التقنية. بدءاً بظاهرة الغش، سنسعى إلى فهم المنطلقات الثقافية التي يستند عليها التلاميذ في تبرير سلوكيات الغش والاستعمال الاحتيالي للموارد الرقمية؛ أما الوصوم القَلِقَة الخاصة بالأساتذة، فتلك سنحاول استشفاف مصادرها المجتمعية والمهنية انطلاقا من المخيال الثقافي الذي يتصور من خلاله الأساتذة الذكاء

الاصطناعي والبرمجيات الرقمية، مع تسليط الضوء على العوائق المهنية والرمزية المُمْكِنَة، والتي قد تَحُدُّ من تَمَلُّكِ الأساتذة للمهارات والكِفَايَات الرقمية الحديثة.

2.1. أسئلة الدراسة

- ما هي التمثلات السائدة لدى التلاميذ والأساتذة حول الذكاء الاصطناعي في السياق المدرسي المغربي؟
- كيف تُوظَّفُ الموارد الرقمية الذكية في التفاعل التعليمي-التعلمي، وما هي أهم أنماط هذا التوظيف؟
- ما هي العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على مدى استثمار التقنيات الذكية في المدرسة المغربية؟
- ما مدى انعكاس هذه التمثلات والاستعمالات على أداء الفاعلين داخل المدرسة مِن تلاميذ وأساتذة؟
- ما هي السُّبُل الكفيلة بإدماج الذكاء الاصطناعي على نَحْوٍ فَعَّال في الحقل المدرسي المغربي؟ كيف السبيل إلى توظيف الذكاء الاصطناعي والرقميات الذكية في تحقيق نتائج تربوية فعالة ومستدامة؟

2. أوجه الأهمية في الدراسة

1.2. الأهمية العلمية

تكمُن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في مستويات عِدَّة، أَوَّلُهَا الإسهام في إثراء حقل الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية المتصلة بالتحول الرقمي في المدرسة المغربية، وذلك عبر تقديم مقاربة "تَفَهُّمِيَّة" تتجاوز الطابع الكمي والإحصائي التقليدي؛ ها هنا سنسعى إلى الحفر في البنى العميقة الكامنة خلف التمثلات والسلوكيات، واستجلاء العوامل الثقافية والاجتماعية غير المرئية التي تؤثر في تفاعل التلاميذ والأساتذة مع الذكاء الاصطناعي.

ثانياً، تُتيح هذه الدراسة إطاراً نظرياً مغايراً لِمَا هو سائدٌ في البحوث التربوية التي يطغى عليها الطابع التدخلي، سواء تعلق الأمر بتحسين التحصيل الدراسي أو تجويد طرق التعليم؛ بينما تُؤَكِّدُ هذه المقاربة على ضرورة فهم السياقات الثقافية أولًا، قبل التوجه إلى الإصلاح التقني أو البيداغوجي.

ثالثاً، تفتح الدراسة أفقاً جديداً للباحثين في مجال التربية الرقمية، وذلك عبر اجتراح مسارٍ جديد يتجاوز مطلب الفهم بما هو تكميمٌ وإحصاء نحو *الميتا-فهم* بما هو اقترابٌ من الفرد وملامسةٌ لتمثلاته. في هذا الصدد، سنسعى إلى كشف النقاب عن البنى الثقافية والاجتماعية العميقة للتلاميذ والأساتذة، والتي تُشكّل الخلفية الفعلية لأي ممارسة تعليمية-تعلمية داخل المدرسة؛ وبهذا، تُشَكِّلُ الدراسة أرضيةً خصبة لأبحاثٍ مستقبلية تُعمِّقُ هذا التصور وتُثري النقاش حول إدماج الذكاء الاصطناعي في التعليم المغربي.

2.2. الأهمية العَمَلِيَّة

تَكْمُنُ الأهمية العَمَلِيَّة لهذه الدراسة في قدرتها على كشف الأنماط المختلفة لاستعمال الموارد الرقمية الذكية داخل الفضاء المدرسي، وهنا تحديداً سَنَعْمَل على تَتَبُّعِ ممارسات التلاميذ وسلوكياتهم بهدف التمييز بين الفئات التي تنخرط بشكل خَلَّاقٍ في توظيف الذكاء الاصطناعي لصقل مهاراتها الإبداعية، وتلك التي تميل إلى استخدام هذه الموارد لأغراض الغش والتملص الدراسِيَّيْن؛ كما تتغى الدراسة أيضا إبراز الفروقات الجندرية في استعمال هذه التقنيات، وفهم أسباب

هذا التفاوت عبر ربطه بالمحددات الاجتماعية والثقافية الكامنة في التنشئة الاجتماعية لكل من التلميذ الذَّكَر والتلميذة الأنثى؛ وهي التنشئة التي قد تُسْهم إمَّا في تعزيز اندماج المُتَعَلِّم في البيئات الرقمية أو في تقييد تَمَلُّكِهِ لها بشكلٍ رشيد وفعَّال.

في سياقٍ متصل، تتسم هذه الدراسة بطابعها الميداني المُمْتَد، إذ تتضمن مواداً إمبيريقية مدرسية ذات امتدادات اجتماعية وثقافية أوسع، وهذا لا شك يتيح لصناع القرار والفاعلين المهتمين النظر إلى واقع المدرسة المغربية من زاوية أعمق وأثرى. وِفْقاً لهذه الرؤية، بِوسْعِ هذه الدراسة الميدانية مساعدة صناع القرار على بلورة سياسات ناجعة في مجال إدماج الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة التعليمية؛ علماً بأن البحث يُوَجِّهُ الانتباه إلى الإشكالات الثقافية والسوسيو-مهنية الحائلة أمام تَمَلُّكِ الأساتذة للبيداغوجيات الرقمية، مِمَّا يَسمح بإعادة النظر في برامج التكوين المستمر وجعلها أكثر انسجاماً مع الحاجات الفعلية للأساتذة، وأكثر قدرة على تحفيزهم على الانخراط في ورش التحول الرقمي داخل المدرسة المغربية.

3. أنموذج الدراسة

لقد قمنا ببناء أنموذج نظري تتشابك فيه المتغيرات الفاعلة في الحقل المدرسي المبحوث، وهذا التشابك يَتَبَدَّى كهيكلٍ من العلاقات السببية المفترَضَة بين المتغيرات المختلفة، والتي تتوزع أدوارها وفقا للآتي:

- متغيرات مستقلة: التمثلات السوسيو-ثقافية للتلاميذ والأساتذة.
- متغيرات تابعة: أنماط استخدام التلاميذ والأساتذة للموارد الرقمية الذكية.
- متغيرات مُعَدِّلَة (Moderators): الثنائية الجندرية ذكر/أنثى، والتفضيلات المختلفة للجنسين فيما يخص استخدام الموارد الرقمية الذكية.
- متغيرات الضبط (Controls): البُنَى التحتية للمدارس، والسياسيات العمومية المُعْتَمَدَة من طرف وزارة التربية والتعليم في المغرب.

يُعتبر هذا الأنموذج النظري أشبه بخارطة منهجية نصبو من خلالها إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة، وذلك عبر تفكيك العلاقات السببية المُمْكِنَة بين المتغيرات، وأول هذه العلاقات هي تلك المتصلة بالتمثلات السوسيو-ثقافية وأثرها في توجيه استخدام الرقميات الذكية، وتمتد شبكة العلاقات لتستدمج الفروق الجندرية بين التلاميذ الذكور والتلميذات الإناث، وهنا سنحاول النظر في التنشئة الاجتماعية للجنسين، وكيف يُمْكِنُ أن تؤثر التنشئة الجندرية في توجيه التلميذ الذكر نحو ممارسات رقمية تختلف بهذا القدر أو ذاك عن ممارسات التلميذة الأنثى. في ذات الصدد، تتصل جميع المتغيرات الآنفة بمحددات مُؤَسَّسِيَّة فوقية، فالأساتذة والتلاميذ يتحركون في بيئة مدرسية لها خصوصيات حافزة إيجابية أو مُثَبِّطَة سلبية، ونقصد بالبيئة المدرسية البنية التحتية للمؤسسات التعليمية مِن جهة، والإطار القانوني المُنَظِّم للعمل داخل المدارس المغربية من جهة أخرى.

يمكن أَجْرَأَةُ هذا الأنموذج الدراسي على الشكل الآتي:

الدور في الأنموذج	المتغيرات	مستوى التحليل
مستقل ← تابع	- التمثلات السوسيو-ثقافية لدى التلميذ/ة - أنماط استخدام الموارد الرقمية الذكية	فاعلي - التلميذ
مُعَدِّل (Moderator)	- النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) - التفاوت الجندري في استخدام الموارد الرقمية الذكية	جندري
مستقل ← تابع	- التمثلات السوسيو-ثقافية لدى الأستاذ/ة - الانخراط في التكوين المستمر أو مقاومة هذا الورش	فاعلي – الأستاذ
مُتَغَيِّرَات ضبط (Controls)	- البنية التحتية التقنية للمدارس - السياسات التعليمية العمومية	مُؤَسَّسَاتِي

جدول 1: مكونات الأنموذج

4. التعريفات الإجرائية

- **الذكاء الاصطناعي (AI):** يُقصَد به في هذه الدراسة مُخْتَلَفُ البرمجيات والتطبيقات الرقمية القادرة على معالجة البيانات وتقديم اقتراحات أو حلول ذكية للتلاميذ والأساتذة، ونستشهد هنا على سبيل المثال بـChatGPT وGemini.
- **الموارد الرقمية الذكية:** المِنَصَّات أو البرامج أو الأدوات على شبكة الإنترنت التي تنبني على تقنياتٍ مُتَطَوِّرَة في البحث أو التفاعل أو العرض، ومنها تطبيقات التعلم التفاعلي، والأدوات التي تُقَدِّمُ محتوى دراسياً مُخَصَّصاً.
- **التمثلات الاجتماعية:** مجموعةُ التصورات والقناعات والمواقف التي يتبناها التلاميذ والأساتذة تجاه الموارد الرقمية الذكية، والتي تتشكل بفعل التنشئة الاجتماعية والثقافة السائدة والخبرات الشخصية لكل فرد على حدة.
- **التفاعل التعليمي-التعلمي:** كل أشكال التواصل والتفاعل التي تدور في إطار العملية التعليمية-التعلمية داخل الفصل أو خارجه (مثل تفاعلات الواتساب، والمراسلات الرقمية، واستخدام منصات التعلم).
- **المقاربة السوسيو-أنثروبولوجية:** الزاوية العلمية المُعْتَمَدَة في دراسة التأثيرات المُحْتَمَلَة للرقميات الذكية على التعلم والتعليم داخل المدرسة، وهذه الزاوية أشبه ما تَكُونُ بدليلٍ أو مَسْلَكٍ نَتَتَبَّعُ فيه مَفاعيل الثقافة والقيم والرموز في تحديد مواقف التلاميذ والأساتذة من الذكاء الاصطناعي والرقميات من جهة، وكيف تُحَدِّدُ معاييرُ المجتمع ورواسب الثقافة اللامرئية سلوكيات التلاميذ والأساتذة تجاه الذكاء الاصطناعي والرقميات من جهة أخرى.

5. محددات وحدود الدراسة

- **المجال الجغرافي:** اقتصرت الدراسة على عينة من المؤسسات التعليمية العمومية الحضرية في مدينة الدار البيضاء، وقد شملت هذه العينة خمس ثانويات تأهيلية تنتمي إلى خمس مديريات إقليمية بالدار البيضاء:
  - الثانوية التأهيلية ابن عربي، المديرية الإقليمية عين الشق.
  - الثانوية التأهيلية ابن البناء المراكشي، المديرية الإقليمية الحي الحسني.

- الثانوية التأهيلية شوقي، المديرية الإقليمية أنفا.
- الثانوية التأهيلية المعتمد بن عباد، المديرية الإقليمية ابن مسيك.
- الثانوية التأهيلية ابن منظور، المديرية الإقليمية ابن منظور.

- **المجال البشري:** رَكَّزَت الدراسة على التلاميذ والأساتذة فقط، ولم تشمل فئاتٍ أخرى كالإداريين وأطر الدعم التربوي؛ أَمَّا أولياء الأمور، فلم تَشملهم الدراسة بشكل مباشر، لكنَّ صوتهم يَحْضُرُ بشكلٍ ضمني مع ذلك في إفادات التلاميذ المبحوثين، خصوصا عندما يَنْقُلُ لنا هؤلاء التلاميذ تمثلات أولياء أمورهم للموارد الرقمية وشَكْلَ تَعَامُلِهِم مَعَها.

- **المجال الزمني:** أُجريت الدراسة خلال الأسدس الأول (النصف الأول) مِنَ الموسم الدراسي (2024-2025)، مِمَّا يُفيد بأن المجال الزمني المُعْتَمَد ضيقٌ ومحدود؛ وذلك اختيارٌ مَقصودٌ مِن طرفنا، فنحنُ لا نَتَغَيَّى رصد التحولات التي قد تطرأ على تمثلات وممارسات المبحوثين على مدار الزمن، بِقَدْرِ ما نَتَغَيَّى الكشف عن التمثلات الصلبة والراسخة عند التلاميذ والأساتذة. بعبارةٍ أخرى، سنسعى إلى الكشف عن البنيات الثقافية العميقة والمُتَجَذِّرَة في وعي المبحوثين، والنظر في مدى تأثير هذه البنيات على ممارسات المبحوثين فيما يخص استخدامهم للذكاء الاصطناعي أو الرقميات الذكية.

6. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.6. الإطار النظري

ترتكز الدراسة على مفهوم *التمثلات* في السوسيولوجيَا، فالتمثلات التي يَحْمِلُهَا الفرد تُحَدِّدُ بشكلٍ حاسمٍ أحكامه القيمية تُجاه الأدوات الرقمية الذكية، كما تُحَدِّدُ هذه التمثلات شَكْل تفاعل التلاميذ مع الرقميات من جهة وشكل تفاعلهم مع أقرانهم ومع الأساتذة من جهة أخرى. في سياقٍ مُتَّصِل، ترتبط هذه الدراسة بِمُوَجِّهَاتٍ نظرية أنثروبولوجية أيضا، إذْ نَرُومُ هُنَا الحَفْرَ في البُنَى الذهنية للأفراد، وهذه تتضمن مَقُولَاتٍ ثقافية ومِخْيَالًا أدبياً-مِيثِياً له تأثيره وقوته في تشكيل أفعال الأفراد والجماعات تجاه التقنية، وتتضمن هذه البُنَى أُسُساً دينية وقوالباً جندرية ذاتَ وَجَاهَةٍ في تأطير سلوك الجِنْسَيْن فيما يَخُصُّ تَعَاطِيهِم مع الموارد الرقمية.

في هذا السياق، سَنَنْفَتِحُ على جهازٍ مُرَكَّبٍ مِن النظريات السوسيولوجية والأنثروبولوجية، فقد اسْتَنَدْنَا في تفسيرنا للنتائج الميدانية على نظرية *الهيمنة الرمزية* لبورديو ومُلْحَقَاتِها المفاهيمية التي تَشْمَل *الهابيتوس* و*الرأسمال الرمزي*، ثُمَّ عَمِلْنَا على تطعيم عَتَادِنَا التفسيري سوسيولوجياً بنظرية زيجمونت باومان حول *السيولة* و*الصلابة* في النظام التعليمي، وبنظرية هاورد بيكر حول *الوصم الاجتماعي* أيضا، وهذه تَتَّسِقُ مع مبحث التمثلات ومفاعيله. مِن جانب آخر يتعلق هذه المرة بالأنثروبولوجيَا، سَنُغْنِي تحليلاتنا وتفسيراتنا لنتائج الميدان بجهازٍ نظري نَمْتَحُ فيه مفاهيماً من قَبيل *البُنَى اللامرئية* لستراوس و*التأويل الرمزي* لغيرتز؛ وطلباً للمزيدِ مِنَ العمق النظري في عمليات التفسير والفهم، سَنُقَارِبُ النتائج الميدانية

أيضا بالاعتماد على ما تُقَدِّمُه لنا الأُطُرُ المفاهيمية لنظرية الجندر مع كُلٍّ مِن جوديث بتلر في حديثها عن *الأداء الجندري* وسيمون دو بوفوار في حديثها عن *البناء الاجتماعي للجندر*.

2.6. الدراسات السابقة: قراءة نقدية في التراكم البحثي

تَكْشِفُ مُرَاجَعَة الإنتاج العِلْمِي والتقارير الرسمية المُنْجَزة في المغرب بشأن الذكاء الاصطناعي والموارد الرقمية في التعليم عن تنوعٍ في المقاربات والتخصصات؛ إذ تتفاوت الدراسات بين أعمالٍ تربوية بيداغوجية رَكَّزَت على إدماج التقنيات الحديثة في العَمَلِيَّة التعليمية-التعلمية، ودراساتٍ تقنية أو تطبيقية سَعَت إلى تقييم آليات الإدماج ونتائجها، فضلًا عن أبحاثٍ تَمِيلُ إلى النقد السوسيولوجي أو التحليل الثقافي. يُمْكِنُ تصنيفُ أبرز هذه الدراسات في المحاور الآتية:

تتمحور مجموعةٌ من الأعمال حول الأثر البيداغوجي لتوظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في الفصول الدراسية. في هذا الإطار، يُقَدِّمُ كُلٌّ مِن حميد عبد الإله وزملائه (2024) دراسةً بعنوان *الذكاء الاصطناعي في قطاع التربية والتعليم: قراءة في التطبيق والأجرأة من خلال تجارب وطنية ودولية*؛ وتتضمن هذه الدراسة جرداً لتجاربٍ وطنية (بالمغرب) وعالمية بخصوص دمج الذكاء الاصطناعي، كَمَا تُحَاوِلُ تشخيص مُعَوِّقَات التنفيذ محليًّا؛ أمَّا كمال بريك، فَيُنَاقِشُ في عَمَلِهِ إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم بهدف تجويد التَّعَلُّمَات، مُشِيرًا إلى جملةِ تحدياتٍ تقنية وبيداغوجية، لاسيما في المناطق النائية (بريك، 2021).

كما ظهرت أوراقٌ بحثية تتناول سياساتٍ ونماذجَ للتعليم الرقمي؛ مِنْهَا دراسة لِحويدك رجاء (2020) بعنوان *التعليم الرقمي بالمدرسة المغربية: واقعٌ وتحديات*، وقد سَلَّطَت فيها الضوء على فجوةٍ بين التطلعات الرسمية لتنزيل التعليم الرقمي والواقع الميداني المُتَّسِمُ بندرة التجهيزات، ونقصِ تكوين الأساتذة (لحويدك، 2020)؛ وتَلْتَقِي مَعَهَا في الطرح ذاته ورقةُ فاطمة الزهراء أجريش (2025) الموسومة بـ*التعليم الرقمي: إستراتيجيات دمج الذكاء الاصطناعي في العملية التربوية*، بحيث تُبْرِزُ الكيفية التي يُمْكِنُ مِن خلالها للأدوات الذكية أن تُيَسِّرَ التعليم وتزيد من جاذبية الدروس، مع التحذير مِن أن نجاح العملية رهينٌ بتوفير بنياتٍ تحتية رقمية وتأطيرٍ تربوي كافٍ (أجريش، 2025).

على صعيد الدراسات المقارِنة، يَبْرُزُ بحثُ عُمَر آيت سي موح وجمال لعفو (2023) حول *أثر توظيف الذكاء الاصطناعي في تجويد العملية التعليمية التعلمية بالمدرسة السنغافورية والمدرسة المغربية؛ دراسة مقارنة*. ويستخلص الباحثان أن نجاح المدرسة السنغافورية في هذا المجال يستند إلى رؤيةٍ حكومية مُوَحَّدَة وتكوينٍ مُسْتَمِرٍّ للأساتذة، بينما تعاني المدرسة المغربية من نقص تكوين الأساتذة والتفاوتات المجالية (آيت سي موح ولعفو، 2023)؛ أَمَّا فيما يَخُصُّ مادة الاجتماعيات، يَنْكَبُّ عبد الغني الدباغي (2024) على دراسةِ إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثره في تجويد تدريس المادة، مُرَكِّزًا على المنهجية الصَّفِّيَة والعوائق الطارئة أثناء التوظيف اليومي لتقنيات التعليم (الدباغي، 2024).

يتجلى تركيزُ هذه البحوث على الجوانب التطبيقية للبيداغوجيا الرقمية، مع الحديث غالباً عن أثر التقنيات في رفع مستوى التعلمات أو تحسين أنشطة التدريس، غير أنها في مُعْظَمِهَا تتناول المسألة من زاويةٍ تقنية أو إجرائية (التجهيزات، المحتوى الرقمي، التكوين المُسْتَمِر)، فيما لا يَبْرُزُ بشكلٍ كافٍ تحليلٌ للتمثلات الاجتماعية والثقافية لِكُلٍّ من التلاميذ والأساتذة، ولا تتعمَّق في رصد العلاقات التفاعلية والديناميات السوسيولوجية المرتبطة بالتحول الرقمي داخل المدرسة.

تُخَصِّصُ أبحاثٌ أخرى انشغالها برصد تأثيرات الذكاء الاصطناعي والموارد الرقمية على تدريس موادٍ بِعَيْنِهَا كالتاريخ، والتربية الإسلامية، واللغة العربية، والفيزياء-الكيمياء. على سبيل المثال، يُنَاقِشُ هشام بويزكارن (2023) استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في درس التاريخ، لافتًا إلى مفارقةٍ بين القدرة المُعْلَنَة للتقنيات الحديثة في تَحْبِيبِ المادة للتلاميذ، وبين محدودية تبني الأساتذة إيَّاهَا فِعْلًا، خصوصًا في الأوساط القروية (بويزكارن، 2023). فيما يخص مادة التربية الإسلامية، يتطرق جواد عجوري (2024) إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في هذه المادة، مُسَلِّطاً الضوء على صعوبات التأطير الديني والقيمي للتقنيات الذكية، خِشْيَةَ تحويلها إلى أداةٍ تَعْمَلُ على تسطيح المضامين وإفراغها من روحها العميقة عَقَدِيّاً وفقهيا (عجوري، 2024).

علاوةً على ذلك، يَظهر اهتمامٌ بتوظيف التقنيات الذكية في تَعَلُّمِ اللغة العربية (عابدات، 2023)، أو في تدريس الفيزياء-الكيمياء (العسري، 2024؛ الشايبي، 2024)؛ وغالباً ما خَلُصَت هذه البحوث إلى وجود تحديات فيما يتعلق بالكفايات الرقمية لدى المُدَرِّسِين وضعف المحتوى الرقمي الملائم لطبيعة كل مادة.

مِن جهةٍ نقدية، نَلْحَظُ بأن هذه الدراسات تَمِيلُ مَيْلًا تِقنيا نحو الطابع التطبيقي البَحْت، مع التركيز على الديداكتيك والإشكالات الصفية القياسية (المضامين والممارسات البيداغوجية وطرائق التقييم)، دُونَ سَبْرِ أغوار السياق الاجتماعي الأوسع (الأسرة، التنشئة الثقافية، تمثلات المجتمع المحلي). في هذا الصدد، نادراً ما تُلَامِسُ هذه الدراسات الأبعاد الأنثروبولوجية المُتَعَلِّقَة بالطقوس التعليمية-التعلمية والتفاعلات الثقافية في الأقسام، فتظل حبيسةً لِمَنْحَى الدراسات التربوية ذات الطبيعة التدخلية والتقنية الصِّرْفَة.

تتجلى مقاربةٌ أوسع للموضوع في أعمالٍ تَصُبُّ في النقد السوسيولوجي، مِثْل دراسة سعيد الشرقاوي (2023) التي تُشَدِّدُ على اللامساواة الرقمية خلال تجربة التعليم والتعلم عن بعد، وتُشِيرُ إلى التناقض بين السياسات المركزية والأوضاع الفعلية لمناطقٍ مُهَمَّشَة، حيثُ تَنْعَدِمُ تغطية الإنترنت أو تَقِلُّ جودة الاتصال (الشرقاوي، 2023)؛ كما نَجِدُ تقاريراً مُؤَسَّسَاتِيَة (مثل تقرير اليونيسكو حول جاهزية المغرب في الذكاء الاصطناعي) تُحَاول توصيف مستوى البنى التحتية الرقمية ومدى استعداد الأطر التربوية، وهي التقارير التي تقف على محدودية هذه البُنَى وضُعف التكوينات المُسْتَمِرَّة للأساتذة والأطر التربوية الأخرى (اليونسكو، مكتب الرباط، 2024).

تُقَدِّمُ دراساتٌ أخرى زوايا نظر سوسيولوجية أكثر تَعَمُّقًا، كما هو الحال في عَمَلِ مراد جدي (2024) المُعَنْوَنِ بـ *اللامساواة في المدرسة المغربية ووعود التحول الرقمي من منظور سوسيولوجي نقدي*، وفي مَقَالَتِهِ يُحَاجِجُ بضرورة قراءة التحول الرقمي ضمن سياق التفاوتات اللوجيستية بين المدارس العمومية والمدارس الخصوصية، سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية الرقمية أو بالتجهيزات التكنولوجية المتوفرة، وهنا ينتقد الباحث أطروحة الدَّمَقْرَطَة التي يَعِدُنَا بها المُتَفَائِلُون بالتقنية وبقدرتها على تقليص فجوة الجودة بين مُرْتَادِي المدارس العمومية وزُبَنَاء المدارس الخصوصية. وِفقاً لخلاصة الباحث، أضحت التقنية في المدارس اليوم عاملًا مُفَاقِماً للفجوة بدل أن تَكُونَ عاملًا مُقَلِّصاً لها (جدي، 2024). في سياقٍ شَبِيه، حاولت أبحاثٌ أخرى مِن قبيل *المدرسة المغربية في ظل التحولات التكنولوجية والقيمية* (استاتي زين الدين، 2016) أن تنحو باتجاه تسليط الضوء على الأبعاد القيمية والأخلاقية في تفاعل المتعلمين مع الأدوات الرقمية، بحيث يُوصِي

الباحث بِضَرُورَة بناءِ سياسةٍ رَشِيدَة تَرْبِطُ التعلم بالتقنية مِن جهة، وتَرْبِط استخدام التقنية بالنزاهة الدراسية في إنجاز الواجبات بِصِدْقٍ وجُهْدٍ أَمِين (الحبيب استاتي، 2016).

تُحَاوِلُ هذه الدراسات الآنفة كَسْرَ النظرة *التقنية الخالصة*، وتَطْرَحُ قضايَا بنيوية تَرْبِطُ ممارسات التلاميذ والأساتذة بأدوار المُؤَسَّسَاتِ الفوقية وتَدَخُّلِهَا (القوانين ودورها في العدالة الرقمية، السياسات العمومية للوزارة، البنية التحتية للمدارس)، وهي بهذا المنحى دراساتٌ تَتَّصِفُ بطابعٍ سوسيولوجي في الطرح والمعالجة، لكنه طابعٌ يَفْتَقِرُ مع ذلك إلى العمق والميتا-تحليل، ونقصد بهذا الأخير القدرة على اكتشاف العوامل الخفية والثاوية وراء الظواهر المادية، كالمؤسسات باعتبارها أجهزة مادية والممارسات باعتبارها أفعالا ملموسة. في هذا الصدد، يُمْكِنُ للباحثين تجاوز التحليل المادي نحو الميتا-تحليل (التحليل الرمزي) من خلال التَّوَسُّل بأدوات الفهم والحفر الأنثروبولوجِيَّيْن، وهذه تُكَمِّلُ المقاربة السوسيولوجية وتُغْنِيهَا (اقتحام الميدان والاقتراب من مجتمع البحث، رصد حياة الفاعلين اليومية، تحليل التفاعلات الرمزية). تماشياً مع هذه القراءة النقدية، نُلاحظ بأن الدراسات الآنفة تَنْصَبُّ أكثر على إبراز الفوارق القائمة بين البيئات التعليمية (قروي/حضري)، وتضع اليد بِشَكْلٍ وَجِيهٍ على المشكلات التقنية المتصلة بضعف التجهيزات والعَتَادِ التكنولوجي، لكنها تغفل الاشتغال على تمثلات الأساتذة والتلاميذ، وقَلَّمَا تَأْخُذُ بِعَيْن الاعتبار المخيال الثقافي والتنشئة الاجتماعية كَمُحَدِّدَاتٍ للفهم والتفسير.

بالإضافة إلى ذلك، ظَهَرَت مجموعةٌ مِن التقارير والدراسات المتصلة بمؤسسات استشارية حكومية، كتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الصادر في 2024 بعنوان *الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير* (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2024)، والدراسات الصادرة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والتي جُمِّعَت ونُشِرَت في العدد الأول من مجلة المجلس الموسومة بعنوان *تحولات تربوية* (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2024). لقد واكبت الجهات الحكومية والمدنية موضوع الذكاء الاصطناعي والموارد الرقمية في حقل التعليم، وذلك من خلال النشر وتنظيم اللقاءات، وواحدٌ من هذه المبادرات كانت بدعم من المنظمة الدولية اليونسكو (تقرير الذكاء الاصطناعي بالمغرب، 2024). بِالْمُجْمَل، تَرْصُدُ هذه الوثائق غالباً رؤيةً شاملة لإدماج الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية، مع اقتراح توصياتٍ استراتيجية، وتشخيصِ واقعِ التعليم المغربي في ضوء التجارب المقارِنَة.

رغم فائدتها كمصادرِ توثيقٍ ومتابعةٍ لخطط الإصلاح، فإن هذه التقارير تَنْزَعُ بشكلٍ حصري نحو التركيز على الأُطُرِ العَامَّة المَاكْرُوِيَة والسياسات الكبرى، ونادراً مَا تَخُوضُ في التفاصيل الميدانية الدقيقة أو تمثلات الفاعلين التربويين على المستوى الاجتماعي والثقافي. في ذاتِ الصدد، لابد من الحذر والتَّرَوِّي عند التعاطي مع مضامين التقارير الرسمية/الحكومية، فالجرأة النقدية فيها محدودة، ولغتها مُوَجَّهَة بإديولوجيةِ الجهات السياسية الحاكمة، مِمَّا يُقَلِّلُ بهذا القدر أو ذاك مِن حِيَادِيَّتِهَا ورصانتها العلمية.

من جهة التركيب والتلخيص، وانطلاقاً مِمَّا تُتِيحُهُ المراجع الآنفة جميعها، يُمْكِنُنَا الجَزْمُ بثقة أن الدراسات المنفتحة على المقاربة الأنثروبولوجية نادرةٌ وشَحِيحَة، وقَلَّمَا نَجِدُ بَحْثاً يتبنى مُؤَلِّفُه المنهج الكيفي عند مقاربة الرقميات الذكية في المدرسة (إجراء الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات العَيْنِيَّة، والاشتغال على تفكيك الممارسات الثقافية والمخيال الرمزي عند المبحوثين). في المقابل، تَحْضُرُ المقاربة السوسيولوجية في عددٍ لا بأس به من الدراسات والتقارير، لَكِنَّ أغلبها موسومٌ بطابعٍ

مُغْرِقٍ في العمومية تارة، وفي التأمل النظري والنقدي تارة أخرى. بتعبيرٍ آخر، هناك جملة واسعة من الدراسات السوسيولوجية التي تقع بعيدا عن الميدان المِيكْرُوِي المُحَايِث، لأنها لا تتجه نحو الرصد المباشر لتمظهرات الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية للتلاميذ والأساتذة، ولا تُسَلِّطُ الضوء على الصراعات الناشئة بين جيل الآباء وجيل الأبناء، ولا تكشف النقاب عن المعاني التي تَصْطَبِغُ بها كلماتٌ مثل *التعلم والمعرفة والدراسة* في الحس المشترك، وهي التمثلات التي تتشكل في سياقِ الحياة الاجتماعية، وتُحَدِّدُ لا شك مواقف الأفراد تجاه الذكاء الاصطناعي والرقميات الحديثة، وشَكْلَ استخدامهم لها.

في سياق الوقوف على حدود الدراسات الآنفة ورصد جوانب القصور فيها، نَرْصُدُ أربع فجوات بارزة تَتَخَلَّلُ الأدبيات العلمية في هذا الباب:

- **ضمور الأبحاث الميدانية:** تفتقر المكتبة المغربية إلى دراسات *متمحورة حول التلاميذ والأساتذة* أنفسهم، ونقصد الإشارة هنا إلى ندرة الدراسات التي تَتَغَيَّ تحليل أنماط الاستخدام اليومي للأدوات الرقمية من جهة، والكشف من جهة أخرى عن تمثلات المُتَعَلِّمِين والمُدَرِّسِين تُجَاهَ هذه الرقميات.

- **المنهج الكيفي وغياب القراءة الأنثروبولوجية:** تَسْلُكُ مُعْظَم الدراسات الميدانية على قِلتها مسارا كميا، وغالبا ما تتمثل على شكل بحوثٍ مَسْحِيَّة سريعة، وهذه النزعة الكمية الصرفة تحد من قدرة الباحثين على ملامسة الأبعاد الثقافية والقيمية اللامرئية في الظاهرة المبحوثة.

- **التركيز على المُخْرَجَات التربوية أكثر من الديناميات الاجتماعية:** تَدْرُسُ غالبيةُ الأعمال أَثَرَ التقنيات على مستوى التحصيل وقدرتها على تجويد البيداغوجيات، لكنها لا تَنْتَبِهُ إلى التحولات الاجتماعية الناجمة عن اقتحام الذكاء الاصطناعي والرقميات الحديثة إلى المدرسة، والمُتَّصِلَة بدينامياتٍ خاصةٍ كالصراع والتنافس عند التلاميذ والأساتذة، واتجاهات الإبداع والابتكار المُتَمَخِّضَة عن تجارب الاستخدام التقني والرقمي، والتفاعلات الاجتماعية بِمَا يَسْتَتْبِعُهَا من هيكلةٍ جديدة للعلاقات داخل المدرسة.

بشكل عام، يُظْهِرُ رَصِيدُ الدراسات المحلية بالمغرب تراكماً مُهِماً في الجانب البيداغوجي والتقني للرقميات الذكية في المدرسة، مع محاولاتٍ ناشئة لتسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والثقافية؛ لكن ثمة فجوة واضحة في مقاربة الظاهرة من زاوية أنثروبولوجية، فالأبحاث في هذا الصددِ نادرةٌ جدا، وقَلَّمَا نَجِدُ أعمالًا علمية تَرْصُدُ بدقة تمثلات الأساتذة والتلاميذ، وتستقرئ التحول الرقمي في المدرسة بالتوازي مع مفاعيل البُنَى اللامرئية للثقافة ومعايير المجتمع. من هذا المنطلق، تأتي الحاجة إلى دراساتٍ ميدانية تنتهجُ المقاربة السوسيو-أنثروبولوجية، وذلك قَصْدَ فَهْمِ المعاني والمقاصد الثاوية خلف استخدام الرقميات الذكية في التعلم والتعليم، وأنماطِ العلاقات الجديدة التي يَنْحَتُهَا الفضاء الرقمي بين التلاميذ والأساتذة. بتعبيرٍ آخر، يَرتكز الانشغال السوسيو-أنثروبولوجي بالبحث في التفاعلات الثقافية والاجتماعية المتمحورة حول الموارد الذكية في المدرسة المغربية.

7. الطريقة والإجراءات

1.7. أساليب جمع المعلومات والبيانات

- **المجموعة البؤرية:** تم إجراءُ مقابلاتٍ جماعية مُرَكَّزَة في الثانويات التأهيلية الخمسِ المبحوثة، وقد شَمِلَت العَيِّنَة الجماعية في كُلِّ مؤسسةٍ تعليمية 10 تلاميذٍ مُوَزَّعِينَ بالتساوي على مستوى نوعهم الجنسي وسَنَتِهِم الدراسية (الجذع المشترك، والأولى بكالوريا، والثانية بكالوريا)؛ وذلك لِغَرَضِ رَصْدِ الحس المشترك السائد عندهم فيما يخص الذكاء الاصطناعي والموارد الرقمية، وكذا مِن حَيْثُ طرائقِ توظيفهم لهذه التقنيات.
- **المقابلات شبه الموجَّهة:** أُجْرِيَت مقابلاتٌ مع 50 تلميذاً و50 أستاذاً مِن تخصصات مختلفة، بحيث شَمِلَ الإجراءُ شُعَبَ الآداب والعلوم والاقتصاد بشكل متساوٍ بالنسبة للتلاميذ، والشأن ذاته فيما يخص المواد الدراسية للأساتذة المبحوثين، فقد وقع الاختيار على مُدَرِّسِي اللغات والمواد الاجتماعية كالتاريخ والجغرافيا، والمواد النقدية كالفلسفة، والمواد العلمية كالرياضيات والفيزياء، والمواد التقنية كالمعلوميات. من جهة التوظيف، فنن نتوخى عبر هذه المقابلات الوقوف على تمثلات المبحوثين وممارساتهم اليومية.
- **تحليل المحتوى:** تم الاطلاع على عيناتٍ من تفاعلات التلاميذ وكتاباتهم على منصاتٍ رقمية مختلفة (كالواتساب واليوتيوب، وChatGpt، وتطبيقات التصميم كـ Canva).

2.7. منهجية الدراسة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الكيفي (Qualitative Approach) كَخَيَارٍ أَوَّلِي وأساسي، ويرجع ذلك إلى طبيعة المَسْلَك الفينومينولوجي الذي يُوَجِّهُ بحثنا، فنحن نتوخى بالدرجة الأولى تحليل المعاني والتمثلات والممارسات الاجتماعية والثقافية. مِن جانب آخر، نُؤَكِّدُ كذلك على انفتاحنا الكمي، فقد أنجزنا بعضاً من المبيانات الإحصائية المُرَافِقَة على نَحْوٍ مُكَمِّل، بِحَيْثُ عَمِلْنَا على تكميمِ جزءٍ من خطابات المبحوثين. في هذا الإطار، نَهِيبُ بالإشارة إلى أن تَوَسُّلَنَا بالإحصاء يأتي في سياق تطعيم فَهْمِنَا للتمثلات والممارسات الخاصة بالمبحوثين، إذ نسعى إلى تبويبها في تَوَجُّهَاتٍ فكرية واتجاهاتٍ سلوكية متباينة، ومَسْعَانَا هو التمييز بين أنماط التمثل والاستخدام المُهَيْمِنَة مِن جهة، وتلك الموسومة بالطابع الهامشي من جهة أخرى.

3.7. المقاربات التحليلية والتفسيرية

- **المقاربة السوسيولوجية:** من أجل تحديد أشكال استخدام الذكاء الاصطناعي والموارد الرقمية الذكية داخل النسق المدرسي، وتفسيرِ هذه الاستخدامات بِرَدِّهَا إلى مُحَدِّدَاتٍ تتصل بمعاييرِ المؤسسة الوزارية للتربية والتعليم بالمغرب، وأخرى بالرقابة والتوجيه الذي تمارسه مؤسسات التنشئة الاجتماعية الكلاسيكية كالأسرة، إضافة إلى فاعلين جدد في توجيه تنشئة التلاميذ كالمُؤَثِّرِين الرقميين (صُنَّاع المحتوى المشهورون على المنصات الاجتماعية).

- **المقاربة الأنثروبولوجية:** للنَّفَاذِ إلى البعد الرمزي والثقافي في تمثلات الفاعلين داخل الحقل المدرسي (التلاميذ والأساتذة).

4.7. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من تلاميذ وأساتذة الثانوي التأهيلي في بعضٍ من المؤسسات التعليمية المغربية بالعالَم الحضري.

5.7. عينة الدراسة

تم اختيار عينة قصدية (Purposive Sampling) تضم 50 تلميذاً و50 أستاذاً من المواد العلمية والأدبية والاقتصادية:

- **على صعيد النوع الجنسي:** تم تقسيم العينة بالتساوي بين التلاميذ الذكور والتلميذات الإناث، وهو الشأن ذاته فيما يخص التوزيع المتساوي بين الأساتذة.
- **على صعيد الانتماء المؤسساتي:** تم انتقاء 10 تلاميذ عن كُلِّ مؤسسة تعليمية من المدارس الخمس المُخْتَارَة.
- **على صعيد الشُّعَب الدراسية داخل المدرسة الواحدة:** تم انتقاء تلميذَيْنِ مُمَثِّلَيْن لِخَمْسِ شُعَبٍ دراسية هي: العلوم الرياضياتية، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاقتصادية، وعلوم الحياة والأرض، والآداب العصرية.
- **على صعيد المستويات الدراسية داخل المدرسة الواحدة:** تم انتقاء تِلْمِيذَيْن (تلميذ وتلميذة) عن كُلِّ مستوى دراسي سواء تعلق الأمر بمستوى الجذع المشترك أو بمستوى الأولى بكالوريا؛ وانتقاء ثلاث تلاميذ (تلميذان وتلميذة أو العكس) يُمَثِّلُونَ مستوى الثانية بكالوريا.
- **على صعيد المواد التي يُدَرِّسُهَا الأساتذة:** تم تقسيم عَيِّنَةِ الأساتذة (50 مبحوثاً) إلى خمسِ مجموعات، وتُمَثِّلُ كُلُّ مجموعةٍ مادةً دراسية مخصوصة، ويتعلق التصنيف هنا بالمواد الآتية: الرياضيات، والفيزياء والكيمياء، وعلوم الحياة والأرض، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية، والفلسفة، والتاريخ والجغرافيا، والمعلوميات، والتربية الإسلامية.

6.7. أدوات الدراسة

ارتكز بحثنا الميداني على المقابلة شبه المُوَجَّهَة كأداةٍ رئيسية لجمع البيانات، مَعَ دليلِ أسئلةٍ يُرَكِّزُ على تمثلات الذكاء الاصطناعي والموارد الرقمية وأساليب توظيفهما في التعلم والتعليم. في سياق مُتَّصِل، اعتمدنا كذلك على التحليل الإحصائي من خلال بناء المبيانات والأشكال القطاعية، والحال أن تَوَسُّلَنَا بهذا الإجراء الكمي يأتي كَسَنَدٍ مُرَافِقٍ للمقابلات والملاحظات، عِلْماً بأن التكميم الإحصائي يُعِينُنَا على استقراء النتائج والانتقال بها من مستوى المعطيات الجزئية إلى مستوى الخلاصات التركيبية الكلية والعامة؛ وكُلُّهُ في سبيل الإمساك المُحْكَم بالمحاور الرئيسية الكفيلة بالإجابة عن أسئلة الدراسة.

8. نتائج الدراسة ومناقشتها

1.8. تمثلات متباينة حول الذكاء الاصطناعي: بين مكر الحيلة ومطامح التنمية الذاتية

1.1.8. الذكاء الاصطناعي باعتباره حيلةً في يد تلميذ ميكيافيلي

في هذا المِحور، سَنَعْرِضُ جانباً مِن المقابلات والملاحظات الميدانية التي أُجْرِيَت مع التلاميذ المَبْحُوثِين، وذلك في إطار سَعْيِنَا إلى النظر في أنماط استعمال المُتَعَلِّمِين للذكاء الاصطناعي وتمثلاتهم حول وظِيفِيَّتِه وقيمته. في هذا الصدد، أبانت النتائج عن اتجاهين أساسيين؛ الأول يُمَثِّلُ الغالبية من التلاميذ (83% من العينة الإجمالية)، وهؤلاء يَرَوْنَ في أدواتِ الذكاء الاصطناعي (خاصةً تطبيقاتٍ مِثْل ChatGPT) حيلةً تُمكِّنهم من تفادي الجهد الذاتي والتملص من إنجاز الواجبات الفصلية والمنزلية؛ وَوِفْقَ هذا التوظيف، يَتَبَدَّى الذكاء الاصطناعي أداةً للغش وتحقيق تقييمات تنقيطية عُلْيَا بشكلٍ احتيالي. مِن جهة معاكسة، هناك اتجاه ثانٍ من التلاميذ يتسم بِقِلَّتِه العددية (17% من مجموع العينة المبحوثة) ويُبْدِي استعداداتٍ وسلوكياتٍ تَنْمَوِيَّة، فهؤلاء التلاميذ يَنْظُرُونَ إلى الذكاء الاصطناعي بصفته فرصةً ذهبيةً للتعلم الذاتي، فأدواته تفاعلية وفَعَّالَة في العمليات الإبداعية والإنتاجية؛ وبهذا المعنى، تَسْتَخْدِمُ هذه الفئة التلاميذية الذكاء الاصطناعي بِغَرَضِ تنمية قدراتها في أنشطة عَمَلِيَّة كالتصميم الرقمي، وصناعة الإعلانات، وفي تطوير مَلَكَاتٍ فنية كالرسم والمونطاج والكتابة الصحفية، ومِنْهُم مَن يَسْتَثْمِرُه كأداةٍ للتعلم السريع والفعال، فالسرعة هنا تتمثل في تذليل الزمن عند البحث واستقصاء المعلومات في الانترنت، والفعالية تتجسد مثلا عندما يساعد الذكاء الاصطناعي في تصحيح الأخطاء النحوية وتجويد أسلوب كتابة الإنشاء.

العبارات باللسان الدارج	مُقَابِلُهَا في اللغة العربية	الدلالة
تيقاد الأمور؛ تيخرج التمارين؛ ناضي تيسرسبني؛ ميخليكش تضرب تمارة؛ لاش عليا نضيع الوقت في البحث؛ وا كولشي تينقل؛ الأغلبية ولاو تينقلو بيه فالفروض	يَتَكَفَّلُ بالمطلوب؛ يُنْجِزُ التمارين؛ إنه ممتازٌ لقيامه بالواجب؛ لَن يتطلب الأمر مَعَهُ أي عَنَاءٍ منك؛ لماذا أُضَيِّعُ الوقت في البحث والجهد؛ كُلُّ التلاميذ يَغُشُّون؛ أَصْبَحَ أغلب التلاميذ يستخدمونه للغش في الفروض	الاتكالية البراغماتية السلبية الميكيافيلية

جدول 2: القاموس اللغوي الدال على الاتكالية والبراغماتية (انطلاقاً من المقابلات)

تنضوي جميع الأجوبة التلاميذية الآنفة تحت يافطةٍ واحدة هي الرغبة في الحصول على تنقيطٍ تقييمي مُرتفع دونَ جُهْدٍ جَهِيد، وبعضٌ من هؤلاء التلاميذ يَفْخَرُونَ بقدرتهم على هزيمة النظام التعليمي واستغلال ثغراته، بحيث ينطلقون من نزعةٍ براغماتية يَتَمَثَّلُونَ فيها المدرسة كملعبٍ لتحصيل الدرجات التنقيطية والشهادات فقط، وفضاءٍ لا ينبني على العدالة والمساواة. للتَّوْضِيح، عندما تَوَدُّ هذه الفئة التلاميذية كتابة إنشاءٍ في مادة الفلسفة أو اللغة العربية، فَهُم يستعينون بالذكاء الاصطناعي كبديلٍ لَهُم يُعَوِّضُ ضعفهم اللغوي. بهذا المعنى، فالذكاء الاصطناعي هو السبيل الذي يَنْجَحُ مِن خلاله التلاميذ في تجاوز ما يَرَوْنَه عائقاً يَمْنَعُهم من التفوق الدراسي. في ذات الإطار، يتمثل هؤلاء التلاميذ أنفسهم ضحايا لنظامٍ تعليمي يُجْبِرُهم على التعثر والفشل الدراسِيَّيْن، فَهُم يُلْقُون باللوم في تصريحاتهم على الأساتذة الذين لا يَشْرَحُون الدروس ولا يَبْذُلُون الجهد في مساعدتهم على التحصيل، وتارة يَتَحَجَّجُون بظروفٍ اجتماعية تُعِيقُهُم نفسياً ومادياً على الدراسة.

وِفْقَ هذا السياق، فالتلميذ البراغماتي يُعَرِّفُ نفسه كـ*ضحية مُقاوِمة*، إذ يجترح لنفسه عبر الحيلة طريقا جانبيا للنجاح في منظومةٍ تعليمية واجتماعية يراها جائرة وغير عادلة.

العبارات باللسان الدارج	مقابلها في اللغة العربية	الدلالة
خاصك تسلك راسك؛ النجاح هو المهم؛ الغش عيب ولكن الناس الكبار تيشغوا براسهوم؛ الأجوبة فابور بلا سوايع بلا والو؛ شات جيبيتي حسن من شي أساتذة كاع متيشرحو	يجب أن تجد مخرجا لنفسك؛ النجاح هو الأهم؛ الغش معيب لكن كبار المسؤولين في البلد يغشون أيضا؛ الأجوبة مجانية دون الحاجة إلى التسجيل في حصص خاصة للدعم التربوي؛ شات جيبيتي أفضل من بعض الأساتذة (المتخاذلين أو الضعاف بيداغوجيا)	الميكيافيلية الغاية تبرر الوسيلة الاحتجاج بمغالطة *أنت أيضا*

جدول 3: القاموس اللغوي الدال على الموقف الميكيافيلي من الغش (انطلاقا من المقابلات)

لا تجد هذه العينة التلاميذية حَرَجاً أو مانِعاً أخلاقياً عند استخدامهم للهواتف الذكية داخل الفصل، فَهُم يستعملون التطبيقات الرقمية لِغَرَضِ تحقيق تَنْقِيطٍ تقييمي مُزَيَّف، فَحَصْدُهُم للميزات شَكْلِي لا يَعْكِسُ تحصيلا وتَعَلُّماً في العمق. مع ذلك، فالغاية عند هؤلاء التلاميذ تُبَرِّرُ الوسيلة. إنَّهُ سلوكٌ احتيالي مشروعٌ مادام النظام التعليمي من وجهة نظرهم غير عادل ومتكافئ، وحُجَّتُهُم في ذلك أن فئةً من التلاميذ تحظى بتعليم أجود في المدارس الخصوصية، ودعمٍ تربوي إضافي في الحصص الليلية أو داخل المنازل، بينما يُمَوْقِعُونَ أنفسهم على النقيض ضمن خانة الضحايا، فلا المدرسة العمومية جيدة بالنسبة إليهم، ولا ظروف آبائهم المادية تساعدهم.

2.1.8. فئة تلاميذية تُقْبِلُ على الرقميات الذكية لتنمية الكفايات

إن الحصيص الرقمي لهذه الفئة قليلٌ وهامشي، لكنها مع ذلك تُعَبِّرُ عن رؤية مختلفة، فهؤلاء التلاميذ يَتَمَثَّلُون الذكاء الاصطناعي كأداةٍ للتأهيل والتطوير، سواءً في الرسم الرقمي أو تعلم اللغات أو إنجاز البحوث والعروض. إنها فئة تلاميذية مُتَفَوِّقَةٌ دِرَاسِياً (87% من هذه العَيِّنَة حاصلون على مُعَدَّلٍ يَفُوقُ 15/20 في النتائج الإجمالية للمراقبة المستمرة)، وتُبْدِي تَعَوُّداً لسنواتٍ سابقة على نَمَط التعلم الذاتي، ومِن ثُمَّ فالمستجدات الرقمية والذكاء الاصطناعي لم يُغَيِّرَا من سلوكياتهم الدراسية، بل عَزَّزَت هذه الرقميات عَضُدَ التعلم الذاتي عِنْدَهُم، فقد صَارُوا أكثر استقلالية في بناء تجربة تعلمهم الخاصة، وهنا يَلعب الذكاء الاصطناعي دورا مُرَافِقاً لا مُعَوِّضاً لَهُم، فَهُم يستعملونه كمُصَاحِبٍ يُقَدِّمُ اقتراحاته وتصحيحاته عند إنجازهم للواجبات وحَلِّهِم للتمارين الدراسية، ويستعينون به من أجل تذليل الزمن عند جمع المعلومات، وتوضيح الأفكار بإعطاء الأمثلة، وإدخال التحسينات الجمالية في أعمال التصميم والتنسيق والترجمة مثلا. مِن هذا المنطلق، نستشف بأن هذه الفئة التلاميذية تنزع إلى استعمال الذكاء الاصطناعي لغرض بناء الكفايات والمهارات، ومن ثُمَّ فنزعتهم هذه نوعيةٌ وليست كمية فقط، أي أنهم لا يَرُومُون تحصيل التقييم العددي فقط، بل يستهدفون التحصيل المعرفي أيضا.

العبارات باللسان الدارج	مقابلها في اللغة العربية	الدلالة
تيساعدني في الديزاين؛ تيعطيني اقتراحات؛ تيساعد؛ تيصحح الأخطاء الإملائية (في اللغة العربية واللغات الأجنبية)؛ تيلون الرسومات ديالي؛ ساعدني فتعلم المونطاج فيديو؛ متنحسش	يساعدني في التصميم؛ يوجهني نحو اقتراحات بَنَّاءَة؛ يُساعدني؛ يصحح أخطائي الإملائية (في اللغة العربية واللغات الأجنبية)؛ يُلَوِّن رسوماتي؛ ساعدني في مونطاج الفيديوهات؛ لا	البراغماتية المُوجَبَة أداةٌ للتنمية الذاتية الفعالية في تسريع تجربة التعلم تَمَلُّكُ الكفايات الرقمية

براسي محتاج للأستاذ معاه؛ تيشرح مزيان؛ تيسبط المعلومات؛ معاه تنحس براسي دغيا تنفهم	أشعر بفضله أن الأستاذ يَعُوزُني؛ يُقَدِّم شروحات جيدة؛ يَعْمَل على تبسيط المعلومات؛ أستشعر قدرتي السريعة على الفهم بفضله	تفعيل التعلم الذاتي

جدول 4: القاموس اللغوي الدال على البراغماتية الموجبة في تجربة التعلم (انطلاقاً من المقابلات)

3.1.8. المنظور الأنثروبولوجي لميكيافيلية التلميذ: إعادة إنتاج حْدِيدَّانْ

تَنْعَكِسُ في إجابات هذه الفئة التلاميذية الغَالِبَة قِيَمٌ مُتَجَذِّرَةٌ في المخيال الشعبي المغربي والعربي، بحيثُ يُنْظَرُ إلى المَاكِر كَمُحْتَالٍ ذِي شَرْعِيَّة (على غرار *حْدِيدَّانْ* في الموروث الحكائي، *والجُحَانِي* في النكتة المغربية، وجُحَا في أَدَبِ الطُّرْفَة العربي)، والمَاكِرُ هُنَا نَمُوذَجٌ مُوجَبٌ وليس سلبياً في المخيال الثقافي الرمزي؛ إنه البطل الذي يتغلب على الصِّعَاب والعراقيل في بيئة تَسُودُها *اللامساواة* ويستشري فيها *الفساد*. في هذا الصدد، يُبَرِّرُ التلميذ الميكيافيلي لُجُوءَهُ إلى الحيلة (الغش) مُتَحَجِّجاً باللا-تكافؤ والطبقية اللتان تَسِمَانِ المنظومة الاجتماعية والسياسية بالبلد؛ عِلْماً بأن المغرب على المستوى التعليمي يَسِيرُ بالفعل بِسُرْعَتَيْن: هناك قطاعٌ مُتَنَامٍ من المدارس الخاصة المُجَهَّزَة لُوجِيسْتِياً في مقابل قطاعٍ عمومي يَعُوزُه التجهيز التقاني بهذا القدر أو ذاك، وهذه المدارس الخصوصية المستحسنة أو الجيدة أَبْعَدُ مَا تَكُونُ عن متناول الفئات الشعبية؛ ضِف إلى ذلك عوامل مادية أخرى، فساعاتُ الدعم التربوي مُكَلِّفَة، ومستويات المواكبة الوالدية للأبناء دراسياً منخفضة في الأوساط الشعبية، ولا سبيل لتلميذٍ تَتَمَوْقَعُ أسرته في القاع الاجتماعي سوى إيجاد المَخْرَج المَاكِر والحيلة المُلتوية للنجاح والارتقاء الدراسيين. في هذا الإطار تحديداً، يُمْكِنُ القول بأن *حديدان* المغربي وجحا العربي يَرْمُزَانِ أنثروبولوجياً إلى الإنسان المُهَمَّش، والذي يلجأ إلى السخرية والمكر والحلول غير النظامية كي يبقى ويقاوم، ومِن ثُمَّ يَجِد لنفسه موطأ قدم يُجَذِّرُ به قيمته الاجتماعية.

4.1.8. حضور الذكاء الاصطناعي في لغة التلاميذ: ميكيافيلية طاغية

تُوَضِّحُ الجداول الآتية طبيعةَ المُفْرَدَات والتعابير التي يَستعملها التلاميذ أثناء وصفهم لتجربتهم مع الذكاء الاصطناعي:

القاموس الإيجابي (المقابل في اللغة العربية)	القاموس السلبي (المقابل في اللغة العربية)
- تيعاوني (يساعدني) - تيطورني (يطور قدراتي) - دغيا تنفهم بيه (يختصر وقت الفهم علي) - تنفهم بيه (يقدم شروحات وأمثلة تُيَسِّرُ الفهم) - ضروري فهاد الوقت ديال لانترنيت والإي كوميرس (ضروري في زمن الانترنت والتجارة الإلكترونية) - تيعاون على تعلم اللغات (يساعد في تعلم اللغات الأجنبية) - ناضي إلى بغيتي تعلم الديزاين (مُفِيدٌ في تعلم فنون التصميم)	- تيسلكنا (نَجِدُ مِن خلاله مَخْرَجاً أو مَسْلَكاً لمأزق) - تيقاد لينا (يُنْجِزُ الواجبات المدرسية بَدَلًا مِنا) - الحاج شات جيبيتي، الحاج غوغل (مَرْجِعٌ للمعرفة أقوى من الأستاذ، ومَرْجِعٌ قوي للإنجاز الماكر التملصي) - راه كولشي تينقل بيه (الكل يستعمله في الغش) - خاصك تسلك راسك وتنجح بأي وسيلة (لابد من إيجاد مَخْرَجٍ للمأزق؛ لا مَحِيدَ عن النجاح بغض النظر عن الوسيلة)

	- طبعا يتعاون في النقلة (إنه أداة جيدة للغش) - الأجوبة فابور بلا سوايع بلا والو (الأجوبة مَجَّانِيَّة دُونَ الحاجة إلى حصص دعم مُؤَدَّى عنها)
الكلمات/العبارات المفتاحية على التنمية الذاتية	**الكلمات/العبارات المفتاحية على التملص والحيلة**
المساعدة، التطوير، الفهم، سرعة الفهم، مسايرة العصر الرقمي، التعلم	الغش، المكر، بديل عن الجهد، وكيل بديل، الميكيافيلية،

جدول 5: التباينات بين القاموسين الدلاليين الإيجابي والسلبي لدى التلاميذ (انطلاقاً من المقابلة)

قد يَعْكِسُ هذا الجدول للوهلة الأولى تَكَافُؤاً بين صِنْفَيْن من التلاميذ، والحالُ غَيْرُ ذَاكَ تماماً، فعملية فرز المفردات والعبارات المتكررة في خطاب المبحوثين تكشف النقاب عن تباينٍ رقمي هائلٍ بين الصِّنْفَيْن: تُظهر نتائج الفرز طُغيانا لِلُغَةٍ سالبةٍ وحَامِلَةٍ لِمَقَاصِدِ الحِيلَةِ والغش، وذلك جَلِيٌّ في التمثلات المُعْلَنَة في خطاب 73% من التلاميذ المبحوثين، في حِينِ رَكَّزَت النسبة المُتَبَقِّيَة - كتلة رقمية قليلة - (27%) على الدور الإيجابي للذكاء الاصطناعي في تطوير المهارات.

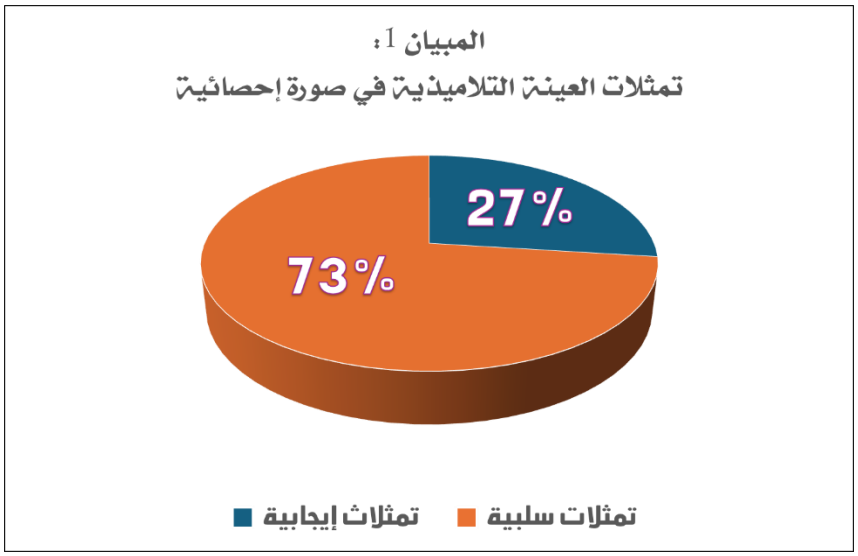

2.8. التفاوتات الجندرية في استخدام التقنيات الرقمية الذكية

تُبرِزُ المعطيات الميدانية المُنْجَزَة وجودَ تفاوتاتٍ جندريةٍ في التفاعل مع الموارد الرقمية الذكية، سواء من حيث زمن استخدامها أو أساليب التواصل عبرها أو نوعية الرهانات المتصلة بها عند كِلَا الجِنْسَيْن. سَنُحَاوِلُ في هذا المِحْوَرِ رَصْدَ بعضٍ مِن هذه التفاوتات وربطها بالسياقات الاجتماعية والثقافية الواسعة داخل نسيج المجتمع.

1.2.8. تفاعل الفتاة المغربية مع التقنيات الرقمية: زمن محدود وتواصل تعاوني

تنشأ الفتاة في الأوساط الشعبية بالمغرب على تَمَلُّكِ المهارات والقواعد التي تُؤَهِّلُهَا لكي تغدو ربة بيت مستقبلية، وذلك يَتَّضِحُ في أجوبة 98% من المَبْحُوثَات المُتَمَدْرِسَات، وآبَاؤُهُن يُطَالِبْنَهُن زيادةً على ذلك بالتفوق الدراسي والانخراط في العمل مستقبلا. في هذا السياق، أصْبَحَ المجتمع المغربي اليوم يَقْبَلُ بخروج المرأة للعمل، لكنه لا يزال يُوكِلُ إليها مهام التدبير المنزلي (الطبخ والتنظيف ورعاية الأطفال). تَبَعاً لذلك، تجد الفتاة في الأوساط الشعبية خاصةً نفسها مُطالَبةً يومياً بمساعدة الأم داخل المطبخ، ومُطَالَبَةً بِمَهَامٍّ منزلية أخرى كغسيل الملابس وتنظيف الأرضية، مِمَّا يَلْتَهِمُ جزءًا غَيْرَ يَسِيرٍ مِن وقت فراغها.

القاموس اللغوي لتمثلات التلميذات	القاموس اللغوي لممارسات التلميذات
- البنت واخا تخدم ضروري تعرف طيب وتكابل الدار (لابد للفتاة من إجادة الطبخ وتدبير المنزل حتى لو كانت عاملة أو مُوَظَّفَة)	- ماما ضروري نعاونها في الكوزينة (لابد لي من مساعدة أمي في المطبخ)
- الدين والثقافة تيفرضوا علينا نكونوا قايمين بالدار قبل أي حاجة (يَفْرِضُ كُلٌّ مِنَ الدين والثقافة علينا القيام بشؤون البيت قبل أي شيء آخر)	- الوالدة تطلب منا نشقاو معاها، تنعاونوها (تَطْلُبُ مِنَّا الوالدة القيام بأعمال البيت معها؛ إننا نساعدها)
- دابا واخا المرا تخدم راه متوقعش راجلها يعاونها فالدار، بمعنى ضروري أنها تعرف دير شغال الدار (لا يجب أن نتوقع من الزوج مساعدته لزوجته العاملة في أعباء البيت، وهذا دليل عن أن تمكنها من تدبير البيت أمر لا مفر منه)	- مجاتش الوالدة تحط الطبلة ديال الماكلة تشوف فيها ومتعاونهاش (ليس من الأدب أن تشاهد أمك تضع الطعام فوق الطاولة وألا تساعدها)
- المرا تتبقى مرا والراجل تيبقى راجل، أويلي، مجاتش الراجل يدخل للكوزينة، كل واحد وبلاصتو (المرأة تظل امرأة، والرجل يظل رجلا؛ لا أسْتَصِيغُ مَشْهَدَ وجودِ الرجل داخل المطبخ، فَلِكُلِّ فَرْدٍ مكانه الطبيعي)	- المواعن هادو مَمْنُوم هروب (لا مَهْرَبَ لأي فتاة من مُهِمَّة غسل الأواني)
- هو الصراحة من الأفضل المرا تقابل الدار والراجل هو اللي يخدم، حيت إلى خدمات حتى هي شكون غادي يربي الدراري (مِن الأفضل أن تتكفل المرأة بشؤون المنزل، بينما يُوكَلُ إلى الرجل مهمة العمل خارجا؛ ولو خرجت الزوجة للعمل مثلا، فمن سيعتني بتربية الأطفال؟)	- تنطيب وتنصاوب الكاطو والكيك (أنا مُتَمَكِّنَة مِن الطبخ، وقادرةٌ على إعداد الحلويات والشطائر)
- الزمان صعاب ديكشي علاش تتصيب كولشي خاصوا يخدم، كون كانوا الرجال قادين براسهوم من الأفضل نبقاو حنا فالدار معززات مكرمات (لقد أصبح الزمن الحالي صعبا من الناحية المادية، ولهذا يَضْطَرُّ الجميع للعمل، فلو كان الرجال حقا قَوَّامِينَ مادياً، آنذاك سَيَكُونُ من الأجدى أن نَظَلَّ نَحْنُ الإناث مُعَزَّزَاتٍ مُكَرَّمَاتٍ في البيت)	- الشهيوات تنعرف ليهوم ضروري (طبعا، أعرفُ كيفية إعداد الأكلات الطيبة)

جدول 6: تمثلات التلميذات وممارساتهن المتصلة بتدبير البيت (وفقاً للمقابلات)

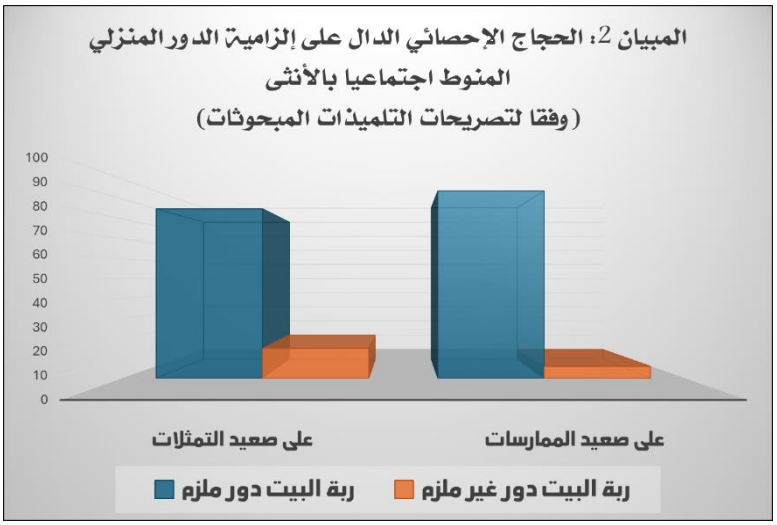

تَحُدُّ هذه الأدوار المنزلية المَنُوطَة بالفتاة مِن قدرتها على الاستفادة المُثْلَى من الزمن، فهي تُضْطَرُّ إلى تقسيم وقتها بين الدراسة وأعباء البيت، في حين لا يُلْزَمُ الأولاد بها، لهذا يَحْظَوْنَ بهامشٍ أوسع من الوقت يمارسون فيه الرياضة، أو الألعاب الإلكترونية، أو أي نوع آخر من أنشطة الزمن الحر.

من ناحية أخرى، تَنْزَعُ الفتاة بسبب انخراطها في أعباء المنزل رفقة الأم والأخوات إلى تطوير مهاراتٍ حركية خاصة، كالقدرة الفعالة على العمل داخل فريق، بما يكتسيه ذلك من إتقانٍ لآليات التنسيق والتأطير المُشْتَرَك. في هذا الصدد، عندما تنتقل الفتاة إلى فضاء المدرسة، تنعكس هذه المهارات على أدائها الدراسي وعلاقاتها بالتلاميذ والمُدَرِّسِين؛ بحيث تَميل - أكثر من الوَلَد - نحو التواصل الدائم، والمبادرة المستمرة إلى استشارة المُدَرِّسين، أو تكوين مجموعاتٍ عبر الواتساب من أجل تبادل الدروس ومناقشتها. من زاوية أنثروبولوجية، يُمْكِنُ ربط هذا السلوك بـ *الذاكرة الثقافية* داخل *الدار الكبيرة*، فقد كانت النساء قديماً في المغرب يشتغلن في إطارٍ تعاوني يومي داخل منزلٍ كبيرٍ مُشْتَرَك، مِمَّا يُرَسِّخ لديهن *روح العمل الجماعي*؛ واليوم، تُوَظَّفُ هذه الكفاءة المُتَوَلِّدَة داخل البيت لدى الفتاة في الدراسة، إذ يَمْتَدُّ حضورها من سِجِلّ المنزل إلى سِجِلّ المدرسة.

2.2.8. المراهق الذكر: وقت فراغ أوسع ونزعة للاستقلالية

لا تحث قواعد التنشئة الثقافية في عمومها على إلزام الأولاد بأداء مهام التدبير المنزلي، لهذا يتسنى لهم استثمار وقت فراغهم في أنشطة واقعية كالرياضة مثلا أو في أنشطة رقمية تتصل بالأنترنت. إنها معادلة حاسمة في توظيف الموارد الرقمية، فالأولاد الذكور غالبا ما يولون اهتماما أكبر بمجالات رقمية تنمي لديهم مهارات فردية خاصة، كقدرتهم على استخدام الذكاء الاصطناعي في البرمجة أو قدرتهم على تطوير نُسَخٍ مُعَدَّلَة من ألعاب الأندرويد البسيطة.

بالاستناد على قراءة بيير بورديو السوسيولوجية (1979)، يَعْمَل الشاب الذكر على تطوير رأسمالٍ مهاري بدل السعي نحو بناء رأسمالٍ علائقي، وهذا جَلِيٌّ في المسار الذي يختاره الشاب عندما ينزح نحو تعلم مهاراتٍ رقمية وتقنية قد تُدِرُّ عليه دخلا مُبَكِّراً أو تَمْنَحُهُ مكانة اجتماعية متميزة. في هذا الصدد، يستشهد عدد من التلاميذ المبحوثين بمشاهيرٍ رقميين مُلْهِمِين (*كسيمولايف* مثلا)، وهؤلاء يشجعون الناشئة على خوض غمار التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي والتداول. إنه سياقٌ يكشف عن أن تمثل النجاح لدى الأولاد الذكور لا يتصل بالتفوق الدراسي ضرورةً، بل يتطلب كل خبرة تقنية أو مهارة رقمية لها القدرة على اقتناص الفرص المالية، والذكاء الاصطناعي هنا يغدو واحدا من الفرص التي تغذي تطلعات الأولاد الذكور نحو الاستقلالية المالية منذ فتراتهم المبكرة في المراهقة.

القاموس اللغوي الدال على المهارة الفردية

- الذكاء الاصطناعي تيعاون فديكشي ديال الإيكوميرس (يساعد الذكاء الاصطناعي في ممارسة التجارة الإلكترونية)
- الناس تدخل الفلوس من يوتيوب؛ خاصك تعرف تصاوب الفيديو وتمونطيه، وهنا ليزابليكاسيون مهمين (هناك أناس يحققون إيرادات مالية هامة من يوتيوب، وذلك ممكن إذا كنت قادرا على تحرير الفيديو والمونطاج، ها هنا يصير التمكن من التطبيقات المعنية بهذا المجال مهما)
- القراية متتوصلش، راه السيمو لايف دار الفلوس مثلا حيت دخل لهاد العالم ديال الديجيتال بكري (لا تسمح الدراسة باقتحام سوق الشغل؛ أنظر إلى سيمو-لايف مثلا، لقد حقق ثروة مالية بفعل ولوجه لعالم التجارة الرقمية مبكرا)

	- تنتعلم ديكشي ديال التداول والبورصة، راه فيه الفلوس (أتعلم شخصيا كيفية التداول والاستثمار في البورصة؛ أؤكد لك بأنها مجالات مدرة للمال) - دابا ممكن الواحد يدخل الفلوس من الانترنت، غير اللي مبغاش (يمكن لأي شخص الآن أن يحصد المال من الانترنت، لهذا فالفرصة متاحة أمام الجميع إلا لمن لا يريد ذلك) - شتي غير الكيمين راه فيه الفلوس، صاحبي تيدخل من الفيديوهات اللي تيدير وهو تيلعب (الألعاب الإلكترونية نفسها مصدر للدخل المالي. صديقي يستحصل مالا من خلال فيديوهاته وهو ينشط في إحدى الألعاب الإلكترونية) - خويا تيصاوب الفيديوهات للناس وتيمونطيهوم وتيربح منهوم الفلوس (أخي يعد فيديوهات تحت الطلب، ومن خلال ذلك يربح مالا) - أنا مثلا تنبيع الكونطات ديال شات جيبيتي وديال الأنتي فيروس (على سبيل المثال، أنا أقوم ببيع حسابات مدفوعة لبرمجيات من قبيل Chat Gpt، كما أقوم ببيع مفاتيح رقمية لبرامج الحماية الأمنية)
مظاهر الرأسمال المهاري	- تصميم ومونطاج الفيديوهات - بيع الخدمات الرقمية (اشتراكات البرامج الرقمية) - تقديم المنتجات الترفيهية عبر منصات التواصل الاجتماعي - التجارة الإلكترونية - تطوير الموسيقى رقميا (عبر برامج الأستوديو الرقمية / خصوصا في جنس أغاني الراب) - التداول الرقمي المالي

جدول 7: القاموس اللغوي الدال على نزعة بناء الرأسمال المهاري الرقمي عند التلاميذ الذكور

3.2.8. بين التواصل الرقمي والعمل الذاتي: فروقٌ سلوكية بين الإناث والذكور

تُظْهِرُ المعطيات الميدانية المستقاة من مقابلاتٍ شبه مُقَنَّنَة مع عَيِّنَة من التلاميذ والتلميذات وجودَ تفاوتٍ جندري واضح في أنماط توظيف أدوات التواصل الرقمي داخل السياق المدرسي، فقد أفادت 75% من التلميذات بأنهن يستخدمن تطبيقاتٍ مثل واتساب وMicrosoft Teams للتواصل مع المُدَرِّسِين خارج زمن الحصة، مقابل 22% فقط من التلاميذ الذكور الذين صَرَّحُوا بالممارسة نفسها؛ وعلى مستوى التمثلات، تُسْنِدُ التلميذات هذا التواصل إلى وظائف تربوية مباشِرة مِن قبيل فهم الدروس وحل التمارين وتدارك التعثرات؛ في المقابل، يَمِيل عددٌ من الذكور إلى اعتبار الدروس مواداً مُتاحةً بشكل مُنْتَشِر وواسعٍ على الإنترنت، لهذا فالتواصل المُباشر مع المُدَرِّس خارج الفصل لا يُضيف قيمةً دراسية فعلية، بل يُنظَرُ إليه كأنه مضيعة للوقت وِفْقَ تعبير بعض المبحوثين. في هذا السياق، يُمْكِن مقاربة التفاوت بين التلاميذ والتلميذات سوسيولوجياً في ضوء اختلاف مسارات التنشئة الاجتماعية وتباين أشكال الرأسمال الأكثر تثميناً بحسب النوع الاجتماعي، فالفتاة تنزع في كثير من السياقات إلى تقوية الروابط والحفاظ على العلاقات وتدبيرها، بِمَا يُسهم في بناء رأسمالٍ علائقي يُعاد إنتاجه داخل الفضاء المدرسي عبر طلب الدعم والاستشارة وتكثيف قنوات التواصل. في المقابل، يَميل الذكور إلى الاستثمار في الرأسمال المهاري/التقني، وذلك عبر السعي إلى امتلاك كفاياتٍ فردية قابلة للإثبات والاستعراض (في مجالاتٍ رياضية أو تقنية أو فنية)، وهو ما يجعل علاقتهم بالمعرفة الرقمية أقرب إلى منطق المبادرة الذاتية والتعلم غير النظامي، دُونَ الحاجة إلى وساطة تواصلية مُكَثَّفَة مع المُدَرِّس، ومِن ثُمَّ، يُفْهَمُ تَوَجُّه بعضهم نحو أدوات الذكاء الاصطناعي والموارد الرقمية باعتباره امتداداً لهذا المنطق: تعلمٌ سريع، وإنجازٌ فردي، وتركيزٌ على المردودية التطبيقية (كالبرمجة والتصميم) أكثر من بناء شبكة علاقات مدرسية داعمة.

	الرأسمال العلائقي	الرأسمال المهاري
النوع الجنسي	تتفوق فيه الإناث أكثر	يتفوق فيه الذكور أكثر
النزعة العملية	نزعة اجتماعية	نزعة فردية
المهارات	التواصل؛ التعاون التضامني؛ تقسيم الأدوار	استعمال الوسائل الرقمية؛ البرمجة؛ التصميم الرقمي
الكفايات المُطَوَّرَة	المُحَاجَّة؛ الخطابة؛ الوجاهة الاجتماعية	روح التنافس؛ التميز الفردي؛ المردودية المالية
العلاقة التواصلية مع الأساتذة داخل وخارج الفصول الدراسية	- **داخل الفصل:** الاجتهاد عن طريق إنجاز التمارين + الاجتهاد عن طريق المشاركة الشفهية التفاعلية مع الدروس - **خارج الفصل:** التواصل البيني مع الأساتذة من خلال وسائط التواصل الاجتماعي	- **داخل الفصل:** الاجتهاد عن طريق إنجاز التمارين فقط - **خارج الفصل:** عُزوفٌ عن التواصل البيني مع الأساتذة من خلال وسائط التواصل الاجتماعي

جدول 8: التباينات الجندرية وفقا للرأسمالين العلائقي والمهاري عند التلاميذ المبحوثين

4.2.8. انعكاسات التفاوتات الجندرية على توظيف الذكاء الاصطناعي

تُظهر النتائج الميدانية للدراسة بأن المراهقين الذكور أَقْدَرُ على اقتحام مجال الذكاء الاصطناعي، ودافعهم في الغالب هو السعي إلى تملك المهارات التقنية واقتناص الفرص المادية المستقبلية. إنهم يتعاملون براغماتياً مع إمكانات الأدوات الحديثة في البرمجة والتجارة الإلكترونية. في المقابل، تستثمر التلميذات بشكل أكبر في البيئة التفاعلية والتواصلية، ما يجعلهن يستعملن الذكاء الاصطناعي لأغراض مرتبطة بالبحوث المدرسية وإنجاز التمارين المنزلية أو المشاريع الدراسية التعاونية.

رغم امتلاك جملة من التلاميذ الذكور لهذه المؤهلات الواعدة (والتي تحضر أحيانا أيضا عند فئة من التلميذات اللواتي لهن ميل تقني)، نُسَجِّلُ في المقابل نُدرةً في المبادرات المؤسسية بالمدارس المغربية على صعيد مشاريع الابتكار الرقمي والنوادي التكنولوجية، مثل أندية صناعة الأفلام، والمونتاج، وبرامج توظيف الذكاء الاصطناعي في إنشاء المحتويات التربوية والثقافية. إننا هنا إزاء *فجوة بين الموهبة وواقع التأطير*، وهذه الفجوة تُفَوِّتُ فُرَصَ صقل القدرات لدى الجنسين على حَدٍّ سواء.

5.2.8. الثقافة الاستهلاكية الترفيهية بين الذكور والإناث

	التلميذات الإناث	التلاميذ الذكور
الموارد الرقمية الأكثر استهلاكا	المسلسلات الرومانسية (التركية خاصة)؛ المحتوى الكوميدي	أفلام الأكشن؛ مسلسلات الخيال العلمي؛ المسلسلات البوليسية؛ المحتوى الكوميدي
النشاط الترفيهي الأكثر ممارسة على الصعيد الرقمي	المُشاهدة (الدراما والأفلام)	ممارسة الألعاب الإلكترونية
التفاعل العاطفي مع المنتوجات البصرية الرقمية	- اللذة الناجمة عن مظاهر السعادة العاطفية - (الاستمتاع بجمالية العلاقات الرومانسية بين حبيبين في مسلسل ما)	اللذة الناجمة عن التفوق المهاري (الفوز في لعبة إلكترونية/ربح المال من خلال الخدمات الرقمية)
الأبطال الرقميون	- مؤثرات الطبخ	- مؤثرو التجارة الإلكترونية

-	مؤثرات الفلوغات الزوجية	-	مؤثرو الكوميديا
-	مؤثرات الفلوغات التسوقية	-	مؤثرو الألعاب الإلكترونية
-	المؤثرون الدينيون	-	مغنيو الراب (فن الكلاشات)
-	المغنيون الرومانسيون	-	مؤثرو المحتوى الرياضي

جدول 9: التباينات الجندرية المتصلة بثقافة الاستهلاك الرقمي للمواد الترفيهية

وفقاً للنتائج الميدانية، تُظهِر المعطيات نزوعاً لدى المبحوثات الإناث نحو استهلاك المسلسلات التركية ذات الطابع الرومانسي والمضامين العاطفية بشكل أساسي، مِمَّا يُسهم في ترسيخ تَمَثُّلٍ خاص للسعادة في وعيهن، بحيث تغدو السعادة عندهن مرادفا للحبور والغبطة العاطفية تحديداً. في ذات السياق العاطفي، تُسجَّل لدى المبحوثات ممارسةٌ أكثر كثافةً لمنصات التواصل الاجتماعي، مثل يوتيوب وإنستغرام، وذلك ضمن سياقات تفاعلية تتطلب استثمارا للعواطف وقدراتٍ في التواصل والتبادل، وتلك واحدةٌ من الكفايات التي تتملكها الإناث على طول مسار تنشئتهن كما رأينا سالفاً. في المقابل، يَميل المبحوثون الذكور إلى تفضيل الألعاب الإلكترونية ومتابعة دراما الخيال العلمي، وقصص المغامَرة التي تُبرِز قدرات الذكاء الاصطناعي وآفاق الإبداع التكنولوجي، وهذا الذوق في المُشاهَدة يعزز لديهم تصور النجاح بوصفه نتيجةً للاستثمار في الأدوات التقنية وتملكها. يؤدي هذا النمط من التلقي إلى إنتاج قناعات متباينة، فمشاهدة الفتى لنجاح الأبطال في سرديات الأعمال الدرامية (في الأفلام والمسلسلات) ينمي لديه الاعتقاد بأن التفوق التقني يشكل مساراً مختصراً نحو المكانة الاجتماعية أو المكاسب المادية، وذلك على خطى هذه الشخصيات الدرامية التي تنجح وتتألق بفضل مهاراتها التقنية والرقمية؛ في حين ينصرف هاجس بعض الفتيات إلى التفوق المدرسي بمعناه التقليدي باعتباره قناةً للولوج لاحقاً إلى سوق الشغل. إنها مفارقةٌ تكشف عن ملامح الوعي المتباين في تمثل التقنية وإمكاناتها المستقبلية بين الذكور والإناث؛ وعليه، يتبين أن التفاوتات الجندرية بين الذكور والإناث لا تنحصر في توزيع الأدوار المنزلية فحسب، بل تمتد لتشمل أنماط استثمار الموارد الرقمية والذكاء الاصطناعي، إذ تميل التلميذات إلى بناء رأسمال علائقي وتعاوني في علاقتهن بزملائهن التلاميذ وبالأساتذة وبالحقل المدرسي عموما، بينما يركز الذكور على تنمية رأسمال مهاري-فردي قد يفتح أمامهم آفاقا أوسع للابتكار في مجالات البرمجة والتجارة الرقمية. في هذا السياق، يُرَدُّ هذا التباين إلى جذور سوسيولوجية وأنثروبولوجية متصلة بالتنشئة الاجتماعية والثقافية، والتي لا تزال تُسْنِدُ لكل نوع جنسي هوية وظيفية مغايرة، بما ينعكس على أساليب تفاعلهما (الذكور والإناث) مع التعلم الرقمي.

في ضوء هذه المعطيات، تَبْرُزُ الحاجة إلى مراجعة مقاربات المؤسسات التعليمية المغربية في إدماج الرقمنة، من خلال إحداث نوادٍ رقمية وورشات تفاعلية تستهدف دعم الإناث والذكور على حد سواء، وتوجيه المتعلمين عموماً نحو توظيف الذكاء الاصطناعي توظيفاً خلاقاً، بِمَا يَحُدُّ من تأثير الصور النمطية والتصورات التقليدية للذات وللأدوار الاجتماعية.

3.8. التأثيرات الثقافية والاجتماعية

ينكشف عبر المقابلات والملاحظات الميدانية أنَّ تفاعُلَ التلاميذ والأساتذة مع الموارد الرقمية الذكية في المدرسة لا يُحدَّدُ بقدرتهم التقنية فحسب، بل يتأطر قبل كل شيء داخل منظومةٍ رمزية-اجتماعية مُرَكَّبة تَضُمُّ الأسرة، والمدرسة، والتقسيم الجندري للأدوار، ومخيالًا جمعياً يَشدُّ الحاضرَ إلى ذاكرةٍ سابقة؛ إننا هنا إزاء استعمالٍ للتقنية محكومٍ سلفاً بمقولات

ثقافية واستعدادات اجتماعية تُوَجِّه الفرد وتؤطره؛ وبلغة بورديو (1972)، يُمْكِنُ فهم تفاعل التلاميذ والأساتذة بالنظر إلى *الهابيتوس* الذي يتخفى وراء استعمالاتهم للتقنية وللذكاء الاصطناعي؛ وفيما يلي تفصيلٌ لأبرز وجوه هذه التأثيرات:

1.3.8. تمثُّلات الآباء: الكتابُ وعاءٌ للعلم والمواردُ الرقمية مُجَرَّدُ مَلْهَاة

يَكشِفُ خطابُ أولياء الأمور وِفْقاً لعددٍ من المقابلات التي تم إجراؤها عن ثنائيةٍ قارة:

الكتابُ والكُرَّاس = أوعية علمٍ جادة وفعَّالة

الهاتف واليوتيوب = لَهوٌ وهَدْرٌ للوقت

في هذا الصدد، يَنْزَعُ طيفٌ واسعٌ مِن الآباء المُنْحَدِرِين من أوساط شعبية مُتَعَلِّمَة داخل المجتمع إلى الاستشهاد بأقوالٍ ماضويَّة مثل "خيرُ جليسٍ في الزمانِ كتابٌ" و"الكتاب وعاءُ العلمِ والأدب"، وهُم بذلك يُسقِطون تجربتَهم المدرسيَّة الورقيَّة على سياقٍ رقمي حديث مختلِفٍ جذرياً. إننا هنا إزاء *بنية لا-مرئية* بتعبير كلود ليفي-ستراوس، بحيث تُعيدُ إنتاجَ نفسها جيلا بعد جيل (ستراوس، 1958)؛ وبلغة بيير بورديو، نحن أمام *هابيتوس* راسخ لا يشكِّكُ في مركزية الورق ولا يتجاوزها، لذلك تبدو الموارد الرقمية في عين الآباء مُجَرَّدَ ملاهٍ للتسلية فقط، ولا تَتَغَيَّرُ هذه النظرة المحمولة حول الرقميات إلا إذا احتوت على مضمون ديني؛ آنذاك ترتقي هذه الموارد إلى رتبة المواد الجادة المُستحِقة للاعتبار لأنها أُصْبِغَت بهالةٍ دينية ذات هيبة. كاستنتاج، يُنْظَرُ رمزياً إلى القداسة بِعُلُوٍ بينما يُنظَرُ رمزياً إلى اللعب بِدُنُوٍّ، وهذه التراتبية القيمية التي تكشف عنها تمثلات الآباء تُحيل على المخيال العربي-الإسلامي كخزانٍ يغذي التصورات والآراء (غيرتز، 1973).

تنطوي تمثلات هذا الطيف من الآباء أيضا على قناعةٍ مُنغلِقَة مُؤْدَاهَا: "التعلم الدراسي = الحفظ"، وأَيُّ آليةٍ أخرى للتعلم تُصبح بالتالي مَحَطَّ تبخيسٍ وانتقاص، وهذا ما يُبَرِّرُ تَمَوْقَع أدوات الذكاء الاصطناعي المعاصرة خارج تمثلات التعلم والتكوين عند هذه الفئة من الآباء. صحيحٌ أن هناك كثيراً من الأدوات الرقمية الذكية التي تساعد في البحث السريع، وإنجاز عمليات التركيب، والإسهام في الإبداع، وحل المشكلات، لكنها لا تحظى بتقييمٍ اعتباري من طرف الآباء لجهلهم بها في الغالب، أما الألعاب الإلكترونية، فرغم ما تُنَمِّيهِ مِن مهارات التخطيط الاستراتيجي لدى الناشئة ومهاراتٍ على ابتكار الحلول وفَضِّ المُشْكِلات، إلا أنها تُدْرَجُ في خانة *رذائل* اللهو واللعب في مقابل *فضيلة* الحفظ والكتاب.

2.3.8. الرقابة الجندرية والهيمنة الرمزية

عندما يتعلق الأمر بمفهوم الرقابة في الأوساط الاجتماعية الشعبية، فهي مُشَدَّدَةٌ مِن طرف الآباء على الفتيات أكثر منه على الفتيان، ويُبَرِّرُ الآباء هذه الرقابة بدعوى حماية الفتاة من مَغَبَّة الانزلاق الأخلاقي، وَهُم يمارسون هنا ما يسميه بورديو بـ*الهيمنة الرمزية-الذكورية* (1979)، بحيث تتبدى كسلطةٍ تُمارَس بنعومةٍ على الفتيات في خِضَمِّ لحظات الحياة اليومية؛ والحال أنها رقابةٌ تمتد إلى الفضاء الرقمي، وأمثلتها حاضرةٌ في ممارساتٍ من قبيل تردد عينة من التلميذات المبحوثات في وضع صُوَرِهِنَّ الشخصية كواجهة لبروفايلاتهن في وسائط التواصل الاجتماعية، إذ تختار كثيراتٌ منهن هوياتٍ رقميةً مقنَّعَة (باستخدام أسماءٍ وصورٍ مستعارة)، بينما نجد على النقيض ميلا صريحا لدى الفتيان المبحوثين نحو الجهر بأسمائهم الفعلية والإعلان عن صورهم الشخصية في هذه الوسائط الرقمية. في هذا الإطار، تُؤَكِّدُ جوديث بتلر أنَّ الجندر في الفضاء

العام (كان فيزيائياً أو رقمياً) يتمظهر وِفْقَ تشخيصٍ وأداءٍ خاص (بتلر، 1990)، فـ *الأداء الأنوثي* وتمظهره عند فتيات الطبقات الشعبية ينزع نحو خفض الحضور العلني وتحاشي المخاطرة في الفضاء الرقمي.

3.3.8. فجوة التمثُّلات بين جيلَين

بحسب كارل مانهايم، تحاول الأجيال الأقدمُ تثبيتَ هويتها عبر فرض رُؤَاهَا على الأجيال اللاحقة (مانهايم، 1952)؛ لذا يَستخفُّ بعض الآباء بالتجارة الإلكترونية أو تعلم البرمجة، ونستدل على ذلك بتصريح لواحد من الآباء المبحوثين *"إنه لهو شبابي لا يطعم خبزاً"*. في هذا الصدد، تتولد لدى تلاميذ الثانوي التأهيلي حيرة ناجمة عن وضع مفارق: إنهم يتلقون في المدرسة مضامين تعلي من شأن اقتصاد المعرفة ودوره الفعال في التنمية، لكنهم في المقابل يواجهون استهزاءً منزلياً يُقلل من قيمة المسارات الرقمية الجديدة.

4.3.8. المدرسة: إبداعٌ أدبي ورياضي، وإهمالٌ تقني

عكست تصريحات التلاميذ والأساتذة ضموراً واضحاً للأنشطة الرقمية المُوَازية:

نمط النشاط	الحضور الفعلي (وفقاً لتصريحات التلاميذ المبحوثين)
مسرح، شعر، قصة، مسابقات ثقافية ورياضية	مُتكرّر (93 تلميذا صَرَّحُوا بتوفر هذه الأنشطة بمدارسهم)
نادي سينمائي، ورشات فيديو، تصميم رقمي، تدريب على ChatGPT	شبه منعدِم (7 تلاميذ فقط صَرَّحُوا بأنهم حَضَرُوا أنشطة النادي السينمائي دون غيره من الأندية، وقد اقتصر حضورهم على مشاهدة الأفلام والنقاش حولها، أي أن النشاط لم يشمل ورشات صناعة الفيديو)

جدول 10: نوعية الأنشطة المدرسية الحاضرة بالثانويات التأهيلية المبحوثة

يُختزل *النشاط الإبداعي* مدرسياً في المجالات الأدبية والرياضية، بينما تُقصى المهارات الرقمية من أجندة الأنشطة الإبداعية داخل المدارس. تماشيا مع هذا الوضع، تَجِبُ الإشارة إلى أن أُطُر دعم الحياة المدرسية (مُسْتَشَارُو التوجيه وأُطُر الدعم البيداغوجي) لم يَتَلَقّوا تكويناً يُمَكِّنُهُم من تصميم مُحْتَرَفَاتٍ رقمية، أما أساتذة المعلوميات فَعَمَلُهُم محدودٌ في نشاط التدريس الصفي داخل الأقسام، ولا يمتدُّ في الغالب الأعم إلى إنجاز ورشاتٍ تطبيقية أو تنظيم مسابقات ترفيهية لها صلة بمجال الرقميات.

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية | ISSN 2701-9233
المجلد 8، العدد 21، 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.4

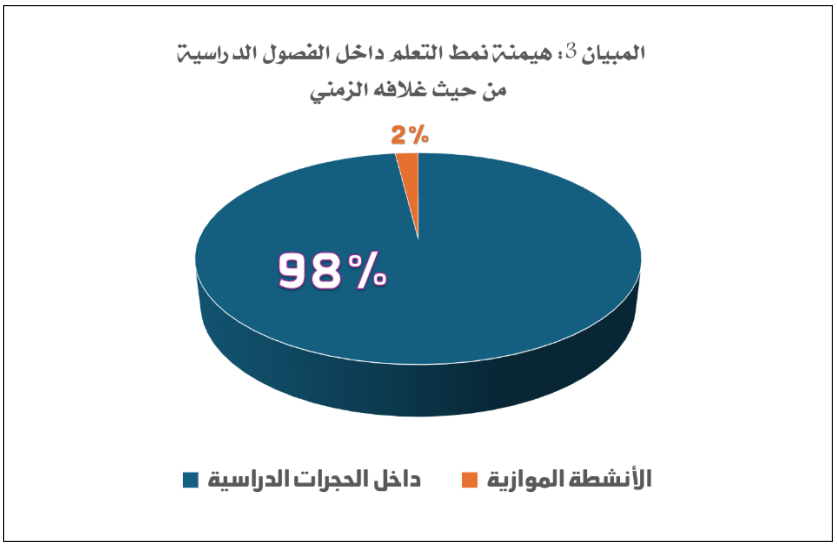

يُجَسِّدُ هذا الوضع ما يسميه زيجمونت باومان (2009) بـ*النظام التعليمي الصُّلب*: 98% من زمن التعلُّم يُستهلك داخل فصولٍ نظرية تُقاس بالكُرَّاس والفروض الورقية، فيما تُمَثِّلُ التجارب الحَيَّة (أنشطة الحياة المدرسية المُوَازِية) سوى 2% فقط. في ظل هذا النظام التعليمي التقليدي، تصطدم طاقاتُ التلاميذ الرقمية بجدارٍ مؤسساتي عتيق يَقُومُ عِماد التقويم فيه على الحفظ ويربط النجاح الدراسي به تحديداً، لكنه لا يمنح في المقابل شرعيةً وتقديرا عَمَلِياً ملموساً للإبداع التقني.

4.8. دور الأساتذة وو اقع التكوين

يُمثِّل الأستاذُ محورًا حاسماً في أيّ مشروعٍ لإدماج الموارد الرقمية الذكية داخل المَدرسة؛ غير أنَّ المعطيات الميدانية (50 أستاذاً، 50 تلميذاً، خمس ثانويات تأهيلية) تكشفُ عن فجوةٍ بنيويةٍ بين الخطاب الوزاري حول التحول الرقمي وبين السياقات الفعلية للتكوين والحوافز والتمثلات. سَنُقَدِّم في هذا المحور تحليلًا لهذا الواقع عبر سِتِّ وحداتٍ مترابطة.

1.4.8. بنيةُ التكوين المستمر: اتجاه نظري مُكَثَّف وأجْرَأةٌ غائبة

يتلقى الأساتذة بالمغرب تكويناتٍ مستمرة بين الفينة والأخرى في مسارهم المهني، لَكِنَّهَا تَظَلُّ محدودةً من حيث عددها ومُدَّتِهَا. في هذا الإطار، نستشهد بالبرنامج التكويني التابع لشركة مايكروسوفت Microsoft Educator Center (MEC)، وذلك لأنه البرنامج الرئيسي الحاضر والمتكرر على مدار السنوات في رزنامة أنشطة التكوين المستمر بالمديريات الإقليمية بتراب المغرب. يُرَكِّزُ هذا التكوين أساساً على تَعَلُّمِ الحزمة المكتبية (Word، Excel، PowerPoint)، ورغم أهمية هذه الأدوات القاعدية، نجد التكوينَ فيها لا يتعدى مستوى التعريف النظري بها، إذ لا تُقاس قدرةُ المُكوَّنِين على توظيف Microsoft Teams أو غيره من البرمجيات في تصميم أنشطة تعليمية-تعلمية، كما أنَّ برنامج Microsoft Designer المَبْنِي على الذكاء الاصطناعي والمُوَجَّه لمجالات الفنون والإعلام والتسويق، لا تتوافر منه نسخةٌ مُؤَسَّسِيَّةٌ للأساتذة، ولا تُقدَّم لهم دوراتٌ تكوينية بشأنه.

2.4.8. مفارَقة: الاقتصاد في التعليم والتعليم كاقتصاد

تُظْهِرُ رزنامة التدريس أن أساتذة المعلوميات في الثانوي التأهيلي يقتصر تدريسهم على مستوى الجذع المشترك فقط، ما يُوَفِّرُ لهم هامشاً أكبر من الوقت مقارنةً بزملائهم؛ ومع ذلك، فإن مشاركتهم في الأنشطة الموازية للحياة المدرسية محدودٌ جدا. على النقيض من ذلك، يَنْشُطُ أساتذة المواد الأدبية بشكل ملحوظ في أندية المسرح والشعر والقراءة؛ وَيَعُودُ هذا التفاوت إلى عامِلٍ حاسم يتمثل في غياب التعويض المالي عن الورشات التطبيقية، بحيث تكتفي الوزارة بالاعتراف بالساعات الإضافية التي تتم داخل الفصل الدراسي وتُعوِّضها مادياً، بينما لا يتم تعويض الساعات المُخَصَّصَة للأنشطة التقنية والنوادي. في هذا السياق، يَتَبَدَّى أساتذة المواد العلمية والتقنية في المغرب أكثر *براغماتية ومادية* مقارنة بنظرائهم في المواد الأدبية، فالأساتذة العلميون والتقنيون يَلْقَوْنَ طلباً كبيرا في سوق الدعم الخصوصي، وتَوَجُّه هؤلاء الأساتذة نحو تقديم الدروس الخصوصية في المنازل والمعاهد ليلا يجعلهم مع مرور الوقت أكثر مُمَانَعَة لأي نوع من أنواع النشاط التطوعي داخل المدارس كتنظيم الورشات والأنشطة الموازية. ها هنا نَكُونُ إزاء استراتيجية خاصة ينزع إليها أساتذة المواد العلمية والتقنية، فهم يمارسون *الاقتصاد في التعليم* داخل المدارس العمومية من أجل ممارسة *التعليم كاقتصاد* مربح في المنازل والمعاهد الليلية؛ وهذه الخلاصة هي بالضبط ما أشار إليه بورديو عندما قارن بين الاقتصاد في التعليم والتعليم كاقتصاد (1998).

3.4.8. التمثلاتُ السلبية للذكاء الاصطناعي

مِن أصل خمسينَ أستاذا أُجْرِيَت معهم مقابلاتٌ استكشافية، صَرَّح *٪* 83 مِنْهُم أنَّ الذكاء الاصطناعي أداةٌ *تُشِيعُ الغش* في صفوف التلاميذ و*تُعَزِّزُ لديهم نزعة الكسل*. إنها تمثلاتٌ مُتَوَجِّسَة من الذكاء الاصطناعي، أو مَخاوفٌ تُعيد إنتاج ما سَمَّاه موسكوفيتشي بـ*القلق الجماعي* إزاء التكنولوجيا الجديدة (موسكوفيتشي، 1984). في هذا الصدد، يُمْكِنُ التوسل بأطروحة زيمل حول مفهوم *الغريب*، فالغريب وفقاً لتوصيفه السوسيولوجي *"كائنٌ قريبٌ مكانياً، وبعيدٌ اجتماعيا ورمزيا"* (زيمل، 1981). ينطبق هذا على الذكاء الاصطناعي أيضا: حاضرٌ في هواتف التلاميذ، لكنه غيرُ مُدْمَجٍ بيداغوجياً؛ لذلك يُوصَم بِسِمَاتٍ سلبية تُمَوْقِعُه ضمن سجل الغش والاحتيال، وكُلُّ مَن يَستعمله يَصِيرُ مَشبوهاً في الحس الشعبي السائد عند الأساتذة، كأنما تُصبح الأداة الموصومة بالسلب سَبَباً للتنكيل بِمُسْتَعْمِلِهَا والانتقاص مِن قَدْرِه (بيكر، 1963).

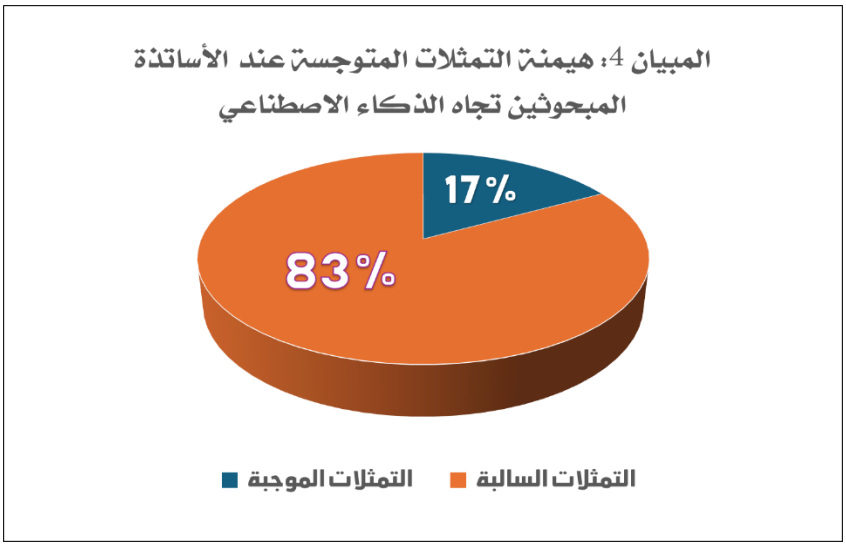

يَنْبُعُ جزءٌ من هذا الحُكْمُ السلبي من بُعْد المسافة المَعْرِفِية؛ إذْ لَم يتلقَّ الأساتذة تكويناً وتدريباً مُعَمَّقًا ووافياً على أدوات الذكاء الاصطناعي، لهذا تَجِدُهُم يَمِيلون إلى الخلط بين توظيفها المشروع وبين الاستعمالات الاحتيالية واللامشروعة لها (باومان، 2000).

4.4.8. أطرُ الدعم البيداغوجي: بين التصوَّر الطموح والو اقع التقشفي

يُقِرُّ دفترُ التحملات الوزاري (2022) بأنَّ أطرَ الدعم البيداغوجي مُكَلَّفُون بتأطير جُمْلَةٍ من الورشات المُوَازِيَة والهَادِفَة إلى تقوية مهارات التلاميذ العَمَلِيَّة، والورشاتُ الرقمية في هذا الصدد تُعَدُّ واحدةً من تلك الأنشطة الحية التي تساهم في تأهيل فاعلية التلاميذ تجاه الذكاء الاصطناعي وتنمية المهارات الناعمة لديهم (ورشاتٌ مُوازية مثلا في البرمجة، الروبوتيك، التوظيف الفعال والرشيد لبرمجية ChatGPT، التحكم في برمجية Canva). على النقيض تماماً، نَجِد بأن خَلْق الوزارة لمناصبٍ في الدعم البيداغوجي يتنافى مع الغايات النظرية المُعْلَنَة، فواقعُ الحال يكشف عن أن هذه الأطر تُستخدم عملياً داخل مكاتب الحراسة العامة الإدارية، وهُم في ذلك بُدَلاءٌ يُعَوِّضُونَ المُتَصَرِّفِين الإداريين في مهامهم. إن الوزارة في هذا السياق تستفيد من هذه الأُطُر كبديلٍ اقتصادي جيد مادامت كتلة أجورهم أقل من تلك الخاصة بالمُتَصَرِّفِين الإداريين؛ هَا هُنَا يَتِم إفراغ وظيفتهم المهنية من مضمونها (الجمعية المغربية للعلوم التربوية، 2024). إننا أمام انفصامٍ يُعيد إنتاج ما يُسَمِّيه باومان بـ*الحداثة المشوشة*: إدراجٌ شكليٌّ للتقنية دُونَ تمكينٍ معرفي وفكري (باومان، 2000).

5.4.8. الجمعياتُ المتعاقدُ مَعَها: خبرةٌ متواضِعة وخطابٌ إنشائي

أفاد ٪68 من الأساتذة المبحوثين أنَّ الورشاتِ الرقمية التي نَظَّمَتْهَا بعضُ الجمعيات المُتعاقِدَة مع المديريات الإقليمية غَيْرُ مُفيدةٍ ولا تُقَدِّمُ إضافاتٍ مهارية ملموسة، إذْ تطغى *النزعة الخطابية* على هذه الورشات وتَنْدُرُ فيها المُنْجَزَاتُ التطبيقية؛ ويعود جذر الضعف في هذه الأنشطة إلى نوعية المُكَوِّنِين، فَهُم في الغالب *هُوَاةٌ* يتوسلون بلغة التحفيز والشحن العاطفي، ولا يُقَدِّمون مشاريعاً تكوينية رصينة تتوخى تمكين الأساتذة من كفاياتٍ رقمية مُعَيَّنَة، ضف إلى ذلك عدم احتواء هذه المشاريع التكوينية على آليات دقيقة لقياس مدى تَمَلُّك الأساتذة لهذه الكفايات. يتمخض عن هذا الوضع فَشَلٌ مُزْدَوَج، فلا الأساتذة المُكَوَّنُون طَوَّرُوا مهاراتٍ جديدة، ولا مُخْرَجات هذه التكوينات انعكست إيجابا على التلاميذ في المدارس. للإيجاز، تنزع المديريات الإقليمية نحو ضخ ميزانيات مالية في التعاقد مع جمعياتٍ للتكوين والتأهيل، لكنها في العمق جمعياتٌ هاوية لا رصيد لها إلا الخطابة الإنشائية فقط.

6.4.8. أثرُ ضعف التكوين على مواهب التلاميذ

أفضى هذا السياقُ إلى فراغٍ في الإطار المُؤَسَّسِي الداعم للإبداع التقني:

مجال الإبداع التقني	نسبة الأنشطة الملاحَظة في المدارس الخمس المبحوثة
نادي سينمائي/صناعة الفيديو	٪2
ورشاتُ برمجة/روبوتيك	٪1
تدريب على ChatGPT أو Microsoft Designer	٪0,5

جدول 11: حضور الورشات / التكوينات المتصلة بتمكين التلاميذ من الأدوات الرقمية الإبداعية

يؤدي هذا الغيابُ إلى إهمال المواهب الناشئة في التصميم الرقمي أو التسويق الإلكتروني، عِلْماً بأن سوق العمل المغربي والدولي يَشْهَدُ طلباً متزايداً على هذه المهارات (المندوبية السامية للتخطيط، 2024).

9. مناقشة النتائج

انتهت الدراسة إلى أربع مجموعاتٍ رئيسية من النتائج: (1) استراتيجية *الحيلة البراغماتية* لدى أغلبية التلاميذ الذين يُوَظِّفُون الذكاء الاصطناعي، وهو بالنسبة إليهم أداةٌ مُوَجَّهَة أساساً للغش؛ (2) بروزُ فجوةٍ رقميةٍ بين أجيال الأساتذة؛ (3) تفاوتاتٌ جندرية تؤثِّر في أشكال استثمار الموارد الذكية؛ (4) محدوديةُ التكوين المُؤَسَّسِي للأطر التربوية.

تَجِبُ الإشارة إلى أننا في هذا الفصل سَنَنْتَقِلُ مِن مُجَرَّد رَصْد هذه الوقائع إلى تفسيرها في ضوء الإطارَيْن السوسيولوجي والأنثروبولوجي، ومقارنتها مع ما توصَّلت إليه الأدبيات الوطنية والدولية:

1.9. ثقافةُ الحيلة ورأسمال الغش

تُظْهِرُ نتائج الدراسة الميدانية أنَّ 73٪ من التلاميذ يَتَمَثَّلُون أدوات الذكاء الاصطناعي بوصفها *مَمَرّاً ماكراً* يُتيح تجاوز مُتَطلبات التعلم الرسمي بأقل جُهدٍ معرفي؛ ويُعيد هذا التصور إنتاج منطق *الحيلة* الذي تُجَسِّدُه شخصيتَا *حديدان وجحا* الشعبيتين، بحيث ينتصر المُهَمَّش على بِنْيةٍ يُدركها بوصفها ظالِمة أو غير مُنصِفة. وِفْقاً لمنطق بورديو، يُمْكِنُ عَدُّ هذا السلوك شكلًا من الرأسمال الثقافي المُضَاد (بورديو، 1979) الذي يُوظَّفُ لاكتساب مُعَدلات عالية ونُقَط تقييمية مرتَفِعَة في الفروض الكتابية والامتحانات، والحال أن بنية التقويم المدرسي وبرامج التدريس والثقافة الشعبية السائدة تُشَكِّلُ مُجْتَمِعَة منظومة تقليدية تَعُوقُ أَيَّ إمكانية للاستفادة من الأدوات الرقمية الذكية في تنمية المهارات المعرفية والعَمَلِيَّة لدى التلاميذ.

تتوافق هذه النتيجة مع ما تَوَصَّل إليه تحليل ماك فادن وزملائها (2024)، والتي بَيَّنَت أنَّ الاستخدام المُتزايد لأدوات الذكاء الاصطناعي في التعليم يُعيد إنتاج التفاوتات الرقمية، إذ تستفيد الطبقات المحظوظة مِن تعليمٍ يُنَمِّي لديها رساميلًا تكنولوجية تزيدها تَفَوُّقا وتأهيلا مقارنةً بمحدودية ما يُوَفِّره التعليم المُوَجَّه للطبقات الدنيا، وينعكس هذا التفاوت على التمثلات المحمولة لهذه الأدوات الرقمية، فبينما يَتَمَثَّلُها تلاميذ الطبقات المحظوظة بشكل إيجابي، يتم في المقابل تَمَثُّلُهَا من طرف تلاميذ الطبقات الدنيا كفُرَصٍ تكنولوجية بوسعها الالتفاف على معايير التقييم والتنقيط المدرسي، وبالتالي فالتمثل هنا سالبٌ لأنه مُتَّصل بالغش والاحتيال. مع ذلك، تُشير الدراسة نفسها إلى أوضاعٍ مُختلِفَة في نُظُمٍ تعليمية رائدة من قبيل فنلندا وسنغافورة، بحيث يُدمَج الذكاء الاصطناعي في التصميم البنائي للتعلم، وذلك في إطار برامجٍ بيداغوجية هادفة إلى ربط التكنولوجيا والرقميات بالإبداع. تَبَعاً لهذا التباين بين البلدان، يتأرجح المتعلمون في استعمالهم للذكاء الاصطناعي بين رهانين: فئةٌ مِنهم تستخدمه كجوابٍ عن سؤال *كيف أتهرب؟* وفئة أخرى تستعمله في إطار سؤال *كيف أبدع؟* (ماك فادن وآخرون، 2024).

2.9. الفجوةُ الرقمية بين الأجيال: سلطةُ العادات والتقاليد ضد سيولة التكنولوجيا

يكشف الأساتذةُ الأكبر سِناً عن انزعاجهم مِن برمجيات الذكاء الاصطناعي، إذْ يَعتبرونها مُغْرِيَاتٍ للتكاسل وتدمير الحس الإبداعي الذاتي، بينما يَنظر الأصغر سِناً إليها كامتدادٍ للتكنولوجيا الرقمية المُرَافِقَة لعمل الإنسان المعاصر منذ ثورة *ويب 2.0*. إن الاختلاف الصريح بين فئتين من الأساتذة يُحِيل على ما يسميه كارل مانهايم بـ *صراع الأجيال*: يُحافظ الجيل المُخَضْرَم والقديم على *عادات بيداغوجية صلبة* تُؤَسِّس طُرُقَها التدريسية فقط على الموارد الورقية من كتب ودفاتر، وتعتبرها دعائماً ديداكتيكية مُقَدسة لا مجال لزحزحتها، ومن ثم تنكب هذه الفئة من أساتذة الجيل الأقدم على الهزء بأشكال التعلم السائل، والذي ينبني على الاستعانة بما تقدمه القنوات الرقمية كاليوتيوب ومنصات التعلم الإلكتروني ومنتديات الويب الخاصة بالنقاش المدرسي بين التلاميذ. إنها مصادرٌ جديدة للتعلم تُسْهم في تسييل المعرفة وتحريرها من أسوار الحجرات الدراسية، لتغدو متوفرة بأشكالٍ متنوعة وحجم هائل على شبكة الإنترنت. في هذا السياق، تنعكس مواقف الأساتذة المختلفة من الرقميات الذكية على الممارسات الصفية داخل الأقسام الدراسية، فالفئة التقليدية من الأساتذة تُحَذِّر التلاميذ من التطبيقات والبرمجيات الذكية، وتَفْرِض نظاما تعليميا قوامه السبورة والدفتر والكتاب المدرسي فقط، لهذا ينزع التلاميذ إلى استخدام الذكاء الاصطناعي والرقميات سرا؛ بينما تُدرج فئةٌ من الأساتذة الشباب هذه الأدوات الحديثة في لحظات الدرس الصفية، فتحوله من أداةٍ للتهرب والغش والاحتيال إلى أداةٍ حافزةٍ على التعلم المَرِح والفُرْجَوي.

3.9. التفاوتاتُ الجندرية: رأسُ مالٍ علائقي مقابل رأس مال مهاري

يرتبط الزمنُ المُتاح للتعلم الرقمي لدى الفتيات بِعِبْءِ العمل المنزلي، لهذا يُوَجِّهْن استعمالهن للموارد الرقمية الذكية نحو الأنشطة الجماعية التواصلية (في مجموعات الدردشة أو المنتديات الرقمية) بِغَرَضِ تَيْسِيرِ وحل الواجبات الدراسية على نَحْوٍ أَسْرَع؛ أمَّا الفِتْيَان الذكور، فتُتِيح لهم ساعاتُ الفراغ الأطول - مقارَنةً بنظرائهن الإناث - التَّوَغُّلَ في تعلم مهاراتٍ رقمية كالتصميم الرقمي والتجارة الإلكترونية والتداول الرقمي وبيع المنتجات الرقمية كالبرامج الإلكترونية والألعاب... إنها سيرورةٌ تُنَمِّي لدى بعض الفتيان الشباب *رأسمالاً مهارياً* حافزا على تشكيل دَخْلٍ مالي مُبَكِّر.

في سياق المقارَنة الجندرية كذلك، لاحظنا بأن المدارس المغربية غالبا ما يقتصر مشروع أنشطة التفتح فيها على نوادي الإبداعات الأدبية (كالمسرح والشعر والصحافة) والنوادي الرياضية حصراً، وهذا التوجه المحدود ينعكس بإعادة إنتاج اللامساواة الجندرية: فالفتياتُ رغم تفوقهن الدراسي، لا يَجِدْنَ داخل المدرسة مساحاتٍ للتأهيل والتكوين التكنولوجي-الرقمي، بينما يستطيع الفتيان الذكور صَقْل قدراتهم التقنية خارج المدرسة بشكل عِصامي دُونَ تأطير. إنه واقعٌ يستدعي من وجهة نظرنا أن تَنْكَبَّ الجهات العليا داخل الوزارة على وضع خطة للحياة المدرسية من شأنها فتح الطريق أمام إحقاق وُلُوجِيَّة أكبر للإناث في أندية الإبداعات الرقمية كتلك المُتَّصِلَة بالتصميم الرقمي، والتسويق الإلكتروني، والروبوتيك...

4.9. بنيةُ التكوين: تحول رقمي ومواكبة معطوبة

تُظْهِرُ النتائجُ أنَّ دورات البرنامج التكويني التابع لشركة مايكروسوفت (MEC) مُوَجَّهَةٌ فقط نحو تَعَلّم استعمال الحزمة المكتبية من البرامج الكلاسيكية (Word, Exel, PowerPoint)، وذلك في غيابٍ شبه تام للدورات التي تختص بالتأهيل في مجال استعمال الذكاء الاصطناعي وأدواته في التدريس، لهذا فالعَرْضُ التكويني الذي تُقَدِّمُه الوزارة للأساتذة لا يَلْقَى اهتمامهم لضعف فائدته ودُنُوّ قيمته العَمَلِيَّة؛ وبَدَلَ أن يُفَكِّر الأساتذة في تقديم ترشيحاتهم للاستفادة من هذه التكوينات، نَجِدُ فئةً عريضةً منهم على النقيض تتجه نحو العمل في قطاع الدعم الخصوصي أو العمل الإضافي في مَدارسٍ خصوصية، وبهذا فهُم يُحَقِّقُون لأنفسهم عوائداً مالية ذات أثر ملموسٍ وبراغماتي بالنسبة إليهم. في ظل هذا الوضع، نستحضر ما يُسَمِّيه باومان بـ*الحداثة المزيفة*: مُجَرَّدُ تضمينٍ ورقي للتقنية في الخطاب الوزاري ومذكراته، لكن دُونَ تفعيلٍ وأجرأةٍ على أرض الواقع؛ فالتكوينات وأوراشُ التأهيل غائبةٌ والحوافز المادية معدومة.

وِفْقاً لِمَا سَبق، يظل سوق التدريب والتكوين في مجال الذكاء الاصطناعي محصورا في الدورات الخاصة المدفوعة، إذْ تتجه إليها الشركات الاقتصادية الراغبة في تطوير مؤهلات مُوَظَّفِيهَا والعاملين لديها، مِمَّا يُعَمِّق الفجوة الاقتصادية-المعرفية بين القطاع الخاص (مُمَثَّلا في الشركات والمقاولات) والقطاع العام (مُمَثَّلا في المؤسسات الحكومية كالمدارس العمومية). إن الثورة الرقمية إذن لم تعمل على تقليل الهوة بين القطاعين، بل كرست من استفحال هذه الهوة أكثر فأكثر.

الخلاصة	المفهوم النظري المُفَسِّر	النتائج الإمبيريقية
استخدام التقنية كسلوكٍ مُقاوِم لبنية ضبطٍ يَعُدُّهَا التلميذ قسريةً أو غير عادلة	ذهنية الحيلة (ميشل دو سيرتو)	استعمال الذكاء الاصطناعي لأغراض الغش الدراسي
تحوُّل الكفاية الورقية إلى رأسمالٍ رمزي يُهَدِّدُه النظامُ الرقمي، فتُمارَس المُقَاوَمة من طرف أساتذة الجيل الأقدم حمايةً للهيبة المهنية	سلطة الهابيتوس (بيير بورديو)	نفور الأساتذة الأكبر سنا (الجيل الأقدم) من أدوات الذكاء الاصطناعي
تُعيد التلميذة إنتاجَ *الأنوثة الخنوعة* داخل الفضاء الرقمي، بينما يُوسِّع التلميذ من رجولته *التقنية* عبر ألعابٍ وخِبْرَاتٍ تجارية	الأداء والتمظهر الجندري في الفضاء (جوديث بتلر)	تفاوتٌ جندري في كيفية الولوج إلى الفضاءات الرقمية، وتفاوتٌ في الميولات المتصلة بالاستعمالات الرقمية بين الجنسين
خطابٌ معطوبٌ يَعِدُ بحداثة تقنية (برامجٌ وزارية ضعيفةٌ في جودتها التكوينية وذات فعاليةٍ هزيلة): يَخلقُ الوضع فجوةً بين الطموح التكنولوجي من جهة والموارد المادية والأجرأة الميدانية من جهة أخرى	حداثة مُشَوَّشَة (زيجمونت باومان)	عطبُ التكوين المؤسَّسِي

جدول 12: تقاطُع النتائج مع النظريات السوسيو-أنثروبولوجية

هناك مَخاطرُ تتربص بحقل التعليم إذا استمر الوضع على حاله دُونَ آلياتٍ فعالة في دمج الرقميات الذكية داخل فضاءات المدرسة المغربية:

1. **التطبيعُ مع الغش المدرسي:** إن إقصاء الأدوات الرقمية الذكية مِن دائرة الدعامات التعليمية المُعْتَمَدَة داخل الفصل الدراسي يُسهم في توسيع الفجوة بين الموارد التربوية التقليدية والموارد الرقمية الحديثة؛ فبينما تُحافظ الوسائط التقليدية، كالكتاب المدرسي والدفتر والسبورة، على مشروعيتها بوصفها قنواتٍ رسمية وموثوقة للتعلم، تُحَاطُ الأدوات الرقمية الذكية بتمثلاتٍ سلبية تَضَعُهَا في خانة الغش والتحايل، سواء في نَظَر الأساتذة أو

التلاميذ؛ ومِن ثُمَّ، فإن عَدَم التنصيص الصريح على الذكاء الاصطناعي كآلية مشروعة للتعلم داخل الفضاء الصفي يَقْذِفُ به إلى التَّمَوْقُع في منطقة الظل، بحيث يُنظَرُ إليه بوصفه وسيلةً خَفِيَّة للالتفاف على مقتضيات التعلم والتحصيل الدراسي.

2. **تكريسُ اللامساواة الجندرية:** إن استمرار ضعف حضور الأندية المَدْرسية المَعْنِيَّة بالتكنولوجيا والرقميات مقارنةً بنظيراتها المُوَجَّهَة إلى الفنون والآداب من شأنه أن يُفاقم التفاوت الجندري بين الذكور والإناث في التَّمَكُّنِ من الكفايات الرقمية وتَمَلُّكِ مهاراتها؛ فإذا كان السياق الاجتماعي يُوَفّر لبعض الناشئة الذكور إمكاناتِ تطوير مهاراتهم التقنية، ولا سِيَمَا في مجالات الرقميات والذكاء الاصطناعي، بصورةٍ عصامية خارج المؤسسة التعليمية، فإن المدرسة تظل بالنسبة إلى كثيرٍ من الفتيات النافذة الأهم لاكتساب هذه المهارات وبِنَاء هذا التَّمَكُّن.
3. **تآكلُ الهيبة المهنية للأستاذ:** في غياب تمكينٍ رقمي فَعَّال قائمٍ على التكوين المُسْتمِر، يظل الأستاذ محصوراً في أدوارٍ تقليدية تقتصر على تقديم المضامين المعرفية بشكل محدود وجاف وغير مُحَيَّن. في المقابل، تَفْرِضُ المنصات الرقمية والقنوات البصرية (كقنوات اليوتيوب مثلا) حضورها البيداغوجي الفعال بما تتميز به من قدرة على عرض المحتويات التعليمية في صِيَغٍ جذابة تستثير حواس المُتَعَلِّم، وتَجْعَلُهُ مُنْخَرِطاً في تعلمٍ أكثر مُتْعَة وتفاعلًا، بفضل ما توفره من جمالية بصرية، ومؤثرات صوتية، وتنوعٍ في طرائق الشرح والتوضيح، وثَرَاءٍ في التفاصيل يُوَسِّعُ من أفق تجربة التعلم ويُعَمِّق أَثَرَها.

5.9. تقاطعاتٌ مع البحوث السابقة

تنسجم نتائج دراستنا مع بعضٍ من الخلاصات التي انتهى إليها الباحث سعيد الشرقاوي (2023)، خصوصا عندما خَلُصَ إلى أن الذكاء الاصطناعي يُفَاقِمُ من حِدَّة اللامساواة الرقمية، فالطبقات الاجتماعية العليا بالمغرب أكثر حظا في استفادتها من الفرص التي تُقَدِّمُها الأدوات الرقمية الذكية، ومِن ثُمَّ فتلاميذ المدارس الخصوصية أكثر تَمَلُّكاً للمهارات الرقمية من نُظرائهم في المدارس العمومية. من جهة أخرى، نَقِفُ في دراستنا على جانبٍ نَرَاهُ مُسْتَجَدّاً وحديثا في دراسات الذكاء الاصطناعي بالوسط المدرسي، ويتعلق الأمر بـ*ثقافة الحيلة* لدى التلاميذ في استعمالهم للبرمجيات الرقمية، وكيف تستقي هذه الثقافة السلوكية مشروعيتها من خزانٍ أنثروبولوجي له سلطانه في تشكيل المخيال والقناعات لدى الأفراد، وهذا المسلك التفسيري (الأنثروبولوجي) قَلَّمَا يَتِم التطرق إليه في الأدبيات المغربية. على المستوى العالمي، تتقاطع نتائج دراستنا مع استنتاجاتٍ متكررة لدى الباحثين تُحَذِّر من *الاتكال المفرط* على الذكاء الاصطناعي وما يَجُرُّه ذلك من تثبيطٍ للقدرات الإبداعية وإضعافٍ للكفاءة الذهنية عند التلاميذ (لوكين وآخرون، 2024). في ذات السياق، نُنَبِّهُ إلى أن السياق المغربي ينطوي مع ذلك على خصوصيةٍ لها فرادتها، فالتلاميذ يَتَّكِلُون على أدوات الذكاء الاصطناعي في إطارٍ براغماتي وَوِفْقَ حِجاجٍ أخلاقي مُضَاد لمنظومةٍ تعليمية يَرَوْنَها غير مُنْصِفَة لهم؛ أي أنهم لا يستخدمونه كحل آني للتملص الدراسي فقط، بل يستعملونه في إطارٍ ثقافي أوسع يتصل بمقاومتهم للتفاوتات الطبقية والسياسات التعليمية المُعَرْقِلَة لإمكانية ارتقائهم الاجتماعي.

10. الاستنتاجات

في سياقٍ استنتاجي، تَكشف هذه الدراسة السوسيو-أنثروبولوجية عن صورةٍ مُرَكَّبَة لحضور الذكاء الاصطناعي في المدرسة المغربية، فالرهانات التقنية التي تطرحها السياسات العمومية لا يُمْكِن فصلها عن البنيات الثقافية والاجتماعية السائدة؛ ومِن ثَمَّ، لن تُحَقِّقَ البرامج التي تُشْرِف عليها الوزارة الوصية على قطاع التعليم أهدافها المنشودة ما لم تستحضر هذه البنيات الثقافية العميقة، لِمَا لها من أَثَرٍ مُحْتَمَلٍ في إضعاف دينامية الإصلاح التربوي أو توليد أشكالٍ مُخْتَلِفَة من مُقَاوَمَته؛ وعليه، فإن أيَّ إصلاحٍ ذي طابع تقني وفَوْقي يظل محدودَ الجدوى ما لم يستند إلى فهمٍ سوسيو-أنثروبولوجي للمَرجعيات الثقافية التي تُؤَطِّر تمثلات التلاميذ والأساتذة إزاء الرقميات الذكية، وتُوَجِّه ممارساتهم نحو أنماطِ استعمالٍ بعينها.

في هذا الإطار، أبانت الدراسة عن انتشارٍ ملحوظ لذهنية الحيلة والتحايل لدى فئةٍ واسعة من التلاميذ المبحوثين، إذ يوظِّف عددٌ كبيرٌ منهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي أساساً في ممارسات الغش، مُقَابِلَ أقليةٍ تَنْظُر إليها باعتبارها أداةً داعمة للإبداع والتعلم الذاتي؛ كما كشفت النتائج عن وجود فجوةٍ رقمية بين أجيال الأساتذة، وعن تفاوتاتٍ جندرية تُسْهِم في إعادة إنتاج الأدوار الاجتماعية السائدة خارج المدرسة داخل فضائها؛ وإلى جانب ذلك، سَجَّلَت الدراسة محدودية التكوين المؤسسي، والذي لا يزال يُرَكِّز بدرجةٍ كبيرة على المهارات المكتبية التقليدية، مِن غير أن يُوَاكِبَها بتنمية الكفايات المرتبطة بالتشغيل الإبداعي والفاعل للأدوات الذكية.

تَمَاشِياً مع ما سَبَق، تُوَضِّحُ هذه النتائج أنَّ إدماج الذكاء الاصطناعي لا يُمْكِنُ أن يُختَزَل في توفير العُدَّة التقنية فحسب؛ بل يقتضي - قبل كل شيء - صياغةَ ثقافةٍ تربوية *راشدة تنطوي على الحكامة*، بِمَا يَضْمَنُ الآتي:

- تحويل الذكاء الاصطناعي من وسيطٍ للغش إلى وسيطٍ للتعلم من خلال تصميم أنشطةِ تقييم أصيلة تُعْلِي مِن التفكير النقدي والعَمَل التعاوني.
- سَدُّ الفجوة الرقمية لدى الأساتذة عبر برامج تكوين مُسْتَمِرَّة يُنَشِّطُهَا مُتَخَصِّصُون مُتَمَكِّنُون في المجال، وذلك من أجل القطع مع فئةٍ من المُكَوِّنِين الهُوَّاة الذين يُنَشِّطُون دَوراتٍ يَعْتَمِدُون فيها على الخطابة الشفهية وحَشْدِ العواطف، دُونَ أن تَكُونَ لهم أهليةٌ علمية وبيداغوجية مُعْتَرَفٌ بها أكاديمياً. في ظل هذا القصور التكويني الناجم عن ضعف المُكَوِّنِين، لا زالت برامج التدريب والتكوين المُسْتَمِر لا تَرْبِط الأدوات الرقمية الذكية بالممارسات الصفية والمشاريع البيداغوجية الحَيَّة بشكلٍ فَعَّال ومُبْتَكَر.
- إرساء عدالة جندرية-رقمية بتوفير فضاءاتٍ مدرسية رقمية تُشَجِّع التلميذات على الاستكشاف التقني مِن دون قيودٍ أسَرِيَّة مُفرِطة، وبإنشاء نوادٍ للبرمجة والروبوتيك تستقطب الجنسين على حدٍّ سواء.
- إشراك الأسرة في توعيةٍ تَشارُكِية تَكْسِر المقولات التقليدية الراسخة *"مطالعة الكتاب = دليل الاجتهاد الدراسي الأوحد؛ استخدام الهاتف والأنترنت = دليل لهو وهدر"*، وتُبْرِزُ الوظائف التعليمية والإبداعية للذكاء الاصطناعي.

- ترسيخ البُعْد الأخلاقي في استعمال الموارد الرقمية، وذلك لكي يتحوَّل احترام المِلْكِية الفكرية والخصوصية إلى جزءٍ من *هابيتوس* المُتَعَلِّمِين.

ختاماً، لن يكتمل التحول الرقمي في المدرسة المغربية إلا عند اقترانه بوعيٍ نقدي وثقافةٍ تربويةٍ تتبنَّى الذكاء الاصطناعي بوصفه فرصةً لإعادة هندسة الفعل التعليمي-التعلمي، لا مُجَرَّدَ أداةٍ تُلصَق بالواقع المدرسي القائم. إنَّ الاستثمار في البُعْد القيمي والثقافي، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية والتكوين، هي المُنْطَلَقَات الكفيلة بتحويل الذكاء الاصطناعي من *حيلة أداتية* ظرفية إلى *رأسمال معرفي مُسْتَدَام* بِمُكْنَتِه التأسيس لمدرسةٍ أكثر إنصافاً، وإبداعاً، وملاءمةً لمُتَطَلَّبَات مجتمع المعرفة.

الشكر والتقدير

يتقدم الباحث المُؤَلِّف بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع التلميذات والتلاميذ والأساتذة الذين شاركوا في هذه الدراسة، وإلى الأطر التربوية والإدارية بالمؤسسات التعليمية التي احتضنت العمل الميداني وسَهَّلت إنجازه؛ كما يتوجه بالشكر إلى الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء على الإطار المهني والعلمي الذي أتاح إنضاج هذا البحث.

ملاحظة عن العرض السابق

قُدِّمت هذه المقالة سابقاً كورقة علمية في المؤتمر العلمي الدولي المُحكَّم الثاني عشر للهيئة العالمية للعلماء والباحثين، بعنوان: "انعكاسات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني على الحياة البشرية"، بجامعة عجلون الوطنية، عجلون، الأردن، وذلك بتاريخ 2025/07/06.

المو افَقَة الأخلاقية

أُنجِزَت هذه الدراسة وفقاً للمبادئ الأخلاقية العامة للبحث العلمي في الدراسات الكيفية، مع مراعاة السرية وعدم الإفصاح عن الهويات الشخصية للمشاركين، والاقتصار على استخدام المعطيات لأغراض علمية وبحثية؛ وقد تمت المشاركة في المقابلات والتفاعلات البحثية بصورة طوعية بعد توضيح الهدف العلمي للدراسة؛ ولا تتضمن النسخة المرفوعة من المقالة رقم اعتماد مؤسسي صريحاً صادراً عن لجنة أخلاقيات بحث.

مُساهمات المُؤَلِّف

قام الباحث المُؤَلِّف منفرداً بوضع فكرة الدراسة، وصياغة أسئلتها وإطارها النظري والمنهجي، وإنجاز العمل الميداني، وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وكتابة المسودة الأولى، ومراجعة النص في صورته النهائية، واعتماد النسخة المنشورة.

بيان الإفصاح

يُصَرِّحُ الباحث المُؤَلِّف بعدم وجود أي تضارب مصالح مالي أو مؤسسي أو شخصي يُمْكِنُ أن يُؤَثِّر في نتائج الدراسة أو تفسيرها.

التمويل

لم تتلقَّ هذه الدراسة أي تمويل خارجي من جهات عامة أو تجارية أو غير ربحية.

نبذة عن المؤلف

حمزة الأندلوسي باحث أكاديمي مغربي متخصص في علم الاجتماع، وأستاذ للفلسفة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار البيضاء-سطات. حَصَلَ على الدكتوراه في السوسيولوجيا من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، بحيث تناولت أطروحته *التوظيف السينمائي لصورة المرأة في الأفلام الروائية لمخرجين مغاربة من منظور سوسيولوجيا الفن*. يَشْغَلُ منصب رئيس تحرير *المجلة العربية لعلم الترجمة*، كما يساهم في العمل العلمي والتحريري بالمركز الديمقراطي العربي للدراسات والأبحاث ببرلين في ألمانيا. تتركز اهتماماته البحثية في سوسيولوجيا وأنثروبولوجيا الفن، وقضايا الجندر، والفلسفة، إلى جانب اهتمامه بالتربية الرقمية وتحولات التعلم في السياقات المعاصرة؛ وله إسهامات علمية منشورة في هذه الحقول.

الأوركيد ORCID

Hamza Andaloussi https://orcid.org/0000-0002-3169-5373

بيان إتاحة البيانات

نظراً إلى أن الدراسة اعتمدت على مقابلات شبه موجَّهة، ومجموعة بؤرية، وتحليل محتوى لتفاعلات رقمية، فإن البيانات البحثية الكاملة ليست متاحة للنشر العام حفاظاً على خصوصية المشاركين وسرية المعطيات؛ ويمكن إتاحة أجزاء من البيانات في صورةٍ منزوعة الهوية من المُؤَلِّف المُرَاسِل عند طلبٍ علمي معقول، وبما لا يخل بالاعتبارات الأخلاقية وحماية المشاركين.

المراجع

المراجع العربية

أجريش، فاطمة الزهراء. (2025). التعليم الرقمي: إستراتيجيات دمج الذكاء الاصطناعي في العملية التربوية. *مجلة عطاء للدراسات والأبحاث، (مؤتمرات وندوات)*، 40-49.

آيت سي موح، عمر؛ ولعفو، جمال. (2023، 26 غشت). *أثر توظيف الذكاء الاصطناعي في تجويد العملية التعليمية التعلمية بالمدرسة السنغافورية والمدرسة المغربية؛ دراسة مقارنة*. مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. https://bit.ly/4sPRp47

بريك، كمال. (2021، 25 يونيو). *إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم من أجل تجويد التعلمات* [عرض شرائح باوربوينت]. المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - القنيطرة.

بويزكارن، هشام. (2023). استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في درس التاريخ بين الانتظارات والإمكانيات. *مجلة تكوين للدراسات التربوية وأبحاث التجديد البيداغوجي، 1*(1)، 94-106.
https://doi.org/10.34874/PRSM.takwine-vol1n01.175

جدي، مراد. (2024). اللامساواة في المدرسة المغربية ووعود التحول الرقمي من منظور سوسيولوجي نقدي. *تحولات تربوية، 1*(1)، 57-73. https://doi.org/10.34874/PRSM.te-vol1iss1.2641

الجمعية المغربية للعلوم التربوية. (2024، مارس). *مذكرة مطلبية حول توظيف أطر الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي في المؤسسات التعليمية العمومية: من التأطير الرقمي إلى سدّ الخصاص الإداري* [مذكرة مطلبية].

استاتي زين الدين، الحبيب. (2016). المدرسة المغربية في ظل التحولات التكنولوجية والقيمية. *تبين، 5*(16)، 175-194.
https://doi.org/10.31430/BRIY9825

الدباغي، عبد الغني. (2024). إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية التعلمية وأثره في تجويد تدريس مادة الاجتماعيات بالتعليم الثانوي: دراسة ميدانية. *مجلة كراسات تربوية، 1*(16)، 157-143.
https://doi.org/10.34874/PRSM.korasat-n16.770

الشرقاوي، سعيد. (2023). التعليم "عن بعد" في التجربة المغربية في ظل اللامساواة الرقمية. *مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، 2*(6)، 27-41.

عابدات، يوسف. (2023). أثر التكنولوجيا الرقمية في تجويد تدريس اللغة العربية بالسلك الثانوي التأهيلي المغربي؛ درس المؤلفات أنموذجا. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 6*(22)، 128-146.

عبد الإله، حميد؛ العناوي، المصطفى؛ البرجاوي، مولاي مصطفى؛ وأبجي، محمد. (2024). الذكاء الاصطناعي في قطاع التربية والتعليم قراءة في التطبيق والأجرأة من خلال تجارب وطنية ودولية. *جسور: مجلة التربية والثقافة والبحث العلمي، 8*(2)، 355-369.

عجوري، جواد. (2024). توظيف الذكاء الاصطناعي في تدريس مادة التربية الإسلامية بالمدرسة المغربية: بين الواقع وآفاق التطوير. *مجلة منار الشرق للتربية وتكنولوجيا التعليم، 3*(3)، 88-110.

لحويدك، رجاء. (2020). التعليم الرقمي بالمدرسة المغربية: واقع وتحديات. *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، 7*(70)، 165-176.

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب. (2024). التعليم والتكوين والبحث العلمي في سياق التحولات الرقمية [عدد خاص]. *مجلة التحولات التربوية، 1*(1).
https://journals.imist.ma/index.php/Transformations-Educatives/issue/view/revue.csefrs.ma

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمغرب .(2024) .*الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟* (رأي، إحالة ذاتية رقم 78/2024). https://www.cese.ma/media/2024/11/AVAS78VAP1.pdf

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بالمغرب .(2022) .*دليل إجراءات تدبير تكوين أطر هيئة الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي* (دفتر تحملات بيداغوجي، نسخة مُحدَّثة). https://www.scribd.com/document/555474915

اليونسكو، مكتب الرباط. (2024). *المغرب: ملخص تقرير الذكاء الاصطناعي - مستوى الجاهزية* [تقرير]. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000389744_ara

المراجع الأجنبية

Bauman, Z. (2000). *Liquid Modernity*. Cambridge, UK: Polity Press.

Bauman, Z. (2009). Education in the liquid-modern setting. *Power and education*, *1*(2), 157-166.

Becker, H. S. (1963). *Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance*. New York, NY: Free Press.

Bourdieu, P. (1972). *Esquisse d'une théorie de la pratique : Précédée de trois études d'ethnologie kabyle*. Genève, Suisse : Librairie Droz.

Bourdieu, P. (1979). *La distinction : Critique sociale du jugement*. Paris : Les Éditions de Minuit.

Bourdieu, P. (1998). *The State Nobility: Elite Schools in the Field of Power* (L. C. Clough, Trans.; L. J. D. Wacquant, Foreword). Stanford University Press. (Original work published 1989).

Butler, J. (1990). *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*. New York: Routledge.

Chaibi, M. (2024). Intégration des outils de l'intelligence artificielle dans l'enseignement de la physique-chimie au Maroc. *Revue Marocaine de l'Évaluation et de la Recherche Educative*, (12), 231-255.

Geertz, C. (1973). *The interpretation of cultures: Selected essays*. New York, NY: Basic Books.

Haut-Commissariat au Plan (HCP) du Maroc. (2024, 26 avril). *Activité, emploi et chômage: résultats annuels 2023* [Note d'information]. https://www.hcp.ma/file/242461

Lasri, M. (2024). L'intégration de l'intelligence artificielle dans l'enseignement des sciences physiques au lycée marocain: réalité, défis et perspectives? *Revue Marocaine de l'Évaluation et de la Recherche Educative*, (12), 221-230.

Levi-Strauss, C. (1958). *Anthropologie structurale*. Paris: Plon.

Luckin, R., Smith, J., Atkins, C., & Educate Ventures Research. (2024). *Beyond the hype: The reality of AI in education across England* (Research Report). London, UK: Educate Ventures Research.

Mac Fadden, I., García-Alonso, E.-M., & López Meneses, E. (2024). Science mapping of AI as an educational tool exploring digital inequalities: A sociological perspective. *Multimodal Technologies and Interaction, 8*(12), 22. https://doi.org/10.3390/mti8120106

Mannheim, K. (1952). The problem of generations. In P. Kecskemeti (Ed.), *Essays on the sociology of knowledge* (pp. 276-322). London, UK: Routledge & Kegan Paul.

Moscovici, S. (1984). The phenomenon of social representations. In R. M. Farr & S. Moscovici (Eds.), *Social representations* (pp. 3-69). Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Simmel, G. (1981). *Sociologie: Études sur les formes de la socialisation* (S. Bue, Trans.). (Original work published 1908). Paris, France: Presses Universitaires de France.

Romanization of Arabic Bibliography

Ajraich, F. (2025). Al-Ta‘lim Al-Raqami: Istratijiyyat Damj Al-Dhaka’ Al-Istina‘i fi Al-‘Amaliyya Al-Tarbawiyya [Digital education: Strategies for integrating artificial intelligence into the educational process]. *Atae Journal for Studies and Research*, (Conferences & Symposia), 40-49.

Ait-Si-Mouh, O., & Laafou, J. (2023, August 26). *Athar Tawzif Al-Dhaka’ Al-Istina‘i fi Tajwid Al-‘Amaliyya Al-Ta‘limiyya Al-Ta‘allumiyya bil-Madrasa Al-Singhafuriyya wa Al-Madrasa Al-Maghribiyya: Dirasah Muqaranah* [The impact of employing AI to improve the teaching–learning process in the Singaporean and Moroccan schools: A comparative study]. Believers Without Borders for Studies and Research. https://bit.ly/4sPRp47

Brik, K. (2021, June 25). *Idmaj Tiknolojia Al-Ma‘loumat wa Al-Ittisal fi Al-Ta‘lim min Ajl Tajwid Al-Ta‘allumat* [Integrating ICT in education to improve learning] [PowerPoint slides]. Regional Center for Education and Training Professions – Kenitra.

Bouizkarn, H. (2023). Isti‘mal Tiknolojia Al-Ma‘loumat wa Al-Ittisal fi Dars Al-Tarikh bayn Al-Intidharat wa Al-Imkaniyyat [The use of information and communication technologies in the history lesson between expectations and possibilities]. *Takwine Journal for Educational Studies and Pedagogical Renewal Research, 1*(1), 94-106. https://doi.org/10.34874/PRSM.takwine-vol1n01.175

Jaddi, M. (2024). Al-Lamusaawah fi Al-Madrasa Al-Maghribiyya wa Wu‘ud Al-Tahawwul Al-Raqami min Manzur Sosiolojiy Naqdi [Inequality in the Moroccan School and the Promises of Digital Transformation from a Critical Sociological Perspective]. *Educational Transformations, 1*(1), 57-73. https://doi.org/10.34874/PRSM.te-vol1iss1.2641

The Moroccan Association for Educational Sciences. (2024, March). *Mudhakkira Matlabiyya hawla Tawzif Utor Al-Da‘m Al-Idari wa Al-Tarbawi wa Al-Ijtima‘i fi Al-Mu’assasat Al-*

Ta'limiyya Al-'Umumiyya: Min Al-Ta'tir Al-Raqami ila Sadd Al-Khasas Al-Idari [Advocacy memorandum on employing administrative, pedagogical, and social support staff in public educational institutions: From digital supervision to filling the administrative shortage] (Advocacy memorandum).

Stati-Zineddine, E. (2016). Al-Madrasa Al-Maghribiyya fi Zill Al-Tahawwulat Al-Tiknolojiyya wa Al-Qiyamiyya [The Moroccan Educational System in the Midst of Revolutions in Technology and Values]. *Tabayun Journal, 5*(16), 175-194. https://doi.org/10.31430/BRIY9825

Al-Dabbaghi, A. (2024). Idmaj Tiknolojia Al-Ma'loumat wa Al-Ittisalat fi Al-'Amaliyya Al-Ta'limiyya Al-Ta'allumiyya wa Atharuh fi Tajwid Tadris Maddat Al-Ijtima'iyyat bil-Ta'lim Al-Thanawi: Dirasah Maydaniyya [Integrating ICT into the teaching–learning process and its effect on improving the teaching of social studies in secondary education: A field study]. *Kurasat Tarbawiyya Journal, 1*(16), 143-157. https://doi.org/10.34874/PRSM.korasat-n16.770

Charkaoui, S. (2023). Al-Ta'lim "'an Bu'd" fi Al-Tajriba Al-Maghribiyya fi Zill Al-Lamusaawah Al-Raqamiyya [Distance education in the Moroccan experience under digital inequality]. *Journal of Constitutional Law and Administrative Sciences, 2*(6), 27-41.

Abidat, Y. (2023). Athar Al-Tiknolojia Al-Raqamiyya fi Tajwid Tadris Al-Lugha Al-'Arabiyya bil-Silk Al-Thanawi Al-Ta'hili Al-Maghribi: Dars Al-Mu'allafat Namoudhajan [The impact of digital technology on improving the teaching of Arabic in Moroccan qualifying secondary education: The "authored texts" lesson as a model]. *International Journal of Educational and Psychological Studies, 6*(22), 128-146.

Abd-Al-Ilah, H., Al-Anawi, M., Al-Barjawi, M., & Abji, M. (2024). Al-Dhaka' Al-Istina'i fi Qita' Al-Tarbiyya wa Al-Ta'lim: Qira'a fi Al-Tatbiq wa Al-Ajra'a min Khilal Tajarib Wataniyya wa Dawliyya [Artificial intelligence in the education sector: A reading of application and operationalization through national and international experiences]. *Jusur: Journal of Education, Culture, and Scientific Research, 8*(2), 355-369.

Ajouri, J. (2024). Tawzif Al-Dhaka' Al-Istina'i fi Tadris Maddat Al-Tarbiyya Al-Islamiyya bil-Madrasa Al-Maghribiyya: Bayn Al-Waqi' wa Afaq Al-Tatwir [Employing AI in teaching Islamic education in Moroccan schools: Between reality and prospects for development]. *Manar Al-Sharq Journal of Education and Educational Technology, 3*(3), 88-110.

Lahouydek, R. (2020). Al-Ta'lim Al-Raqami bil-Madrasa Al-Maghribiyya: Waqi' wa Tahaddiyat [Digital education in the Moroccan school: Reality and challenges]. *Jil Journal of Humanities and Social Sciences, 7*(70), 165-176.

Higher Council for Education, Training, and Scientific Research in Morocco. (2024). Al-Ta'lim wa Al-Takwin wa Al-Bahth Al-'Ilmi fi Siyaq Al-Tahawwulat Al-Raqamiyya [Education, training, and scientific research in the context of digital transformations] (Special issue). *Educational Transformations, 1*(1). https://journals.imist.ma/index.php/Transformations-Educatives/issue/view/revue.csefrs.ma

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية | ISSN 2701-9233
المجلد 8، العدد 21، 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.4

Economic, Social and Environmental Council of Morocco. (2024). *Al-Dhaka' Al-Istina'i bil-Maghrib: Ayy Istikhdamat wa Ayy Afaq lil-Tatwir?* [Artificial intelligence in Morocco: Which uses and which prospects for development?] (Opinion, Self-referral No. 2024/78). https://www.cese.ma/media/2024/11/AVAS78VAP1.pdf

Ministry of National Education, Preschool and Sports of Morocco. (2022). *Dalil Ijra'at Tadbir Takwin Utor Hay'at Al-Da'm Al-Idari wa Al-Tarbawi wa Al-Ijtima'i* [Guide to procedures for managing the training of administrative, pedagogical, and social support staff] (Pedagogical specifications booklet, updated version). https://www.scribd.com/document/555474915

UNESCO, Rabat Office. (2024). *Al-Maghrib: Mulakhkhas Taqrir Al-Dhaka' Al-Istina'i – Mustawa Al-Jahiziyya* [Morocco: Artificial intelligence report summary – Readiness level] [Report]. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000389744_ara

Journal Index of Exploratory Studies | ISSN 2701-9233
Vol. 8, N°. 21, 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.5

TRANSLATION WORK

OPEN ACCESS

Does cultural studies have futures? Should it? (Or what's the matter with New York?) Cultural studies, contexts and conjunctures

Lawrence Grossberg

Abdelbassat Mounadi Idrissi [a] & Rabie Elgorie [b]

[a] University Ibn Toufail, Kenitra. Morocco
[b] Mohammed V University, Rabat, Morocco

ABSTRACT

This paper examines the state of cultural studies, primarily in the United States and Northern Europe. Arguing for a radically contextualist and conjuncturalist understanding of the project of cultural studies, it suggests that cultural studies
emerged in particular forms as a response to a particular geo-historical conjuncture. However, while the conjuncture has changed significantly, these older forms of cultural studies have congealed into a ‘‘center’’ that has limited its ability to contribute to a better understanding of ‘‘what’s going on,’’ of the possible future and the realities and possibilities of both domination and contestation. The paper suggests an understanding of the present conjuncture as a struggle, from both the right and the left, against liberal modernity and the attempt to shape an alternative modernity as the future. It suggests some of the ways cultural studies might have to rethink itself if it is to respond to this conjuncture.

ARTICLE HISTORY

Received 7 November 2025
Accepted 13 April 2026
Published 30 April 2026

KEYWORDS

Cultural Studies, Context, Conjuncture, Modernity

FIELDS OF STUDY

Cultural Studies, Media and Communication Studies, Cultural Politics, Critical Theory

CONTACT Abdelbassat Mounadi Idrissi abdu.mounadi@gmail.com English Studies & Cultural Studies, University Ibn Toufail, Kenitra, Morocco.

Cite this article as : Mounadi-Idrissi, A. M., & El-Karii, R. (2026). Does cultural studies have futures? Should it? (Or what's the matter with New York?) Cultural studies, contexts and conjunctures. *Journal Index of Exploratory Studies, 8*(21), 105-137.

© 2026 The Author(s). Published by Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies.
This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/) which permits use, sharing, distribution, and reproduction in any medium or format for non-commercial purposes only, provided the original work is properly cited. The terms on which this article has been published allow the posting of the Accepted Manuscript in a repository by the author(s) or with their consent, for non-commercial use and in accordance with the license terms.

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية | ISSN 2701-9233
المجلد 8، العدد 21، 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.5

عمل مترجَم

مصدر مفتوح

هل للدراسات الثقافية مُستقبَلات؟ وهل ينبغي لها ذلك؟ (أم ما الخطب في نيويورك؟)

لورنس غروسبورغ

عبد الباسط منادي إدريسي [أ] وربيع الكرعي [ب]

[أ] جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب
[ب] جامعة محمد الخامس، المغرب

الملخص

تتناول هذه الورقة وضعَ الدراسات الثقافية، أساسًا في الولايات المتحدة وشمال أوروبا. وهي، إذ تدافع عن فهمٍ جذريّ للسياقية والاقترانية لمشروع الدراسات الثقافية، ترى أنّ هذا الحقل قد تبلور في صيغ مخصوصة استجابةً لاقترانٍ جيو-تاريخيّ بعينه. غير أنّ هذا الاقتران قد تغيّر تغيّرًا ملحوظًا، في حين تصلّبت تلك الصيغ الأقدم للدراسات الثقافية وتكاثفت لتشكّل «مركزًا» حدّ من قدرتها على الإسهام في فهمٍ أدقّ لما «يجري»، ولما قد يكون عليه المستقبل، وكذلك لوقائع وإمكانات كلٍّ من الهيمنة والمقاومة. وتقترح الورقة فهمًا للاقتران الراهن بوصفه صراعًا، من اليمين ومن اليسار على السواء، ضد الحداثة الليبرالية، ومحاولةً لصياغة حداثة بديلة بوصفها أفقًا للمستقبل. كما تشير إلى بعض السبل التي قد يتعيّن على الدراسات الثقافية أن تعيد التفكير في ذاتها من خلالها، إن أرادت أن تستجيب على نحو ملائم لهذا الاقتران.

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 7 نونبر 2025
تاريخ القبول: 13 أبريل 2026
تاريخ النشر: 30 أبريل 2026

الكلمات المفتاحية

الدراسات الثقافية، السياق، الاقتران، الحداثة، الحداثات البديلة

مباحث المقالة

الدراسات الثقافية، ودراسات الإعلام والاتصال، والسياسات الثقافية، والنظرية النقدية

المؤلف المراسل: عبد الباسط منادي إدريسي abdu.mounadi@gmail.com الدراسات الإنجليزية والدراسات الثقافية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

لاقتباس المقالة: منادي-إدريسي، ع.، الكرعي، ر. (2026). هل للدراسات الثقافية مُستقبَلات؟ وهل ينبغي لها ذلك؟ (أم ما الخطب في نيويورك؟). *مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية*، *8*(21)، 105-137.

© 2026 المؤلف(ون). منشورٌ مِن قِبَل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
تَخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف - غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتِيح الاستعمال غير التجاري، والمشارَكة، والتكييف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسِبة إلى المؤَلِّف الأصلي/المؤلِّفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

يُقدَّم هذا المقال في لحظة معيّنة من تاريخ الدراسات الثقافية (وبطبيعة الحال، ضمن تاريخ جيوسياسي أوسع)، وهي لحظة أرى أنّ من الضروري فيها طرح الأسئلة الواردة في عنوان هذا النص. كما يُقدَّم انطلاقًا من موقع مخصوص داخل الدراسات الثقافية وداخل ذلك السياق الجيوسياسي الأوسع، ومن موضع مؤسسي معيّن لإنتاج المعرفة (أي داخل نظام الجامعة الأمريكية الذي يتّسم بدرجة عالية من الاحترافية، والرسملة، والتقنين الشكلي.) ومن ثمّ، فإنّ ملاحظاتي في هذه الورقة تبدو، بلا شك، أكثر صلةً بفئات معيّنة من مثقفي الدراسات الثقافية في الولايات المتحدة، غير أنّي آمل أن تجد صداها، بدرجات وصيغ متفاوتة، لدى باحثين وفاعلين في سياقات، كالسياق المؤسسي والجيوسياسي. وملاحظاتي، بالضرورة، ناقصة؛ ليس فقط لأنني لا أتطرّق إلى مؤسسات أخرى ومواقع أخرى لإنتاج المعرفة، أو إلى أمكنة وتواريخ أخرى، بل أيضًا لأنني لا أنخرط بما يكفي في الأسئلة الحاسمة المتعلّقة بعلاقات الترابط بين تعدّد المؤسسات والمواقع والأمكنة والتواريخ، أي أسئلة التحالفات، والعبر-وطنية، والعولمات.

ومع ذلك، أودّ أن أتحدّث عن «حال أو أحوال» الدراسات الثقافية و«مستقبلها/مستقبلاتها». فهذا المقال يصدر عن إيماني المتواصل بأنّ العمل الفكري ذو شأن، وأنّه مكوّن حيوي في الصراع من أجل تغيير العالم وجعله أكثر إنسانية، وأنّ الدراسات الثقافية، بوصفها مشروعًا مخصوصًا ونمطًا معيّنًا من الممارسة الفكرية، تمتلك إسهامًا قيّمًا يمكن أن تقدّمه. إنّ الدراسات الثقافية مهمّة أيضًا!

ومن الضروري التمييز بين الدراسات الثقافية وبين مجموعة كاملة من الترسّبات التخصصية التي انزلقت إلى حدّ ما خارجها من غير أن تعترف دائمًا بذلك[2]. وكما ذكّرنا ، فإنّ "العلاقة بين المشروع والتشكّل علاقة حاسمة على الدوام"، ومن الواضح أنّ ويليامز كان يرى أنّ الدراسات الثقافية ينبغي أن تظلّ خارج تقنيات العزل والانغلاق الخاصة بالتخصصات الأكاديمية، تلك التي تُفضي إلى الابتعاد عن"المشروع الحقيقي" (Williams, 1989, p. 151).

فحين تفصل هذه التخصصات بعضها عن بعض، وتقول: «حسنًا، إنّ الدراسات الثقافية كيان فضفاض وملتبس، لكن يمكننا تحديدها بدقّة أكبر، بوصفها دراسات إعلام، أو سوسيولوجيا المجتمع المحلي، أو الأدب الشعبي، أو الموسيقى الشعبية»، فإنك بذلك تُنشئ تخصصات قابلة للدفاع عنها، ويمكن للآخرين في الأقسام المختلفة أن يروا أنّها تخصصات مشروعة، وأنّ فيها أعمالًا موثّقة ومقدّمة وفق الأصول الأكاديمية. غير أنّ السؤال عمّا يحدث للمشروع عندئذٍ يظلّ مطروحًا (Williams, 1989, p. 158).

إنّ الدراسات الثقافية مشروعٌ لا يهدف فحسب إلى تشييد تاريخٍ سياسيٍّ للحاضر[3]، بل إلى إنجازه على نحو مخصوص أي على نحو سياقي جذري، تفاديًا لإعادة إنتاج تلك الكلّانيات (وكذلك الجوهريّات[4]) التي كثيرًا ما تميّز الممارسات المهيمنة لإنتاج المعرفة، والتي أسهمت، ربما من غير قصد، في تكريس علاقات الهيمنة واللامساواة والمعاناة عينها التي تسعى الدراسات الثقافية إلى تغييرها. إنّ الدراسات الثقافية تنشد احتضان التعقيد والطارئية (الكونتينجنسية)، وتتجنّب الوجوه والأشكال المتعدّدة للاختزالية[5].

ويترتّب على ذلك أنّ أيّ تشكّلٍ للدراسات الثقافية ينبغي أن يظلّ في حالة مساءلة مستمرّة لسياقيّته الخاصة وللأسئلة التي يطرحها على نفسه، وللأدوات التي يستعين بها استجابةً لتلك التحدّيات. وكما يذهب (Hall, 1992, p. 292)، في الجزء الأقلّ اقتباسًا من مداخلته في مؤتمر إلينوي سنة 1990، متحدثًا عن السياق الأمريكي للدراسات الثقافية:

إنّ الأمر يحتاج إلى طيفٍ كامل من العمل من أجل بيان ما هي [الدراسات الثقافية] في هذا السياق. ما الذي تكونه في علاقتها بهذه الثقافة بما يميّزها فعليًا عن عمل سابق، أو عمَلٍ أُنجز في مكانٍ آخر. لستُ واثقًا من أنّ الدراسات الثقافية في الولايات المتحدة قد مرّت فعلًا بتلك اللحظة من التوضيح الذاتي... إنني أرى حقًا أنّ ما تكونه [الدراسات الثقافية] في أوضاع مخصوصة أمرٌ ذو شأن... إنّ الأمر يتعلّق بالإدراج الدقيق لنمطٍ معيّن من الممارسة النقدية في لحظة مؤسسية بعينها، وتلك اللحظة هي تحديدًا لحظة الحياة المؤسسية الأكاديمية في هذا البلد.غير أنّ تلك الحياة المؤسسية ليست سوى السياق الأكثر مباشرةً لعملنا بوصفنا مثقفين، ولا يمكن فصلها عن علاقاتها بسياقات أخرى متقاربة ومتراكزة - اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية - أي عن مجمل التشكيل الاجتماعي (social formation)[6].

إنّ مثل هذا التأمّل الذاتي المُسَيَّق، ومن ثمّ الملموس ضرورةٌ إذا ما أرادت الدراسات الثقافية أن تستجيب لمطالب السياق (أي للأسئلة التي يطرحها)، ولقيوده وإمكاناته، بما في ذلك الإمكانات المتناثرة للممارسات والموارد الفكرية التي يمكن أن تُكوّن عملًا فكريًا سياسيًا ملتزمًا داخل ذلك السياق. فالدراسات الثقافية مطالَبة دائمًا بأن تُمعن النظر في افتراضاتها بشأن السياق الذي تحلّله، وبشأن موقعها داخله أو علاقتها به. وعليها أن تُخضع أسئلتها ذاتها للمساءلة، وكذلك الفئات والمفاهيم التي تجعل تلك الأسئلة قابلة للتفكير، ولهذا فإنّ أصعب جزء في أيّ مشروع ضمن الدراسات الثقافية يكون في الغالب هو تحديد السؤال ذاته.

فالسياق هو بداية أبحاثنا ونهايتها. والمسار الممتدّ من البداية إلى النهاية هو ما يوفّر مقياس نجاحنا في "الرسم الخرائطي" (mapping)، أي في بلوغ وصف/فهم أدقّ للسياق. وتتطلّب الدراسات الثقافية "تطبيقًا صارمًا... لفرضية الخصوصية التاريخية" (Hall, 1980, p. 336)، حيث يكون موضوع البحث هو تنظيمُ التشكيل الاجتماعي - عبر السلطة - بوصفه تشكيلًا (configuration) لمواقع وعلاقات لا متكافئة.

ولهذا، مثلًا، حين يكتب Stuart Hall عن Policing the Crisis، يقول:

"لو أنك تناولتَ العِرق (race) بوصفه مسألةً تخصّ السود فحسب، لرأيتَ أثر سياسات القانون والنظام في المجتمعات المحلية، لكنك ما كنتَ لترى إلى أيّ مدى كانت قضية العِرق والجريمة بمثابة موشور لأزمة اجتماعية أوسع بكثير. ما كنتَ لتنظر إلى الصورة الكبرى. لكنتَ كتبتَ نصًا أسود، غير أنك ما كنتَ لتكتب نصًا في الدراسات الثقافية، لأنك ما كنتَ لترى هذا التمفصل (articulation) صعودًا إلى السياسيين، وولوجًا إلى المؤسسة القضائية، ونزولًا إلى المزاج الشعبي العام، وإلى السياسة، وكذلك إلى المجتمع المحلي، إلى فقر السود وإلى التمييز" (Hall, 1998b, p. 192).

لقد كان هول يحرص دائمًا على تموضع عمله حول العِرق داخل سياقاته الأوسع، كما حين يصرّح:

"لم أعمل قطّ على العِرق والإثنية بوصفهما نوعًا من الفئة الفرعية. لقد اشتغلتُ دائمًا على مجمل التشكيل الاجتماعي الذي تمّت عرقلته/تعرقنته (racialized) " (Hall, 1995b, pp. 53-54).

والنتيجة، بطبيعة الحال، أنّ أيّ نقاش لمسائل العِرق والإثنية لا يمكن فصله عن التشكيل الاجتماعي المعيّن الذي يتموضع فيه نقاش هول ويتوجّه إليه. إنّ Stuart Hall يتّسم بصرامة واتساق واضحين في هذا الشأن، إذ يقول:

لا أدّعي أنّ صيغتي الخاصة لمفهومٍ لا-جوهراني للعِرق صحيحة على امتداد الزمن. ما يمكنني ادعاؤه لها هو فقط قدرٌ معيّن من الحقيقة الاقترانية - ولنقرأ هنا: "السياقية" (Hall, 1997a, p. 157).

أودّ أن أحاول توضيح الطريقة الخاصة التي تفهم بها الدراسات الثقافية «السياقات»، بوصفها علائقية (relational). وأوّل ما ينبغي الإقرار به هو أنّ الدراسات الثقافية تتعامل مع سياقيّتها على نحو "عملي[7]" (practically)؛ فلا يجوز أن يُسمح لمفهوم السياق بأن يُسطّح كلّ الوقائع، أو أن يُفرِد كلّ مجالٍ إقليمي/مجالي (territory)، كما لو أنّ الحديث عن السياقات يجعل بالضرورة كلّ أنظمة العلائقية متكافئة، أو يضع كلّ مجال على المستوى أو المقياس نفسه.

ثانيًا، إنّ سياقيّتها تروم فهم أيّ حدث فهمًا علائقيًا، بوصفه تكاثفًا لتعيينات وتأثيرات متعدّدة (Frow & Morris, 1993)، وتجسّد التزامًا بانفتاح الواقع الاجتماعي وطارئيّته (contingency)، حيث يُعدّ التغيّر هو المعطى أو القاعدة. إنّ تصورها للسياق هو دائمًا وحدة معقّدة، مفرطة التعيين (overdetermined) وطارئة.

وغالبًا ما تُعرَّف السياقية في الدراسات الثقافية - وبوصفها - نظريةً في التمفصل (articulation)، ترى إلى التاريخ باعتباره جهدًا، أو عمليةً، متواصلًا لصنع العلاقات والبُنى والوحدات، وحلّها، وإعادة صنعها، فوق أرضية الاختلافات[8]. وإذا كانت الواقعية علائقية ومتمفصلة، فإنّ هذه العلاقات طارئة، أي غير ضرورية، وواقعية في آنٍ معًا، ومن ثمّ فهي غير منتهية أو مغلقة أبدًا.

غير أنّ الممارسة الخاصة للسياقية في الدراسات الثقافية تنطوي، في كثير من الأحيان، على التموقع داخل اقتران (conjuncture) معيّن، وعلى السعي إلى تشخيصه[9]، أي التركيز على التشكيل الاجتماعي بوصفه وحدة أو كليةً متمفصلة على نحو معقّد، وإن لم تكن كليةً عضوية. والواقع أنّ هول، في سلسلة مقابلات حديثة نسبيًا، كان صريحًا جدًا بشأن «المنظور الفكري» للدراسات الثقافية، إذ يقول: "لديها دعوة فكرية لإنتاج فهم نقدي لاقترانٍ ما، لاقتران ثقافي-تاريخي".

ويضيف، متحدّثًا عن المشروع الجماعي للمركز: "إنّ الالتزام بفهم اقترانٍ ما هو ما كنّا نعتقد منذ البداية أنّ الدراسات الثقافية تدور حوله[10]".

إنّ الاقتران هو وصفٌ لتشكيلٍ اجتماعي بوصفه متصدّعًا وصراعيًا، عبر محاور ومستويات ومقاييس متعدّدة، يسعى باستمرار إلى تحقيق توازنات مؤقتة أو استقرارات بنيوية عبر طيفٍ متنوّع من ممارسات وعمليات الصراع والتفاوض. ووفقًا لهول، فإنّ مفهوم الاقتران يصف: "الأرضية المعقّدة والمحدَّدة تاريخيًا لأزمةٍ تؤثّر، ولكن بطرائق غير متكافئة، في تشكيل وطني-اجتماعي محدَّد بوصفه كلًّا". (Hall, 1988, p. 127)

فالاقتران ليس شريحة زمنية ولا حقبة تاريخية، بل هو لحظة تُعرَّف بتراكم/تكاثف التناقضات، وبانصهار تيارات أو ظروف مختلفة. إنّ الاقتران هو دائمًا تشكيلٌ اجتماعي يُفهم بوصفه أكثر من مجرّد سياق؛ بل بوصفه تمفصلًا (articulation)، أو تراكمًا، أو تكاثفًا للتناقضات. وينظر المنظور الاقتراني (conjuncturalism) إلى التشكيل المتغيّر للقوى، ذلك الذي يسعى أحيانًا، ويبلغ أحيانًا أخرى، نوعًا من التوازن أو التسوية المؤقتة. وهو يؤكّد على إعادة التشكيل المفرطة التعيين (overdetermined) والمستمرة لحقلٍ لا يُنتج سوى استقرارات مؤقتة. وقد تتّسم بعض الاقترانات بأزمة عميقة عضوية، فيما تتّسم أخرى بدرجات أصغر من اللايقين، والاختلال، والصراع، وقد يبدو بعضها الآخر مستقرًا أو، على الأقل، متّسمًا بما يُسمّى "الثورات السلبية". وبالمثل، تختلف الاقترانات من حيث مقاييسها الزمنية: فبعضها ممتدّ، وبعضها قصير نسبيًا من حيث المدّة[11].

غير أنّ مثل هذه التحليلات الاقترانية لا ينبغي فهمها بوصفها مشاريع كلّانية، بالمعنى الذي يكون فيه كلّ شيء متصلًا بكلّ شيء آخر. فالاقترانية، بوصفها التزامًا تحليليًا، ينبغي، مثل السياقية، أن تُؤخذ على نحو عملي. فعلى سبيل المثال، يوضّح هول أنّه «غير منساق إلى أطروحة فلسفية عامة مفادها أنّ الاقترانات هي كلّ ما يمكننا دراسته... فهناك أشكال عديدة أخرى من الاشتغال. وليس كلّ التاريخ... بحاجة إلى أن يكون تاريخًا اقترانيًا[12]». غير أنّه على مستوى الاقتران تحديدًا، يعتقد هول أنّ المعرفة يمكن أن تتمفصل بأكثر الطرائق فائدة وملموسية مع الصراعات والإمكانات السياسية.

إنّ الاقترانية، وكذلك السياقية الجذرية، لا تنفي أهمية الفئات المجرّدة، مثل التسليع .(commodification) غير أنّ هذا ليس مستوى التحليل الذي ينبغي أن يُنجز فيه العمل النقدي. فبينما قد تخبرنا مجرّدة مثل «التسليع» بشيءٍ عمّا يميّز الرأسمالية عن الإقطاع، فإنّها لا تساعدنا بالضرورة على التمييز بين الرأسمالية وأشكال أخرى من اقتصاد السوق، وتُعيننا بدرجة أقلّ على فهم الفروق التاريخية والجغرافية بين التشكيلات المختلفة للرأسمالية، وهو الفهم الذي نحتاج إليه تحديدًا إذا أردنا أن نتخيّل مستقبلات جديدة، واستراتيجيات جديدة لتحقيقها. ويمكن قول الشيء نفسه عن أيّ فئة مجرّدة أخرى، مثل العنصرية أو الاستعمار.

إنّ التحليل الاقتراني، بوصفه ممارسة تحليلية، يطرح على الأقل مشكلتين مترابطتين أساسيتين: الأولى هي مهمّة «الحكم على متى وكيف نكون، أو لا نكون، بصدد الانتقال من اقتران إلى آخر». ولهذا فإنّ السؤال الأوليّ في الدراسات الثقافية هو دائمًا: «ما هو الاقتران الذي ينبغي أن ننصرف إلى معالجته؟[13]» أمّا المشكلة الثانية، والمرتبطة بها ارتباطًا وثيقًا، فتقتضي أن يحاول كلّ تحليل أن يُصيب التوازن الصحيح بين القديم والجديد، أو، بتعبير رايمون ويليامز، بين الناشئ، والمهيمن، والمتبقّي، وبين ما هو متماثل وما هو مختلف، وبين ما هو عضوي وما هو اقتراني وعَرَضي[14].

وعليه، فإنّ الاحتكام إلى بعض المنطقيّات أو السيرورات التي يبدو أنّها، على نحوٍ ما، تفلت من الاقتران، لا يُعدّ بالضرورة تراجعًا عن السياقية الجذرية، بل هو مطالبة بمزيد من تحليل تعقيد الاقتران من حيث المقياس المكاني والامتداد الزمني معًا؛ أي توسيع إمكان أن يفتح تحليلُ الاقتران على تعدّديةٍ من السياقات المتداخلة، وسياقاتٍ تعمل على مقاييس مختلفة، بل وعلى ما يمكن أن نسمّيه «سياقات مُضمَّنة .(embedded contexts) «وعلى أقلّ تقدير، يتيح لنا ذلك أن ندرك أنّ الاقترانات، وإن كانت تتشكّل إلى حدّ بعيد بوصفها تشكيلات وطنية، فإنّها تتمفصل على نحوٍ متزايد وعميق داخل ممارسات وعلاقات وسيرورات ومؤسسات دولية، وعبر-وطنية، وعالمية، وبواسطتها[15]. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي ألّا ننسى قطّ أنّ المجرّدات والمفاهيم هي نفسها دائمًا سياقية، ولها شروط إمكانها المادية الخاصة.

لقد بدأتُ بهذا التصوّر للسياقية الجذرية والاقترانية في الدراسات الثقافية لأنني أعتقد أنّ له أربع دلالات حاسمة تمامًا: فالدراسات الثقافية يُفترض أن تكون صعبة؛ ويُفترض أن تكون مُفاجِئة؛ وعليها أن تتجنّب السماح للنظرية أو للسياسة بأن تحلّ محلّ التحليل؛ كما يُفترض أن تتّسم بالتواضع. إنّ مثل هذه السياقية الجذرية تقطع الطريق على أيّ رغبة في أن نتكلّم قبل أن ننجز العمل التحليلي، إذ عندئذٍ نكون معرّضين للتخلّي عن الالتزام بالتعقيد، والطارئية، والتنازع، والتعدّدية، وهو الالتزام الذي يُعدّ سمةً مميّزة للدراسات الثقافية. وكثيرًا ما يجد باحثو الدراسات الثقافية أنفسهم، في مواجهة ضرورات سياسية تبدو ملحّة، وقد انجذبوا بسهولة إلى ضروب التبسيط والاختزال والجوهريّة ذاتها التي يُفترض

بالدراسات الثقافية أن تقف في وجهها. فالعمل الفكري لا يتحرّك دائمًا بالإيقاع الزمني نفسه الذي تتحرّك به الفعلية السياسية، والعمل الفكري الرديء، أي السرديات الرديئة، يُنتج سياسةً رديئة[16].

وكثيرًا ما نكون، بوصفنا مثقفين، غير راغبين في أن نبدأ من افتراض أنّنا لا نفهم ما يجري، وأنّ ما نجح بالأمس هناك قد لا ينجح اليوم هنا. وبدلًا من ذلك، نحمل معنا قدرًا كبيرًا من الأمتعة النظرية والسياسية، بحيث نادرًا ما نفاجأ؛ لأننا في الغالب نعثر على ما ذهبنا للبحث عنه، ونجد أنّ ما كنّا نعلمه سلفًا بوصفه التفسير قد تأكّد مرّة أخرى. إنّ الدراسات الثقافية، في اعتقادي، ملتزمةٌ بأن تخبرنا بما لا نعرفه بعد؛ فهي تسعى إلى مفاجأة منتجيها، ومحاوريها، وجمهورها، ودوائرها الاجتماعية، وذلك عبر تقديم أوصاف وسرديات أفضل، أوصاف لا تتحاشى التعقيد والطارئية والتنازع، بما يفتح إمكانات جديدة.

وعلى الدراسات الثقافية أن تتجنّب خطابين آخذين في الإغراء، يبدوان من وجهٍ ما كأنهما يعفيان المحلّل من مسؤوليته. أمّا الأول، فيتمثّل في اتخاذ افتراضاته السياسية الخاصة، مهما بدت بديهية، كما لو كانت هي خلاصة تحليلٍ ما، يُفترض دائمًا أنّه أُنجز في مكانٍ آخر، لكنّه يظلّ غائبًا على الدوام. فالرغبة السياسية تتغلّب هنا على إمكانات التعقيد وعلى مطلب الملموسية. وفي أقصى تجلّياته، يتحوّل الأمر إلى صحافة سياسية حزبية، وأحيانًا ما يتدهور إلى مجرّد انفعالات خطابية، لتحلّ محلّ العمل الفكري. وعلى الدراسات الثقافية أن تُقاوم الثقة المفرطة في اليقين السياسي، عبر الاعتراف بأنّه، مهما تكن الدوافع والآمال والافتراضات التي دفعت المرء إلى دراسةٍ بعينها، فإنّ السياسة ينبغي أن تصل في خاتمة التحليل، لا أن تُفترض في بدايته.

أمّا الخطاب الثاني - ولأستعِر هنا صياغة Derek Gregory (2005) - فيفترض أنّ العالم موجود لكي يزوّد مفاهيمنا بالأمثلة التوضيحية. فبدلًا من أن يشكّل المرور عبر النظرية منعطفًا (detour)ضروريًا، يُستعاض بالنظرية عن التحليل الاجتماعي ذاته، كما لو أنّ الفئات النظرية كانت - بذاتها - كافية بوصفها توصيفًا لاقترانٍ ما. وهو يخلط، إذا استعرنا للحظةٍ من مارتن هايدغر (Martin Heidegger)، بين الأنطولوجيا الأساسية (fundamental ontology)، والأنطولوجيا الإقليمية (regional ontology)، والتحليل الاقتراني.

إنّ الدراسات الثقافية تقتضي الجمع بين المفهومي والتجريبي، وإن كان هذا الفصل بينهما ليس واضحًا إلى هذا الحدّ، ويحتاج كلا المصطلحين إلى إعادة تفكير في ضوء ماديةٍ سياقية جذرية، مع الإقرار بإمكان أن يُربك الثانيُ الأوّلَ فعلًا، حتى في الوقت الذي يقود فيه الأوّل إلى توصيفٍ جديد للثاني. وهذه الإمكانية، أي إمكان أن يُزعزع الملموسُ الإطارَ المفهومي، هي ما يبدو أنّه يتوارى أحيانًا في بعض صيغ العمل النقدي المعاصر. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي للدراسات الثقافية أن تنفي عن النظرية أيّ وضعٍ مقدّس؛ فهي أداة لا تُقاس فائدتها إلا سياقيًا.

وهنا تتّضح دلالة الطريقة التي يرفض بها ستيوارت هول (Stuart Hall, 1997a, p. 152) ببلاغة أن يتقمّص عباءة "المنظِّر":

"لديّ علاقة استراتيجية بالنظرية. لا أعتبر نفسي منظّرًا بالمعنى الذي تكون فيه النظرية هي عملي الأساسي. أنا مهتمّ دائمًا بمواصلة التنظير حول العالم، حول الملموس، لكنني غير مهتمّ بإنتاج النظرية بوصفها موضوعًا قائمًا بذاته. ولذلك أستخدم النظرية بطرائق استراتيجية... لأنني أعتقد أنّ موضوعي هو التفكير في ملموسية الموضوع في علاقاته المتعدّدة".

وبالنسبة لهول، يحدّد هذا ممارسةً مختلفة للنظرية: «قد يكون هذا عملًا نظريًا يبدو فضفاضًا، مساميًّا، لكنّه غير متهاون من حيث الصرامة. وهو دائمًا متّصل بخصوصيات لحظة ملموسة[17]». وهذه العلاقة الخاصة بالنظرية تقع، على نحوٍ ما، في صميم الدراسات الثقافية: «إنّ الدراسات الثقافية... لا يمكن أن تشتغل حقًّا إلا بالانتقال من اقترانٍ تاريخي إلى آخر، مستخدمةً إطارًا نظريًا متطوّرًا غير مُنقّى مفهوميًا».

كما أنّ مثل هذه السياقية الجذرية تقطع الطريق على أيّ افتراض بأنّ الأسئلة التي نطرحها، والتحدّيات التي نواجهها، ذات طابع كوني، كما لو أنّ العالم بأسره مدفوع دائمًا إلى الإجابة عن الأسئلة نفسها، أسئلتنا نحن. وكثيرًا ما نتصرف كما لو لم تكن هناك حدود لمدى راهنية النقاشات التي ننخرط فيها، أو النظريات التي نجدها نافعة، أو الشروط والظروف التي صاغتها. إنّ مثل هذه الأشكال من «المحلية الضيّقة» (parochialism) بما في ذلك صيغها الكوزموبوليتية المعاصرة، قد تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، علينا، بوصفنا محلّلين اجتماعيين وثقافيين نقديين، أن نتصالح مع تعقيد الصراعات المعاصرة، ومن ثمّ يُقوِّض قدرتنا نحن أنفسنا على الانخراط في نقاشات أوسع، وعلى الإسهام في تخيّل مستقبلات بديلة.

كيف أصبحت الدراسات الثقافية مملّة إلى هذا الحدّ اللعين[18]؟

أودّ الآن أن أقترح أنّ الدراسات الثقافية في حالات كثيرة (وخاصةً في الولايات المتحدة) أخفقت في الوفاء بمشروعها السياقي، وأخفقت في إعادة تموضع مشروعها إزاء الصراعات الاقترانية الضاغطة. وهذا لا يتطلّب فحسب إنجاز الدراسات الثقافية على نحوٍ اقتراني، بل يتطلّب أيضًا إعادة اختراع الدراسات الثقافية ذاتها، نظرياتها وأسئلتها، استجابةً لشروط الاقتران ومطالبه. ولهذا السبب، في اعتقادي، كان إسهام الدراسات الثقافية (إلى جانب كثير من النماذج والممارسات النقدية الأخرى) محدودًا على نحوٍ مفاجئ في تحليل الصراعات والتحوّلات البالغة الأهمية الجارية داخل العديد من التشكيلات الوطنية، وكذلك على الصعيد العبر-وطني.

فمن دون فهمٍ لما يجري، لا تستطيع الدراسات الثقافية أن تُسهم في تصوّر سيناريوهات ونتائج أخرى، ولا في بلورة الاستراتيجيات التي قد تقودنا إلى مسارات بديلة. وأُدرك أنّ هذا الحكم، من بعض الوجوه، يبدو مستحيلًا، بالنظر إلى مدى تشتّت الدراسات الثقافية وتنوّعها (وخاصة في الولايات المتحدة، وإن لم يقتصر الأمر عليها).

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التشتّت والتنوّع، أعتقد أنّه يمكن الحديث عن «مركز» لها، إن جاز التعبير؛ أي أنّ هناك أنماطًا معيّنة من الأسئلة والافتراضات والنظريات هي المهيمنة، وتستقطب شتّى البحوث إلى مدارها، ولا سيما داخل المحاور الأنغلومريكية والأوروبية المؤثّرة في الدراسات الثقافية، وإن بدرجة أقلّ في أماكن أخرى. والسؤال هو: هل هذا المركز ملائم للسياق الراهن (للاقتران الراهن)؟ وهل هو فعّال بوصفه ممارسةً فكرية وسياسية؟

ولا أقصد أن أنكر أنّ ثمة عملًا اقترانيًا مهمًا ومثيرًا يُنجَز في أنحاء العالم، وكذلك في الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا. كما لا أريد أن أوحي بأنّ كلّ عمل يُنجز تحت لافتة الدراسات الثقافية يجب أن ينصرف إلى هذه القضايا تحديدًا. غير أنّني أريد، وأكرّر، أن أقترح أنّ استمرار وجود «مركز» بعينه يسحب قدرًا كبيرًا من العمل إلى مداراته، فيطرح أسئلة بعينها، ويقدّم نظريات بعينها، ويضفي الشرعية على مناهج قد لا تعزّز انخراطنا في الاقتران الراهن، ولا قدرتنا على مساءلته.

إليك النص بعد تنظيفه وإعادة ترتيبه وتنسيقه، مع تصحيح بعض الأخطاء المطبعية الواضحة (مثل "خرائط المعن" إلى "خرائط المعاني"، و"رايوم" إلى "رايمون")، والحفاظ على تسلسل الفقرات والقوائم بشكل واضح ومقروء:

إنّ هذا المركز، الذي يُصان على نحوٍ متزايد بقوة المؤسسة الأكاديمية، وبنزعةٍ متنامية إلى إعادة إدماج الدراسات الثقافية في التخصصات، يقوم على غموضٍ محدود معيّن في مفهوم الثقافة، حين خرجت الدراسات الثقافية من الثنائية الشهيرة التي صاغها رايمون ويليامز:

1. **الثقافة بوصفها مجموعة محدودة من الأنشطة الدلالية والنصّية** - ويُشار إليها أحيانًا بالثقافة الجمالية أو التعبيرية.
2. **الثقافة بوصفها «طريقة حياة كاملة»**، أي تنظيمًا ماديًا للممارسات.

غير أنّ هذا المعنى الثاني للثقافة ينطوي بدوره على غموضٍ خاص، إذ يمكن أن يُحيل في آنٍ واحد إلى تجربة ذلك التنظيم، وإلى الكيفية التي يُعبَّر بها عن ذلك التنظيم (وعن تجربته) المُعبّرِ عنها، أي إلى المعاني والقيم والأفكار المتجسّدة في «طريقة الحياة الكاملة) «أو ما يسمّيه هول بانتظام "خرائط المعاني[19]"maps of meaning .

ومع تبلور هذا «المركز»، حدثت جملة من التحوّلات:

أولًا، لم توضع الثقافة، بالمعنى الأول، الأضيق، على جدول الأعمال فحسب، بل أصبحت هي موضوع الدراسات الثقافية ذاته. فقد نُظِّمت الدراسات الثقافية للنظر في «النصوص»، وغالبًا، وبشكل خاص، في الثقافة الشعبية (مقابل الرفيعة) وثقافة وسائل الإعلام. ولهذا اضطرّ ستيوارت هول (1971)، في أحد تقارير مركز الدراسات الثقافية المعاصرة (CCCS) المبكرة، إلى الإقرار بأنّ كتاب ريتشارد هوغارت Uses of Literacy قُرئ «باعتباره، تحت وطأة ضرورات اللحظة، أساسًا نصًا عن وسائل الإعلام الجماهيرية... وأنّ فكرة أنّ المركز، في توجيه اهتمامه إلى الدراسة النقدية للثقافة المعاصرة، كان، في جوهره، مركزًا لدراسة التلفزيون ووسائل الإعلام الجماهيرية والفنون الشعبية... وإن لم تكن هذه الفكرة منسجمة مع إحساسنا بالوضع... فقد انتهت، مع ذلك، بحكم الأمر الواقع، إلى تعريفنا وتعريف عملنا.«

واللافت أنّ هول لا يصف بوضوح «إحساسًا آخر بالوضع» ولا «ضرورات اللحظة». ونتيجةً لذلك، جرى التعامل مع الدراسات الثقافية بوصفها مشروعًا تأويليًا (hermeneutic project)، وكان عليها، تبعًا لذلك أن «تتبنّى» وتحوّل تحوّلًا عميقًا، إلى جانب حلفاء متعدّدين، التخصصات الواضحة الطابع الثقافي أو النصّي.

ثانيًا، جرى إلى حدّ بعيد التخلّي عن حُجّة رايمون ويليامز القائلة إنّ أيّ نصّ ثقافي لا يمكن فهمه إلا في علاقته بالكلّية الاجتماعية، وهي كلّية مادية وتجريبية ودلالية في آنٍ معًا، لصالح نموذجٍ مختلف يقوم على:

1. **إبستمولوجيا** تُلقي بثقلها كلّه على البناء الثقافي للواقع، بحيث بدا، في كثير من الأحيان، أنّ الثقافة، بمعنى ما، أكثر أهمية وواقعية من الأبعاد المادية أو التجريبية للكلّية.
2. **اعتبار الثقافة سيرورةً كونيةً** وسيطة للدلالة (signification) وتشكيل الذوات (subjectification)، بما يعني أنّ العلاقات الثقافية كانت تُبنى دائمًا حول تعارضٍ «تواصلي» بين النصّية والجمهور (الإثنوغرافيا).

فمن جهة، أصبحت الدراسات الثقافية قادرة على قراءة أيّ شيء وكلّ شيء بوصفه نصًّا، الأمر الذي قاد ممارسيها إلى تشييد موضوعات جديدة لا حصر لها للتأويل، أيديولوجيًا أو خطابيًا، كما لو أنّ سياساتها قابلة للاختزال داخل الثقافة ذاتها.

ومن جهة أخرى، أُدخِلت الدراسات الثقافية في بحثٍ دائم عن «الواقع الإثنوغرافي»، أي عمّا يفعله الجمهور بالنصوص، لكي تُثبّت آثار النصوص خارج قراءاتها الخاصة. غير أنّ هذا «الواقع الإثنوغرافي» كان يُفهم في الغالب في ضوء علاقة الذاتية والهوية (مما يعيده، مرّة أخرى، تحت علامة النصّ والأيديولوجيا). وقد جاء هذا المنعطف «التواصلي» على خلاف حُجّة هوغارت (Hoggart, 1969, p. 18) القائلة إنّ الدراسات الثقافية لا تسأل: «ماذا يفعل الناس بهذا الشيء؟» بل تسأل: "أيّ علاقة لهذا... الكيان المركّب، بالحياة التخييلية للأفراد الذين يُشكّلون جمهوره؟"

وأخيرًا، تأطّر مركز الدراسات الثقافية عبر افتراض «آخرية» للاختلاف (أي اختلافًا مُشيَّدًا على مستوى الذاتية)، بحيث كان في كثير من الأحيان يجرّ وراءه الإرث الكولونيالي للأنثروبولوجيا ومنطقيّات الاستعمار، متخيّلًا أنّ بالإمكان تجاوزها بمجرد «إعطاء الصوت للآخر» (أو حتى مجرّد اكتشاف الاختلاف، بل وعمليّة تَغْيير الآخر/أَخْرَنته[20]) (Morris, 1990).

ويبدو لي أنّ هذه التحوّلات الثلاثة تستجيب لثلاث إشكاليات سياسية مختلفة[21] داخل الاقتران:

- **إشكالية إبستمولوجية تتعلّق بفهم التغيّر** :وهي تطرح مسألة الثقافة بوصفها محاولةً للاستجابة لعجز النماذج القائمة لإنتاج المعرفة عن فهم طبيعة وقوى التغيّر الاجتماعي المعاصر.
- **إشكالية سياسية تتعلّق بتنظير المقاومة** :وهي تطرح مسألة الثقافة بوصفها رفضًا سياسيًا لنظريات تفترض تعارضًا بسيطًا بين الهيمنة والخضوع، بحيث يُفترض أنّ الأولى تمتلك القدرة - إن لم يكن النجاح الفعلي - على «استعمار» الثانية بالكامل وجعلها سلبية.
- **إشكالية فينومينولوجية تتعلّق بتنظير الهيمنة** :وهي تطرح مسألة الثقافة بوصفها جهدًا لإعادة التفكير في سيرورات الهيمنة من حيث إنتاج التجربة، والوعي، والذاتية.

وأودّ أن أقترح، مع نوربرت إلياس(Norbert Elias) ، أنّ "الثقافة لا تصبح موضع اهتمام عام إلا في لحظات تاريخية معيّنة، حين يجد 'شيء ما في الحالة الراهنة للمجتمع تعبيره في تبلور الماضي المتجسّد في الكلمات" (Kuper, 1999, p. 23)؛ ومع أنّني قد أتحفّظ على مفهوم إلياس الضيّق والحاسم أكثر مما ينبغي للثقافة، ومع أنّني قد أفضّل التأكيد على سياسات الثقافة بدلًا من الثقافة ذاتها، فإنني أعتقد أنّ نشوء الدراسات الثقافية (في بريطانيا والولايات المتحدة على الأقل، في أعقاب الحرب العالمية الثانية) وتنظيمها الذاتي حول فضاء «المركز» الذي وصفته للتو، كانا قائمين على افتراض أراه صائبًا بشأن الاقتران: مفاده أنّ الثقافة، سواء بوصفها نصوصًا جمالية أو تعبيرية محدّدة، أو بوصفها لغةً أو تواصُلًا على نحو أعمّ، قد برزت تاريخيًا بوصفها مجالًا حاسمًا يُصنع فيه التاريخ، وتُنظَّم فيه المقاومة، ولو على نحوٍ محتمل.

ومرّة أخرى، كان ستيوارت هول (1981, p. 239) صريحًا في تصريحٍ كثيرًا ما جرى تجاهله:

"الثقافة الشعبية هي أحد المواقع التي يُخاض فيها الصراع من أجل ثقافة الأقوياء وضدّها... إنها ليست مجالًا يمكن أن يُعبَّر فيه ببساطة عن الاشتراكية، عن ثقافة اشتراكية - مكتملة التشكّل سلفًا. لكنها أحد الأماكن التي يمكن أن تتكوّن فيها الاشتراكية. ولهذا فإنّ "الثقافة الشعبية" مهمّة. وإلا، فبصراحة، لا يهمّني أمرها البتّة".

أو لعلّ الأدقّ هو القول إنّ الثقافة بوصفها نصًّا وخطابًا، بوصفها بنيةً للوساطة المعرفية أو الدلالية، كانت هي المجال الذي تتشكّل فيه التجربة المعاشة للتغيّر التاريخي. ففيها كان الناس يعيشون التحوّلات التاريخية والسياسية في حياتهم، ويُضفون عليها المعنى، ومن ثمّ يُشكّلونها. وبتعبير رايمون ويليامز، كانت الثقافة النصّية هي البنية التكوينية والموقعَ التكوينيّ الذي تتشكّل فيه «بنية الإحساس» الناشئة .(structure of feeling) وبلغة لوي ألتوسير، كان مستوى الثقافة آخذًا في التحوّل إلى المستوى المهيمن.

وقد يفسّر هذا جزئيًا لماذا كانت الإنسانيات نفسها في أزمة، أزمة جعلتها «عدائية بلا هوادة»، وفي الوقت نفسه هشّة أمام ظهور ممارسة نقدية، هي الدراسات الثقافية، تأخذ الثقافة على محمل الجدّ فعلًا. وكما يصف ستيوارت هول (1990, p. 12)، فقد كانت الإنسانيات «تشكّ في [الدراسات الثقافية] بعمق، وتكاد ترغب في خنق، إن صحّ التعبير، طائر الوقواق الذي ظهر في عشّها». غير أنّ هذه الأزمة نفسها «استدعت ومكّنت من ظهور الدراسات الثقافية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين».

ولهذا السبب كان على الدراسات الثقافية أن تضطلع بمهمّة كشف ما اعتبرته الافتراضات غير المصرَّح بها للتقليد الإنساني ذاته. كان عليها أن تحاول إماطة اللثام عن الافتراضات الإيديولوجية التي تسند الممارسة، وأن تكشف البرنامج التعليمي (الذي كان الجزء غير المُسمّى من مشروعها)، وأن تجري نقدًا إيديولوجيًا للطريقة التي قدّمت بها الإنسانيات والفنون نفسها بوصفها ضروبًا من المعرفة المتجرّدة من المصلحة. كان عليها، أي بعبارة أخرى، أن تنجز عملًا تفكيكيًا، وهو إزالةٌ للتغليط (demystification)، يكشف الطابع التنظيمي والدور الذي كانت الإنسانيات تؤدّيه في علاقتها بالثقافة الوطنية. ومن داخل سياق ذلك المشروع، يصبح واضحًا لماذا كتب إلينا الناس رسائل فظّة (Hall, 1990, p. 15).

وقد تجلّت هذه الأهمية المتزايدة للثقافة في تنامي الاهتمام داخل الأكاديمية (وفي أماكن أخرى) باللغة والثقافة بوصفهما ما كان ميشيل فوكو وآخرون يسمّونه «التحكّم عن بُعد» (control at a distance)، وكذلك في القلق العمومي المتزايد إزاء مسائل الدعاية، والرسائل اللاواعية، وتعبئة الأفكار، وتعميم التعليم، إلخ.22 لقد كانت تلك اللحظة التي انتقلت فيها التواصلية والثقافة (بوصفهما سيرورات إنسانية ومواقع تنازع) إلى مركز الحياة العامة، مستندتين إلى ظهورهما السابق بوصفهما مفاهيم نظرية في نقد الأنطولوجيا من جهة، والوضعية من جهة أخرى، لحظة ما يُسمّى بالمنعطف اللغوي (linguistic turn) بوصفه نموذجًا مهيمنًا جديدًا (تجلّى في الانشغال بالثقافة الجماهيرية، والأيديولوجيا، إلخ).

وبالطبع، فإنّ القول بأنّ الثقافة كانت بصدد أن تصبح مهيمنة لا يعني أنّها كانت محدِّدة بصورة أحادية. فبروز الثقافة ووضوح دورها الجديدين كانا، بلا شك، نتيجةً، بطرائق معقّدة، لخصوصيات التسوية ما بعد الحرب سياسيًا واقتصاديًا (مثل التسوية المؤسسية لـ«الليبرالية»، والحرب الباردة، إلخ)، وكذلك لدوامات التنازع (بما في ذلك صعود المحافظية الجديدة والثقافة المضادّة، وحركة الحقوق المدنية، والنسوية، وسياسات الهوية على نحو أوسع، وحالات الهلع الأخلاقي المرتبطة بثقافة الشباب). وكانت الحرب الباردة نفسها، بطبيعة الحال، تُخاض بوصفها حربًا أيديولوجية في فضاءات ثقافية وسياسية (كما في الأشكال الواضحة للمكارثية ومعاداة الشيوعية الشعبية)، بخلاف الحرب على الفاشية[23].

ومن خلال جعل الثقافة مركزية وحاضرة في كلّ مكان، ومن خلال تحديدها بوصفها الموقع الأولي لتجربة التغيّر التاريخي والصراع، فإنّ هذا السياق، والمركز الذي أسهم في استدعائه إلى الوجود داخل الدراسات الثقافية، قد ترتّبت عليه نتائج

عميقة وإيجابية في فهمنا للسلطة والسياسة. فقد شدّد على الطبيعة المتوسَّطة (mediated) والتمثيلية للسلطة. و«اكتشف» البناء الثقافي للاقتصاد السياسي (الدولة والاقتصاد). غير أنّه، من دون أن ينكر قطّ أهمية هذه التكاثفات المادية والخطابية، عمد إلى وضعها بين قوسين بسرعةٍ زائدة ولمدّةٍ طويلة، بحيث عادت لاحقًا بوصفها مكبوتَه الخاص.

فمن خلال إزاحة الدولة عن المركز(decentering the state) ، لم يقتصر الأمر على تعديد مواقع السلطة (بحيث أصبحت السلطة، مثل الثقافة، في كلّ مكان)، بل جرى أيضًا في كثير من الأحيان التعامل مع السلطة كما لو كانت منزّهة عن الجسد ومفصولة عن العلاقات المادية للامساواة والهيمنة التي تشكّل مرساها في الحياة اليومية. كما جرى تعديد أبعاد السياسة ومجالاتها، ففُتحت السلطة (بمساندة حلفاء عديدين هنا) على اختلافات جديدة وممارسات جديدة. ولم تقتصر النتيجة على جعل تسييس الثقافة وسياساتها (مثل الأيديولوجيا، وحروب الثقافة) مرئية بوصفها أسئلة أساسية، بوصفها الموقع الضروري للسؤال الجوهري: لماذا يبدو الناس وكأنهم يتصرّفون ضد مصالحهم الظاهرة؟ بل أشارت أيضًا إلى التثقيف المتزايد للسياسة (culturalization of politics).

الصراع حول الحداثة

إنّ ما أسمّيه «مركز» الدراسات الثقافية دخل في مأزق خلال ثمانينيات القرن العشرين، وإن لم يفقد موقعه المهيمن، نتيجة تطوّرين على الأقل. أولًا، تحدّت ممارسات وتنظيمات وعلاقات وجغرافيات جديدة في السياسة والاقتصاد الكثيرَ من الإطار الذي كانت الدراسات الثقافية قد صاغت داخله أسئلتها. فالعولمة، والإقليمية، والتمويلنة (financialization)، وصعود تحالفات سياسية محافظة جديدة بمختلف أشكالها حول العالم، ونهاية الحرب الباردة، والتدخّلات السياسية للشركات متعدّدة الجنسيات، وتنامي قوة التشكيلات الدينية - كلّ ذلك جعل «الأزمة العضوية» جليّة، وعرّف اقترانًا متغيّرًا بدا أنّ مركز الدراسات الثقافية عاجز عن الاستجابة له.

ثانيًا، أصبح واضحًا بصورة متزايدة أنّ الدراسات الثقافية، بوصفها مشروعًا، قد نشأت في نطاق جغرافيات متعدّدة بعد الحرب العالمية الثانية، كلٌّ منها مستند إلى تقاليده الخاصة، وصائغٌ لأسئلة مميّزة تخصّ سياسة الثقافة. وفي حين عزّز هذا التنوّع فكرة هيمنة الثقافي، فإنّه طرح أيضًا موضع تساؤل التشكّل الخاص الذي هيمن على التقليد الأنغلو-أمريكي بوصفه مركزًا.

وقد استُبِق هذا التحدّي للمركز بكتاب Policing the Crisis، الذي سار، من وجوهٍ عدّة، عكس تيار ذلك المركز. فمفهومه المفتاحي، "الهيمنة" (hegemony)، ليس فئة ثقافية، بل مفهوم يقع عند تخوم الثقافي. فالسياسات الهيمنية ليست شأنًا ثقافيًا فحسب، ولا حتى شأنًا ثقافيًا بالدرجة الأولى، وإن كانت تنطوي بالضرورة على عملٍ ثقافي. ويرفض Policing the Crisis، بأشدّ العبارات وضوحًا، اختزال الهيمنة إمّا إلى صراعٍ ثقافي أو إلى تنظيم صوري للبنية الاجتماعية.24 فالهيمنة تتعلّق بعلاقات الثقافة والسياسة والاقتصاد. وهي تُشير، بمعنى واقعي للغاية، إلى انعطافٍ في الدراسات الثقافية من الثقافي إلى السياسي (والاقتصادي أيضًا، وإن لم يصل الأمر تمامًا إلى الاقتصاد السياسي بالمعنى الصارم). لقد اقترحت تحوّلًا في الأسئلة ذاتها التي كانت تدفع الدراسات الثقافية، عبر العودة، وإن بصيغة جديدة، إلى الأسئلة التي كانت قد وُضعت بين قوسين في الأعمال السابقة.

فالهيمنة تُحيل إلى الصراع من أجل الظفر بالدولة من قِبل تحالفٍ معيّن من المصالح الاقتصادية، يخوض "حرب مواقع (war of positions)"، أي حرب تحالفات مؤقتة في مواقع صراع متعددة، يسعى من خلالها «الكتلة الهيمنية» إلى كسب القبول بقيادتها وبمحاولاتها إعادة تنظيم المواقع السياسية والولاءات وموازين القوى بين مختلف فئات السكان، وذلك كلّه استجابةً لأزمة وطنية، عضوية (هي بالطبع مُنشأة خطابيًا أيضًا). والواقع أنّ الدراسات الثقافية البريطانية، في تشكّلاتها الأولى، كانت معنيّة إلى حدّ كبير بتلقّي تحدّي علم الاجتماع (في مشروع، وإن لم يُقصد به ذلك، لإعادة بناء الإنسانيات والعلوم الاجتماعية معًا)، ساعيةً إلى «إنجاز علم اجتماع أفضل من علماء الاجتماع». غير أنّ الأمر بدا لاحقًا كما لو أنّها قد أصغت إلى مقولة أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) الشهيرة بأنّ «جميع المسائل الجوهرية في علم الاجتماع ليست سوى مسائل في علم السياسة». وعلى أقلّ تقدير، جعل Policing the Crisis واضحًا للغاية أنّ الصراعات الجارية داخل الثقافة، وحتى تلك التي تدور حول الثقافة، ينبغي أن تُوضَع داخل سياقٍ أوسع وأكثر تعقيدًا من الصراع الهيمني. فالصراعات الثقافية لا تُفهم إلا حين يُجلّى تمفصلها بالصراع الهيمني. وبهذه الصيغة الجديدة، أعاد Policing the Crisis اكتشاف ما كان دائمًا افتراضًا ضمنيًا في الدراسات الثقافية: أنّه لا يمكن الحديث عن الثقافة بمعزل عن كليّة علاقاتها الاجتماعية والمادية.

لقد أشار Policing the Crisis إلى أزمة عضوية شكّلت بريطانيا منذ ستينيات القرن العشرين على الأقل. وكما قلتُ، فإنّ الاقتران هو تمفصل مخصوص للتشكيل الاجتماعي بوصفه سياقًا. وفي حالة عمل المركز على التاتشرية (Thatcherism) والعِرق، وتمفصلاتهما، كانت خصوصية الاقتران تُعرَّف بوجود ما سمّاه المركز - اقتداءً بغرامشي - أزمة عضوية. ولأقتبس هنا من غرامشي (Gramsci, n.d):

«تنشأ أزمة، قد تدوم أحيانًا عقودًا. وهذه المدّة الاستثنائية تعني أنّ تناقضات بنيوية غير قابلة للشفاء قد كشفت عن نفسها (وبلغت النضج)».

ويستأنف روجر سايمون الحُجّة قائلًا:

«إذا كانت الأزمة عميقة، أي عضوية، فإنّ هذه الجهود لا يمكن أن تكون دفاعية خالصة. بل ستتمثّل في صراعٍ من أجل خلق توازن جديد للقوى السياسية، بما يتطلّب إعادة تشكيل مؤسسات الدولة وكذلك تكوين أيديولوجيات جديدة؛ وإذا لم تكن قوى المعارضة قوية بما يكفي لقلب ميزان القوى بصورة حاسمة لصالحها، فإنّ القوى المحافظة ستنجح في بناء نظام تحالفات جديد والذي سيُعيد ترسيخ هيمنتها. وتحت سطح الأحداث اليومية، يكون قد وقع تحوّل بنيوي عضوي ودائم نسبيًا».

ولا شكّ أنّ استخدام معجم «الأزمة» ينطوي على إشكالات، إذ يبدو كأنّه يفترض لحظة معيارية من الاستقرار، بل ويفترض ضمنًا وحدةً عضوية. ومع ذلك، فهناك لحظات تظهر فيها حالات اللّااستقرار والتناقض في كلّ نقطة تقريبًا من التشكيل الاجتماعي، وتغدو الصراعات مرئية وواعية بذاتها. وقد جادل Policing the Crisis بأنّ بريطانيا كانت في خضمّ أزمة عضوية؛ وأنّ تحليل «السرقة بالعنف» (mugging) الذي شكّل نقطة الانطلاق الإمبريقية، كان يُشير إلى تلك الأزمة، بل إنّه لم يكن ممكنًا أصلًا تحديد «السرقة بالعنف» بوصفها مشكلة إلا في سياق تلك الأزمة. ورأى المؤلفون أنّ الأزمة

العضوية جزء من تاريخ أطول للتشكيل الاجتماعي ما بعد الحرب، وذهبوا إلى أنّه «لا يوجد حتى الآن تحليل اقتراني كافٍ لأزمة ما بعد الحرب يمكن أن نُعلّق عليه اهتماماتنا الأكثر إلحاحًا» (Hall et al., 1978, p. 218).

وثمّة أسباب وجيهة للاعتقاد بأنّ الولايات المتحدة، شأنها شأن تشكيلات أخرى، عاشت، ولا تزال، أزمة عضوية مشابهة إلى حدّ ما، وإن اختلفت التقسيمات الزمنية والأشكال جغرافيًا. وأرى أنّ الحال هو أيضًا أنّنا لا نمتلك تحليلًا اقترانيًا كافيًا يمكن أن نبني عليه تشخيصًا نقديًا واستراتيجية في الولايات المتحدة (إن لم يكن في أجزاء واسعة من العالم). فالأزمات العضوية لا تُحسم بسهولة أو بصورة نهائية، كما أنّه لا يوجد «تسوية» واحدة تستمرّ في إعادة تثبيت نفسها. بل قد تُجرَّب تسويات مؤقتة وغير مستقرة متعدّدة، إلى أن تُحَلّ الأزمة أخيرًا، وغالبًا ما يحدث ذلك عبر إعادة تشكيل جذرية للتشكيل الاجتماعي ذاته. ولكن حتى إذا أسفرت النتيجة عن فترة من الاستقرار البنيوي النسبي، فإنّ هذا الاستقرار يظلّ دائمًا غير مستقرّ ومؤقتًا في آنٍ واحد. فبينما قدّمت التاتشرية («الليبرالية الجديدة») نوعًا من التسوية للأزمة العضوية في ذلك الاقتران، فإنّ كثيرًا من سمات وعناصر ذلك الاقتران ظلّت تُميّز الاقترانات اللاحقة، التي ينبغي مع ذلك فهمها بوصفها تحدّد اقترانًا مختلفًا جذريًا.

وهذه الأزمة (أو الأدقّ: سلسلة أزمات يُعاد تمفصلها باستمرار) كانت متواصلة، ومكّنت، على نحوٍ لافت، من تسويات شديدة الهشاشة وقصيرة العمر، حتى فيما كانت الأرضية ذاتها التي تُخاض عليها الأزمة تتحوّل باستمرار وبصورة ملحوظة في اتجاهات معيّنة. إنّها أزمة نعيشها نحن (في الولايات المتحدة) ويعيشها كثيرون غيرنا (في أنحاء متعددة من العالم). وهي أزمة، في جانب منها، اقتصادية، تُعرَّف عبر سلسلة من الصراعات والتحوّلات داخل الرأسمالية (يُؤرَّخ لها غالبًا منذ حوالي 1973). وهي أيضًا، في جانب منها، صراع هيمني للسيطرة على الدولة عبر إعادة تشكيل إمكانات التحالفات والولاءات الاجتماعية (حرب مواقع).

ومع ذلك، حين ننظر إلى اتساع مواقع الصراع في الولايات المتحدة، وقد أشرتُ إلى بعضٍ منها فحسب، وكذلك إلى خصوصية هذه المواقع، وإلى مدى تغلغلها العميق في أنماط عيشنا المألوفة وفي أكثر افتراضاتنا البدهيّة رسوخًا، فقد نخلص إلى أنّ «شيئًا أكثر» يجري، وأنّ مفهوم الهيمنة، على ضرورته، غير كافٍ لفهم الإحساس شبه الحقبيّ (epochal) بالاختلالات المعاصرة.

وفي الولايات المتحدة (وهي الموقع الوحيد الذي أستطيع الحديث عنه بثقةٍ نسبية، إن لم يكن بسلطةٍ كاملة)، أصف الصراعات التي جرت على مدى نصف قرن بوصفها جزءًا من صراعٍ أوسع ضدّ التشكيل الخاص للحداثة، ما أسمّيه «الحداثة الليبرالية»، الذي تبلور وبلغ موقع الهيمنة في الولايات المتحدة بين مرحلة إعادة الإعمار[25] (Reconstruction) وخمسينيات القرن العشرين. ولم يكن ترسيخ هذه «الحداثة الليبرالية» خطيًا ولا تطوريًا، وربما لم يكن يومًا مكتملًا أو خاليًا من النزاع، غير أنّه شكّل، إلى حدّ بعيد، تعريف الولايات المتحدة في القرن العشرين.

إنّ الصراع ضدّ هذه الحداثة الليبرالية لا يقلّ تعقيدًا ولا تفاوتًا عن الصراع الذي أفضى إلى ترسيخها؛ فهو يُخاض من اليسار ومن اليمين ضدّ المركز الليبرالي؛ وينطوي على فصائل وتشكيلات ثقافية وسياسية واقتصادية في تحالفات غير متكافئة وغير مستقرة. ولا أعتقد أنّ أيّ تسوية، أو توازنٍ في حقل القوى، قد تحقق خلال الثلاثين عامًا الماضية، وإن كان واضحًا أنّ بعض الفصائل تواصل تعزيز مواقعها باطراد، وتمتلك أحيانًا قدرة غير متناسبة على تشكيل المستقبلات الممكنة

التي يتعيّن على المجتمع أن يختار من بينها. ومع ذلك، لا أظنّ أنّنا نستطيع الجزم بما ستكون عليه النتيجة؛ فأيّ حداثة قادمة، أو إعادة تشكيل ناشئة للحداثة، لن تكون تحقيقًا بسيطًا لمشروعٍ واحد بعينه، وإن كان من الواضح أيضًا أنّ ما يُسمّى «اليمين الجديد» (المكوَّن من فصائل محافظة جديدة متعدّدة، وفصائل دينية مختلفة، وفصائل رأسمالية-شركاتية) يمارس، خلال العقود الثلاثة الماضية، ضغوطًا حاسمة قوية، ويدفع البلاد، إن لم يكن أجزاء واسعة من العالم، في اتجاهات محدّدة.

اسمحوا لي أن أقدّم بعض الاستنتاجات الأولية والمبدئية من أبحاثي حول هذا الاقتران: فعلى الصعيد الاقتصادي، يبدو أنّ التسوية الناشئة (أو على الأقل المسار نحو حداثة مُعاد تشكيلها)، خلافًا لما تدّعيه أطروحات يسارية شائعة، لا تنطوي على اختزال كلّ قيمة إلى قيمة اقتصادية، بل على تحوّل في الاقتصادات يقوم على تقويض قيمة العمل والاحتفاء بتعريفات متنافسة لريادة الأعمال ورأس المال المالي (بحيث يغدو الاستثمار أهمّ من العمل بوصفه مصدرًا للثروة). وعلاوة على ذلك، وكما أشار كثير من المعلّقين، يترافق هذا مع جهودٍ متعدّدة لنقل عبء المخاطر (بمختلف أنواعها) من الكيانات الاجتماعية والشركاتية إلى الأفراد والأسر.

وقد منحت التشكيلات الخطابية للاقتصاد مكانة جديدة ومميّزة لخطابات اقتصادية تمجّد السوق والسعر بوصفهما المنطق الجديد للاختيار العقلاني، مُلغيةً، على الأقل بوصفه هدفًا، أيّ احتكام إلى قيمة مشتركة أو إلى الصالح العام. كما يُزيح هذا مجموعة من الأهداف التي كانت تُعرَّف عبر رؤية للحراك الاقتصادي تشير إلى مجتمعٍ طبقيٍّ لا طبقيٍّ، أي مجتمع طبقة وسطى (ولو كان متخيّلًا إلى حدّ بعيد).

وفي هذا السياق، كان اليمين هو الذي قد أدرك أنّ الأسواق ليست مجرّد علاقات اقتصادية فحسب؛ بل تنطوي أيضًا على علاقات ثقافية واجتماعية (وإن كانت الفصائل الرأسمالية المختلفة في اليمين تنكر العمل الضروري لخلقها والحفاظ عليها بوصفها أسواقًا تنافسية). ونحن نشهد إعادة تمفصل عامة وقوية بين الاقتصاد والدين، تُفضي إلى احتفاء وطني بفهمٍ مخصوص للأسواق (بوصفها تبادلات فردية منزَّهة عن الاجتماع) وللتجارة/الأسواق الحرّة، لا بوصفها تنافسية، بل بوصفها منزوعًا عنها التنظيم. والنتيجة التي تُفضي إليها هذه الصراعات والتحوّلات المتعدّدة لا يُحسن وصفها بمصطلح «الليبرالية الجديدة» إلا على نحوٍ مُضلِّل؛ إذ أرى أنّ من الأدقّ فهمها بوصفها أيديولوجيا لتحالفٍ معيّن من فصائل رأس المال.

وعلى الصعيد السياسي، ثمة صراع واضح حول السيادة، وهي علاقة معقّدة ومتعدّدة الأبعاد، يتخذ أشكالًا متنوّعة. ويمكننا أن نرى بوضوح تكاثر أنماط الحكم والحكومَوية (governmentality) (مثل التوسّع في استخدام التقاضي والتنظيم، وتنامي أهمية الثقافات الشركاتية)، بما يجعل «الدولة» أقلّ اضطلاعًا بدورها التربوي (وإن كانت، في ظلّ النظام الراهن، تنخرط على نحوٍ متزايد في التنظيم الأخلاقي).

غير أنّ ما يجري يتجاوز ذلك. فهناك، من جهة، انسحابٌ معقّد ومتناقض من الاستثمار في السياسة الانتخابية للدولة (وفي كثير من الحالات من السياسة عمومًا)، التي يُنظَر إليها بصورة متزايدة إمّا بوصفها أيديولوجية خالصة أو إدارية محضة، كما لو كان ثمة رغبة في ألّا نعرف وألّا ننخرط، وكأنّ «الهروب من الحرية»، بتعبير إريك فروم (Erich Fromm)، قد تحقّق أخيرًا. وإذا كانت هذه التحوّلات تجري في «المركز»، إن صحّ التعبير، فإنّ هناك أيضًا استثمارًا عاطفيًا متزايدًا وقويًا

من قِبل بعض الجماعات (في اليسار واليمين معًا) حول قضايا وتنظيمات معيّنة للسلطة. وهنا تغدو الأيديولوجيا، إلى حدّ بعيد، مسألة الحفاظ على التحالفات، ويصبح الرأي العام وسيطًا متطوّرًا ومشحونًا عاطفيًا في ذاته، يُتلاعَب به ويُستثمَر بطرائق شتّى، ونادرًا ما يُستَخدم ببساطة لقياس الدعم أو تعبئته.

ومع ازدياد استقطاب أطراف المعركة (وانخراطها العاطفي)، يصبح التوافق، بل حتى الحوار، أقلّ إمكانًا وأقلّ استحسانًا بوصفه ضرورة سياسية، فضلًا عن قيمته كاستراتيجية ديمقراطية. ومن ثمّ تتعاظم أهمية الانضباط الحزبي والأيديولوجي. كما يتغيّر التوازن بين الخطاب السياسي وخطابات الأخلاق/الدين، وكذلك العلاقات بين الرضا والقسر، وبين المركز وأطراف الحياة السياسية.

وفي المجال الثقافي، تُبنى الحداثة الناشئة على هجومٍ جادّ وفعّال على العلمانية والتعليم، وعلى إعادة تشكيل التشكيلات الخطابية للسلطة والمعرفة. ومن نتائج تصاعد النزعة التعصّبية السياسية الانهيار شبه الكامل للمؤسسات والممارسات التي تفصل في النزاعات حول ادعاءات المعرفة المتنافسة، ليس فقط التأويلية، بل حتى «الواقعية»، إن جاز لي هذا التبسيط الفجّ والعملي.

كما تُغذّي تصوّرات جديدة للفضاء والهويات المكانية، على كلّ المستويات (العالمي، والإقليمي، والوطني، والولائي، والمحلي)، أشكالًا متعدّدة من الاستثمار العاطفي والفعل العسكري. كما أنّ أنماطًا جديدة من التفريد (من حيث جماعات الهوية، والشركات، فضلًا عن تداعيات التطوّرات البيوتكنولوجية)، وبُنى جديدة للانتماء الاجتماعي (علاقات جديدة بين الديموس والإثنوس)، وتحولات فعلية في مفاهيم وتجارب التاريخ والزمنية ذاتها (وهذه حاسمة تمامًا في الجهد الرامي إلى تخيّل البدائل وتنظيم التغيير!)، كلّها تُعيد تشكيل البُنى ذاتها للحياة الاجتماعية وللواقع.

وأخيرًا، أعتقد أنّ العلاقات بين الدولة (والسياسة على نحو أوسع)، والاقتصادات، والثقافات، هي نفسها في طور إعادة التشكيل (Clarke, 2004). فمن جهة، يمكن القول إنّ الثقافة قد انهارت داخل السياسة والاقتصاد، ومن ثمّ يجادل بعضهم بأنّ الثقافة أصبحت أقلّ أهمية. ومن جهة أخرى، يمكن القول بالقدر نفسه من الوجاهة إنّ السياسة والاقتصاد كلاهما يخضعان لعملية «تثقيف» (culturalization)، ومن ثمّ يجادل بعضهم بأنّ الثقافة أصبحت أكثر أهمية من أيّ وقت مضى. فما الذي يجري إذن؟

سأقترح بعد قليل أنّ كون الأمرين صحيحين في آنٍ واحد يدلّ على ضرورة إعادة التفكير في المفهوم الألتوسيري-الحداثي للكلّية الاجتماعية بوصفها علاقة بين مستويات متمايزة نسبيًا تتمتّع بقدر من الاستقلال الذاتي. لكن قبل ذلك، أودّ أن أقترح أنّه ليس واضحًا، ولا يمكن افتراضه ببساطة، أنّ الثقافة لا تزال مهيمنة في الاقتران الراهن أو في التسوية الناشئة. وبصورة أدقّ، فإنّ الثقافة النصّية (سواء الرفيعة أو الشعبية) لم تعد تؤدّي الدور المركزي ذاته الذي أظنّ أنّها أدّته في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (وهي العقود التي شهدت بروز الدراسات الثقافية عالميًا). فالثقافة لم تعد المكان الذي يُنظَّم فيه التغيير ويُعاش، ولا المكان الذي تُنظَّم فيه المقاومة بصورة قابلة للاستمرار. هناك فجوة متنامية بين المتجهات والآثار الظاهرة للثقافة النصّية، وبين الطليعة المتقدّمة للتحوّل السياسي والاقتصادي.

ولا ينبغي أن يُفهم هذا على أنّه يعني أنّ الثقافة لم تعد مهمّة، بل أنّ طرائق أهميتها، ومن ثمّ آثارها، قد تغيّرت بطرق لم نبدأ بعدُ في وضعها في سياقها أو تنظيرها. وأعتقد أنّ هذا صحيح عبر مختلف الوسائط، بما في ذلك السينما، والتلفزيون،

والموسيقى، بل وربما مجال الترفيه عمومًا[26]. بل يمكنني أن أذهب خطوة أبعد، فأقترح أنّ ما يجري إزاحته هو هيمنة الثقافة حتى في معناها الأوسع، بوصفها الدلاليّ، والوسيط، والتمثيليّ، والأيديولوجيّ، والسيميائيّ (أو أيّ مصطلح يُفضّله المرء). وليس معنى ذلك أنّ الواقع الإنساني قد أفلت من بنائه الخطابي، بل إنّ بعض أبعاد الخطابية لم تعد تحدّد موقع التجربة التاريخية والتغيير. إنّه يعني، مرّة أخرى، أنّ طرائق اشتغال الثقافة وأهميتها هي نفسها في طور التغيّر، وأنّ عملنا لم يواكب هذا التحوّل. فعلى سبيل المثال، دافعتُ منذ مدّة عن أطروحة مفادها أنّ السياسة تُعرَّف، في المقام الأول، تعريفًا عاطفيًا أكثر منه أيديولوجيًا. (وأودّ أن أكون واضحًا مجدّدًا بأنني أتحدّث أساسًا عن سياق بحثي الخاص، الولايات المتحدة، ودوائر الصلة المرتبطة به).

أكاد أميل إلى القول إنّ الموقع الحاسم لتشكّل التغيير وتجربته ينتقل إلى مجالي السياسة والاقتصاد (وهما، بطبيعة الحال، قابلان للتعريف بدورهما بوصفهما تشكيلات أو أجهزة خطابية)، غير أنّني لا أريد أن أُنشئ تعارضًا حادًا من هذا القبيل، لأنني لا أعتقد أنّنا إزاء قطيعة يمكن أن تُحيل الثقافة ببساطة إلى دور ثانوي. ثم إنني، كما سأبيّن، لا أريد أن أُعيد إنتاج تقسيم التشكيل الاجتماعي كما لو كان مؤلَّفًا من مستويات أو مجالات منفصلة. بل أفضّل القول إنّنا في خضمّ أزمة اقترانية تُعاد فيها تمفصل الثقافة ذاتها وإعادة تموضعها، بحيث يكون «مركز» الثقافة، إن جاز التعبير، قد تحرّك.

وبعبارة أخرى، بينما تتشكّل «بنية الإحساس» الناشئة داخل مجالي السياسة والاقتصاد، وتُشكّلهما «مباشرة»، فإنّ هذين المجالين غير قابلين للفصل عن الثقافة (المفهومة إلى حدّ كبير في بعديها الخطابي والتقني)، بما يُبرز بصورة متزايدة ما يمكن أن نسمّيه «الثقافة السياسية» و«الثقافة الاقتصادية» (ولكن لا بالكيفية التي جرى بها تصوّرهما على نحوٍ قاصر داخل تخصصاتهما). وفي الوقت نفسه، أضيف أنّ هذه البنية الناشئة للإحساس تنطوي على إعادة بناء مهمّة لأقوى خرائط التأثير أو «المعنى» (mattering maps) وأكثرها تحديدًا، وهي خرائط تنتظم على الأقل حول ثلاثة أقطاب: الخوف، والإذلال، والعاطفية (sentimentality).

ومع أنّني أعتقد أنّ هذه الصراعات والتحوّلات الاقترانية هي «علامات» على إعادة تمفصل أوسع للحداثة نعيشها، بل وأجزاء منها، فإنّها لا تمثّل تحوّلًا حقبيًا شاملًا، ولا قطيعةً تتطابق فيها جميع التغيّرات والصراعات بحيث يمكن وصفها جميعًا بمنطقٍ واحد أو إرجاعها إليه. إنّها «حرب مواقع»؛ إذ ينبغي تمفصل التغيّرات بعضها ببعض. فالتغيّرات والصراعات المختلفة تبدأ في أزمنة مختلفة، وتتحرّك بسرعات متباينة، وتنطلق من مشاريع مختلفة، وتواجه مقاومات متنوّعة، وتعمل في مواقع اجتماعية متعدّدة.

ومع ذلك، فإنّها، مجتمعةً، تُشكّل صراعًا، من اليسار ومن اليمين معًا، حول التشكيل ذاته للحداثة الذي اعتدنا عليه خلال القرن الماضي (بل وربما منذ زمن أطول بالنسبة لبعض عناصره). وبهذه الروح، يؤكّد ستيوارت هول (Hall, 1995b, p. 67) أنّنا نعيش «لحظة انتقالية عالية الكثافة، اقترانًا غرامشيًا بامتياز... بين حالة قديمة لا نستطيع أن نحتلّها بالكامل ولا أن نغادرها بالكامل، وحالة جديدة قد نكون في طريقنا إليها، لكننا نجهلها. وما يُحَسّ في تلك الحالة الانتقالية هو أن نكون "ما بعد"، أن نعيش في لحظة الـ"ما بعد"». إنّ هذه الصورة البليغة، ذات النفَس الهيغليّ إلى حدّ ما، توحي بأنّنا في قلب أزمة عضوية ممتدّة نسبيًا، ما وصفتُه بحرب مواقع بين تصوّرات وتشكيلات متنافسة للحداثة، بكلّ ما تنطوي عليه من تعقيد.

وهذا يطرح تحدّيًا بالغ الخطورة أمام الدراسات الثقافية، كما ينبّه ستيوارت هول (Hall, 1998b, pp. 193-194):

"إنّ أمام الدراسات الثقافية قدرًا هائلًا من العمل التحليلي الذي ينبغي إنجازه... من حيث محاولة تفسير كيف يتغيّر المجتمع بطرائق لا يمكن ردّها إلى اللغة السياسية المباشرة... إنّ الدراسات الثقافية تحتاج إلى عملية رفعٍ ذاتيّ هائلة (bootstrap operation) تُخرجها من جدول أعمالها السابق... بحيث تستطيع أن تواجه هذه العلاقات الاجتماعية الأوسع بكثير، والأشمل، والأكثر امتدادًا. يدهشني مقدار العمل الممكن إنجازه، وأشعر أنّ الدراسات الثقافية غير واعية بدعوتها الجديدة. يمكن أن يُطلَب منها أن تؤدّي دور الطليعة في قياس طرائق جديدة لفهم التغيير الاجتماعي والتاريخي وتنفيذه معًا". وهذا هو التحدّي، أي إيقاظ الدراسات الثقافية من «سباتها الدوغمائي»، استعارةً لعبارة إيمانويل كانط.

إعادة صنع الدراسات الثقافية

جزءٌ من التحدّي الذي نواجهه في محاولتنا استيعاب هذا الصراع حول الحداثة (في تجلّياته المختلفة من حيث المقاييس) يتمثّل في إيجاد سبلٍ لمساءلة كيفية تمفصل السياسي والاقتصادي والثقافي بوصفها مختلفةً وموحَّدة في آنٍ معًا، ضمن خصوصيتها الاقترانية. ولا أظنّ أنّ ذلك يمكن تحقيقه باتّباع مسار الاقتصاد السياسي، حتى حين يحاول، ونادرًا ما يفعل، أن يأخذ «المنعطف الثقافي» على محمل الجدّ[27]. ففي النهاية، ينظر الاقتصاد السياسي إلى الثقافة بوصفها وسيطًا تُترجَم إليه الاقتصاديات وتتحرّك عبره، ولكن من دون أن يكون لها آثارها الخاصة الفعلية. ومن ثمّ، يفترض الاقتصاد السياسي دائمًا امتيازًا كونيًا (وتفرّدًا منزوع السياق) للاقتصاد على السياسة والثقافة. كما لا أرى أنّ هذا المشروع يمكن أن يتحقّق عبر تصوّرات "الحكومَوية (governmentality)" حيث لا تمتلك القوى الاقتصادية أيّ قدرة تحديدية، بل تُختزل إلى خلفية لتحوّلات حكومية، وحيث تُستوعَب الثقافة ببساطة داخل الحكومي[28].

إنّ هذه المهمّة السياسية/النظرية ضرورية، في اعتقادي، في سياق صراعٍ حول الحداثة يمكن وصفه في المقام الأول فقط بوصفه مجموعة معقّدة من المشاريع الرامية إلى تعميم ممارسات وعلاقات وخطابات اقتصادية من جهة، ومفاهيم دينية/سياسية مُؤخلَقة من جهة أخرى، ولكن بطرائق متمايزة على نحوٍ دالّ.

وإحدى السبل العملية لتبنّي هذه المهمّة قد تتمثّل في توجيه اهتمامنا إلى التخصصين اللذين نجحا، أكثر من غيرهما، في تجنّب المنعطف الثقافي، وفي الوقت نفسه أصبحا الأكثر تأثيرًا، تحت لافتة «العلم»، في صياغة السياسات العامة والخيال الاجتماعي. إنّ على الدراسات الثقافية، وإن لم يكن ذلك بمفردها، أن تُخضع هذين التخصصين للمساءلة، كما ساعدت سابقًا على تحويل تخصصات أخرى في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية التأويلية. غير أنّ هذا لا يمكن أن يقتصر على رفض ادّعاءاتهما العلمية أو مناهجهما الكمية. بل ينبغي أن يُفهَم نفوذهما بوصفه أثرًا لموقعهما داخل التشكيلات الخطابية الأوسع التي تُعرِّف، بل تُشكِّل، واقع تعدّد الاقتصادات والسياسات.

وإذ نعترف بجهود أولئك، داخل هذه التخصصات وخارجها، المنخرطين بالفعل في مثل هذا المشروع، ينبغي على الدراسات الثقافية أن تُسهم في تبنّي وإعادة تشكيل موضوعات هذه التخصصات - الدولة، والحكم، والاقتصادات، والأسواق، إلخ - بوصفها مفرطة التعيين (overdetermined)، أي علائقية، وطارئة، وخطابية. وللاقتباس من بول دوغاي ومايكل بايك (Du Gay & Pryke, 2002, p. 1):

"إنّ مجموعات السيرورات والعلاقات التي اعتدنا أن نعرفها باسم "الاقتصاد" لم تعد تبدو بديهية كما كانت ربما في السابق. فكثير من اليقينيات القديمة، العملية والأكاديمية على السواء، بشأن ما يجعل الشركات متماسكة أو الأسواق فاعلة، لم تعد واضحة المعالم، ويبدو أنّ معرفتنا بها أقلّ رسوخًا. ومع ذلك، فقد برز، أو بالأحرى عاد إلى الظهور، وسط هذه اللّا يقينيات المتكاثرة اعتقادٌ بأنّ شيئًا يُسمّى "الثقافة" هو أمرٌ حاسم لفهم ما يحدث في الحياة الاقتصادية والتنظيمية المعاصرة، وكذلك للتدخّل العملي فيها. ويتّخذ هذا "المنعطف الثقافي" أشكالًا متعدّدة تبعًا للسياق والمشاريع المفضّلة".

وهذه، من بعض الوجوه، دعوةٌ للعودة إلى التعدّدية التخصصية (interdisciplinarity)؛ غير أنّ إنجاز ذلك يقتضي من باحثي الدراسات الثقافية أن يواجهوا ثلاث نزعات آخذة في الظهور بوضوح.

أولًا، ثمة نزعة إلى الاعتقاد بإمكانية إنشاء «اقتصاد جديد» من دون الانخراط في التخصص ذاته، كأن يُستخرج سحرًا من الفم النظري لكتّابنا المفضّلين. قد يطالع المرء أحيانًا اقتصاديًا ما، شرط أن تكون مواقفه متناغمة نظريًا و/أو سياسيًا مع مواقفه هو. وهكذا تختفي، ببساطة، التعدّدية الهائلة داخل الاقتصاد الأكاديمي (التي يُشار إليها داخل التخصص بما يُسمّى الاقتصاد غير الأرثوذكسي)، فضلًا عن الأشكال والمواقع الأخرى (خارج التخصص بل وخارج الجامعة) لإنتاج المعرفة الاقتصادية.

والأشدّ إثارة للقلق هو ميل النظرية إلى اجتياح أيّ محاولة لتحليل التعقيدات الملموسة للحياة الاقتصادية وعلاقاتها وخطاباتها، بطرائق قد تتحدّى النظرية ذاتها. ومن ثمّ، يتعيّن على التعدّدية التخصصية أن تُقاوم النزعة إلى افتراض أنّ النظرية هي، تلقائيًا، وصفٌ كافٍ (أي الأكثر نفعًا) للسياقات. وكما يروي ستيوارت هول (Hall, 1990, p. 16):

»ما اكتشفناه هو أنّ العمل التعدّدي التخصصات الجادّ لا يعني أن يرفع المرء راية التعدّدية التخصصية ثم يُقيم نوعًا من ائتلاف بين زملاء من أقسام مختلفة، يجلب كلٌّ منهم تخصّصه إلى مائدة أكاديمية مفتوحة، يختار منها الطلاب ما يشاؤون من هذه الثروات. إنّ العمل التعدّدي التخصصات الجادّ ينطوي على مخاطرة فكرية تتمثّل في أن تقول لعلماء الاجتماع المحترفين إنّ ما يقولون إنّه علم الاجتماع ليس هو كذلك. كان علينا أن ندرّس ما اعتقدناه نوعًا من علم الاجتماع يكون في خدمة من يدرسون الثقافة، شيئًا لم نكن نستطيع الحصول عليه من علماء الاجتماع المسمّين أنفسهم كذلك. ولم يكن الأمر قطّ مسألة أيّ التخصصات ستُسهم في تطوير هذا الحقل، بل كيف يمكن زحزحة أو زعزعة سلسلة من الحقول التعدّدية التخصصات. كان علينا أن نحترم وننخرط في النماذج الإرشادية (paradigms) والتقاليد المعرفية، وفي أنماط العمل الإمبريقي والملموس داخل كلٍّ من هذه المجالات التخصصية، لكي نبني ما سمّيناه الدراسات الثقافية«.

ولكي ننجز «اقتصادًا» أفضل من الاقتصاديين، ينبغي الانخراط في التعدّدية المتنوّعة للخطابات والمعارف والسلطات التخصصية، وكذلك فيما سأسمّيه - تيسيرًا - «الوقائع» الإمبريقية بكلّ تعقيدها ودقّتها[29].

أمّا النزعة الثانية فتتمثّل في الميل، تحت شروط التقشّف المالي وبيئة أكاديمية آخذة في المحافظة، إلى الانكفاء داخل التخصص الخاص، كما لو كان بالإمكان ممارسة التعدّدية التخصصية من داخل التخصص ذاته. والنتائج، يؤسفني القول، غالبًا ما تكون هزيلة، وإن بدت أحيانًا خلّاقة، فإنّها ليست مفيدة كثيرًا. بدلًا من ذلك، نحن بحاجة إلى إحياء وإعادة التفكير في إمكانات البحث التعاوني والتعدّدي التخصصات، في الوقت الذي نعيد فيه التفكير في تنظيم الخبرة ومعناها.

والنزعة الثالثة، التي لا تقلّ إشكالًا، هي الامتياز غير المتأمَّل لأشكال المعرفة الأكاديمية وإنتاج المعرفة داخلها. فنحن بحاجة إلى التفكير أكثر في علاقتنا، بوصفنا منتجي معرفة، بأولئك الذين يُنتجون معارف خارج الأكاديمية. وعلينا أن نُسهم في إنشاء ممارسات للترجمة تُمكّننا من تشكيل أنماط جديدة من الحوار والتحليل والنقد، وأن نفعل ذلك على الصعيدين الدولي والعالمي[30].

إنّ إنجاز نوع مختلف من «الاقتصاد»، اقتصاد اقتراني، يقتضي الاعتراف بأنّ الاقتصاد ليس مفرط التعيين فحسب، بل هو أيضًا متعدّد، وعلائقي، وخطابي. فعلى سبيل المثال، إذا أردنا إزالة الغموض (demystify) عن كلٍّ من الاقتصادات وعلم الاقتصاد، فعلينا على الأرجح أن نميّز على الأقل أربع إشكاليات:

1. **الاقتصادوية (economism):** أي افتراض أنّ الاقتصاد (سواء فُهم بوصفه نمط إنتاج، أو صراعات طبقية، أو ريادة أعمال، أو تكنولوجيا، أو تمويل، أو أسواق) هو المحرّك للتاريخ؛ وهذا ينبغي نقده بمفهوم فرط التعيين (overdetermination).
2. **مركزية الرأسمال (capitalocentrism):** أي افتراض أنّ الرأسمالية كيانٌ مفرد وواحد الانتشار، وهو ما ينبغي استبداله بالاعتراف بتعدّد الرأسماليات، بل وتعدّد الممارسات والتشكيلات الاقتصادية ذاتها (Gibson-Graham, 1996).
3. **الإنتاجوية (productivism):** أي افتراض أنّ الإنتاج هو جوهر الاقتصاد، ومن ثمّ المصدر الأساسي أو الوحيد للقيمة؛ وهذا ينبغي أن يُستبدل بالاعتراف بتشتّت القيمة وطارئيتها.
4. **الجوهر انية الاقتصادية (economic essentialism):** أي افتراض وجود تمييز ثابت وكوني بين الممارسات أو العلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية؛ وهذا ينبغي أن يُستبدل بالاعتراف، ليس فقط بأنّ العلاقات الاقتصادية ذاتها خطابية جزئيًا، بل بأنّ «الاقتصادي» هو دائمًا فئة مُنتَجة علائقيًا.

وعليه، فإنّ الاقتصاد (وكذلك الفئات الاقتصادية مثل الرأسمالية أو العمل) ليس أبدًا «اقتصاديًا» فحسب، بل هو دائمًا اجتماعي وسياسي وثقافي في آنٍ معًا. فالرأسمالية، بوصفها فئةً مجرّدة، لا تصف شكلًا محدّدًا للاقتصاد، بل تُحيل إلى مجموعة من الإمكانات لتنظيم التشكيلات الاجتماعية (من منظورٍ معيّن لا يمكن فهمه إلا اقترانيًا). ولا بدّ من النظر، لا إلى التمفصلات فحسب، بل إلى أشكال التمفصل بين الخطابات والممارسات المختلفة، وإلى العلاقات القائمة بينها، من تفاوض، وتباعد (distanciation)، وتسوية، وتهميش، إلخ.

كما ينبغي النظر إلى العلاقات والممارسات الاقتصادية بصورة ملموسة، متموضعة على مسارات تاريخية معيّنة، وفي مواقع جغرافية ومؤسسية محدّدة. ونتيجةً لذلك، ينبغي أيضًا النظر إلى العلاقات بين مختلف الفاعلين والمؤسسات والممارسات والخطابات عند تقاطع الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. أي إنّه يتعيّن دراسة التشكيل الاجتماعي في أجهزته الملموسة (تشكيلاته الخطابية) وفي كليّته الاقترانية.31 كما ينبغي الانفتاح على إمكان مضاعفة الاقتصادات بتعدّد فضاءات وأمكنة حياة الناس[32].

وكما أنّ إعادة التفكير في الاقتصادات وعلم الاقتصاد أمرٌ ضروري، أرى أنّه من الضروري أيضًا إدخال أسئلة علم السياسة إلى قلب الدراسات الثقافية. وهذا يقتضي ليس فقط إعادة تنظير السلطة، بل أيضًا إعادة التفكير في مفاهيم

السياسة، والدولة، والحكم بالمعنى الأضيق[33]؛ فكثيرًا ما نعتمد نماذج مشكوكًا فيها لأجهزة الدولة وأنماط الحكم، وللمجتمع المدني والفقه القانوني، في فهم قضايا حاسمة مثل الحقوق، والجماعات، والتنظيمات السياسية. وكثير من التحفّظات والتعقيدات التي أشرتُ إليها فيما يخصّ الاقتصاد تنطبق بالقدر نفسه على محاولة إعادة التفكير في تلك «الموضوعات» والعلاقات والأجهزة التي يدّعي علم السياسة السيادة عليها، وهو مفهوم آخر، بالمناسبة، يحتاج إلى مزيد من التأمّل الثقافي والسياقي.

ومرّة أخرى، لا أقصد إنكار وجود أعمال مهمّة تُنجز حول هذه القضايا. بل أريد احتضانها. إنّني أجادل بأنّه ينبغي أن تنتقل إلى مركز الدراسات الثقافية، وأن نُضيّق ونوسّع في آنٍ معًا تصوّرنا لما ينبغي أن يدخل ضمن التشكيلات المستقبلية لهذا الحقل. ولا أقترح أن نتخلّى عن أبحاثنا حول الإعلام، والثقافة الشعبية، وسائر أشكال الثقافة النصّية. ففي أماكن كثيرة، لا تزال هذه الأشكال مهمّة بعمق، وغالبًا بالطرائق نفسها التي حلّلتها الدراسات الثقافية في أفضل تجلّياتها. غير أنّني أرى أنّها، في بعض السياقات، لم تعد مهمّة بالطريقة ذاتها؛ ومن ثمّ أقترح أنّ طرائق مساءلتنا للممارسات والنصوص الثقافية، والأسئلة التي نطرحها عليها، والفئات (المفاهيم) التي تمكّن أو تعيق أسئلة بعينها، والأدوات النظرية والنقدية التي نستعملها (وهي دائمًا وسائل لإدارة التعقيد والطارئية)، قد لا تكون استجابات ملائمة للثقافة في الاقتران الراهن.

وقد نحتاج إلى طرح أنواع مختلفة من الأسئلة، مع الاعتراف بأنّ «حروب الثقافة» ليست، في نهاية المطاف، حول الأيديولوجيا، وأنّ الأيديولوجيا أصبحت إلى حدّ كبير مسألة إدارة داخلية للتحالفات السياسية؛ ومع الاعتراف بأنّ الثقافة لم تعد الموقع الفريد، أو الفريد الأهمية، لتشكّل الذوات والهويات؛ ومع الاعتراف بأنّه، بلغةٍ سياسية واقتصادية مباشرة، فإنّ وسائل الإعلام تكذب وضُبِط كذبهم مرارًا، وأنّ الناس يبدون، من وجهٍ ما، وكأنهم يختارون أن يتصرّفوا بوصفهم «حمقى ثقافيين» (يتصرّفون كما لو كانوا يصدّقون الأكاذيب، حتى وهم يعلمون أنّ وسائل الإعلام تكذب)؛ ومع الاعتراف بأنّ وسائل الإعلام مندمجة اندماجًا كاملًا في الرأسمالية الشركاتية، في الوقت الذي يُعاد فيه تعريف العلاقة بين السياسة والثقافة (العام والخاص، المعلومة والترفيه، إلخ)؛ وبأنّ طبيعة الهوية الثقافية والاستثمار فيها آخذان في التغيّر، في الوقت الذي يُعاد فيه على نحوٍ جذري تمفصلها بالهويات السياسية والاقتصادية، وشروط إمكان الفعل (agency) ذاتها.

ونظرًا إلى السياقية الجذرية التي تُعرِّف الدراسات الثقافية، يبدو غريبًا أنّها قد تصلّبت في كثير من الأحيان إلى مجموعة من الافتراضات بشأن فاعلية الثقافة الشعبية ووسائل الإعلام، وموقعهما في التشكيل الاجتماعي والحياة اليومية. فهل من الضروري دائمًا أن يتعلّق الناس بالثقافة عبر النصوص، وأن تكون فاعليتها دومًا عبر سيرورات الدلالة وتشكيل الذوات؟ وهل وسائل الإعلام دائمًا شاشات تُسقَط عليها صورُ واقعٍ خارجي، كمسرحٍ للتمثيل؟ لا أنكر أنّ هذا كان، في سياقات معيّنة، نمطًا مهيمنًا لعملها، لكنني لا أظنّ أنّ الأمر كان كذلك دائمًا، ولا أنّه لا يزال كذلك.

لقد أصبحت قطاعات واسعة من الثقافة عاديةً إلى حدّ كبير، واستُوعبت في الحياة اليومية إلى درجة أنّها غدت "متبقّية" (residual) غير ذات شأن، بالمعنى الذي يقصده هنري لوفيفر (Henri Lefebvre). وليس هذا استيعابًا داخل السياسة أو الاقتصاد، بل إعادة تموضع تُفكّك هويات الثقافة، وقوّتها في إحداث الأثر، وفاعليتها. ولستُ أقول إنّ الثقافة تُدمَج في مركّب عسكري-صناعي-ترفيهي (وإن كان ذلك قد يكون صحيحًا)، بل إنّ وجودها ذاته بوصفها (مجموعة من)

تشكيلات خطابية يُعاد بناؤه، نتيجةً لموضعٍ علائقيّ جديد، بوصفه جزءًا من بنية إحساس ناشئة، حتى وهي تشارك في إعادة تنظيم الحياة اليومية.

ويبدو لي أنّ الإعلام والثقافة الشعبية يصبحان، في آنٍ معًا، أقلّ أهمية، من حيث أسئلة الأيديولوجيا، أو الهوية (الإثنوس)، أو بوصفهما مواقع ذات معنى للفعل، وأكثر أهمية بطرائق أخرى لم تُستكشف بعدُ على نحوٍ كاف[34]. ومع ذلك، ينبغي أن نقوم بكلّ هذا من دون التخلّي عن المكاسب التي حقّقناها! فلا ينبغي لنا أبدًا أن نوافق أولئك الذين يجادلون بأنّ أسئلة الثقافة والهوية كانت، ولا تزال، مجرّد تشتيتات غير ضرورية عن «العمل الحقيقي» لفهم السياق المعاصر وتحويله.

خاتمة

غير أنّ من الواضح أنّ حتى هذه الدعوة لا تذهب بعيدًا بما يكفي، تمامًا كما أنّ أوصافي أنا نفسي للصراع المعاصر حول الحداثة (أعلاه) أخفقت في مساءلة بعض الفئات (الحداثية) التي تُشكّل بدورها بديهيّتي الخاصة، سواء بوصفي باحثًا في الدراسات الثقافية، أو بوصفي ذاتًا حديثةً من نمطٍ معيّن. لقد حاولتُ أن أُشير إلى أنّ المهمّة الحقيقية للدراسات الثقافية ليس تحليل الأحداث الاقتصادية أو السياسية أو حتى الثقافية في ذاتها، بل تحليل الاقتران، وبوجه خاص «حرب المواقع» التي نحن منخرطون فيها سلفًا، والصراعات المعقّدة الرامية إلى تحويل، أو إعادة تمفصل، حداثةٍ أخرى.

غير أنّ الاعتراف بأنّ الدراسات الثقافية تنطوي على تحليل اقتراني يقتضي منّا إعادة التفكير في الفئات ذاتها التي نستخدمها، فئاتٍ أساسية في عملنا مثل «الاقتصادي» و«السياسي». كيف يمكن إنجاز الدراسات الثقافية من دون تشييء هذه الفئات، أو التعامل معها بوصفها أشياء قائمة هناك في الخارج، أو مستويات حقيقية ومتمايزة، كما فعلتُ أنا، للأسف ولكن بوضوح؟ وهذا صحيح، بالطبع، بالنسبة إلى مفهوم «الثقافة» بقدر ما هو صحيح بالنسبة إلى الاقتصاد. وكما يقول عالم الأنثروبولوجيا الكولومبي إدواردو ريستريبو (Eduardo Restrepo) "الثقافة هي أعمق وأصلب صخرة في بديهيّتنا[35]".

وهذه ليست سوى بداية جهدي لفهم التحدّيات النظرية التي تواجه الدراسات الثقافية في الاقتران المعاصر. وقد يقودنا ذلك، لا إلى دراسات ثقافية ما بعد أنثروبولوجية) كما اقترح بول غيلروي ((Paul Gilroy) فحسب، بل ربما إلى دراسات ثقافية «ما بعد ثقافية» (أو على الأقل ما بعد ثقافوية). غير أنّ الأمر لا يقلّ أهمية أن تعيد الدراسات الثقافية النظر في مسألة كيفية تنظير الكليّة الاجتماعية (والاختلافات التي تتمفصل داخلها) ضمن ممارساتها، انطلاقًا من افتراض السياقية أو العلائقية (أي افتراض ليس فقط أنّ أي «حدّ» أو «عنصر» يُعرَّف بوصفه أثرًا للعلاقات التي تُشكّله، بل أيضًا أنّ العلاقات تسبق العناصر وهي أكثر واقعية منها).

فمسألة الكليّة، أو الوحدة المتمفصلة، أو الوحدة في الاختلاف، هي مسألة السياق ذاته. وقد نتفق على أنّ السياقية تقتضي أنّ الحدث ليس شيئًا في ذاته. فهو يكون ما هو عليه، لنقل، ممارسة اقتصادية، وممارسة اقتصادية من نوع معيّن، فقط ضمن مجموعة من العلاقات. وبهذا المعنى، فإنّ كلّ الأحداث، وكلّ الممارسات، هي تكاثفات، ووحدات متمفصلة، ووقائع مفرطة التعيين. ينبغي أن ننطلق من الطارئية التي هي نتيجة السياقية الجذرية. لكن ينبغي أيضًا أن ننطلق من الاعتراف بخطابية السياق الضرورية، وبخطابية الكليّة الاجتماعية، وبخطابية كلّ عنصر (سياق، تشكيل، أو جهاز)

داخلها. فجميع الأحداث والتشكيلات هي سياقات متغايرة داخليًا، وصولًا إلى التشكيل الاجتماعي ذاته بوصفه وحدة متمفصلة.

ومع ذلك، قد يظلّ مفهوم «السياق» نفسه غير مُنظَّر على نحوٍ كافٍ، وبطريقة سياقية.36 فنحن لم نُوفّق بعدُ بين افتراضين بنيويين عميقين بشأن طبيعة السياق: من جهة، السياق مكانيّ، يحدّد إقليمًا؛ ومن جهة أخرى، السياق علائقيّ، يتكوّن دائمًا من مجموعات ومسارات من العلاقات الاجتماعية والعلائقية. وإذا كانت السياقات دائمًا مكانية وعلائقية في آنٍ معًا،37 فلا سبيل إلى تحديد فصلٍ ثابت بين الداخل والخارج؛ ومع ذلك، ينبغي أن نكون واعين بوجود فضاءات متمايزة للصلاحية أو الارتباط، ودوائر للملاءمة، حتى وإن كانت هذه الفضاءات مترابطة دائمًا. أي إنّنا لا نستطيع ببساطة أن نُطابق السياقات بالمحليّ أو بالمكان، كما لو كانا مُعرَّفين بواسطة نوعٍ من الفورية والداخلية. فالسياقات ليست جزرًا من النظام والمعنى وسط فراغٍ خالٍ. وكما تسأل دورين ماسي (Massey, 2004, p. 11):

"إذا كانت هويات الأماكن هي بالفعل نتاج علاقات تمتدّ إلى ما يتجاوزها بكثير (إذا فكّرنا في الفضاء/المكان من حيث التدفقات و[اللات]واصل بدلًا من التفكير فيهما بوصفهما أقاليم فحسب)، فما الذي ينبغي أن تكون عليه العلاقة السياسية بتلك الجغرافيات الأوسع للبناء؟"

إنّ هذه الرؤية «الدولوزية» للفضاء والمكان، التي تؤكّد علائقيتهما، وترابطهما، وقبل كلّ شيء تعدّديتهما، تنطوي بلا شك على تبعات جادّة للتفكير في السياق بوصفه فئة تحليلية وكذلك سياسية.

إنّ التفكير في السياق على نحوٍ سياقي يعني أنّ الدراسات الثقافية، في انخراطها النظري مع تعقيدات الاقتران الراهن، قد تحتاج إلى إعادة التفكير في إمكان الحديث عن التشكيل الاجتماعي بوصفه كليّة، وذلك لتجاوز حدود القراءة الراهنة للنظرية الألتوسيرية للتشكيل الاجتماعي، بقدر ما تعيد هذه الأخيرة إنتاج الافتراضات أو البنى التي ميزت أشكالًا أقدم من الحداثة في وجوه حاسمة عديدة[38].

لقد أفضت محاولة لوي ألتوسير (Louis Althusser) التفكير في فرط التعيين والكليّة معًا إلى ارتداده نحو نموذج «البنية في الهيمنة» و«الاستقلال النسبي»، وهو نموذج مهدَّد دائمًا بالانزلاق إلى تصوّر مستويات جوهرانية ومعزولة، الأمر الذي قاد بعض من تبعوه إلى بحثٍ لا ينتهي عن خصوصية كونية. إنّ تهديد الفوضى واللايقين الجذري اللذين يصاحبان مفهوم فرط التعيين كان لا بدّ من تعويضهما بفكرة بنية مؤلَّفة من أجزاء محدَّدة سلفًا. وقد يُقال بالطبع إنّ التمييز بين المستويات المختلفة هو تمييز تحليلي فحسب، غير أنّني أرى أنّ هذا يعيد إنتاج ممارسة الحداثة الأوروبية ذاتها التي تُنازَع من جميع الجهات. وبدلًا من ذلك، ينبغي فهم هذه التمييزات، والخصوصيات التي تنطوي عليها ضمنًا، وكذلك الكليّة التي تتمفصل داخلها، فهمًا اقترانيًا.

فليس فقط أنّ إقامة التمييز بين الاقتصاد والثقافة هي نفسها اقترانية، بل إنّ معنى أن تكون ممارسةٌ ما «اقتصادية» (ومن ثمّ أين يمكن تموضع أيّ ممارسة داخل الكليّة الاجتماعية) هو أيضًا مُعرَّف اقترانيًا. وربما كانت الرغبة ذاتها في «تسمية» كلّ ممارسة وتحديد موقعها، وإسناد فاعلية مناسبة لها، تعبيرًا عن الحداثة عينها التي يجري تحدّيها في الصراعات الاقترانية المعاصرة. وما اقترحته ضمنيًا في هذه الورقة هو أنّ مفهوم «الحداثات البديلة»، لا الحداثة المفردة، قد يكون سبيلًا مثمرًا لإعادة التفكير في الوحدة المعقّدة والمتصدّعة للكلّ، ولإعادة التفكير في تمفصل الخطابي) مثل «بنية

الإحساس» عند رايمون ويليامز ((Raymond Williams) وغير الخطابي. إنّ «الحداثات البديلة»، في تصوّري، هي نظرية اقترانية للكليّة الاجتماعية. وهكذا أعود إلى البداية، السياق والاقتران[39].

وقد آن الأوان أيضًا لأن نبدأ، جماعيًا، في الإسهام في النقاشات العامة انطلاقًا من عملنا بوصفنا مثقفين وباحثين في الدراسات الثقافية، حول ما يجري، وحول إمكانات مستقبلٍ أفضل. وأؤكّد على «مواقعنا بوصفنا مثقفين وباحثين» لأنني أعتقد أنّ من مسؤوليتنا أن نصل إلى فهمٍ أفضل لما يجري، وهذا يعني أن نكون مستعدّين لوضع تأويلاتنا المسلَّم بها واستنتاجاتنا السياسية جانبًا، لكي نفتح أنفسنا لاحتمال أن نكون مخطئين، فكريًا و/أو سياسيًا، من أجل المساعدة في العثور على مسارٍ مختلف نحو مستقبلٍ أفضل. وقد تعمّدتُ أن أتجنّب الدعوة إلى "المثقفين العموميين" (public intellectuals) لأنني لا أريد أن أُصدر حكمًا مسبقًا على الأشكال المتنوّعة والفعّالة التي قد تتّخذها مثل هذه التدخّلات. فلا أفترض أنّ علينا جميعًا أن نبدأ بكتابة كتب موجّهة إلى جمهور عام، أو أن نصبح حضورًا إعلاميًا. قد يكون من الأجدى تكوين أنواع جديدة من التحالفات مع مواقع أخرى لإنتاج المعرفة والنشاط السياسي. إنني أدعو فقط إلى أن يجري هذا النقاش.

وفي الختام، دعوني أشرح العنوان الفرعي لورقتي، «ما المشكلة في نيويورك؟». إنني أُحيل هنا إلى كتاب توماس فرانك (Thomas Frank) الصادر سنة 2004، (What's the Matter with Kansas?)، الذي مثّل، للأسف، في كثير من الأحيان تحليلًا تقدّميًا نقديًا بديلًا قبل الانتخابات الأميركية سنة 2004 وبعدها. وفي حجّتي، فإنّ جواب سؤال فرانك: ما المشكلة في الناس الذين يعيشون فيما يُسمّى «الولايات الحمراء»؟40 هو: لا شيء. فكونهم يختلفون مع التقدّميين لا يعني أنّ هناك شيئًا «خاطئًا» فيهم.

ومن جهة أخرى، قد يكون ثمة شيء خاطئ في الناس الذين يعيشون في ما يُسمّى «الولايات الزرقاء» إذا كانوا يعتقدون أنّ ثمة شيئًا «خاطئًا» في المحافظين (في كانساس) لمجرّد أنّهم يصوّتون أو يفكّرون بطريقة مختلفة. فالصراعات السياسية لا يمكن اختزالها إلى خيارٍ بسيط بين صواب وخطأ، مهما كنا، في بديهيّتنا السياسية والأخلاقية اليومية، نميل إلى الاعتقاد بذلك. وبوصفنا مثقفين سياسيين، علينا أن نجد سبلًا للمضيّ قُدُمًا، سواء في عملنا الأكاديمي أو في المجال العمومي.

وأختم باقتباس بليغ من دايفيد سكوت (David Scott, 1999, p. 223)، يُلخّص تحدّي موقعنا الراهن كمثقفين سياسيين ويدعونا إلى احتضان إمكانات أخرى:

"لقد انتهى ذلك الحلم. ولذلك علينا أن نسأل أنفسنا... هل نريد أن نواصل السير في خطّ هذا الانشغال...؟ علينا أن نسأل أنفسنا ما الذي سنجنيه من الاستمرار في تعميق فهمنا لحيّزٍ مفهومي أصبحت معالمه مألوفة لدينا إلى هذا الحدّ، والذي تسير بصائره سريعًا نحو التحوّل إلى أرثوذكسية جديدة. علينا أن نسأل أنفسنا ما إذا لم يكن من الأجدى أن نحاول توسيع الحدود المفهومية ذاتها عبر تغيير هدف نقدنا. فهذا، في تقديري، هو تحدّي حاضرنا... مجال جديد تصبح فيه مجموعة جديدة من الانشغالات مرئية، مجموعة لا تُعرَّف بقدر ما تُعرَّف بسياسات الإبستمولوجيا، بل بتجديد السؤال النظري عن السياسي".

الهوامش

1. قُدِّمت هذه الورقة أولًا بوصفها المحاضرة الرئيسية في المؤتمر الخامس (Crossroads in Cultural Studies)، أوربانا، إلينوي، 2004. وقد جرى تفصيل بعض أفكارها في محاضرتي « Stuart Hall, cultural studies and the philosophy of conjuncturalism»، التي أُلقيت في (University of the West Indies - Jamaica) في صيف 2004، وستُنشر في: Brian Meeks (Ed.), *Culture, politics, race and diaspora: The thought of Stuart Hall* (Kingston: Ian Randle 2006). كما أودّ أن أشكر ستيوارت هول (Stuart Hall) وإدواردو ريستريبو (Eduardo Restrepo) ودورين ماسي (Doreen Massey) وجون إيرني (John Erni) ورواينر وينتر (Rainer Winter) على تعليقاتهم النقدية القيّمة على المسودّات الأولى، وكذلك زملائي (John Pickles, Arturo Escobar) وطلبة الدراسات العليا على النقاشات المتواصلة.

2. أشير هنا إلى مجالات مثل دراسات الجمهور (audience studies) ودراسات الاستهلاك (consumption studies) ودراسات الثقافات الفرعية (subculture studies)، إلخ، وكذلك إلى بعض أشكال تشييء (reification) سياسات الهوية.

3. أستخدم هذه العبارة للإشارة في آنٍ معًا إلى صلةٍ بمشروع ميشيل فوكو (Michel Foucault) وإلى مسافةٍ عنه. فمع أنّني أرى فوكو سياقيًا جذريًا، فإنّ نظريته في السياق - ومستوى التجريد الذي يعمل عليه - يختلفان اختلافًا ملحوظًا عمّا أقدّمه هنا بوصفه ممارسةً للدراسات الثقافية. وبعبارة مبسّطة، لا يعمل فوكو على مستوى الاقتران (conjuncture)، بل على مستوى ما يمكن أن نسمّيه - مع إيماءة إلى مارتن هايدغر (Martin Heidegger) - الحقبة (epoch)، وإن كانت حقب فوكو ليست مطابقة تمامًا لحقب هايدغر.

4. انظر لاكلاو: Laclau (1996).

5. مع أنّني أستند أساسًا إلى أعمال وأقوال ستيوارت هول (Stuart Hall)، أعتقد أنّ هذا الالتزام ظاهر عمومًا في أعمال مركز الدراسات الثقافية المعاصرة (Centre for Contemporary Cultural Studies)، وكذلك لدى شخصيات أخرى في الدراسات الثقافية مثل رايمون ويليامز (Raymond Williams). وأودّ أن أكون واضحًا هنا: لا أدّعي أنّ ويليامز، أو جميع من انخرطوا في المركز في بداياته، كانوا سياقيين جذريين على نحوٍ واعٍ بذاته. لكنني أرى أنّ الممارسة نفسها كانت تشير إلى ذلك الاتجاه، حتى وإن لم تكن المفردات الوصفية متاحة بعد. وبالطبع، كان هذا الالتزام أقوى أو أضعف (وأكثر أو أقلّ وعيًا) باختلاف الممارسات والممارسين. وكما قال لي ستيوارت هول مؤخرًا (محادثة شخصية، 10 أبريل 2005): «لا تثق في الراوي، بل ثق في الحكاية».

6. لا أرى كثيرًا من الأدلة على أنّ معظم ما يُسمّى بالدراسات الثقافية، ليس فقط في الولايات المتحدة بل أيضًا في أجزاء كثيرة من شمال الأطلسي (الأورو-حداثي)، قد مرّ بلحظة التأمّل الذاتي هذه. بل إنّ العمل النقدي كثيرًا ما أنتج نوعًا آخر من الانغلاق، بتحويل التأمّل الذاتي إلى انغماس ذاتي، أصبح شديد الانكفاء إلى الداخل والشخصي. وكما لاحظت

دورين ماسي (Doreen Massey) (محادثة شخصية، 18 أبريل 2005)، أصبح من السهل جدًا على المثقفين النقديين التركيز على أسئلة الهوية والذاكرة الشخصية - الداخلية - وعلى الغرب والمدن التي يعيش فيها المؤلفون.

7. ستيوارت هول (Stuart Hall)، محادثة شخصية، 10 أبريل 2005.

8. قد يختلف هذا قليلًا عن مفهوم فوكو لعلاقات اللام-علاقة (non-relation).

9. يرتبط النموذج الاقتراني للدراسات الثقافية الذي أشير إليه هنا عادةً بالأعمال المنجزة في بريطانيا حول قطبي العِرق والتاتشرية، لدى هول Hall (1988) وغيلروي Gilroy (1987) وكلارك Clarke (1991) وغيرهم، في أعمال نموذجية مثل *Policing the Crisis* (Hall et al. 1978) و*The Empire Strikes Back* (Centre 1982). وبالطبع، فإنّ قراءة غرامشي هذه تتجاوز مجرد نموذج اقتراني للسياقية في الدراسات الثقافية؛ فقد لعبت مفاهيم مثل الهيمنة، والحسّ العام، والمثقف العضوي، إلخ، دورًا مهمًا في تحويل الدراسات الثقافية ومقاربتها للصراعات السياسية المعاصرة. وأضيف أنّ فوكو كثيرًا ما يُقرأ من دون مفهوم التمفصل (articulation) - ومعه مفهوم الوحدة المتمايزة (أو الكليّة). انظر: Gilles Deleuze, *Foucault* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1988)؛ وMichel Foucault, *Society Must be Defended* (New York: Picador, 2003).

10. ستيوارت هول وبيل شوارتز (Stuart Hall and Bill Schwarz)، مقابلات غير منشورة، 2004.

11. إنّ النظريات - مثل الاقترانية - التي تفترض اجتماعية متصدّعة، ينبغي لها، في تقديري، أن تواجه السؤال - الصريح عند ماركس (Marx) وفيبر (Weber) ودوركايم (Durkheim)، إلخ - عن كيفية إمكان المجتمع من دون وحدة مفترضة تضمنها تصوّرات مثل التضامن الميكانيكي أو المشتركات المفترضة في صور «الجماعة». كيف يكون المجتمع ممكنًا إذا افترضنا الاختلاف، وعدم الإجماع، بل وحتى قدرًا من النسبية المحدودة؟ من المفترض تجنّب كلٍّ من الطوباوية الثورية العنيفة في بعض قراءات ماركس، وسرديات الشرعنة الذاتية للتضامن العضوي (الأساس التعاقدي للعلاقات الاجتماعية) أو البيروقراطية. كيف يكون مجتمعٌ قائم على الاختلاف وعدم الإجماع ممكنًا من دون عنفٍ دائم؟

12. ستيوارت هول وبيل شوارتز (Stuart Hall and Bill Schwarz)، مقابلة غير منشورة، 2004.

13. ستيوارت هول وبيل شوارتز (Stuart Hall and Bill Schwarz)، مقابلة غير منشورة، 2004.

14. يتيح هذا إمكان إعادة التفكير اقترانيًا في ثنائية الخاص/العام.

15. ينبغي أن نبحث في الشكل الناشئ لما سمّاه كارل شميت (Carl Schmitt) «نوموس» (nomos) العالم. انظر: Paul Gilroy, *Postcolonial Melancholia* (New York: Columbia University Press, 2004).

16. لا أقترح هنا علاقة ضرورية بين المعرفة والسياسة، بل أشير إلى إمكان تمفصلهما. وأشكر إدواردو ريستريبو (Eduardo Restrepo) على تنبيهي إلى هذه النقطة.

17. ستيوارت هول وبيل شوارتز (Stuart Hall and Bill Schwarz)، مقابلات غير منشورة، 2004.

18. أدرك أنّ كثيرًا مما أصفه - بغير سخاء - بالملّ ليس مملًّا لكثيرين غيري. وأعني بالملّ: غير ذي صلة سياسية، مبسّطًا على نحوٍ مفرط، قائمًا على ضمانات فكرية وسياسية مسبقة، فاقدًا للتمفصل الفريد بين النظري والإمبريقي الذي يميّز أفضل ما في الدراسات الثقافية، ومن ثمّ عاجزًا عن النفاذ إلى التعقيدات الملموسة للاقتران.

19. ليس واضحًا ما الذي حدث لـ«الإحساس» في مفهوم «بنية الإحساس» لدى ويليامز.

20. وقد انفتح هذا مؤخرًا على مركزٍ بديل ناشئ - ومثير للاهتمام - للدراسات الثقافية، أكثر انخراطًا سياسيًا، مبنيًّا عند تقاطع الحركات الاجتماعية والنشاط المجتمعي، غير أنّني لا أظنّ، في نهاية المطاف، أنّ هذه الصياغة تتجاوز المشكلات التي أصفها هنا.

21. بالمعنى الألتوسيري لا الفوكوي.

22. أشكر تشارلز أكلاند (Charles Acland) على مشاركتي بعض أبحاثه الجارية التي تبدو داعمة لهذه الفرضية.

23. هل يساعد هذا في تفسير استمرار النزعة العميقة المناهضة للشيوعية في الولايات المتحدة، في حين تسمح ظاهريًا بوجود تمفصلات للفاشية داخل فضائها السياسي والجغرافي؟

24. كما في مفهوم لاكلاو وموف (Laclau and Mouffe) للحدّ الفاصل (frontier)، أو من حيث منطق الاختلاف (أو الإدماج) وتهديد التعدّي. إنّ مثل هذه الحلول الشكلانية ليست سوى أمثلة على نزعة أوسع تفترض إمكان استبدال التحليل الاجتماعي بفئات فلسفية و/أو جمالية، كما لو كان العالم الاجتماعي يقدّم تجسيدًا لحلولنا النظرية.

25. انظر: Dubois, Black Reconstruction in America 1860-1880 (New York: Free Press, 1992).

26. على سبيل المثال، تشير أبحاثي مع الشباب إلى أنّ الأطفال اليوم ينظّمون علاقاتهم الموسيقية على نحوٍ مختلف. فإذا كان الأطفال في فترات سابقة منذ الحرب العالمية الثانية يميلون إلى تعريف أنفسهم عبر تعريفات حصرية لأذواقهم الموسيقية، فإنّهم اليوم يبدون أكثر مرونة وسيولة وانتقائية في أجهزتهم الذوقية. ومن ثمّ، فإنّ كون المرء «هاويًا» مكرّسًا بالكامل لنوع موسيقي واحد أصبح «غير رائع» (uncool) بصورة متزايدة. لا أدّعي معرفة دلالة ذلك، لكنه يبدو متحدّيًا لكثير مما اعتبرناه بديهيًا بشأن كيفية اشتغال الموسيقى وأهميتها.

27. يمثّل عمل بوب جيسوب (Bob Jessop) حول «الاقتصاد السياسي الثقافي» (cultural political economy) مثالًا جيّدًا على هذه الحدود.

28. في أفضل حالاته، كما في أعمال توني بينيت (Tony Bennett) وجيمس هاي (James Hay) وجورج يوديس (George Yudice) وتوبي ميلر (Toby Miller)، إلخ.

29. أؤكّد أنّني لا أفترض تعارض الإمبريقي مع الخطابي. أقصد فقط أنّ الإمبريقي لا يُختزل في الخطابي، بل يتجاوزه.

30. هناك تحليلات مثيرة ومتطوّرة تُنجز خارج الأكاديمية، حول حركة المنتدى الاجتماعي (Social Forum movement) وحركة العدالة العالمية (Global Justice movement) وحركة البريكاريا (precariat movement)، إلخ. وتأمل هذه المجلة في نشر ترجمات لبعض الأعمال حول مفهوم «البريكاريا» (precariat) قريبًا.

31. أعلن الاتحاد الأوروبي (EU) مؤخرًا أنّه سيسمح للشركات بتقديم تقاريرها المالية وفق متطلبات المحاسبة في الولايات المتحدة بدلًا من متطلبات الاتحاد الأوروبي في ظروف معيّنة. ومن المثير للدهشة أنّ أحدًا ممن سألتهم لم يفهم معنى ذلك أو عواقبه، أو كيفية الحديث عنه بلغة الدراسات الثقافية. بعض هذا العمل جارٍ بالفعل - ففي الاقتصاد تزدهر الاتجاهات غير الأرثوذكسية، سواء في المدارس الماركسية (بما فيها مجموعة إعادة التفكير في الماركسية Rethinking Marxism group) أو في الاقتصاد المؤسسي والاجتماعي (بما في ذلك أتباع فيبلن وبولاني وبروديل Veblen, Polanyi, Braudel)، والاقتصاد النسوي، والجغرافيا الاقتصادية، وشبكات اقتصاديات ما بعد التوحد (post-autistic economics)، واقتصاد ما بعد الحداثة والتعقيد، وتواريخ الاقتصاد المختلفة، وحركات الاستقلال الذاتي، إلخ. وليس مستغربًا أن يُهمَّش كثير من هذا العمل داخل التخصصات. لكن كان ينبغي لنا أن نعلم أنّ الوحدة الظاهرة للتخصصات تُخفي عادةً تنوّعًا ثريًا. كما أنّ كثيرًا من الاقتصاد غير الأرثوذكسي غير مفيد للدراسات الثقافية. داخل الدراسات الثقافية والتخصصات القريبة (الأنثروبولوجيا، الجغرافيا، إلخ) هناك أيضًا كثيرون بدأوا بالفعل هذا العمل. وهناك تطوّرات مثيرة في كليات إدارة الأعمال (مثل أعمال حول تاريخ المحاسبة بوصفها تشكيلات خطابية).

32. انظر العمل المهم لجيبسون-غراهام (Gibson-Graham) هنا.

33. بعض هذا العمل جارٍ بالفعل داخل علم السياسة لدى باحثين متنوّعين مثل: جودي دين (Jodi Dean) ومايك شابيرو (Mike Shapiro) ووينديي براون (Wendy Brown) ووليام كونولي (William Connolly) وإتيان باليبار (Etienne Balibar)، إلخ.

34. قد أقدّم مثالًا بسيطًا عن كيف غيّرت التحوّلات في توزيع الكتب (والنشر) أرضية الإمكانات السياسية.

35. إدواردو ريستريبو (Eduardo Restrepo)، محادثة شخصية، مايو 2005. وللبدايات في هذا المشروع، انظر مقالي « The Victory of Culture, part 1 (Against the Logic of Mediation)»، Angelaki, vol. 3, no. 3 (1998), pp. 3-30.

36. لم نجرِ بعدُ نقاشًا حول كيفية استخدامنا لمفهوم السياق - ولم نناقش مزايا التصوّرات الفلسفية المختلفة للسياق (والاسمية): التاريخانية عند ماركس (Marx) (ونمط الإنتاج، أو الخرائط الإدراكية عند جيمسون Jameson)، والتشكيل الخطابي (والرسم البياني diagram) عند فوكو (Foucault)، والوسط أو البيئة (milieu) (والتجميع الآلي machinic assemblage) عند دولوز وغوتاري (Deleuze and Guattari)، ومفهوم «الوضعية» (situation) و«الفعل الرمزي» في البراغماتية، إلخ. ويبقى سؤال ما إذا كانت هذه التصوّرات جميعًا مفيدة بالقدر نفسه للدراسات الثقافية، وما عواقب تبنّي كلٍّ منها، سؤالًا مفتوحًا.

37. ومن ثمّ، فإنّ الالتزام بالعلائقية شرطٌ ضروري، لكنه غير كافٍ، للالتزام بسياقية جذرية.

38. انظر العمل المهم لوارن مونتاغ (Warren Montag) حول إعادة قراءة سبينوزا (Spinoza).

39. يمكن النظر هنا إلى العمل النموذجي في مشروع (InterAsia project)، أو إلى أعمال شبكات مختلفة في الدراسات الثقافية في أميركا اللاتينية، بما في ذلك مجموعة (Coloniality/Modernity). وسيخصّص عددٌ قادم من مجلة الدراسات الثقافية (Cultural Studies) بعض أعمال هذه المجموعة.

40. تشير «الولايات الحمراء» إلى الولايات التي دعمت أغلبيتها الانتخابية بوش (Bush) على كيري (Kerry). لكن الفحص الدقيق لأنماط التصويت يُكذّب تمامًا افتراض وجود ولايات حمراء وأخرى زرقاء (الأخيرة هي التي صوّتت لكيري). فهذا الافتراض لا يتجاهل فقط تعدّدية وتعقيد النتائج الانتخابية (إذ صوّت المواطنون لأكثر من منصب رئاسي واحد، وغالبًا وفق أنماط معقّدة)، بل يُظهر أيضًا وجود مناطق حمراء وزرقاء داخل كلّ ولاية.

حول الترجمة

تُقدَّم هذه المقالة بوصفها ترجمة عربية علمية للعمل الأصلي المنجَز من طرف لورنس غروسبورغ (Lawrence Grossberg) الموسوم بـ:

Does Cultural Studies Have Futures? Should It? (Or What's the Matter with New York?): Cultural Studies, Contexts and Conjunctures.

لقد أُنجزت هذه الترجمة بهدف إتاحة هذا النص المرجعي لقرّاء العربية، ولا سيما الباحثين والطلبة المهتمين بالدراسات الثقافية، والنظرية النقدية، والسياسات الثقافية، ودراسات الإعلام والاتصال؛ وقد حرص المترجمان على نقل البنية الحجاجية والمفاهيمية للنص الأصلي، مع مراعاة مقتضيات الوضوح والدقة الاصطلاحية في اللغة العربية.

بيان إتاحة البيانات

لا تعتمد هذه الترجمة على بيانات تجريبية أو مجموعات بيانات مستقلة. وتتمثل مادتها الأساسية في النص الأصلي المنشور باللغة الإنجليزية، إضافة إلى الإحالات والمراجع الواردة فيه. لذلك، لا توجد بيانات بحثية إضافية مرتبطة بهذه الترجمة يمكن إتاحتها أو إيداعها في مستودع مستقل..

إحالة دقيقة إلى المصدر الأصلي

Grossberg, L. (2006). *Does cultural studies have futures? Should it? (Or what's the matter with New York?): Cultural studies, contexts and conjunctures*. *Cultural Studies, 20*(1), 1-32. https://doi.org/10.1080/09502380500492541

بيان الدقة/التكييف

هذه الترجمة العربية تكييف لغوي وثقافي للنص الأصلي، وليست إعادة تأليف له. وقد سعى المترجمان إلى الحفاظ على مقاصد الكاتب، وبنية حججه، ومفاهيمه المركزية، مع اعتماد مقابلات عربية مناسبة للمصطلحات النظرية الأساسية مثل: السياق، الاقتران، التمفصل، الهيمنة، الحداثة الليبرالية، والحداثات البديلة.

وقد أُدخلت بعض الاختيارات التحريرية والاصطلاحية المحدودة بما ينسجم مع طبيعة العربية الأكاديمية، دون المساس بمضمون الأطروحة الأصلية. وأي خطأ محتمل في الفهم أو النقل أو التكييف الاصطلاحي يبقى من مسؤولية المترجمين.

الشكر والتقدير

يتقدم المترجمان بالشكر إلى هيئة تحرير **مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية** على إتاحة نشر هذه الترجمة ضمن فضاء علمي مفتوح، كما يثمّنان الجهد الفكري الأصلي للباحث Lawrence Grossberg وإسهامه البارز في تطوير الدراسات الثقافية والنقاشات المرتبطة بسياقاتها واقتراناتها وتحولاتها.

الموافَقَة الأخلاقية

لا تنطبق الموافَقَة الأخلاقية على هذه المقالة؛ لأنها ترجمة/دراسة نظرية لا تتضمن مشاركة بشرية أو تجارب ميدانية أو بيانات شخصية.

مُساهمات المُترجمين

أسهم **عبد الباسط منادي إدريسي وربيع الكرعي** في إعداد الترجمة العربية، ومراجعة المصطلحات، وتدقيق الصياغة الأكاديمية، ومقابلة المفاهيم النظرية في النص الأصلي بما يلائم التداول العربي في حقل الدراسات الثقافية؛ كما شارك المترجمان في المراجعة النهائية للنص والموافقة على صيغته المنشورة.

بيان الإفصاح

يصرّح المترجمان بعدم وجود أي تضارب مصالح مالي أو أكاديمي أو مؤسسي يمكن أن يؤثر في إنجاز هذه الترجمة أو في طريقة تقديمها.

التمويل

لم تتلقَّ هذه الترجمة أي تمويل خاص من هيئات عامة أو خاصة أو غير ربحية. وقد أُنجزت في إطار جهد علمي وأكاديمي مستقل.

نبذة عن المؤلف والمترجمين

لورنس غروسبورغ: (Lawrence Grossberg) باحث أمريكي بارز في حقل الدراسات الثقافية ودراسات الاتصال، وأحد أبرز المساهمين في ترسيخ الدراسات الثقافية داخل السياق الأكاديمي الأمريكي. ارتبط اسمه بتطوير المقاربة السياقية والاقترانية في تحليل الثقافة، وبالاشتغال على قضايا الثقافة الشعبية، والسلطة، والسياسة الأمريكية، والحداثة، والتحولات الاجتماعية المعاصرة. تتأثر أعماله بتقاليد مركز برمنغهام للدراسات الثقافية وبفكر ستيوارت هول، غير أنه طوّر مسارًا خاصًا يركّز على ضرورة فهم الثقافة ضمن علاقاتها السياسية والاقتصادية والتاريخية الأوسع. من أبرز أعماله: *علينا أن نخرج من هذا المكان: المحافظة الشعبية والثقافة ما بعد الحداثية*؛ و*إعادة كل شيء إلى موطنه: مقالات في الدراسات الثقافية*، و*الدراسات الثقافية بصيغة المستقبل*، و*تحت غطاء الفوضى: ترامب ومعركة اليمين الأمريكي*؛ وتُعد

كتاباته مرجعًا مهمًا للباحثين المهتمين بمستقبل الدراسات الثقافية وبقدرتها على تحليل الحاضر واستشراف إمكانات التغيير.

عبد الباسط منادي إدريسي: أستاذ وباحث حاصل على الدكتوراه في الأدب الإنجليزي، من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، المغرب. صدر له عدة ترجمات عن الإنجليزية إلى العربية، ومقالات باللغة الإنجليزية تهم مواضيع الاستشراق، ما بعد الكولونيالية، التربية، وله مقالات صحفية حول شؤون فكرية واجتماعية أخرى.

ربيع الكرعي: باحث أكاديمي وأستاذ للتعليم الثانوي التأهيلي، حاصل على الدكتوراه في الفكر الإسلامي المعاصر من جامعة محمد الخامس بالرباط. يهتم بقضايا الفكر الإسلامي، والتربية، والإعلام، وتحليل الخطاب، وله خبرة في التدريس والإدارة التربوية والعمل الصحفي. صدر له عدد من المؤلفات والدراسات، من بينها: **الفرق العقدية في المغرب الأقصى حتى دولة الموحدين**، و**التربية وتحديات الإعلام ووسائطه المعاصرة**.

الأوركيد ORCID

Abdelbassat MOUNADI IDRISSI https://orcid.org/0009-0008-5401-0075

Rabie ELGORIE https://orcid.org/0009-0004-5442-6362

المراجع

Centre for Contemporary Cultural Studies. (1982). *The empire strikes back: Race and racism in 70s Britain*. Hutchinson.

Clarke, J. (1991). *New times and old enemies*. HarperCollins.

Clarke, J. (2004). *Changing welfare changing states*. Sage.

Deleuze, G. (1988). *Foucault*. University of Minnesota Press.

du Gay, P., & Pryke, M. (2002). Cultural economy: An introduction. In P. du Gay & M. Pryke (Eds.), *Cultural economy* (pp. 1-19). Sage.

Du Bois, W. E. B. (1992). *Black reconstruction in America, 1860-1880*. Free Press.

Foucault, M. (2003). *Society must be defended*. Picador.

Frank, T. (2004). *What's the matter with Kansas?* Metropolitan Books.

Frow, J., & Morris, M. (1993). *Introduction. In Australian cultural studies: A reader* (pp. vii-xxxii). University of Illinois Press.

Gilroy, P. (1987). *There ain't no black in the Union Jack*. Hutchinson.

Gilroy, P. (2004). *Postcolonial melancholia*. Columbia University Press.

Gibson-Graham, J. K. (1996). *The end of capitalism (as we knew it)*. Blackwell.

Gramsci, A. (n.d.). Essential classics in politics: Antonio Gramsci [DVD].

Gregory, D. (2005). *The colonial present*. Blackwell.

Hall, S. (1971). Introduction. In *The annual report of the Centre for Contemporary Cultural Studies* (1969-1971) (pp. 1-7). Centre for Contemporary Cultural Studies.

Hall, S. (1978). Racism and reaction. In *Five views of multi-racial Britain: Talks on race relations broadcast by BBC TV* (pp. 23-35). Commission for Racial Equality.

Hall, S. (1980). Race, articulation and societies structured in dominance. In *Sociological theories: Race and colonialism*. UNESCO.

Hall, S. (1981). Notes on deconstructing 'the popular'. In R. Samuel (Ed.), *People's history and socialist theory* (pp. 227-240). Routledge & Kegan Paul.

Hall, S. (1988). *The hard road to renewal: Thatcherism and the crisis of the left*. Verso.

Hall, S. (1990). *The emergence of cultural studies and the crisis of the humanities*. October, 53, 11-23.

Hall, S. (1992). Cultural studies and its theoretical legacies. In L. Grossberg, C. Nelson, & P. Treichler (Eds.), *Cultural studies* (pp. 277-294). Routledge.

Hall, S. (1995a). Negotiating Caribbean identities. *New Left Review, 209*, 3-14.

Hall, S. (1995b). Not a postmodern nomad. *Arena Journal, 5*, 51-70.

Hall, S. (1997a). Politics, contingency, strategy. *Small Axe, 1*, 141-159.

Hall, S. (1997b). Subjects in history: Making diasporic identities. In W. Lubiano (Ed.), *The house that race built* (pp. 289-299). Pantheon.

Hall, S. (1998a). Aspiration and attitude; Reflections on black Britons in the nineties. *New Formations, 33*, 38-46.

Hall, S. (1998b). Cultural composition: Stuart Hall on ethnicity and the discursive turn. *Journal of Composition Theory, 18*(2), 171-196.

Hall, S., Critcher, C., Jefferson, T., Clarke, J., & Roberts, B. (1978). *Policing the crisis: Mugging, the state, and law and order.* Macmillan.

Hoggart, R. (1969). Contemporary cultural studies. Centre for Contemporary Cultural Studies.

Kuper, A. (1999). *Culture: The anthropologists' account*. Harvard University Press.

Laclau, E. (1996). *Emancipations*. Verso.

Massey, D. (2004). Geographies of responsibility. Geografiska Annaler: Series B, Human *Geography, 86B*(1), 5-18.

Morris, M. (1990). Banality in cultural studies. In P. Mellencamp (Ed.), *Logics of television* (pp. 14-43). Indiana University Press.

Scott, D. (1999). *Refashioning futures: Criticism after postcoloniality*. Princeton University Press.

Simon, R. (n.d.). Gramsci's political thought: An introduction. Essential Classics in Politics [DVD].

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية | ISSN 2701-9233
المجلد 8، العدد 21، 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.5

Williams, R. (1989). The future of cultural studies. In *The politics of modernism* (pp. 151-162). Verso.

Journal Index of Exploratory Studies | ISSN 2701-9233
Vol. 8, N°. 21, 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.6

RESEARCH ARTICLE

OPEN ACCESS

The Level of Management by Objectives (MBO) Implementation and Its Relationship with Job Creativity: A Field Study on a Sample of Employees in Iraqi Media Institutions

Zeinab Hassan Sleem [a] & Salah Mahdi Dhahi [b] & Murtadha Abdl Zahra Abdl Kareem AlSaedi [c]

[a] Al Maaref University, Beirut, Lebanon
[b&c] Mansoura University, Mansoura, Egypt

ABSTRACT

This study investigates the relationship between the application of Management by Objectives (MBO) and the level of job creativity among employees working in Iraqi media institutions, within the spatial context of television and radio stations in Baghdad. The research adopts the descriptive-analytical method and employs a questionnaire as the primary instrument for data collection. The study sample consisted of 250 employees representing various media and administrative departments. Data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), relying on means, standard deviations, one-way ANOVA, and Pearson's correlation coefficient to examine differences and determine the nature of the relationship between the study variables.

The findings indicate that the level of MBO application in Iraqi media institutions is moderate with a tendency toward the positive. Job creativity also recorded a moderate level, with clear strengths in the dimensions of adaptability and self-development. The results revealed statistically significant differences according to selected professional variables, particularly administrative position, years of experience, and type of institutional ownership. Moreover, the study confirmed the existence of a moderate positive correlation between the application of MBO and job creativity.

The study concludes that the implementation of MBO in Baghdad's media institutions is still partial and not fully institutionalized, and that it is largely influenced by employees' job roles, their accumulated professional experience, and the organizational structure of the institutions. Although job creativity is present, it remains constrained by organizational and contextual factors shaped by the political and professional environment governing Iraqi media during the period of the study.

ARTICLE HISTORY

Received 11 October 2025
Accepted 9 March 2026
Published 30 March 2026

KEYWORDS

Management by Objectives, Job Creativity, Iraqi Media Institutions

FIELDS OF STUDY

Media and Communication, Media Institutions Management, Business Administration

CONTACT Zeinab Hassan Sleem zeinab.sleem@gmail.com Faculty of Media and Arts, Al Maaref University, Beirut, Lebanon.

Cite this article as: Sleem, Z. H., Dhahi, S. M., & AlSaedi, M. A. A. (2026). The Level of Management by Objectives (MBO) Implementation and Its Relationship with Job Creativity: A Field Study on a Sample of Employees in Iraqi Media Institutions. *Journal Index of Exploratory Studies, 8*(21), 138-166.

© 2026 The Author(s). Published by Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies.
This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/) which permits use, sharing, distribution, and reproduction in any medium or format for non-commercial purposes only, provided the original work is properly cited. The terms on which this article has been published allow the posting of the Accepted Manuscript in a repository by the author(s) or with their consent, for non-commercial use and in accordance with the license terms.

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية | ISSN 2701-9233
المجلد 8، العدد 21، 2026
https://doi.org/10.63939/JIES.2026-Vol8.N21.6

مقالة علمية

مصدر مفتوح

مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف وعلاقته بالإبداع الوظيفي: دراسة ميدانية على عيّنة من العاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية

زينب حسن سليم[أ] وصلاح مهدي ضاحي[ب] ومرتضى عبد الزهرة عبد الكريم الساعدي[ج]

[أ] جامعة المعارف، بيروت، لبنان

[ب و] جامعة المنصورة، المنصورة، مصر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف ومستوى الإبداع الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية، ضمن الحدود المكانية التي تشمل محطات التلفزيون والإذاعة في مدينة بغداد. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً رئيسةً لجمع البيانات. وتكوّنت عيّنة الدراسة من (250) موظفًا يعملون في أقسام إعلامية وإدارية متعدّدة. جرى تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) ، من خلال استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار تحليل التباين الأحادي(ANOVA) ، ومعامل ارتباط بيرسون، للكشف عن الفروق والعلاقات بين متغيرات الدراسة.

أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف في المؤسسات الإعلامية العراقية جاء بدرجة متوسطة تميل إلى الإيجابية، كما تبيّن أن مستوى الإبداع الوظيفي كان متوسطًا، مع بروز نقاط قوة واضحة في بُعدي التكيّف والتطوير الذاتي. وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لبعض المتغيرات المهنية، ولا سيما المسمّى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، ونمط ملكية المؤسسة. كما أكدت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة متوسطة بين تطبيق الإدارة بالأهداف والإبداع الوظيفي.

وتخلص الدراسة إلى أن تطبيق الإدارة بالأهداف في المؤسسات الإعلامية في بغداد ما يزال تطبيقًا جزئيًا وغير مكتمل، ويتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة الأدوار الوظيفية، وتراكم الخبرات المهنية، والخصائص التنظيمية لكل مؤسسة. وعلى الرغم من حضور الإبداع الوظيفي، فإنه يظل مقيّدًا بجملة من العوامل التنظيمية والسياقية المرتبطة بالبيئة السياسية والمهنية التي تحكم عمل الإعلام العراقي خلال مدة إجراء الدراسة.

تواريخ هامة

تاريخ الاستلام: 11 أكتوبر 2025

تاريخ القبول: 9 مارس 2026

تاريخ النشر: 30 مارس 2026

الكلمات المفتاحية

الإدارة بالأهداف، الإبداع الوظيفي، المؤسسات الإعلامية العراقية

مباحث المقالة

الإعلام والاتصال، إدارة المؤسسات الإعلامية، إدارة الأعمال

المؤلف(ة) المراسل: زينب حسن سليم zeinab.sleem@gmail.com كلية الإعلام والفنون، جامعة المعارف، بيروت، لبنان.

لاقتباس المقالة: سليم، ز. ح.، ضاحي، ص. م.، الساعدي، م. ع. ع. (2026). مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف وعلاقته بالإبداع الوظيفي: دراسة ميدانية على عيّنة من العاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية. *مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية*، *8*(21)، 138-166.

© 2026 المؤلف(ون). منشورٌ مِن قِبَل المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

تَخضع هذه المقالة لشروط رخصة المشاع الإبداعي الدولية: نسب المصنف - غير تجاري 4.0 (CC BY-NC 4.0)، التي تُتِيح الاستعمال غير التجاري، والمشارَكة، والتكييف، والتوزيع، وإعادة الإنتاج في أي وسيط أو صيغة، بشرط الإشارة المناسِبة إلى المؤَلِّف الأصلي/المؤلِّفين الأصليين وإلى المصدر، مع تضمين رابط الرخصة، وبيان ما إذا أُدخلت أي تعديلات على العمل.

مقدمة

في ظل التسارع العلمي والمعرفي الراهن، تبرز الحاجة إلى نماذج إدارية حديثة تواكب التحولات المهنية والتكنولوجية، ومن أبرزها أسلوب الإدارة بالأهداف، الذي يقوم على إشراك العاملين في تحديد الأهداف وتقييم الأداء بناءً على النتائج. ويُنظر إلى هذا النموذج بوصفه أحد الأساليب القادرة على تحفيز الإبداع الوظيفي وتعزيز الرضا المهني، من خلال إشراك الموظفين في صنع القرار وتعميق شعورهم بالانتماء إلى المؤسسة. ورغم ما يُقال عن فاعليته، تبقى الحاجة قائمة إلى دراسته ميدانيًا داخل بيئات مهنية معقدة وديناميكية، مثل المؤسسات الإعلامية.

وفي السياق العراقي، تعاني المؤسسات الإعلامية من تحديات تتعلق بضعف الاستقرار المهني، وهجرة الكفاءات، وتزايد الضغوط الناتجة عن التغيرات التكنولوجية والإدارية. ما يدفع إلى البحث عن أنماط إدارية حديثة تساهم في تحسين الأداء وتعزيز بيئة العمل، وهو ما يجعل دراسة الإدارة بالأهداف في هذا الإطار ضرورية. بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق الإدارة بالأهداف في تعزيز الإبداع الوظيفي داخل المؤسسات الإعلامية العراقية، من خلال استكشاف علاقتها بواقع العمل الإعلامي وتقديم مقترحات تطويرية تواكب التحديات الراهنة.

1. الجانب النظري من الدراسة

1.1. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها موضوعًا حديثًا نسبيًا في البيئة الإعلامية العراقية، يتمثل في تطبيق نموذج الإدارة بالأهداف في المؤسسات الإعلامية، عبر دمجه بين مفاهيم الإدارة الحديثة وواقع العمل الإعلامي. وتبرز أهميتها الأكاديمية في ظل ندرة الدراسات التي بحثت في توظيف نظريات الإدارة في هذا القطاع، مما يجعلها إضافة نوعية. كما تكتسب الدراسة بُعدًا تطبيقيًا من خلال تحليل أثر الإدارة بالأهداف على الإبداع الوظيفي، في ظل استمرار اعتماد العديد من المؤسسات على الأساليب التقليدية، ما يمنحها قيمة عملية لتطوير السياسات الإدارية وتعزيز بيئة العمل والإبداع.

2.1. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. قياس مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف وتبنّي الاستراتيجيات المرتبطة بها داخل المؤسسات الإعلامية العراقية من وجهة نظر أفراد العيّنة.
2. تحديد مستوى الإبداع الوظيفي لدى الإعلاميين العاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية وفق أبعاده المختلفة.
3. الكشف عن الفروق في كل من تطبيق الإدارة بالأهداف ومستوى الإبداع الوظيفي تبعًا للمتغيرات الديموغرافية والمهنية لأفراد العيّنة، بما في ذلك: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، نوع العمل، المنصب الإداري، والجهة المشرفة على المؤسسة.
4. تحليل طبيعة العلاقة الإحصائية بين تطبيق الإدارة بالأهداف ومستوى الإبداع الوظيفي لدى أفراد العيّنة، وبيان مدى قوة هذا الارتباط ودلالته الإحصائية.

3.1. مشكلة الدراسة

تعاني المؤسسات الإعلامية في العراق من تزايد الضغوط الاقتصادية والسياسية والمهنية، وهو ما انعكس بصورة واضحة على مستوى أدائها التنظيمي، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في النماذج الإدارية التقليدية القائمة على المركزية وتهميش دور العاملين في صنع القرار، والاتجاه نحو ممارسات إدارية أكثر تطورًا ومرونة تُسهم في تعزيز الأداء المؤسسي ودعم الإبداع داخل بيئات العمل المعقدة وغير المستقرة.

وفي هذا الإطار يبرز أسلوب الإدارة بالأهداف بوصفه منهجًا يقوم على إشراك العاملين في صياغة الأهداف وتحمّل المسؤوليات، بما يعزز شعورهم بالانتماء ويهيّئ بيئة أكثر دعمًا للإبداع الوظيفي ورفع كفاءة الأداء داخل المؤسسات الإعلامية. غير أنّ مستوى توظيف هذا الأسلوب في المؤسسات الإعلامية العراقية، ومدى قدرته الفعلية على توليد مستويات أعلى من الإبداع لدى العاملين، ما يزال غير محسوم، في ظل محدودية الدراسات الميدانية الحديثة التي تقيس هذا الأثر بصورة كمية دقيقة.

وعليه، تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يسهم تبنّي الإدارة بالأهداف في تعزيز الإبداع الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية؟

4.1. أسئلة الدراسة

يتفرّع عن السؤال الرئيسي للدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

1. ما مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف وتبنّي استراتيجياتها داخل المؤسسات الإعلامية العراقية؟
2. وما مستوى الإبداع الوظيفي لدى الإعلاميين العاملين في هذه المؤسسات؟
3. وهل تختلف هذه المستويات تبعًا للمتغيرات الديموغرافية والمهنية للعاملين؟
4. وما طبيعة العلاقة الإحصائية بين تطبيق الإدارة بالأهداف ومستوى الإبداع الوظيفي لدى أفراد العينة؟

5.1. فرضيات الدراسة

ترتكز هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تمثل العلاقات بين متغيرات البحث، وهي:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف تبعًا للمتغيرات الديموغرافية والمهنية للعاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإبداع الوظيفي تبعًا للمتغيرات الديموغرافية والمهنية للعاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية.
3. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإدارة بالأهداف ومستوى الإبداع الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية.

6.1. حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على محافظة بغداد في جمهورية العراق، نظرًا لكونها المركز الرئيسي للنشاط الإعلامي ومقر غالبية المؤسسات الإعلامية، ولا سيّما الكبرى منها.
- **الحدود الزمانية:** أُجريت الدراسة خلال النصف الثاني من عام 2024م، وهي الفترة التي جُمعت فيها البيانات الميدانية.
- **الحدود البشرية:** تكونت العينة من 250 عاملًا في المؤسسات الإعلامية العراقية.

7.1. الدراسات السابقة

تمثّل التحدي الرئيس للدراسة في ندرة الأبحاث التي تناولت الإدارة بالأهداف في المؤسسات الإعلامية، ما اضطرها إلى الاستعانة بدراسات من قطاعات أخرى كالخدمة العامة والتعليم. ورغم محدودية المقارنة المباشرة، فإن هذه الدراسات وفّرت أساسًا تحليليًا يُمكن البناء عليه في السياق الإعلامي.

دراسة (القرني وشمسي، 2024)، بعنوان: **"أثر أسلوب الإدارة بالأهداف على أداء العاملين - دراسة تطبيقية على العاملين في الجمعيات الخيرية بالدمام"**، وهي من الدراسات التطبيقية التي بحثت أثر الإدارة بالأهداف في تحسين أداء العاملين في الجمعيات الخيرية بمدينة الدمام، في ظل التحولات التنظيمية المعاصرة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، عبر استبيان وُزّع على عينة من 298 موظفًا في 15 جمعية، شملت مستويات إدارية متعددة، واستند إلى أربعة أبعاد رئيسية: الالتزام بالأهداف، والمشاركة في صياغتها، والثقة بين الرئيس والمرؤوس، والتغذية الراجعة. وأظهرت النتائج أن نحو 60% من التغير في الأداء يُعزى لتطبيق الإدارة بالأهداف، وكان "الالتزام" هو العامل الأكثر تأثيرًا، يليه "المشاركة"، ثم "الثقة"، وأخيرًا "التغذية الراجعة"، وجميعها ظهرت بتأثير إيجابي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). أوصت الدراسة بتعزيز المشاركة وتفعيل قنوات التغذية الراجعة لرفع كفاءة الأداء وتحقيق أهداف الجمعيات في ضوء رؤية المملكة 2030.

وتناولت دراسة (الجعيد، والثبيتي، 2024)، بعنوان **"أثر الإدارة الرشيقة في تحقيق الإبداع الوظيفي - دراسة تطبيقية على جامعة الطائف"**، أثر الإدارة الرشيقة في دعم الإبداع الوظيفي لدى العاملين في الجامعة، باستخدام المنهج الكمي عبر استبانة طُبّقت على عينة من 298 إداريًا وأكاديميًا. ركّزت الدراسة على بُعدين: تطبيق الإدارة الرشيقة بأبعادها (دعم الإدارة، التعاون، التدريب، تغيير الثقافة)، ومستوى توفّر عناصر الإبداع الوظيفي (الأصالة، الطلاقة، المرونة، الحساسية للمشكلات). وأظهرت النتائج ارتفاعًا عامًا في مستويات الإدارة الرشيقة والإبداع، مع وجود علاقة دالة إحصائيًا فقط بين "تغيير ثقافة الجامعة" والإبداع الوظيفي، بينما لم تظهر بقية الأبعاد ذات التأثير، وقد أوصت بتعزيز الجوانب الأخرى للإدارة الرشيقة، لا سيما التدريب والتعاون، وتوسيع نطاق البحث ليشمل مؤسسات أكاديمية أخرى وأبعادًا إضافية مثل خفة الحركة وسرعة اتخاذ القرار.

وفي سياق الأدبيات الحديثة، تناولت دراسة (Develi, 2023) تحت عنوان **"General view of the management by objectives"** موضوع الإدارة بالأهداف من منظور شمولي يجمع بين التحليل المفاهيمي والتاريخي والتطبيقي، مبرزةً تطور هذا الأسلوب منذ أن طرحه بيتر دراكر في خمسينيات القرن الماضي. أشارت الدراسة إلى أن الإدارة بالأهداف تطورت

من أداة لتقييم الأداء إلى إطار إداري شامل يوجّه الجهود نحو أهداف استراتيجية، ويعزز دافعية الموظفين عبر إشراكهم في وضع الأهداف، كما بيّنت أن فعالية تطبيق الإدارة بالأهداف تختلف باختلاف السياق المؤسسي والقطاعي، إذ أن هذا الأسلوب يلقى قبولًا أكبر في المؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العامة، التي غالبًا ما تعاني من البيروقراطية وضعف المرونة الإدارية. ومن هنا، شددت الدراسة على أهمية إجراء أبحاث ميدانية تطبيقية تأخذ في الحسبان طبيعة كل مؤسسة، وتستخدم مناهج كمية ونوعية معًا، بهدف رصد التحديات الفعلية وتقديم مقترحات واقعية لتعزيز فاعلية هذا الأسلوب الإداري في بيئات العمل المختلفة.

وفي دراستهم المعنونة "**Management by Objective and Organizational Productivity: A Literature Review**"، بحث (Oshogbunu et al, 2022) في مدى فاعلية الإدارة بالأهداف كأداة لتحسين الإنتاجية داخل المؤسسات. اعتمدت الدراسة على مراجعة نوعية للأدبيات ذات الصلة، وركّزت على محاور أساسية كالمشاركة في تحديد الأهداف، وتقييم الأداء، ودور كل منهما في رفع كفاءة المؤسسة وتحقيق الربحية وتوسيع الحصة السوقية. وأشارت النتائج إلى أن تطبيق الإدارة بالأهداف لا يقتصر على الجانب الإداري فقط، بل يمتد ليعزز التفاعل الوظيفي ويزيد من التزام الموظفين عند إشراكهم في وضع الأهداف القصيرة والطويلة الأجل. كما سلّطت الدراسة الضوء على أن غياب التواصل الفعّال بين الإدارة والعاملين، أو تجاهل إشراكهم في التخطيط، يُعد من أبرز أسباب تدني الأداء المؤسسي. وبيّنت أن الكثير من المؤسسات، خاصة في الدول النامية، لا تزال تطبّق هذا الأسلوب بشكل سطحي أو غير منتظم، نتيجة ضعف الوعي الإداري أو نقص التدريب. وأوصت الدراسة بضرورة إشراك الموظفين في صياغة الأهداف، وتعزيز التواصل حولها، وربط التقييم بالنتائج الفعلية، باعتبار هذه العناصر من العوامل الأساسية لتحقيق إنتاجية مستدامة وتطوير الأداء العام للمؤسسة.

تُعدّ دراسة (فرحة، 2021)، المعنونة بـ **"الإدارة بالأهداف وتحقيق الرضا الوظيفي لدى منسوبات جامعة الطائف من الهيئة الإدارية والأكاديمية"**، من البحوث الوصفية التحليلية التي بحثت أثر تطبيق الإدارة بالأهداف على الرضا الوظيفي لدى منسوبات جامعة الطائف. استُخدمت استبانة وُزعت على عينة من 92 مشاركة من الهيئة الأكاديمية والإدارية، ممن يمتلكن خبرة لا تقل عن أربع سنوات ومؤهلًا لا يقل عن الماجستير. أظهرت النتائج مشاركة فعالة في تحديد الأهداف قصيرة المدى، مقابل ضعف في إشراك المنسوبات بوضع معايير أداء قابلة للقياس، كما احتل توزيع المهام مرتبة متقدمة، بينما جاء التعاون في أدنى المراتب، ما يشير إلى ضعف في التشاركية. كما لم تؤثر الجنسية أو الحالة الاجتماعية في الرضا الوظيفي، في حين برزت الخبرة، الدخل، والمركز الوظيفي كعوامل مؤثرة. أوصت الدراسة بتوسيع البحوث في مؤسسات تعليمية أخرى، وتعزيز الشراكة في صنع القرار لتحسين بيئة العمل وزيادة الرضا.

تندرج دراسة (الشغري، 2018) التي تحمل عنوان **"دور الإدارة بالأهداف في تعزيز التعلم الذاتي و أثره في تطوير مهارات الموظفين الفنية والشخصية في المؤسسات الناشئة المؤسسات الناشئة في لبنان إنموذجاً"**، ضمن البحوث الوصفية التحليلية التي بحثت أثر تبنّي الإدارة بالأهداف على تطوير المهارات الفنية والشخصية للموظفين في المؤسسات الناشئة في لبنان. وانطلقت الدراسة من إشكالية تتعلق بدور هذا الأسلوب الإداري في مواجهة تحديات ضعف الكفاءات البشرية وغياب التنظيم الإداري في تلك المؤسسات. اعتمدت الدراسة على استبانة وُزعت على عينة من 150 مشاركًا من مؤسسات ناشئة في بيروت وطرابلس وصيدا، وكشفت النتائج عن ضعف تطبيق الإدارة بالأهداف بشكل عام، مقابل أثر إيجابي

واضح في المؤسسات التي تطبّقه، خاصة في دعم التعلم الذاتي وتحسين القدرات الوظيفية دون الحاجة إلى تدريب خارجي مكثّف. كما أظهرت الدراسة وجود فجوة في جاهزية الخريجين الجدد للالتحاق بسوق العمل نتيجة غياب بيئات تنظيمية تُعنى بتأهيلهم. وأوصت الدراسة بتعميم ثقافة الإدارة بالأهداف كمُدخل استراتيجي لرفع كفاءة الموارد البشرية وتعزيز التنافسية.

وتعتبر دراسة (الهندي، 2017) بعنوان **"واقع تطبيق الإدارة بالأهداف في المؤسسات الحكومية وأثرها في تأهيل قيادة بديلة - دراسة حالة: وزارة الداخلية والأمن الوطني - قطاع غزة"** من من البحوث الوصفية التحليلية التي هدفت إلى قياس مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف في وزارة الداخلية بقطاع غزة، وتحليل أثره في إعداد قيادات بديلة. اعتمدت الدراسة على استبانة وُزعت على عينة من 203 موظفين في المناصب الإشرافية المدنية. أظهرت النتائج أن التطبيق يتم بدرجة متوسطة (74.9%)، مع وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عناصر الإدارة بالأهداف (المشاركة، تحديد الأهداف، الرقابة الذاتية، التقييم) وتأهيل القيادات. كما برزت الرقابة الذاتية والتقييم والمحاسبة كعوامل أكثر تأثيرًا، دون وجود فروق دالة إحصائيًا تعزى للمتغيرات الديموغرافية. وأوصت الدراسة بتعزيز مشاركة الموظفين في صياغة الأهداف وزيادة دعم الإدارة لتطوير الكفاءات الوظيفية.

كما قدّم (Synnott, 2017) في دراسته المعنونة **"Management by Objectives: An Overview"** مراجعة شاملة لمفهوم الإدارة بالأهداف، ركّز فيها على دوره في تعزيز وظائف الإدارة الأساسية: التخطيط، التنظيم، القيادة، والرقابة. أوضحت الدراسة أن نجاح هذا الأسلوب يعتمد على شراكة فعّالة بين المدير والموظف في تحديد الأهداف وتقييم الأداء، مع إبراز مزاياه في تحسين الاتصال والتحفيز وتوضيح المسؤوليات، إلى جانب تحدياته مثل طول مدة التطبيق واحتمال خفض سقف الأهداف. واختتمت الدراسة بتوصيات عملية لتفعيل النموذج، منها إشراك الموظفين، وتقديم تغذية راجعة، والتدريب على صياغة الأهداف بفعالية.

وتُعدّ دراسة (بلعور، 2017) بعنوان **"الإدارة بالأهداف في المؤسسات بين النظرية والممارسة"**، من الدراسات النظرية التي تناولت الإطارين المفاهيمي والتطبيقي للإدارة بالأهداف، مع التركيز على واقعها في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية. ناقشت الدراسة الأسس التي يقوم عليها هذا الأسلوب، وشروط نجاحه، وأسباب إخفاق بعض المؤسسات في تحقيق أهدافها. أظهرت النتائج أن الإدارة بالأهداف تمثل تحولًا نوعيًا في الفكر الإداري، بتركيزها على الإنسان كعنصر فاعل مرتبط بالنتائج، بدلًا من التركيز على الإنتاج فقط. وأوصت بتهيئة بيئة تنظيمية وتشريعية داعمة، وتعزيز وعي القيادات بأهمية هذا الأسلوب في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة التنافسية.

تعليق علمي على الدراسات السابقة

تكشف مراجعة الأدبيات عن تنوّع في تناول الإدارة بالأهداف، حيث ركزت معظم الدراسات على قطاعات مثل التعليم، والإدارة العامة، والعمل الخيري، بينما ظل تطبيق هذا الأسلوب في المؤسسات الإعلامية محدودًا في الأدبيات المعاصرة. ورغم اختلاف السياقات، وفّرت هذه الدراسات إطارًا مفاهيميًا وتطبيقيًا ساعد في بلورة متغيرات الدراسة الحالية، لا سيما

فيما يتعلق بأبعاد الإدارة بالأهداف كالمشاركة، دعم الإدارة، التغذية الراجعة، والثقة المتبادلة، وارتباطها بمخرجات كالأداء أو الرضا أو تنمية المهارات.

تتميّز الدراسة الحالية بتركيزها على العلاقة بين الإدارة بالأهداف والإبداع الوظيفي داخل المؤسسات الإعلامية، وهو موضوع لم يُبحث بعمق سابقًا. كما تنفرد بتطبيقها في البيئة العراقية ذات الخصوصية التنظيمية، مما يمنح نتائجها طابعًا محليًا مميزًا. وتتقاطع مع بعض الدراسات من حيث المنهج والأداة، لكنها تتجاوز التركيز التقليدي على الأداء لتدرس الإبداع الوظيفي كمفهوم مركّب يرتبط بالمبادرة والتفكير النقدي وتطوير العمل الإعلامي.

بذلك، تمثل هذه الدراسة إضافة نوعية تسعى إلى سد فجوة معرفية في فهم تطبيق الإدارة بالأهداف في البيئة الإعلامية العربية، من خلال التركيز على تمكين الكفاءات وتحفيز الإبداع في مواجهة تحديات التغيير والتجدد المهني.

8.1. مفاهيم الدراسة

- **الإدارة بالأهداف:** تُعرَّف الإدارة بالأهداف بأنها أسلوب إداري تشاركي يقوم على إشراك الموظفين في تحديد أهدافهم المهنية للفترة المقبلة، وصياغتها بصورة مستقلة، ثم مناقشتها مع الإدارة للتوصل إلى اتفاق حول الأهداف والمعايير المعتمدة لقياسها. ويُمنح الموظف بعدها درجة من الاستقلالية في تنفيذ تلك الأهداف، مع تدخل إداري محدود عند الحاجة، ليُختتم ذلك بتقييم رسمي يعقبه وضع أهداف جديدة ضمن دورة مستمرة من التخطيط والمتابعة والتقييم (Güney, 2017) .

أما التعريف الإجرائي للإدارة بالأهداف كما تعتمده هذه الدراسة، فهي أسلوب إداري تشاركي يقوم على تحديد أهداف مهنية واضحة ومتفق عليها بين الإدارة والصحفيين العاملين داخل المؤسسة الإعلامية، بحيث تُصاغ هذه الأهداف بصورة قابلة للقياس، وتُربط بمسؤوليات محددة لكل صحفي، مع تحديد آليات المتابعة والتقييم خلال مدة زمنية معينة. ويُعد هذا الأسلوب أحد الأسس المعاصرة في تنظيم العمل الصحفي، إذ يسهم في تعزيز الشعور بالمسؤولية، ورفع مستوى الانخراط والتحفيز الذاتي، عبر إشراك الصحفيين في صنع القرار وتحديد الأولويات المهنية. كما يُنظر إليه كعامل مساعد في توفير بيئة عمل قائمة على الثقة والوضوح والمساءلة، وتمكين الصحفيين من تطوير مهاراتهم، والمساهمة بفاعلية في تحسين جودة الأداء الإعلامي.

- **الإبداع الوظيفي:** يُعرَّف الإبداع الوظيفي بأنه القدرة على إنتاج أفكار أو حلول جديدة وذات قيمة يمكن تطبيقها داخل بيئة العمل، بما يساعد على تحسين الأداء وتطوير أساليب إنجاز المهام. ويُنظر إليه كعملية معرفية وسلوكية تتولد من تفاعل مهارات الفرد وخبراته ودافعيته الذاتية مع بيئة تنظيمية داعمة تشجع المبادرة والتفكير غير التقليدي. كما يشمل الإبداع الوظيفي تطوير الممارسات القائمة، أو ابتكار أساليب بديلة تعالج المشكلات بفعالية أكبر، وهو بذلك يمثل أحد العوامل الحاسمة في تعزيز جودة العمل ورفع كفاءة المؤسسات الحديثة (Folch-Morlà et al., 2019).

وفي سياق هذه الدراسة، فيُعرّف الإبداع الوظيفي إجرائياً بأنه القدرة المتجددة لدى الصحفيين والعاملين في المؤسسات الإعلامية على إنتاج أفكار وأساليب عمل مبتكرة وغير تقليدية، تسهم في تطوير المحتوى الإعلامي،

وتحسين الأداء المهني، ومواكبة التغيرات المتسارعة في بيئة الإعلام. ويُعدّ هذا النوع من الإبداع نتاجًا لتفاعل عدّة عوامل، منها: الدافعية الذاتية، والخبرة المهنية، والمرونة الفكرية، ومستوى التمكين الوظيفي، فضلًا عن تأثير أسلوب الإدارة المتّبع، لاسيما إذا اتّسم بالمشاركة والشفافية وتحقيق الأهداف المشتركة، كما هو الحال في الإدارة بالأهداف.

- **إدارة المؤسسة الإعلامية:** تُعرَّف إدارة المؤسسات الإعلامية بأنها عملية تنظيمية تتولاها جهة إدارية مختصة تشرف على توجيه الموارد البشرية والمادية وفق أسس منهجية تهدف إلى تحقيق الكفاءة والتميّز في الأداء. وتشمل وظائفها الأساسية التخطيط، والتنظيم، والرقابة، واتخاذ القرارات التي تضمن إنتاجًا إعلاميًا فعّالًا يحقق أهداف المؤسسة، ويستجيب لمتغيرات البيئة المهنية المتسارعة، مما يستلزم درجة عالية من المرونة والقدرة على التكيف (العيفة وفقيري، 2017).

أمّا إجرائيًا، فتشير إدارة المؤسسة الإعلامية في هذه الدراسة إلى النظم والعمليات الإدارية المتّبعة داخل الصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعية العراقية في محافظة بغداد، والتي تُقاس من خلالها قدرة العاملين على تطبيق الإدارة بالأهداف، ومدى انعكاس ذلك في مستويات الإبداع الوظيفي لديهم وفق استجابات الاستبيان المخصص للدراسة.

9.1. الإطار النظري للدارسة

تُعدّ الإدارة بالأهداف من المداخل الإدارية التي أحدثت تحولًا في الفكر التنظيمي منذ أن طرحها بيتر دراكر في خمسينيات القرن الماضي، باعتبارها إطارًا موجَّهًا نحو النتائج يقوم على إشراك العاملين في صياغة أهداف واضحة ومتفق عليها (Drucker, 1954). وقد توسّع الاهتمام بهذا الأسلوب لاحقًا مع إسهامات عدد من الباحثين أمثال Ivancevich وAtoni، الذين أبرزوا انتقاله من مجرد أداة لتقييم الأداء إلى منظومة متكاملة لإدارة العمل وتطويره.

وتستند فلسفة الإدارة بالأهداف إلى مبدأ المشاركة في تحديد الأهداف المهنية وربطها بمعايير دقيقة للمتابعة والتقييم. وتشير الأدبيات إلى أن هذا الأسلوب يعزز شعور العاملين بالقيمة والدافعية والانتماء، لأنه يمنحهم دورًا فاعلًا في اتخاذ القرار بدلاً من الاقتصار على تنفيذ تعليمات عليا(Koçel, 2003). ويُظهر (Güney, 2017) أن الإدارة بالأهداف تخلق بيئة تنظيمية تقوم على الثقة والاستقلالية، حيث يُتاح للموظفين تنفيذ مهامهم بحرية نسبية، مع تدخل إداري محدود يقتصر على الضرورة.

كما أثبتت دراسات متعددة أنّ الإدارة بالأهداف ليست محصورة في القطاعات الإنتاجية، بل تحقق نتائج ملموسة في المؤسسات الخدمية التي تعتمد على تفاعل العنصر البشري، مثل التعليم والصحة والاتصال (Bank, 1996)، ويعود السبب في ذلك إلى قدرتها على تحسين التخطيط الفردي، وتوضيح المسؤوليات، ورفع مستوى الالتزام، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام وجودة المخرجات.

وتبرز أهمية هذا الأسلوب في المؤسسات الإعلامية بسبب طبيعة العمل الصحفي التي تتطلب سرعة في الإنجاز، وتنسيقًا مستمرًا بين فرق متداخلة، وقدرة على التكيف مع الأحداث المتسارعة. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن القيادة التشاركية

وتحديد الأهداف بوضوح يسهمان في تحسين جودة المحتوى الإعلامي وتحفيز المبادرات الإبداعية داخل غرف الأخبار (Al-Kaisy, 2019).

من جهة أخرى يُعدّ الإبداع الوظيفي أحد المرتكزات الأساسية لفعالية الأداء في المؤسسات المعاصرة، خاصة في البيئات التي تتسم بارتفاع مستوى المنافسة وتسارع التغيير. وتتناول الأدبيات هذا المفهوم بوصفه قدرة الفرد على ابتكار أفكار وأساليب جديدة وذات قيمة، يمكن تطبيقها داخل سياق العمل لتحقيق تحسينات ملموسة في جودة الأداء والنتائج (Yong & Chang, 2010). ويشير (Folch-Morlà et al., 2019)، إلى أن الإبداع الوظيفي يتجاوز حدود القدرة الذهنية الفردية ليشكّل منظومة متكاملة تتفاعل فيها الخبرة، والمهارات، والمحفزات التنظيمية لتوليد حلول غير تقليدية للمشكلات المهنية.

وتُظهر الدراسات أن الإبداع الوظيفي ليس سمة ثابتة أو مقتصرة على فئة معينة من العاملين، بل هو مهارة قابلة للتطوير من خلال التدريب، والتجريب، والتعلم المستمر، إضافة إلى دور البيئة التنظيمية في توفير الدعم والتمكين (عكر، 2020). وتؤكد الأدبيات الإدارية أن العوامل المؤثرة في الإبداع تتوزع بين عوامل فردية، مثل الدافعية الداخلية، المرونة الفكرية، والقدرة على التفكير المتباعد، وعوامل تنظيمية ترتبط بأسلوب القيادة، وهيكلية العمل، ودرجة الانفتاح على المبادرات الجديدة.

كما يتخذ الإبداع الوظيفي صيغًا متعددة، تتراوح بين التحسينات التدريجية في أساليب العمل، والابتكار الجذري الذي يغيّر طبيعة المهمة أو المنتج. وفي معظم المؤسسات، يظهر الإبداع بوصفه سلسلة عمليات تبدأ بإدراك المشكلة، ثم تحليلها، واقتراح حلول جديدة، وصولًا إلى تطبيق هذه الحلول وتحويلها إلى ممارسات مهنية قابلة للقياس (Torrance, 2008). وتشير الأدبيات إلى أن القيمة الحقيقية للإبداع تكمن في قدرته على معالجة نقاط الضعف التنظيمية وتحسين فاعلية الأداء، وليس فقط في إنتاج أفكار جديدة.

في المحصّلة، يتطلب الإبداع الوظيفي تهيئة بيئة عمل تعتمد على الحوار البنّاء، وتتسامح مع الأخطاء، وتوفّر فرصًا للتجريب، إلى جانب قيادة تحفّز المبادرات وتقدّر الجهود المستقلة. وبالتالي، تُعدّ الأساليب الإدارية التشاركية — وفي مقدمتها الإدارة بالأهداف — من أكثر الممارسات قدرة على تعزيز الإبداع، لما توفره من مستوى أعلى من انخراط العاملين وشعورهم بالمسؤولية، ولما تتيحه من مساحة أوسع للبحث عن طرائق عمل مبتكرة تدعم التطوير المستمر داخل المؤسسة.

أما في العراق، فقد شهد المشهد الإعلامي بعد عام 2003 تحولًا واسعًا تمثّل في الانتقال من هيمنة الدولة إلى تعددية ظاهرية في الملكية وتوسع كبير في القنوات والصحف والمنصات. إلا أنّ هذا التحوّل لم يُفضِ إلى بناء مؤسسات مهنية مستقرة، بل كشف عن هشاشة البنى التنظيمية وتداخل الانقسامات السياسية والطائفية في ملكية الوسائل وخطابها التحريري، إلى جانب ضعف التخطيط وغياب الأساليب الإدارية الحديثة، وهي عوامل انعكست بصورة مباشرة على استقلالية العمل الصحفي وجودته (Al-Kaisy, 2019).

وفي مثل هذا السياق، يصبح الإبداع الوظيفي عنصرًا حاسمًا لتحسين جودة المحتوى وفعالية الإنتاج الإعلامي، لما يوفره من قدرة على تطوير أساليب التغطية وصياغة المواد بطرائق مبتكرة، والبحث عن حلول عملية للتحديات التحريرية والميدانية. غير أن تنمية هذا الإبداع تقتضي بيئة إدارية تشجع المبادرة، وتمنح العاملين قدرًا أعلى من المرونة واتخاذ القرار.

وهنا تبرز الإدارة بالأهداف بوصفها مدخلًا تنظيميًا قادرًا على تعزيز الإبداع، من خلال إشراك العاملين في تحديد أهدافهم المهنية، وتوفير معايير واضحة للأداء، وربط الجهد الفردي بالمخرجات المتوقعة. غير أن تطبيق هذا الأسلوب داخل المؤسسات الإعلامية العراقية يواجه تحديات تتصل بضعف المرونة التنظيمية، وتداخل الصلاحيات، وضبابية آليات اتخاذ القرار.

وفي ضوء هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى الانتقال من الإطار النظري إلى الفحص الميداني المباشر، وذلك لقياس مدى تطبيق الإدارة بالأهداف داخل المؤسسات الإعلامية العراقية، ورصد مستوى الإبداع الوظيفي لدى العاملين فيها، وتحديد طبيعة العلاقة بينهما كما تُمارَس فعليًا في واقع العمل اليومي، بعيدًا عن الافتراضات العامة.

2. الدراسة التطبيقية

1.2. منهج الدراسة

تعتمد الدراسة البحث الوصفي التحليلي الكمي بوصفه نوعًا للدراسة، ويستند إلى المنهج الوصفي التحليلي في فحص العلاقة بين الإدارة بالأهداف والإبداع الوظيفي. وقد تم جمع بياناتها باستخدام أداة الاستبيان الموجّهة إلى عينة من العاملين في هذا القطاع، ثم تحليلها إحصائيًا بهدف الوصول إلى نتائج تسهم في الإجابة عن تساؤلات الدراسة. ويُعدّ المنهج الوصفي التحليلي الأنسب لهذه الدراسة، لأنه يتيح وصف واقع الإدارة بالأهداف في المؤسسات الإعلامية العراقية وتحليل تأثيره على الإبداع الوظيفي، مع إمكانية قياس العلاقات بين المتغيرات استنادًا إلى بيانات ميدانية واقعية دون التدخل في سلوك العينة.

2.2. مجتمع الدراسة وعينتها

شملت عيّنة الدراسة 250 فردًا من العاملين في المؤسسات الصحفية والقنوات التلفزيونية والإذاعية في محافظة بغداد، بمختلف مواقعهم المهنية، دون الاقتصار على الإعلاميين فقط. وقد أُختيرت وفق العيّنة العشوائية البسيطة، وجُمعت البيانات عبر توزيع الاستبيان إلكترونيًا بواسطة الهاتف أو البريد الإلكتروني لضمان الوصول المباشر إلى المشاركين.

3.2. أدوات الدراسة

تم اعتماد الاستبيان أداةً لجمع البيانات، وبُني استنادًا إلى دراسات سابقة وأهداف الدراسة وفرضياتها. تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة المرتبطة بمحاور البحث، وُجّهت إلى عينة الدراسة، ثم تم تحليل الإجابات باستخدام برنامج SPSS للوصول إلى النتائج. توزعت أسئلة الاستبيان على المحاور التالية:

(أ) **المحور الأول:** المعلومات الديمغرافية.

(ب) **المحور الثاني:** تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في المؤسسة الإعلامية.

(ت) **المحور الثالث:** الاستراتيجيات المعتمدة لتطبيق الإدارة بالأهداف.

(ث) **المحور الرابع:** مستوى الإبداع الوظيفي.

(ج) وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقدير إجابات عينة الدراسة.

4.2. صدق وثبات الاستبيان

تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة من خلال عرضها على متخصصين في الإعلام والاتصال، ما ساهم في تحسين صياغة الفقرات. أما الثبات، فقد تم التحقق منه باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث تراوحت القيم بين 0.725 و0.782، وهي ضمن الحدود المقبولة علميًا، مما يدل على اتساق الأداة وقدرتها على قياس المتغيرات بدقة وموثوقية. وفيما يلي نتائج المعامل لكل محور من محاور الاستبيان:

جدول رقم 1: ثبات الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في المؤسسة الإعلامية	10	0.725
الاستراتيجيات المتبعة لتطبيق الإدارة بالأهداف	10	0.756
مستوى الإبداع الوظيفي	10	0.813
معامل الثبات الكلي (ألفا كرونباخ)	30	0.795

يتضح من الجدول (1) أن جميع قيم معامل ألفا كرونباخ تجاوزت 0.7، مما يدل على ثبات وموثوقية جيدة، في حين بلغ معامل الثبات الكلي 0.795، وهو اتساق داخلي مقبول إحصائيًا.

5.2. المعلومات الديموغرافية لعينة الدراسة

فيما يلي عرض للبيانات الديموغرافية الخاصة بعينة الدراسة من الإعلاميين العاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية.

(أ) الجنس

جدول رقم 2: التوزيع التكراري للجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	138	55.2%
أنثى	112	44.8%
المجموع	**250**	**100%**

يوضح الجدول رقم (2) أن الذكور مثّلوا 55.2% من العينة مقابل 44.8% للإناث، مما يعكس استمرار هيمنة الذكور في المؤسسات الإعلامية رغم تنامي حضور الإعلاميات مؤخرًا.

(ب) العمر

جدول رقم 3: التوزيع التكراري للعمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	56	22.4%
بين 30 و40 سنة	118	47.2%
بين 41 و50 سنة	50	20.0%
50 وما فوق	26	10.4%
المجموع	**250**	**100%**

يُظهر الجدول (3) أن الفئة العمرية 30-40 سنة كانت الأكثر تمثيلًا (47.2%)، تليها الفئة دون 30 سنة (22.4%)، ما يشير إلى هيمنة الفئات الشابة والمتوسطة، وهي الأكثر تفاعلًا مع أساليب الإدارة الحديثة كالإدارة بالأهداف، في سياق دراسة علاقتها بالإبداع الوظيفي.

(ح) المستوى التعليمي

جدول رقم 4: التوزيع التكراري للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
إعدادي	0	%0
بكالوريوس	152	60.8%
دراسات عليا	98	39.2%
المجموع	**250**	**100%**

يبيّن الجدول رقم (4) أن 60.8% من العينة يحملون شهادة البكالوريوس، مقابل 39.2% من حملة الدراسات العليا، دون أي تمثيل لمستوى دون الجامعي، ما يعكس اعتماد المؤسسات الإعلامية العراقية على الكفاءات الأكاديمية ويعزز قابليتهم لتبنّي وفهم أساليب الإدارة الحديثة مهنيًا.

(ج) سنوات الخبرة

جدول رقم 5: التوزيع التكراري لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	48	19.2%
من 5 إلى 15 سنة	126	50.4%
من 15 إلى 20 سنة	50	20.0%
أكثر من 20 سنة	26	10.4%
المجموع	**250**	**100%**

يوضح الجدول رقم (5) أن 50.4% من العينة لديهم خبرة بين 5 و15 سنة، ما يشير إلى تمثيل قوي لشريحة مهنية نشطة وواعية بطبيعة العمل الإعلامي والأساليب الإدارية. كما أن وجود نسب من ذوي الخبرة الأقل من 5 سنوات (19.2%)، وأكثر من 20 سنة (10.4%)، يمنح الدراسة تنوعًا في الرؤى بحسب المرحلة المهنية.

(خ) نوع العمل

جدول رقم 6: التوزيع التكراري لنوع العمل في المؤسسة الإعلامية

السؤال	التكرارات	النسبة المئوية
نوع العمل الإعلامي الذي تشغله في المؤسسة الإعلامية		
معدّ برامج	9	3.6%
مقدّم برامج	16	6.4%
مذيع إخباري	54	21.6%
مخرج	31	12.4%
فني صوت	18	7.2%
محرر	13	5.2%
منتج	34	13.6%
مديرقسم	31	12.4%
مديرعام	26	10.4%
إداري	4	1.6%
منسق برامج	14	5.6%
المجموع	**250**	**100%**

يُظهر الجدول رقم (6) تنوعًا في المهام الوظيفية، حيث تصدّر المذيعون الإخباريون بنسبة 21.6%، تلاهم المنتجون (13.6%)، ثم المخرجون ومديرو الأقسام (12.4% لكل منهما)، بينما كانت نسبة الإداريين ومعدي البرامج الأقل تمثيلًا (1.6% و3.6% على التوالي). ويُعد هذا التنوع مؤشرًا مهمًا يضفي عمقًا على الدراسة في تحليل أثر الإدارة بالأهداف على الإبداع الوظيفي من منطلقات مهنية متباينة.

(د) الجهة التي تتبع لها إدارة المؤسسة الإعلامية

جدول رقم 7: التوزيع التكراري الجهة التي تتبع لها إدارة المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها أفراد العينة

السؤال	التكرارات	النسبة المئوية
الجهة التي تتبع لها إدارة المؤسسة الإعلامية التي تعمل بها		
رسمية	32	12.8%
خاصة	218	87.2%
المجموع	**250**	**100%**

تشير بيانات الجدول (7) إلى أن 87.2% من المشاركين يعملون في مؤسسات إعلامية خاصة، ما يعكس هيمنة القطاع الخاص بعد 2003. ورغم مرونتها التنظيمية، إلا أن هذه المؤسسات تفتقر غالبًا إلى أنظمة إدارية واضحة، مما يجعل الإدارة بالأهداف أداة مهمة لتحفيز الإبداع وتعزيز الهيكل الإداري.

3. عرض وتحليل النتائج

يتناول هذا الفصل تحليل بيانات الاستبيان عبر عرض التحليل الإحصائي للفقرات، ثم اختبار الفرضيات المرتبطة بمتغيري الدراسة: تطبيق الإدارة بالأهداف والإبداع الوظيفي. وقد تم تفسير المتوسطات الحسابية وفق معيار مقياس ليكرت الخماسي: (1-2.33 = منخفض، 2.34-3.67 = متوسط، 3.68-5 = مرتفع)، لإمداد القيم الرقمية بتقدير نوعي يسهّل قراءة مستوى الاستجابات.

1.3. تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في المؤسسات الإعلامية

جدول رقم 8: متوسطات استجابات أفراد العينة حول مدى قدرتهم على تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في مؤسساتهم الإعلامية

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أمتلك القدرة على تحديد أهداف واضحة لأعمالي ضمن المؤسسة.	**3.72**	**0.76**
2	أشارك في تحديد الأهداف العامة والفرعية المتعلقة بمجال عملي.	**3.58**	**0.82**
3	أُظهر تنسيقًا مستمراً مع المسؤول المباشر لتحقيق الأهداف المطلوبة.	**3.81**	**0.70**
4	أتقبل توزيع المهام في نطاق عملي بما يتناسب مع مهارات الفريق	**3.49**	**0.83**
5	أتابع تنفيذ الأهداف بشكل دوري لتحديد ما تم إنجازه وما لم يُنجز.	**3.55**	**0.78**
6	أراجع أهداف عملي بشكل دوري لتقييم مدى واقعيتها وإمكانية تحقيقها.	**3.50**	**0.80**
7	أمتلك القدرة على تحديد الأولويات عند وجود أكثر من هدف في الوقت نفسه.	**3.61**	**0.74**
8	أتمتع بالمرونة في تعديل أهدافي عند تغيّر الظروف أو الأولويات.	**3.36**	**0.87**
9	أستطيع تقييم نتائج عملي بناءً على الأهداف المحددة سلفًا.	**3.44**	**0.81**
10	أستخدم أدوات واضحة لقياس مدى التقدّم نحو تحقيق الأهداف.	**3.29**	**0.86**

تُظهر نتائج الجدول رقم (8) أن أفراد العيّنة يمتلكون مستوى متوسطًا يميل إلى الجيد في تطبيق الإدارة بالأهداف، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.29) و(3.81)، وهي قيم تعكس قوّة نسبية في تحديد الأهداف والتنسيق مع المسؤول المباشر لتحقيقها. في المقابل، سجّلت بعض العبارات انخفاضًا نسبيًا في استخدام أدوات القياس وتعديل الأهداف والمرونة في متابعتها، وهو تفاوت يُفسَّر بغياب التدريب الإداري المتخصّص داخل عدد من المؤسسات، واختلاف تجارب العاملين في البيئة الإعلامية العراقية وسياقاتها المهنية. كما تؤكّد الانحرافات المعيارية المحسوبة بين (0.70) و(0.87) وجود تباين طبيعي في الاستجابات يعكس اختلاف بيئات العمل والفرص التنظيمية المتاحة للمبحوثين. وبصورة عامّة، تبيّن النتائج أن العاملين يمتلكون المهارات الأساسية المرتبطة بالإدارة بالأهداف، لكنها ما تزال بحاجة إلى تعزيز تدريبي ومنهجي يطوّر قدراتهم التحليلية والتخطيط المرن المرتبط بالممارسة المؤسسية اليومية.

2.3. الاستراتيجيات التي تعتمدها مؤسسات الإعلامية العراقية لتطبيق الإدارة بالأهداف

جدول رقم 9: متوسطات استجابات أفراد العينة حول مدى تبنّي مؤسساتهم لاستراتيجيات الإدارة بالأهداف

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	توفّر المؤسسة أهدافًا مكتوبة وواضحة يتم الرجوع إليها بانتظام.	3.48	0.88
2	تشارك المؤسسة الموظفين في صياغة أو مراجعة الأهداف العامة والفرعية.	3.62	0.75
3	يتم التنسيق بين الإدارات لتحقيق الأهداف بشكل مشترك ومنظّم.	3.70	0.79
4	تُراجع الأهداف بشكل دوري من قِبل الإدارة ويتم تعديلها عند الحاجة.	3.55	0.91
5	تعتمد المؤسسة على تقارير دورية لتقييم مدى التقدّم في تحقيق الأهداف.	3.31	1.02
6	يتم تدريب الموظفين على فهم آليات الإدارة بالأهداف وتطبيقها في الممارسة اليومية.	3.25	1.08
7	يُعترف بجهود الموظفين عند تحقيقهم للأهداف من خلال إشادات أو مكافآت.	3.12	0.89
8	تحرص الإدارة على مراعاة التوازن بين متطلبات العمل والظروف الشخصية للموظفين.	3.28	0.86
9	توفّر المؤسسة بيئة عمل تنظيمية تساعد على التركيز والإنجاز	3.36	0.82
10	تتوفّر في المؤسسة أدوات تقنية أو لوجستية تدعم الموظف في تنفيذ مهامه المرتبطة بالأهداف.	3.05	0.91

تشير نتائج الجدول رقم (9) إلى أن تبنّي مؤسسات الإعلام العراقية لاستراتيجيات الإدارة بالأهداف يقع في مستوى متوسط، بمتوسطات تراوحت بين (3.05) و(3.70)، ما يعكس حضورًا جزئيًا وغير مكتمل لهذا الأسلوب في الممارسة اليومية. وقد سجّلت أعلى القيم في العبارات المرتبطة بالتنسيق بين الإدارات ومشاركة الموظفين في صياغة الأهداف، وهو ما يدل على وجود نواة أولية لممارسة تشاركية في بعض الجوانب التنظيمية. في المقابل، جاءت أدنى المتوسطات في مجالات التدريب على الإدارة بالأهداف، وتوفير الأدوات التقنية، والاعتراف بالجهود، وهي مؤشرات تكشف عن ضعف في البنية الداعمة لتفعيل هذا الأسلوب بصورة منهجية ومستدامة. كما تعكس الانحرافات المعيارية المرتفعة نسبيًا في بعض البنود تباينًا واضحًا بين مؤسسة وأخرى في مستوى التنظيم والتخطيط، وفي مدى إدماج العاملين في دورة تحديد الأهداف ومتابعتها.

3.3. الإبداع الوظيفي في المؤسسات الإعلامية العراقية

جدول رقم 10: متوسطات استجابات أفراد العينة حول مستوى الإبداع الوظيفي في مؤسساتهم الإعلامية

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أقدّم أفكارًا جديدة وغير مسبوقة تسهم في تطوير العمل الإعلامي.	3.46	0.82
2	أستخدم طرقًا مبتكرة في معالجة الموضوعات الإعلامية.	3.42	0.79
3	أمتلك القدرة على التفكير النقدي وتحليل المشكلات المرتبطة بالعمل.	3.55	0.76
4	أستثمر تجاربي السابقة لتوليد حلول جديدة ومفيدة في العمل.	3.50	0.74

5	أتحمّل مسؤولية المبادرة واقتراح البدائل عند حدوث الأزمات.	3.38	0.83
6	أعمل على تحسين أسلوبي في العمل باستمرار بناءً على التغذية الراجعة.	3.60	0.71
7	أمتلك الشجاعة لطرح أفكار غير مألوفة في اجتماعات العمل.	3.30	0.85
8	أعمل تطوير أدوات وأساليب عمل تلائم طبيعة مهامب داخل المؤسسة.	3.36	0.77
9	أبحث عن طرق بديلة لتنفيذ المهام عندما تكون الموارد محدودة.	3.62	0.69
10	أواكب التغيّرات التقنية والمهنية لأطوّر من جودة عملي الإعلامي.	3.66	0.68

تعكس نتائج الجدول رقم (10) مستوى إبداع وظيفي متوسطًا لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية ببغداد، بمتوسطات تراوحت بين (3.30) و(3.66). وتبرز أعلى المؤشرات في قدرة العاملين على إيجاد بدائل تنفيذية عند نقص الموارد (3.62) ومواكبة التطوّر المهني والتقني (3.66)، ما يدلّ على نزعة تكيفية تميل إلى الابتكار العملي. كما يؤكّد متوسط التطوير الذاتي القائم على التغذية الراجعة (3.60) وجود وعي مهني بالتعلّم المستمر. وفي المقابل، تنخفض متوسطات المبادرة بطرح أفكار غير مألوفة (3.30 تقريبًا) أو اقتراح بدائل أثناء الأزمات (3.38)، وهو ما يفسّر بغياب ثقافة مؤسسية داعمة منظّمة للإبداع أكثر من كونه ضعفًا فرديًا. ويُظهر التباين في الانحرافات المعيارية بين (0.68) و(0.85) اختلاف بيئات العمل ومستوى الدعم الإداري والتقني بين المؤسسات الإعلامية، ما يؤكّد أن الإبداع المهني لدى العاملين حاضرٌ في جوانبه التكيفية، لكنه يحتاج إلى أطر إدارية أكثر وضوحًا وتنظيمًا، كالتي يتيحها أسلوب الإدارة بالأهداف، والذي سيجري اختبار أثره تفصيليًا في فصل المناقشة.

4. اختبار مدى صحّة الفرضيّات

يقدّم هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي المتعلّق بالفرضيات التي تهدف إلى تحديد أثر تطبيق الإدارة بالأهداف في تحقيق الإبداع الوظيفي لدى الاعلاميين العاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية ".

1.4. اختبار الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق الإدارة بالأهداف داخل المؤسسات الإعلامية العر اقية، وفقًا للمتغيرات الديموغر افية والمهنية للعاملين (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، نوع المنصب الإداري، الجهة التي تتبع لها إدارة مؤسستهم)

تهدف الفرضية الأولى إلى قياس الفروق في درجة تطبيق الإدارة بالأهداف تبعًا للمتغيرات الديموغرافية والمهنية للعاملين داخل المؤسسات الإعلامية العراقية. تم ذلك باستخدام اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، مع الأخذ في الاعتبار أن (العمر، سنوات الخبرة، نوع المنصب الإداري...) تُمثّل المتغيرات المستقلة، و(أسلوب الإدارة بالأهداف) يُمثّل المتغير التابع.

جدول رقم 11: اختبار العلاقة بين الجنس ومدى القدرة على تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف

المتغير	المجموعة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحريّة	F	القيمة الاحتمالية
الجنس	ذكر	3.72	0.61	248	2.231	0.113

أنثى	3.60	0.58	

يوضّح الجدول رقم (11) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في القدرة على تطبيق الإدارة بالأهداف، حيث إن القيمة الاحتمالية 0.113 = (Sig.) وهي أعلى من 0.05. يعني هذا إلى أن الجنس لا يشكّل عاملًا مؤثرًا مباشرًا في مدى فهم أو تبني هذا الأسلوب الإداري، في ظل تقارب متوسطات التطبيق بين الذكور (3.72) والإناث (3.60). وقد يُفسّر ذلك بأن طبيعة العمل الإعلامي في العراق لا تختلف كثيرًا من حيث المهام الإدارية بين الجنسين، خاصة في المؤسسات الخاصة التي تتيح هامشًا أكبر للمشاركة، بغضّ النظر عن الجنس.

جدول رقم 12: اختبار العلاقة بين العمر ومدى القدرة على تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف

المتغير	المجموعة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحريّة	F	القيمة الاحتمالية
العمر	أقل من 30 سنة	3.45	0.60	249	2.184	0.087
	بين 30 و40 سنة	3.61	0.66			
	بين 41 و50 سنة	3.70	0.62			
	50وما فوق	3.62	0.58			

يُظهر الجدول رقم (12) وجود فروق طفيفة في متوسطات الإبداع الوظيفي بين الفئات العمرية، لكنّها غير دالّة إحصائيًا (F = 2.182, Sig. = 0.076 > 0.05). ويُشير ذلك إلى أن العمر، ضمن هذه العيّنة، ليس عاملًا مستقلاً كافيًا لتفسير اختلاف مستوى الإبداع داخل المؤسسات الإعلامية في بغداد، حيث تبدو مساحة الابتكار أكثر ارتباطًا بعوامل مهنية وتنظيمية أخرى كالتأهيل الأكاديمي وطبيعة بيئة العمل الإدارية التي سيجري فحص تأثيرها بتفصيل أكبر في الفصل اللاحق.

جدول رقم 13: اختبار العلاقة بين المستوى التعليمي ومدى القدرة على تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف

المتغير	المجموعة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحريّة	F	القيمة الاحتمالية
المستوى التعليمي	بكالوريوس	3.55	0.58	248	4.017	0.046
	دراسات عليا	3.72	0.63			

تُظهر نتائج الجدول رقم (13) وجود فرق دال إحصائيًا بين حملة البكالوريوس وحملة الدراسات العليا في القدرة على تطبيق الإدارة بالأهداف (Sig. = 0.046 < 0.05)، حيث سجّل حملة الدراسات العليا متوسطًا أعلى (3.72). يعكس ذلك وعيًا تنظيميًا أكبر ناتجًا عن الخلفية الأكاديمية المتقدمة، ويؤكد دور الدراسات العليا في تعزيز المفاهيم الإدارية الحديثة لدى الإعلاميين، لاسيما في المؤسسات التي تتيح للمؤهلين علميًا فرصًا أوسع للمشاركة في صنع القرار.

جدول رقم 14: اختبار العلاقة بين سنوات الخبرة ومدى القدرة على تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف

المتغير	المجموعة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحريّة	F	القيمة الاحتمالية
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	3.20	0.56	249	6.472	0.000
	من 5 إلى 15 سنة	3.67	0.67			
	من 15 إلى 20 سنة	3.84	0.57			
	أكثر من 20 سنة	3.57	0.51			

تشير نتائج الجدول (14) إلى وجود فروق دالّة إحصائيًا في قدرة العاملين على تطبيق الإدارة بالأهداف تبعًا لسنوات الخبرة، حيث بلغت ($F = 6.472$, $Sig. = 0.000 < 0.05$). وسجّلت فئة الخبرة 15-20 سنة أعلى متوسط (3.84)، تليها فئة 5-15 سنة (3.67)، بينما جاءت أقل القيم لدى فئة أقل من 5 سنوات (3.20). ويُفسّر ذلك بأن الخبرة المتراكمة تعزّز القدرة على التعامل مع أساليب الإدارة التي تتطلب تخطيطًا ومتابعة وتنسيقًا مهنيًا، مقارنة بالعاملين الجدد الذين تكون مشاركتهم في وضع الأهداف أقل بحكم موقعهم المهني وحداثة تجربتهم داخل المؤسسات الإعلامية في بغداد.

جدول رقم 15: اختبار العلاقة بين نوع المنصب الإداري ومدى القدرة على تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف

المتغير	المجموعة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحريّة	F	القيمة الاحتمالية
نوع المنصب الإداري	معدّ برامج	3.22	0.54	249	3.879	0.000
	مقدّم برامج	3.70	0.55			
	مذيع إخباري	3.69	0.58			
	مخرج	3.79	0.49			
	فني صوت	3.09	0.72			
	محرر	3.29	0.89			
	منتج	3.34	0.47			
	مدير قسم	3.92	0.64			
	مدير عام	3.96	0.69			
	إداري	3.45	0.41			
	منسق برامج	3.79	0.60			

يوضّح الجدول رقم (15) وجود فروق دالّة إحصائيًا في قدرة العاملين على تطبيق الإدارة بالأهداف تبعًا لنوع المنصب الوظيفي ($F = 3.879$, $Sig. = 0.000 < 0.05$). وسجّلت المناصب الإدارية والتنفيذية العليا، مثل مدير القسم (3.92) والمدير العام (3.96)، أعلى مستويات التطبيق، وهو ما يعكس انخراطهم المباشر في التخطيط وتوزيع المهام وتحديد المعايير. في المقابل، جاءت الفئات الأقل مشاركةً في الشأن الإداري، مثل فني الصوت (3.09) ومعدّي البرامج (3.22)، بمتوسطات أدنى، ما يشير إلى أن الموقع الوظيفي داخل المؤسسة يؤثر في مستوى التفاعل العملي مع هذا الأسلوب الإداري، خصوصًا في الجوانب التي تتطلب إسهامًا تخطيطيًا وقياسًا دوريًا للمخرجات.

جدول رقم 16: اختبار العلاقة بين الجهة التي تدير المؤسسة الإعلامية ومدى القدرة على تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف

المتغير	المجموعة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحريّة	F	القيمة الاحتمالية
الجهة التي تتبع لها إدارة المؤسسة الإعلامية	رسمية	3.38	0.54	248	4.862	0.029
	خاصة	3.67	0.61			

تُظهر نتائج الجدول (16) أن هناك فرقًا ذا دلالة إحصائية بين المؤسسات الرسمية والخاصة في مدى القدرة على تطبيق الإدارة بالأهداف (Sig. = 0.029). ويُلاحظ أن العاملين في المؤسسات الخاصة سجلوا متوسطًا أعلى (3.67)، مما يعكس مرونة هذه المؤسسات وقابليتها لتطبيق الأساليب الإدارية الحديثة. في المقابل، جاءت المؤسسات الرسمية بمتوسط أقل (3.38)، وهو ما يُفسّر بطبيعة الهياكل الإدارية التقليدية والمركزية التي لا تزال تتحكم في العديد من الإدارات الرسمية، ما يحد من فرص التجديد وتطبيق النماذج الحديثة في الإدارة.

2.4. اختبار الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإبداع الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية العر اقية، تبعًا لمتغيراتهم الديموغر افية والمهنية.

تهدف هذه الفرضية إلى التعرف على ما إذا كانت خصائص العاملين الشخصية والمهنية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، نوع العمل، نوع المؤسسة) تفسِّر اختلافًا في مستوى الإبداع الوظيفي لديهم. ولتحقيق ذلك، تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لقياس الفروق في متوسطات الإبداع الوظيفي بين فئات كل متغير.

جدول رقم 17: اختبار العلاقة بين الجنس ومستوى الإبداع الوظيفي

المتغير	المجموعة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحريّة	F	القيمة الاحتمالية
الجنس	ذكر	4.16	0.59	249	3.068	0.01
	أنثى	3.52	0.55			

يوضّح الجدول (17) وجود فرق في متوسط الإبداع الوظيفي بين الذكور (4.16) والإناث (3.52)، وهو فرق دالّ إحصائيًا (F = 3.068, Sig. = 0.01 < 0.05). ويُحتمل تفسير ذلك بأن الأدوار التي يشغلها عدد من الذكور في المؤسسات الإعلامية ببغداد قد تكون أكثر ارتباطًا بالمهام التنفيذية التي تمنح مساحة أوسع لطرح الأفكار وتطبيقها، مما يجعل فرص إظهار الإبداع لديهم أعلى ضمن بيئة الدراسة.

جدول رقم 18: اختبار العلاقة بين العمر ومستوى الإبداع الوظيفي

المتغير	المجموعة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحريّة	F	القيمة الاحتمالية
العمر	أقل من 30 سنة	3.33	0.61	238	2.182	0.076
	بين 30 و40 سنة	3.52	0.64			
	بين 41 و50 سنة	3.63	0.61			
	50وما فوق	3.38	0.58			

يوضّح الجدول رقم (18) تقارب مستويات الإبداع الوظيفي بين الفئات العمرية بمتوسطات تراوحت بين (3.33) و(3.63)، مع عدم وجود فروق دالّة إحصائيًا ($F = 2.182$, $Sig. = 0.076 > 0.05$). ويُشير ذلك إلى أن العمر وحده لا يشكّل عاملًا حاسمًا في اختلاف مستوى الإبداع داخل المؤسسات الإعلامية في بغداد، إذ تبدو الاستجابات متأثرة على الأرجح بعوامل مهنية وتنظيمية أخرى، وهو ما ستتولّى الدراسة فحصه في الفصول اللاحقة.

جدول رقم 19: اختبار العلاقة بين المستوى التعليمي ومستوى الإبداع الوظيفي

المتغير	المجموعة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحريّة	F	القيمة الاحتمالية
المستوى التعليمي	بكالوريوس	3.63	0.59	249	3.017	0.066
	دراسات عليا	3.71	0.62			

يُظهر الجدول رقم (19) تقاربًا في متوسط مستوى الإبداع الوظيفي بين حملة البكالوريوس (3.63) وحملة الدراسات العليا (3.71)، مع عدم وجود فروق دالّة إحصائيًا($F = 2.182$, $Sig. = 0.076 > 0.05$). يدلّ ذلك ذلك إلى أن تأثير المستوى التعليمي على الإبداع، ضمن هذه العيّنة، لا ينفصل عن طبيعة السياق المؤسسي نفسه، إذ يبدو مستوى الابتكار أكثر ارتباطًا ببيئة العمل الداخلية، وفرص المشاركة، ونمط القيادة المتّبع داخل المؤسسات الإعلامية العراقية في بغداد، أكثر من كونه ناتجًا مباشرًا عن الفروق التعليمية بين العاملين.

جدول رقم 20: اختبار العلاقة بين سنوات الخبرة ومستوى الإبداع الوظيفي

المتغير	المجموعة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحريّة	F	القيمة الاحتمالية
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	3.66	0.57	249	4.234	0.058
	من 5 إلى 15 سنة	3.82	0.59			
	من 15 إلى 20 سنة	3.75	0.62			
	أكثر من 20 سنة	3.64	0.60			

يبيّن الجدول رقم (20) تقارب متوسطات الإبداع الوظيفي بين فئات الخبرة، حيث تراوحت بين (3.64) و(3.82)، دون فروق دالّة إحصائيًا (F = 4.234, Sig. = 0.058 < 0.05)، ما يعني أن تأثير الخبرة على الإبداع، في هذه العيّنة، يبدو مرتبطًا بظروف التمكين داخل المؤسسات أكثر من كونه تأثيرًا مستقلًا، إذ قد تُحدّد بيئة العمل نفسها مساحة اقتراح الأفكار وتجريبها أكثر من عدد سنوات الخدمة وحدها.

جدول رقم 21: اختبار العلاقة بين نوع المنصب الإداري ومستوى الإبداع الوظيفي

المتغير	المجموعة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحريّة	F	القيمة الاحتمالية
نوع المنصب الإداري	معدّ برامج	3.66	0.55	249	3.931	0.000
	مقدّم برامج	3.52	0.51			
	مذيع إخباري	3.17	0.59			
	مخرج	3.81	0.51			
	فني صوت	3.05	0.77			
	محرر	3.39	0.51			
	منتج	3.74	0.56			
	مدير قسم	3.95	0.69			
	مدير عام	4.01	0.65			
	إداري	3.51	0.52			
	منسق برامج	3.68	0.55			

يُظهر الجدول رقم (21) وجود فروق في مستوى الإبداع الوظيفي تبعًا لنوع المنصب الإداري، وهي فروق دالّة إحصائيًا (F = 3.931, Sig. = 0.000 > 0.05). يُستدل من ذلك أن المناصب تلعب دورًا مؤثرًا في اختلاف مساحة الابتكار داخل المؤسسات الإعلامية في بغداد. وقد سجّلت أعلى المتوسطات لدى المستويات الإدارية العليا، مثل المدير العام (4.01) ومدير القسم (3.95)، وهي قيم تعكس أدوارًا أكثر انخراطًا في التخطيط واتخاذ القرار، مقارنة بالوظائف الفنية أو الإسنادية التي تظهر متوسطات أقل مثل فني الصوت (3.05). ويؤكّد هذا التباين أن الإبداع الوظيفي يتفاعل مع نطاق الصلاحيات وفرص المبادرة التي يتيحها الموقع الوظيفي داخل المؤسسة.

جدول رقم 22: اختبار العلاقة بين الجهة التي تدير إدارة المؤسسة الإعلامية ومستوى الإبداع الوظيفي

المتغير	المجموعة	المتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحريّة	F	القيمة الاحتمالية
الجهة التي تتبع لها إدارة المؤسسة الإعلامية	رسمية	3.52	0.56	248	4.236	0.015
	خاصة	3.94	0.67			

يوضّح الجدول رقم (22) وجود فروق دالّة إحصائيًا في مستوى الإبداع الوظيفي بين العاملين في المؤسسات الإعلامية الرسمية (3.52) والخاصة (3.94)، حيث بلغت (F = 4.236, Sig. = 0.015 < 0.05). ويُستدل من ذلك إلى أن المؤسسات الخاصة، وفق استجابات العيّنة، تتيح بيئة إدارية أكثر دعمًا لتقديم الأفكار وتجريب الأساليب المهنية مقارنة بالمؤسسات الرسمية التي تتسم غالبًا ببُنى إدارية أكثر ثباتًا وأقل مرونة.

3.4. اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإدارة بالأهداف ومستوى الإبداع الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية العر اقية.

استندت هذه الفرضية إلى افتراض أساسي مفاده أن وضوح الأهداف وسهولة تتبّعها وتقييمها والمشاركة في تحديدها من قبل الإعلاميين، يسهم في رفع مستوى إبداعهم الوظيفي. تم اختبار هذه الفرضية باستخدام معامل بيرسون بين محور تطبيق الإدارة بالأهداف ومحور الإبداع الوظيفي.

جدول رقم 23: العلاقة بين تطبيق الإدارة بالأهداف ومستوى الإبداع الوظيفي

المتغيران	معامل الارتباط بيرسون (Pearson r)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الدلالة الإحصائية
تطبيق الإدارة بالأهداف × الإبداع الوظيفي	0.582	0.000	دالّة إحصائيًا

أظهرت نتائج الجدول (23) وجود علاقة طردية متوسطة تميل إلى القوة بين تطبيق الإدارة بالأهداف ومستوى الإبداع الوظيفي، بقيمة ارتباط (r = 0.582) ودلالة إحصائية عالية .(Sig = 0.000 < 0.05) تعني هذه النتيجة أن تحسّن مستوى تطبيق الأهداف الواضحة والمشاركة في تتبّعها يرتبط بارتقاء مستوى الأفكار والحلول المبتكرة لدى العاملين. كما تنسجم النتيجة مع طبيعة البيئة الإعلامية العراقية التي تجعل من وضوح الهدف وإمكانية قياسه مدخلًا عمليًا لتعويض الاضطرابات التنظيمية ودعم السلوك الإبداعي في الأداء المهني اليومي.

5. النتائج والتوصيات

1.5. النتائج

أظهرت بيانات الدراسة أن ممارسة الإدارة بالأهداف في المؤسسات الإعلامية في بغداد تقع ضمن المستوى المتوسط نسبيًا. فرغم امتلاك العاملين قدرة أولية مقبولة على تحديد الأهداف ومتابعة تنفيذها، إلا أن المؤسسات تُسجّل ضعفًا في القياس، والتدريب، ونظم الحوافز، والدعم التنظيمي والتقني. وعليه، يتّخذ هذا الأسلوب في الإدارة طابعًا جزئيًا وغير مؤسسي، وتتنوع ممارساته تبعًا للموارد والجهة المالكة، بدل تحوّله إلى نهج إداري ثابت على مستوى القطاع الإعلامي.

من جهة أخرى، أظهرت البيانات أن الإبداع الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية في بغداد يقع كذلك في المستوى المتوسط، إذ برزت القيم الأعلى في البنود التي تقيس توليد بدائل عملية عند نقص الموارد و تحسين الأداء بالاستناد إلى التغذية الراجعة، ما يعكس قدرة تكيف فردية مقبولة داخل بيئة عمل متقلّبة. في المقابل، تراجعت القيم في مؤشرات

المبادرة أثناء الأزمات و طرح أفكار غير شائعة، وهو ما يُقرأ في ضوء ضغوط إدارية ومهنية تجعل الإبداع أقرب إلى حلول سريعة لتجاوز العوائق لا إلى مسار مؤسسي داعم طويل الأمد. وعليه، يظل الإبداع جزئيًا وعمليًا أكثر من كونه توجّهًا إداريًا ثابتًا مدعومًا على مستوى القطاع.

كما كشفت نتائج الفرضية الأولى، أن أنماط تطبيق الإدارة بالأهداف في المؤسسات الإعلامية في بغداد لا تتحدد بالسمات الديموغرافية (إذ لم يشكّل الجنس أو العمر عاملًا تفسيريًا فارقًا)، بل ترتبط أساسًا بثقل التجربة المهنية والموقع داخل الهرم الإداري. كما برز تأثير المستوى الأكاديمي، وهرمية السلطة، ونوع الملكية بوصفها متغيرات تفسيرية لطبيعة الممارسة، ما يعني أن الإدارة بالأهداف تميل لأن تكون رد فعل تشغيليًا لتجاوز المعوّقات اليومية في المواقع التنفيذية، في مقابل توجّه أوضح نحو التخطيط المنظّم في المواقع الإدارية التي تمتلك صلاحيات قياس واتخاذ قرار أوسع، ضمن بيئات عمل أكثر مرونة. وهو ما يعيد تأكيد أن تطبيق الإدارة بالأهداف لا يزال محكومًا بسياق المؤسسة وطبيعة التحكم الإداري، أكثر من كونه خيارًا تنظيميًا متجذرًا على مستوى القطاع.

أما الفرضية الثانية فبيّنت أن الإبداع الوظيفي داخل هذه المؤسسات يتشكّل بنسق غير معياري بين الفئات، وبمنطق شبيه بالإدارة بالأهداف، لكنه لا يخضع للتأثيرات نفسها أو الأثر ذاته. إذ يتقدّم تأثير الموقع في البنية الإدارية و نوع الملكية في تفسير المساحة المتاحة للإبداع؛ فالمناصب التي تمتلك سلطة القرار وإمكانات القياس تحقّق قدرة أكبر على اختبار البدائل والأفكار، مقابل المستويات التنفيذية والفنية التي تحدّها القيود المؤسسية وتحول دون تطور المقترحات إلى ممارسة مستقرّة. في المقابل، يتراجع أثر المتغيرات غير المرتبطة بالتمكين الإداري (كالعمر أو الخبرة)، ما يشير إلى أن الإبداع هنا ليس محكومًا بعامل زمني أو ديمغرافي منفرد، بل بدرجة التمكين وطبيعة التحكم داخل المؤسسة، وهو ما يعيد التأكيد من أن الابداع الوظيفي في المؤسسات الإعلامية العراقية يأتي في نطاق الإبداع التشغيلي المقيّد لا الإبداع التحوّلي المؤسّسي بعيد المدى.

بينما أظهرت الفرضية الثالثة أن الإبداع الوظيفي يرتفع بالتوازي مع تقدّم تطبيق الإدارة بالأهداف في المؤسسات الإعلامية العراقية، ما يعكس تقاربًا ارتباطيًا يميل إلى القوة بين وضوح الأهداف ونزوع الممارسة الإبداعية نحو حلول تشغيلية قابلة للقياس ضمن بيئة عمل ضاغطة. ومع ذلك، فإن هذا الارتباط لا يثبت سببية مباشرة بحكم التصميم الوصفي القائم على الاستبيان، ما يعني أن الدراسة تؤكد تلازم الارتفاع بين المتغيرين داخل حدود الدراسة لكنها لا تحسم اتجاه التأثير أو أسبقيته، وهو ما يترك مساحة بحثية لاحقة لاختبار مسار العلاقة بمنهجيات أكثر دقة وامتدادًا زمنيًا.

2.5. الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى اختبار تقاطُع الإدارة بالأهداف والإبداع الوظيفي في المؤسسات الإعلامية العراقية في بغداد، ضمن إطار زمني يعكس واقعها بعد تحوّلات ما بعد 2003. ويُستنتج من النتائج المحصّلة أن الإدارة بالأهداف تُمارَس بصورة جزئية أكثر من كونها نهجًا قطاعيًا ثابتًا، وأن الإبداع يتجه غالبًا نحو حلول تشغيلية آنية لتجاوز العوائق اليومية في بيئة عمل ضاغطة ومقيّدة. كما يبرز أن العلاقة بين المتغيرين تتقدّم بمنطق التلازم المؤسسي، دون أن ترقى إلى فرض اتجاه سببي حاسم ضمن تصميم الدراسة الوصفي. وبذلك، يكون البحثُ قد أسهم في تعميق فهم بُعدٍ إداري-مهني ضمن نطاقه المحدّد،

من دون ادّعاء التعميم على القطاع، وقدّم قراءة تنظيمية قابلة للتوسيع لاحقًا بمناهج أكثر امتدادًا أو تنوّعًا، سواء في التصميم أو الجغرافيا.

3.5. التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة وما أفرزته من مؤشرات نظرية وميدانية حول مستوى تطبيق الإدارة بالأهداف وعلاقتها بالإبداع الوظيفي في المؤسسات الإعلامية العراقية، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات العلمية والتطبيقية:

أولاً، توصيات علمية لتطوير البحث الأكاديمي:

1. استخدام تصاميم طولية أو شبه تجريبية لاختبار اتجاه العلاقة الزمنية بين الإدارة بالأهداف والإبداع الوظيفي.
2. توسيع العينات جغرافيًا ومؤسسيًا داخل العراق أو المقارنة بسياقات إعلامية إقليمية مشابهة.
3. دمج أدوات نوعية مثل المقابلات أو تحليل الخطاب الإداري لرصد القيود غير القابلة للقياس الاستبياني.
4. تطوير مقاييس ميدانية معيارية للإبداع الإعلامي لتمييز الإبداع التشغيلي عن الإبداع التحوّلي المؤسسي.

ثانياً، توصيات علمية لتعزيز الممارسات الإدارية الداعمة للإبداع في المؤسسات الإعلامية:

1. توسيع إشراك الإعلاميين في وضع الأهداف، في ظل ضعف مشاركتهم في التخطيط وصياغة السياسات.
2. ربط أهداف الإدارة بالأهداف بالممارسة اليومية، لتجاوز الطابع الشكلي للأهداف المكتوبة.
3. تمكين الكوادر من تعديل الأهداف وفق تغيرات الواقع، لمواجهة التباين في مرونة بيئة العمل.
4. تدريب العاملين على أدوات التقييم والمتابعة، لمواجهة ضعف استخدام آليات القياس.

ملاحق

ملحق أسماء السادة الأساتذة المحكمين لاستمارة تحليل المضمون

ت	الاسم الكامل	الدرجة العلمية	التخصص العلمي	الجامعة
1	أ. د. عادل عبد الرزاق الغريري	أستاذ مساعد	إعلام إذاعة وتلفزيون	جامعة بغداد- العراق
2	أ. د. كلوفيس البويز	أستاذ دكتور	علوم الاعلام الاتصال	الجامعة اللبنانية- لبنان
3	أ. د. محمد ابوطربوش	أستاذ مساعد	علوم الاعلام الاتصال	جامعة الجنان- لبنان

الشكر والتقدير

يتقدّم المؤلفون بخالص الشكر والتقدير إلى جميع العاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية الذين شاركوا في هذه الدراسة من خلال الإجابة عن أداة الاستبيان، كما يثمّنون تعاون الإدارات الإعلامية التي سهّلت عملية جمع البيانات الميدانية. ويخصّ المؤلفون بالشكر كل من ساهم في تقديم الملاحظات العلمية أو المنهجية التي أسهمت في تحسين جودة البحث وإخراجه بصورته النهائية.

الموافقة الأخلاقية

التزم المؤلفون بالمبادئ الأخلاقية المتعارف عليها في البحوث الاجتماعية والإنسانية، ولا سيّما ما يتعلق بسرية بيانات المشاركين وخصوصيتهم. وقد جرى إبلاغ أفراد العينة بأهداف الدراسة وطبيعة مشاركتهم، وكانت المشاركة طوعية، واستخدمت البيانات لأغراض البحث العلمي فقط، دون الكشف عن هوية المشاركين أو مؤسساتهم بصورة فردية.

مُساهمات المُؤَلِّفين

ساهمت **زينب حسن سليم** في بناء الإطار النظري للدراسة، وصياغة الإشكالية والمنهجية، والإشراف على المعالجة العلمية للبحث ومراجعة النسخة النهائية؛ وساهم **صلاح مهدي ضاحي** في إعداد أداة الدراسة، وجمع البيانات الميدانية، وتحليل الأدبيات ذات الصلة بالإدارة بالأهداف؛ كما ساهم **مرتضى عبد الزهرة عبد الكريم الساعدي** في تنظيم البيانات، والمشاركة في التحليل الإحصائي، وصياغة النتائج ومناقشتها. وقد راجع جميع المؤلفين النسخة النهائية من المقال ووافقوا على نشرها.

بيان الإفصاح

يُقرّ المؤلفون بعدم وجود أي تضارب مصالح مالي أو شخصي أو مهني يمكن أن يؤثر في نتائج هذه الدراسة أو تفسيرها أو نشرها.

التمويل

لم يتلقَّ هذا البحث أي تمويل محدد من أي جهة تمويلية عامة أو خاصة أو غير ربحية. وقد أُنجز البحث بجهود المؤلفين الذاتية.

نبذة عن المؤلف

زينب حسن سليم أستاذة محاضرة في كلية الإعلام والفنون بجامعة المعارف في لبنان، وتهتم بمجالات الإعلام والإدارة الإعلامية والاتصال المؤسسي.

صلاح مهدي ضاحي باحث في قسم الإعلام بجامعة المنصورة في جمهورية مصر العربية، وتركّز اهتماماته البحثية على الإعلام، والإدارة الإعلامية، وتطوير الأداء المهني داخل المؤسسات الإعلامية.

مرتضى عبد الزهرة عبد الكريم الساعدي باحث في قسم الإعلام بجامعة المنصورة في جمهورية مصر العربية، وتتمحور اهتماماته حول الإعلام العراقي، والمؤسسات الإعلامية، والإبداع الوظيفي في بيئات العمل الإعلامي.

الأوركيد ORCID

Zeinab HASSAN SLEEM https://orcid.org/0009-0004-5579-5493

Salah MAHDI DHAHI https://orcid.org/0009-0001-3798-6526

Murtadha ABDL ZAHRA ABDL KAREEM ALSAEDI https://orcid.org/0009-0001-8354-4876

بيان إتاحة البيانات

البيانات التي استندت إليها هذه الدراسة تم جمعها من خلال استبيان ميداني وُجّه إلى عينة من العاملين في المؤسسات الإعلامية العراقية. ونظرًا لارتباطها باستجابات أفراد العينة وحرصًا على سرية المشاركين، فإن البيانات الخام غير متاحة للعامة، ويمكن طلبها من المؤلفين لأغراض علمية معقولة، مع مراعاة الضوابط الأخلاقية وحماية خصوصية المشاركين.

المراجع

المراجع العربية

الجعيد، م.، والثبيتي،ع. (2024). أثر الإدارة الرشيقة في تحقيق الإبداع الوظيفي - دراسة تطبيقية على جامعة الطائف، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 8*(6)، 42-60.

الشغري، ر. (2018). دور الإدارة بالأهداف في تعزيز التعلم الذاتي وأثره في تطوير مهارات الموظفين الفنية والشخصية في المؤسسات الناشئة: المؤسسات الناشئة في لبنان إنموذجاً. *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2*(5)، 100-116.

العيفة، ج.، وفقيري، ل. (2017). إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الإعلامية: الأسس، المبادئ وآليات التطبيق. *مجلة المعيار*، (42)، 159-199.

القرني، ب. ن. ب. س. ف.، وشمسي، م. أ. (2024). أثر أسلوب الإدارة بالأهداف على أداء العاملين: دراسة تطبيقية على العاملين في الجمعيات الخيرية بالدمام. *المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 5*(51)، 58-82.

الهندي، أ. ع. م. (2017). *واقع تطبيق الإدارة بالأهداف في المؤسسات الحكومية وأثرها في تأهيل قيادة بديلة: دراسة حالة وزارة الداخلية والأمن الوطني - قطاع غزة*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية/ كلية التجارة، غزة.

بلعور، م. خ. (2017). الإدارة بالأهداف في المؤسسات بين النظرية والممارسة. *مجلة البحوث والدراسات، 14* (24)، 239-250.

عكر، م. خ. (2020). أهمية بيئة العمل في تحقيق الإبداع الوظيفي. *المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 1* (11)، 25-34.

فرحة، ن. (2021). الإدارة بالأهداف وتحقيق الرضا الوظيفي لدى منسوبات جامعة الطائف من الهيئة الإدارية والأكاديمية. *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*، (7)، 251-299.

المراجع الأجنبية

Al-Kaisy, A. (2019). *A fragmented landscape: Barriers to independent media in Iraq*. Middle East Centre, The London School of Economics and Political Science. https://eprints.lse.ac.uk/100991/

Atoni, C. (2005). Management by objectives - An effective tool for teamwork? *The International Journal of Human Resource Management, 16*(2), 174-184 .

Bank, J. (1996). *The essence of TQM*. Prentice Hall of India.

Develi, A. (2023). General view of the management by objectives. *Journal of Management and Organization History, 2*(1), 82-93.

Drucker, P. E. (1954). *The practice of management*. New York: Harper & Brothers.

Folch-Morlà T., Joanpere Foraster, M., & Papaoikonomou, E. (2019). Promoting creativity in the cooperative work environment: A case study of the Lacol Cooperative. *The Qualitative Report, 24*(11), 2722-2746. https://doi.org/10.46743/2160-3715/2019.3947

Güney, S. (2017). *Handbook of management and organization for master's, doctorate, and associate professorship exams* (Revised 2nd Ed.). Nobel Publishing.

Ivancevich, J. M. (1974). Changes in performance in a management by objectives program. *Administrative Science Quarterly, 19*(4), 563-574.

Koçel, T. (2003). Business management: *Management and organization, organizational behavior, classical, modern and contemporary approaches* (9th Ed.). Istanbul: Beta Publishing.

Oshogbunu, E. O., Amah, E., & Okocha, B. F. (2022). Management by Objective and Organizational Productivity: A Literature Review. *South Asian Research Journal of Business and Management, 4(3)*, 99-113. https://doi.org/10.36346/sarjbm.2022.v04i03.003

Synnott, C. K. (2017). Management by objectives: An overview. *SSRN Electronic Journal*. https://doi.org/10.13140/RG.2.2.14195.43045

Torrance, E. P. (2008). *Torrance Tests of Creative Thinking: Norms-Technical Manual, Figural (Streamlined) Forms A & B*. Scholastic Testing Service.

Yong, T. T., & Chang, C. H. (2010). Impact of role ambiguity and role conflict on employee creativity. *African Journal of Business Management, 4*(6), 864-881.

Romanization of Arabic Bibliography

Al-Juaid, M., & Al-Thubaity, A. (2024). Athar Al-Idara Al-Rashiqa fi Tahqiq Al-Ibda' Al-Wazifi - Dirasa Tatbiqiya 'ala Jami'at Al-Taif [The impact of lean management on achieving job creativity - An applied study on Taif University]. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 8*(6), 42-60.

Al-Shaghri, R. (2018). Dawr Al-Idara bil-Ahdaf fi Ta'zeez Al-Ta'allum Al-Dhati wa Atharuhu fi Tatwir Maharat Al-Muwazzafin Al-Fanniyya wa Al-Shakhsiyya fi Al-Mu'assasat Al-

Nashi'a: Al-Mu'assasat Al-Nashi'a fi Lubnan Unmoudhajan [The role of management by objectives in promoting self-learning and its impact on developing employees' technical and personal skills in startups: Lebanese startups as a model]. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 2*(5), 100-116.

Al-Aifa, J., & Faqiri, L. (2017). Idarat Al-Jawda Al-Shamila fi Al-Mu'assasat Al-I'lamiya: Al-Usus, Al-Mabadi' wa Aliyat Al-Tatbiq [Total quality management in media institutions: Foundations, principles and implementation mechanisms]. *Al-Mi'yar Journal*, (42), 159-199.

Al-Qarni, B. N. B. S. F., & Shamsi, M. A. (2024). Athar Uslub Al-Idara bil-Ahdaf 'ala Ada' Al-'Amilin: Dirasa Tatbiqiya 'ala Al-'Amilin fi Al-Jam'iyyat Al-Khayriyya bil-Dammam [The impact of management by objectives on employees' performance: An applied study on employees of charitable associations in Dammam]. *International Journal for Publishing Research and Studies, 5*(51), 58-82.

Al-Hindi, A. A. M. (2017). Waqi' Tatbiq Al-Idara bil-Ahdaf fi Al-Mu'assasat Al-Hukumiyya wa Atharuha fi Ta'hil Qiyada Badila: Dirasa Halat Wizarat Al-Dakhiliyya wa Al-Amn Al-Watani - Qita' Ghazza [The reality of applying management by objectives in governmental institutions and its impact on qualifying alternative leadership: A case study of the Ministry of Interior and National Security - Gaza Strip]. Unpublished master's thesis, Islamic University, Faculty of Commerce, Gaza.

Bal'our, M. Kh. (2017). Al-Idara bil-Ahdaf fi Al-Mu'assasat bayna Al-Nazariyya wa Al-Mumarasa [Management by objectives in institutions between theory and practice]. *Journal of Research and Studies, 14*(24), 239-250.

Akar, M. Kh. (2020). Ahmiyat Bi'at Al-'Amal fi Tahqiq Al-Ibda' Al-Wazifi [The importance of work environment in achieving job creativity]. *International Journal for Publishing Research and Studies, 1*(11), 25-34.

Farha, N. (2021). Al-Idara bil-Ahdaf wa Tahqiq Al-Rida Al-Wazifi lada Munsubat Jami'at Al-Taif min Al-Hay'a Al-Idariyya wa Al-Akademiyya [Management by objectives and achieving job satisfaction among female administrative and academic staff at Taif University]. *Future Journal of Social Sciences*, (7), 251-299.299.